الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

إشكالية الأسرة والفرد في ظل إختلالات سياسة التنمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإجتماعية: فلسفة

تخصص: ابستيمولوجيا التنمية والعلوم الاجتماعية

إعداد الطالب:

بن طولة محمد

إشـــــراف:

أ. د: شيخ فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
01	مخلوف سيد أحمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس
02	شيخ فتيحة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس
03	مروفل كلثوم	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس
04	بوشيبة محمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة وهران2 محمد بن أحمد، وهران
05	العربي ميلود	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم
06	عواد نجاة	أستاذة محاضرة (أ)	مناقشا	جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس

السنة الجامعية: 2020 ــ 2021م / 1441 ــ 1442هـ

ملخص: يعتبر موضوع تنمية الأسرة والفرد والإشكاليات المرتبطة بذلك من أهم الاهتمامات المعاصرة للفلاسفة والمفكرين وعلماء الاجتماع من أجل إيجاد حلول للاختلالات الحاصلة في السياسات المنتهجة والموجهة للمجتمع عامة والتي تتأثر بها الأسرة والفرد سلبا وإيجابا، ذلك أنه رغم كل الإنجازات والمشاريع الضخمة التي تقدمها دول الوطن العربي من أجل تحقيق تنمية حقيقية للأسرة والفرد إلا أنها تبقى غير كافية لعدة أسباب وعوائق قد تكون داخلية كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تكون خارجية كالإيديولوجيا والعولمة، والتبعية ولذلك يجب النظر بجدية في الموضوع وعنايته بالكثير من الأبحاث والدراسات والالتزامات التي وجب أن توضع وتطبق في أرض الواقع ولا تبقى مجرد كشف للمعوقات وطرح للحلول تقبع في الجانب النظري والتجريدي دون إضفاء روح الاهتمام عليها والعمل بها من أجل السير نحو الأفضل وتحقيق تنمية مستدامة للأسرة والفرد وتجاوز كل العوائق المسببة لاختلال سياسات التنمية في الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: التنمية – الأسرة – الفرد – الواقع – المعوقات – الحلول.

Résumé: Le développement de la famille et de l'individu et les problématiques relatives à ce sujet sont considérés les uns des plus importantes préoccupations contemporains des philosophes,des intellectuels et des sociologues afin de trouver des solutions pour les déséquilibres résidés dans les stratégies adoptées et destinées à la société en général.par lesquelles la famille et l'individu sont influencés négativement et positivement, En dépit des énormes réalisations et projets que procurent les pays du monde arabe dans le but de concrétiser un développement réel de la famille et de l'individu mais cela reste insuffisant pour des raisons et des obstacles pourraient être intérieurs : politiques,économiques et sociales ou extérieurs telleque : l'idéologie, la mondialisation et la dépendance, C'est pour cela il faudrait prendre ce sujet en considération en le soutenant par des recherches,des études et des engagements qui doivent être mis et appliqués sur le terrain et qui ne seraient pas uniquement une identification des obstacles et proposition des solutions théoriques sans aucune utilité pour qu'on puisse faire le mieux et réaliser un développement durable de la famille et l'individu et surmonter tous les difficultéscausants le déséquilibre dans les stratégies du développement dans le monde arabe.

Mots clés : le développement - la famille - l'individu - la réalité - les obstacles - les solutions

Abstract : The issue of family and individual development and the associated problems is one of the most important contemporary concerns of philosophers, intellectuals and sociologists in order to find solutions to the imbalances in the policies adopted and directed at society in general, which are affected by the family and the individual negatively and positively, because despite all The achievements and huge projects offered by the countries of the Arab world in order to achieve the real development of the family and the individual, but they remain insufficient for several reasons and obstacles that may be internal such as politics, economic and social, and may be external such as ideology, globalization and dependency, and therefore the subject must be seriously considered His attention to many researches, studies and commitments that must be developed and applied on the ground and does not remain merely a disclosure of obstacles and a presentation of solutions that lie on the theoretical and abstract side without giving them a spirit of attention and working on them in order to move towards the better and achieve sustainable development of the family and the individual and overcome all the obstacles that cause the disruption of development policies in the Arab world.

Keywords: Development - Family - Individual - Reality - Obstacles - Solutions.

شكـــر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

رواه الترمذي

❖ بداية أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة وأدعوه أن يبارك فيها وينفع بها من يطلع عليها من طلاب العلم والمختصين في المجال، وأن يوفقني وييسر طلب العلم وخدمة طلابه بما يرضيه عني وأن يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم.

❖ وأتقدم بالشكر الجزيل وكمال التقدير والعرفان للأستاذة المشرفة الدكتورة الفاضلة:

"شيـــخ فـتيـحة"

على مرافقتها الطيبة والصادقة لهذه الدراسة وبذلها للنصح والإرشاد والمساعدة،

بما يسر لي البحث وإتمام هذه الأطروحة.

فجزاها الله تعالى عني خير الجزاء ورزقها الصحة العافية، وبارك الله في عمرها وعلمها وذريتها،

ورضي الله عنها في الدنيا والآخرة

❖ كما أشكر الأستاذ الدكتور الفاضل: "**رايس زرواوي**" على فتحه لنا لهذا التخصص في الفلسفة الذي أتاح لنا فرصة دخول عالم البحث العلمي الذي ندعو الله تعالى أن يجعلنا أقطابا فيه وحاملين لرايته خدمة وتأليفا وتدريسا.

❖ وكذا لجنة التكوين لمشروع الدكتوراه بجامعة جيلالي ليابس بولاية سيدي بلعباس.

❖ ولجنة المناقشة الموقرة التي تشرفت بأعضائها لمناقشتهم هذا العمل.

إهـــداء

قال الله تعالى: " وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

سورة الإسراء: الآية 23

- إلى **الوالدين الكريمين** اللذين لم يدخلا المدرسة يوما ولكن حرصهم على تعليمنا جعلني أتميز وأتفوق بالدراسة دوما حتى بلغت أعلى مراتبها وشهاداتها، وأدعو الله أن أكون صدقتهما الجارية في الدنيا والآخرة.

أمي الغالية والحنون التي عاشت يتيمة وفقيرة والتي عانت الكثير من أجل أن ندرس وننجح، إلى باب الجنة إهدي هذا العمل الذي لا يساوي شيئا أمام ما قدمته لنا منذ صغرنا وحتى الآن الذي مزال العطف والحرص على الخير مستمرا.

أبي الغالي والعزيز الذي عاش يتيما وفقيرا ووحيدا، وبذل جهده وأتعب بدنه من أجل أن يوفر لنا لقمة العيش، إلى من صبر على مرارة الحياة وفقرها وقسوتها من أجل أن نكبر وندرس، إليه أهدي هذا العمل الذي لا يقارن بما شابت فيه خصلات شعره لأجلنا. **فحفظهما الله وبارك في عمرهما وصحتهما وجعلني صدقة جارية عليهما.**

- إلى رفقاء الحياة إخوتي الأعزاء: **خالدية، زهيرة، عائشة، فيصل، بن عودة.** حفظهم الله ورعاهم
- إلى بهجة البيت "**ريحانة**" و"**يوسف**" أبناء أختي بارك الله فيهم وحفظهم الله مع والديهم.
- إلى خالاتي وأولادهم، وأخص منهم زوج خالتي **بلخثير جلول** رحمه الله.
- إلى عائلة **محلي** و**محي الدين** بقرية تامدة وعائلة **ثليجي مناد** بتيارت الذين أعتبرهم عائلتي الثانية وخاصة ابنهم أخي **مصطفى** رفيق الجامعة والقلم.
- إلى كل من علمني حرفا من المرحلة الإبتدائية والمدرسة القرآنية وإلى غاية مرحلة الجامعة من معلمين وأساتذة.
- إلى أساتذتي بجامعة ابن خلدون بتيارت وأخص منهم أستاذي **بن نحي زكريا رحمه الله.**
- إلى أ.**رابحي أمين** (مدير) وأ.**قطاف عبد الله** (مقتصد) وأ.**سعدي نادية** (ناظر) **وكل الأساتذة والإداريين الطيبين** بثانوية "الحاج بن علة" التي خضت بها أول تجربة بالتعليم.
- إلى رفقاء القلم وأصدقاء الدراسة، ومن أحبنا بصدق وأحب لنا الخير وتمنى لنا التوفيق والنجاح.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

مـلخص

شـكر وعـرفان

إهـداء

فهرس الموضوعات ..... **أ – هـ**

مقدمة 01

الفصل الأول: الأصول المعرفية لمفاهيم الأسرة – الفرد – التنمية 13

المبحث الأول: مفهوم الأسرة والفرد والتنمية 13

01_ مفهوم الأسرة 13

أ – عند المفكرين الغرب 14

ب– عند المفكرين العرب 15

أنواعها 17

أ_ الأسرة النووية : مفهومها 17

خصائصها 19

ب– الأسرة الممتدة: مفهومها 20

خصائصها 22

02_ مفهوم الفرد 24

أسس الحياة الفردية داخل مجتمع معين 26

أ_ الهوية 27

ب_ الحرية 28
ج_ الأخلاق 29
د_ الحق والواجب 30
03_ مفهوم التنمية 32
مفاهيم مشابهة للتنمية 34
ب_ أنواعها 36
1_ التنمية الاجتماعية 36
2_ التنمية الاقتصادية 37
3_ التنمية السياسية 37
4_ التنمية المستدامة 38
5_ التنمية البشرية (الإنسانية) 38
المبحث الثاني: النظريات الفلسفية ودورها في التأسيس لتنمية الأسرة والفرد 40
01_ في الفكر اليوناني 40
02_ في العصر الإسلامي 47
03_ في الفلسفة الحديثة 54
04_ في الفلسفة المعاصرة 62
المبحث الثالث: تنمية الأسرة والفرد وفق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 73
01_ مفهوم حقوق الإنسان ودورها في تنمية الأسرة والفرد 73

02_ التنمية الإنسانية في مواثيق حقوق الإنسان 75
03_ تنمية الطفل وحقوقه 78
04_ تنمية المرأة وحقوقها 81
05_ تنمية الفرد وحقوقه 84
06_ تنمية الأسرة والحق في العيش الكريم 87
07_ العدالة والمساواة كشرط لتحقيق تنمية الأسرة والفرد 90
08_ مبدأ الحرية والكرامة الإنسانية لتنمية الأسرة والفرد 93
09_ حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتنميتهم سواء كانوا أفرادا أو أسرة 95
10_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية الأسرة والفرد 98
الفصل الثـــاني: تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي 103
المبحث الأول: تنمية الأسرة والفرد في الفكر العربي المعاصر 103
01_ تنمية الأسرة والفرد في فكر مالك بن نبي 103
02_ تنمية الأسرة والفرد في فكر عبد الله شريط 109
03_ تنمية الأسرة والفرد في فكر محمد أركون 114
04_ تنمية الأسرة والفرد في فكر عبد الله العروي 118
05_ تنمية الأسرة والفرد في فكر محمد عابد الجابري 122
06_ تنمية الأسرة والفرد في فكر حسن حنفي 128

المبحث الثاني: المشاريع التنموية في ظل الأنظمة المختلفة 133
01_ تنمية الأسرة والفرد في ظل النظام الاشتراكي 133
02_ تنمية الأسرة والفرد في ظل النظام الرأسمالي 140
03_ الديمقراطية ودورها في تنمية الأسرة والفرد 145
04_ الحداثة 152
05_ العولمة 160
المبحث الثالث: حقيقة تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي 168
01_ مؤشرات البطالة 168
02_ السكن 172
03_ مؤشرات الصحة 176
04_ التعليم 183
05_ الدخل الفردي والعائلي 188
06_ الفقر 192
07_ تمكين المرأة 196
الفصل الثالث : معوقات تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي وحلولها 207
المبحث الأول: معوقات تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي 207
01_ المعوقات التاريخية (الاستعمار وأثره) 207
02_ الأيديولوجيا 213

03_ العولمة 223
04_ المعوقات السياسية 234
05_ المعوقات الاقتصادية 244
06_ المعوقات الاجتماعية 255
المبحث الثاني: الحلول والبدائل لمعوقات تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي 268
01_ الحلول للمعوقات الخارجية (الايديولوجيا والعولمة) 268
02_ الحلول الاقتصادية 280
03_ الحلول السياسية 289
04_ الحلول الاجتماعية 300
خاتمة 315
قائمة المصادر والمراجع 325

مـقـدمة

تعتبر إشكالية الأسرة والفرد من بين أهم القضايا المعاصرة والمركزية التي اهتم بها المفكرين والفلاسفة وخاصة علماء الاجتماع ورجال السياسة، ذلك أن الأنظمة السياسية القائمة لا تخلوا مخططاتها من برامج ومشاريع تهدف إلى تنمية الأسرة والفرد، ولكن رغم الجهود المبذولة من طرف الدول فإن العالم الغربي حقق قفزة نوعية في تحقيق ذلك وشهد تطور ملحوظا في شتى القطاعات والميادين التي تخص وتهم الأسرة والفرد كالدخل الفردي، والصحة، والتعليم، والسكن، والحرية وغيرها من البرامج التي تجعل مواطنيها يشعرون بالعيش الكريم والرفاهية في كل مناحي الحياة الضرورية، ولكن هذا الأمر لا ينطبق ولا يوجد في أغلب الدول النامية عامة والعربية خاصة نظرا لعدة عوامل داخلية وخارجية ساهمت في ذلك وبلورت للمواطن العربي في أغلب البلدان التي يعيش فيها تعاسة وتذمرا نظرا لغنى بلدانه بالثروات الطبيعية وسوء واختلال سياسات التنمية المسطرة والموجهة له، مما جعل بلدانه في مصاف الدول المتخلفة ومواطنيه من أكثر السكان فقرا في العالم وليس ذلك لفقر بلدانهم، ولكن سوء التسيير والتبعية للغرب واستغلال القوى العالمية والغربية للثروات الموجودة مما يتجسد فيهم قول الإمام محمد الغزالي رحمه الله في معناه: (أرض العرب فقراء يمشون على الذهب).

ولأجل هذا الأمر تم اختيار "**الوطن العربي أنموذجا**" للبحث في موضوع (**إشكالية الأسرة والفرد في ظل اختلالات سياسة التنمية**)، حيث كان **سبب اختيار الموضوع** نابع من الواقع الذي تعيشه الأسرة والفرد في أغلب البلدان العربية نظرا لاختلال سياسات التنمية والبرامج المسطرة لهم، وكذا التهميش الذي تتعرض له في أبسط ضروريات الحياة التي توفر لهم العيش الكريم ولا تحفظ كرامتهم للعيش في رخاء ولو نسبيا فدوما الأسرة العربية والمواطن العربي يتصدر قوائم الدول التي تصنف الأضعف دخلا في العالم والأقل في الرعاية الصحية ومحاربة الجهل والأمية والضعف في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة والفرد في الوطن العربي عموما خاصة في ظل تحديات هذا العصر الذي يمتاز بسرعة التقدم وهيمنة العولمة والتكنولوجيا على المجتمعات وتحكمها في المتغيرات العالمية سواء السياسية والاقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية للمجتمعات كلها، وهذا خلق تحدي للمجتمعات العربية لكي

تواكب سرعة هذا العصر وتحضره بما يتطلب الكثير من الجهود الفكرية والحنكة السياسية من أجل النهضة بالمجتمعات العربية وتحقيق تنمية حقيقية للأسرة والفرد ومعالجة كافة الإشكاليات المرتبطة بهم.

ولهذا تكمن **أهمية هذا البحث** في تناول الموضوع من كل الجوانب والزوايا التي توضح الفروقات (وتكشف الخلل والمعوقات وتشخص الحلول والبدائل) عبر مختلف الأزمنة والمذاهب الفكرية والفلسفية القديمة والمعاصرة للاستفادة أكثر في هذا المجال الذي يهتم بالبحث في إظهار التنوع الفكري المساهم في تنمية الأسرة والفرد وكذا كشف الخلل والمعوقات التي تمنع ذلك، وطرح البدائل والحلول للنهوض بتنمية الأسرة والفرد عامة وفي الوطن العربي خاصة نظرا لحاجة المجتمع العربي المعاصر للدراسة النظرية والتطبيقية التي تمكنه من تجاوز المعوقات التي عرقلت تقدمه وكانت سببا في سوء الأنظمة السياسية من خلال ضعف برامجها واختلال سياستها التنموية الموجهة للأسرة والفرد لكي تواكب العصر ويعيش المواطن العربي حياة تضمن كرامته والعيش الكريم له ولأسرته.

إشكالية البحث:

تعتبر فلسفة التنمية وأثرها على الفرد والأسرة من أهم الإشكاليات المعاصرة التي تسعى مختلف الدول والأنظمة السياسية لمعالجتها من أجل بناء مجتمع متحضر ومتطور يتمتع فيه كل أفراده بكافة الحقوق حتى يتم قيامهم بكافة الواجبات على أتم وجه، ولا يتحقق ذلك إلا ببناء فكري وفلسفي يؤسس لفلسفة التنمية ودورها في النهضة العربية في شتى الميادين التي تخدم الأسرة والفرد.، وعليه يمكن أن نطرح الإشكال التالي:

وكيف عالج الفكر الفلسفي القديم والحديث والمعاصر إشكالية تنمية الأسرة والفرد؟

وما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك؟ وما الحلول والبدائل للوصول إلى التنمية المرجوة للأسرة والفرد لكي تعيش رفاهية تواكب بها العصر الذي تعيش فيه وما يعتريه من تغيرات وتطورات وتحديات؟

فرضيات البحث:

من خلال إشكالية البحث، وعلى ضوء ما تم دراسته حول تنمية الأسرة والفرد وبمختلف المذاهب والتوجهات الفكرية والسياسات التنموية المتنوعة وكذا المواثيق الدولية التي تسعى جاهدة لتحقيق تنمية مستدامة للأسرة والفرد ووضع أسس وقوانين تمكنهم من الحق في التنمية، وبهذا فإننا نطرح ونقدم الفرضيات التالية لمعالجة هذه الإشكالية:

- سبب عدم استقرار تنمية الأسرة والفرد هو اختلال سياسات التنمية وعمق الفجوة بين الجانب الفلسفي والفكري والواقعي.
- لو تم تدعيم المواثيق الدولية التي تنادي بالحق في التنمية للأسرة والفرد بمشاريع واقعية ومادية وآليات للرقابة الدولية فإنه سوف تتمكن من تحقيق أهدافها المسطرة لذلك.
- معوقات تنمية الأسرة والفرد تحتاج فقط لإرادة سياسة لتهيئة الأرضية من أجل العمل بالحلول والبدائل وتحقيق قفزة نوعية نحو الأفضل في تحقيق تنمية الأسرة والفرد خاصة بالوطن العربي.
-

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جمع كل ما يخص تنمية الأسرة والفرد وتطورها عبر الأزمنة وتنوع الفلسفات والمذاهب والسياسات مع كشف العلاقة بين تنمية الأسرة والفرد وسياسات الدولة المنتهجة لذلك فإنه على حسب تقدم الدولة وسياستها تتقدم وتحقق تنمية الأسرة والفرد وإذا اختلت سياساتها تختل تنمية الأسرة والفرد، فالعلاقة بينهم تكاملية وطردية، وبهذا كانت الأهداف المسطرة للدراسة كالتالي:

- توضيح مستويات تنمية الأسرة والفرد عبر العصور.
- كشف العلاقة بين تنمية الأسرة والفرد والأنظمة السياسية السائدة في بلدان الوطن العربي وجهود منظمة الأمم المتحدة في تحقيق ذلك.

- إثبات محاولة الفكر العربي المعاصرة والفكرين العرب في المساهمة بطرح مشاريع تحقق تنمية الأسرة والفرد وتحقق نهضة للدول العربية إذا تم الاهتمام بها.
- البحث عن المعوقات الرئيسية والمسببة لاختلال سياسات التنمية الموجهة للأسرة والفرد في الوطن العربي.
- طرح الحلول والبدائل لإيجاد مخرج يحقق تنمية حقيقية للأسرة والفرد في الوطن العربي.
- جمع كل ما يخص تنمية الأسرة والفرد من أعمق الجذور إلى أبعد الفروع من حيث الجانب الفلسفي عبر العصور، وكذا في الفكر العربي المعاصر، ومعالجة الواقع من حيث البحث في الأسباب والنتائج للمعوقات وطرح الحلول والبدائل.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع تنمية الأسرة والفرد وعلاقتها بسياسة التنمية دراسة فلسفية تكاد تكون شبه منعدمة، وهي قليلة مقارنة مع ميدان علم الاجتماع والذي يهتم بكل ما هو متعلق بالظواهر الاجتماعية والدراسات الميدانية ليثبت أرقام وبيانات وليس ليشخص العوائق ويطرح لها حلول ولذلك فإنه يوجد بعض الدراسات التي تهتم بموضوع التنمية بصفة عامة وهناك دراسات أخرى تهتم الأسرة والفرد بصفة خاصة، فهي قليلة تلك الدراسات التي تجمع بينهم، وكل ما هو موجود فإنه يخص التنمية بكل أنواعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومدى أثرها على الفرد والأسرة وغالبا ما يكون موضوع تنمية الأسرة والفرد مذكور ضمنيا في الدراسة بمجرد وجود دراسة تهتم بتنمية المجتمع أو التنمية الاقتصادية أو السياسية ومن ذلك نجد التي قد استفدت منها في دراستي هذه:

_ دراسة "**فكرون السعيد**": (**استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر– [دراسة نظرية]**)، وهي أطروحة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، وقد نوقشت بجامعة قسنطينة (الجزائر) للسنة الجامعية (2004- 2005)، يوضح صاحب الدراسة بأن استراتيجية التصنيع التي اعتمدتها الدول النامية كمبدأ رئيسي لتحقيق التنمية لم تنجح ولم تحقق الأهداف المسطرة والموجودة لكي

تنهض بالبلد بالمجتمع الصناعي، نظرا لاختلال الواقع الاجتماعي والثقافي للبلد واحتياجه وإمكانياته الضعيفة التي انعكست سلبا على تلك الاستراتيجيات الصناعية بالمجتمعات النامية التي كانت لها كلفة كبيرة وباهضة، فالجزائر مثلا كانت بعد الاستقلال تسعى إلى تحقيق توازن وثورة صناعية تساير بها العصر، ولكنها فشلت نظرا للمتغيرات الدولية والإقليمية الحاصلة في العالم والتي من بينها سقوط الاشتراكية وانهيار مؤسسات الدولة وكذا سيطرة العولمة على الاقتصاد العالمي مما جعل الدول النامية في قبضة القوى الاقتصادية العالمية، وذلك ما سبب خلل في التنمية الداخلية للمجتمع، كما يذكر الباحث معوقات التنمية بالمجتمعات النامية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية، والتي تمس الأسرة والفرد وتنميتهم بصفة مباشرة.

_ دراسة: (**التنمية المستدامة في الوطن العربي – بين الواقع والمأمول –**) وهي دراسة صادرة عن مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز في سلسلة "نحو مجتمع المعرفة" الإصدار الحادي عشر، لجدة بالمملكة العربية السعودية سنة 1427هـ ، حيث تهتم هذه الدراسة بالتنمية المستدامة في الوطن العربي عامة وتشخيص كل ما يتعلق من خلل وعائق تعرقل تحقيقها لمواكبة العصر الرقمي والتقني الذي يعيشه العالم اليوم، وهذا بالاستعانة بالعديد من المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تظهر حقائق فعلية يلزم إيجاد الحلول والعلاج المناسب لها في ظل سيطرة العولمة على المجتمعات العربية، وسيطرة القوى العالمية السياسية والاقتصادية على السياسات والأنظمة الحاكمة للدول العربية لهذا يلزم السعي في النهضة بالنمو بمحاربة الفساد والفقر وتخفيف الفجوة التقنية والرقمية بين العالم الغربي والعربي ومواجهة العوائق الداخلية والخارجية بالتحديات المادية والبشرية المتوفرة من أجل النهوض بالمجتمع العربي عامة وتحقيق تنمية لأفراده خاصة.

_ دراسة "**مقني فاكية**": (**التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان**) وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام من جامعة سطيف (الجزائر)، تم مناقشتها بالسنة الجامعية (2009- 2010) حيث أوضحت الباحثة الجهود الدولية لأجل النهوض بالتنمية الإنسانية وتحسين الأوضاع الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية للأفراد والسكان من خلال توفير الحاجات الضرورية وتحقيق درجة الرفاهية التي تمكن الأفراد من العيش الكريم بالعدالة الاجتماعية والمساواة وحفظ الحرية والكرامة للجميع، ذكرت الكثير من المواثيق الدولية الموجهة لخدمة السكان من أجل تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة والقضاء على الفقر وتكريس حق التنمية لكل المواطنين في كل الدول.

_ دراسة "**ليلى لعجال**": (**واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**): وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة قسنطينة (الجزائر) وتم مناقشتها بالسنة الجامعية (2009- 2010)، حيث عالجت واقع التنمية الإنسانية في دول المغرب العربي مجسدة الفارق بين الواقع المأمول في تحقيق التنمية للمجتمعات ومحاربة الفقر والبطالة، وضرورة ترسيخ تعاون مغاربي يجسد الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني من خلال حكم راشد يسهر على النهوض بالتنمية على الصعيد المحلي والمغاربي بتكريس منظومة راشدة للحكم تسهر على تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وترشيد السياسات بما يضمن الرفاه للأفراد وتحقيق أمنهم الإنساني من خلال مجابهة التحديات الداخلية والخارجية وتوظيف كل الإمكانيات المادية والكفاءات البشرية للوصول إلى ذلك.

_ دراسة "**كيداني سيدي أحمد**": (**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية وقياسية –**): وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية نوقشت بجامعة تلمسان (الجزائر) للسنة الجامعية 2012- 2013، حيث كشفت الدراسة على العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في الاقتصاد العربي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة التي عرفت تحولات اقتصادية عميقة وجذرية منذ بداية التسعينات ما أحدث خللا في النمو الاقتصادي وبالتالي ضعف وسوء توزيع الدخل مما يزيد من عمق البطالة وسوء الخدمات الصحية والاجتماعية نظرا لارتباط الدخل وحسن توزيعه للأفراد بتحقيق العيش الكريم للمواطن العربي عامة ولهذا فكلما زاد النمو الاقتصادي للدول النامية تحسن توزيع الدخل بين الأفراد وقسمت ثمرات النمو والتنمية على الفئات المختلفة للمجتمع بعدالة، وإذا ضعف النمو الاقتصادي فإن النتيجة الحتمية هو أن الأغنياء سوف

يحصلون على القسط الأكبر لعوائد النمو، والفقراء سوف يتجه حالهم للأسوأ وتتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل.

الصعوبات:

لا يخلو أي بحث علمي من بعض الصعوبات التي تختلف على طبيعة الموضوع والتخصص، وفي بحثي هذا صادفت بعض الصعوبات والتي أهمها:

- قلة الدراسات السابقة والمواضيع التي اهتمت بالأسرة والفرد فلسفيا.
- صعوبة تكييف الموضوع فلسفيا نظرا لاهتمامات الفلسفة النظرية والتحليلية والنقدية، بينما دراسة الأسرة والفرد تعتمد على الجانب الواقعي والتطبيقي وعلى الدراسات الميدانية وهو من اختصاص علم الاجتماع وعلم النفس وليس الفلسفة التي أسعى لتناول الموضوع وفق أسسها الفكرية والنظريات الفلسفية من أجل الجمع بين هذه العلوم التي أصبحت تعاني ما يشبه القطيعة بينها والإستقلالية عن بعضها البعض وذلك لا يخدم العلم والمجتمع.
- نسبية الأرقام والإحصائيات التي تخص تنمية الأسرة والفرد نظرا لطابع الدول العربية التي لا تعطي أرقام صحيحة أو متمسكة بطابع التحفظ وعدم التهويل بنشر الحقائق.
- وجود تمايز بين الدول العربية والتي هي مقسمة إلى شقين (دول الخليج – وباقي الدول) فدول الخليج حققت تقدما ملحوظا في تحقيق تنمية الأسرة والفرد على عكس باقي الدول نظرا لطبيعة بلدانها البترولية وكذا قلة نسبة السكان بها، وهذا يجعل الوطن العربي في حد ذاته مقسم إلى قسمين: قسم متقدم وأخر متخلف.

منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في البحث على المنهج التحليلي والنقدي لأن الدراسة مهتمة بمعالجة إشكالية فلسفية واجتماعية تسعى للوقوف على أهم الاختلالات السياسية المسببة للمعوقات التي تمنع تحقيق تنمية فعلية للأسرة والفرد في الوطن العربي، وكذا بشكل نسبي تم الاعتماد أيضا على المنهج الوصفي من

اجل وصف حال تنمية الأسرة والفرد في مختلف الدول العربية، وكذا الأنظمة السياسية المختلفة التي كانت مسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر في التأثير على وضعية الأسرة والفرد في الوطن العربي وكيف منعت أو ساهمت في تنميتها أو تخلفها حسب ما سطرته من برامج ومشاريع تنمية عبر عقود؟، وكذا حال الأسرة والفرد واختلال سياسة التنمية في ظل هيمنة العولمة والإيديولوجيا على سياسات الدول النامية والتي من بينها الوطن العربي فهو ينتمي لهذا العالم ويتأثر بكل متغيراته وأحداثه.

هيكلة البحث:

ولكي نجيب على إشكالية البحث فإنه تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة العامتين:

حيث كان **الفصل الأول** تحت مسمى: الأصول المعرفية لمفاهيم الأسرة، الفرد، التنمية، وقد جاء هذا الفصل ليعطي نظرة شاملة للأصول الفكرية والفلسفية والمعرفية والاهتمامات الخاصة بالأسرة والفرد من عدة جوانب، ولهذا فقد قسم إلى ثلاث مباحث حيث تناول:

المبحث الأول: مفهوم تنمية الأسرة والفرد والتنمية من خلال عدة تعاريف فلسفية واجتماعية لمفكرين من الغرب والعرب تدل على الاهتمام الموجود من كل الجوانب بموضوع تنمية الأسرة والفرد.

أما **المبحث الثاني:** فقد خصص للجانب الفلسفي والتاريخي والنظريات التي اهتمت بواقع تنمية الأسرة والفرد في العصر اليوناني مهد الفلسفة والحضارة العربية، ثم العصر الإسلامي مهد الحضارة الإسلامية والعربية ثم في العصر الحديث الذي عرف نهضة أوروبية في كل المجالات مست الأسرة والفرد ونادى فلاسفتها بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ثم تم تناول العصر الحالي الذي يعرف ثورة تكنولوجيا وسيطرة العولمة والإيديولوجيا على كل ما يمس جوانب أغلب الدول بما فيها ذلك تنمية الأسرة والفرد التي تأثرت بالتغريب واختلال النمط المعيشي والوظيفي لها داخل المجتمع.

في حين كان **المبحث الثالث**: قد عالج تنمية الأسرة والفرد في المواثيق الدولية وحقوق الإنسان فقد أدرج هذا المبحث نظرا لأن كل الدول بما فيها الدول العربية تنتمي لهيئة الأمم المتحدة ولها التزامات بتطبيق البرامج والمواثيق التي تصدر عنها، كما أنها تعتبر هيئة للدفاع عن الأسرة والفرد وتسعى لحماية حقوقها المشروعة وتحقيق تنمية أحسن لها تمكنها من العيش الكريم من إخلال إلزام الدول الموقعة على مواثيقها وتذكيرها بما يجب عليها للوصول إلى ذلك والارتقاء بواقع الأسرة والفرد في العالم عامة وفي الدول النامية والعربية خاصة.

أما **الفصل الثاني**: فقد حمل عنوان: تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي بين الفكر والواقع وكان هذا الفصل من أجل كشف المساعي والجهود الفكرية في الوطن العربي، وكذا الجهود السياسية التي تبنت عدة أنظمة لتحقيق تقدم وتطور شامل للبلاد وكذا لتنمية الأسرة والفرد خاصة، ولهذا فقد تضمن الفصل ثلاث مباحث حيث كان:

المبحث الأول: مهتما بالنشاط الفكري المعاصر للمفكرين العرب وجهودهم الفلسفية والفكرية لتحقيق والنهوض بتنمية المجتمع عامة والأسرة والفرد خاصة، وقد اخترنا من المفكرين في الفكر العربي المعاصر وهم: "**مالك بن نبي، محمد عابد الجابري، عبد الله شريط، محمد أركون، عبد الله العروبي، حسن حنفي**"، وقد اهتم هؤلاء بدراسة المجتمع تحليلا ونقدا وإعطاء دروس فكرية وواقعية تمكن المجتمع من التقدم والوصول إلى ما يعيشه المجتمع الغربي من تحضر وتنمية في كل المجالات بما في ذلك تنمية الأسرة والفرد.

في حين كان **المبحث الثاني**: من هذا الفصل قد تناول الأنظمة السياسية والاقتصادية التي هي أشبه ما تكون أنها فرضت نفسها على الدول العربية نظرا لضعفها السياسي والاقتصادي ولظروفها التاريخية الاستعمارية وبقاء تبعيتها لها، ولذلك كانت الأنظمة التي تبنتها ليست اختيارا حرا وإنما انتماء لجهة قوية معينة وقد تغيرت الأنظمة وفق تغير هذه القوى العالمية المسيطرة على العالم، ولهذا فقد تم دراسة تنمية الأسرة والفرد في هذا المبحث في ظل النظام الاشتراكي، ثم النظام الرأسمالي، ثم نظام

الديمقراطية بعد تبني أساليبها ونتائجها بتغير العالم نحو الحرية فدخلت للمجتمعات الحداثة ثم العولمة التي أصبحت الدول العربية مضطرة لمسايرة هذه المتغيرات العالمية وتبني سياسات ومشاريع تنموية للأسرة والفرد مناسبة من اجل مواكبة العصر والتقدم السريع الذي يمر به.

أما **المبحث الثالث**: فقد خصص لذكر واقع تنمية الأسرة والفرد بالحقائق والمؤشرات الإحصائية في الوطن العربي من أجل الوقوف على نتائج الأنظمة السياسية المسؤولية في الوطن العربي عن تنمية الأسرة والفرد والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للوصول للرفاهية المطلوبة التي تضمن العيش الكريم للأسرة والفرد، وتم ملاحظة تلك الفوارق والنتائج من خلال الوقوف على إحصائيات البطالة، الفقر، الدخل الفردي والعائلي، الصحة، التعليم السكن، تمكين المرأة، وهي نقاط يجب مراعاتها وتسطير برامج قوية لها إذا أردنا أن نحقق تنمية للأسرة والفرد فعلية وحقيقية في الوطن العربي من أجل مواكبة الحضارة الغربية التي أصبحت نموذج متحضر تعيش أسرة وأفراده تنمية شاملة ورفاهية تمكنها من العيش الكريم، والتمتع بالعدالة الاجتماعية في كل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي الأخير كان **الفصل الثالث**: تحت مسمى معوقات تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي وحلولها وقد جاء هذا الفصل ليبحث عن الخلل في تخلف الأسرة والفرد في الوطن العربي وعن الأسباب التي أدت إلى اختلال سياسة التنمية حتى بقية في ذيل قائمة الدول المتقدمة وهي تعاني التخلف رغم ثراء بلدانها بالثروات الطبيعية والكفاءات البشرية، ولهذا فقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تناول أهم المعوقات التي تعتبر حواجز مانعة لتحقيق تنمية حقيقية وفعلية للأسرة والفرد في الوطن العربي وهي كثيرة ومتعددة وتضامرها جميعا يشكل عوائق فعلية تسبب في تخلف الوطن العربي عامة والأسرة والفرد خاصة وهي عوائق تاريخية، إيديولوجية، عولمية، سياسية، اقتصادية، واجتماعية.

أما **المبحث الثاني**: فقد أدرجت فيه الحلول والبدائل للعوائق السابقة حتى يتم العمل بها لتحقيق تنمية نوعية للأسرة والفرد وفتح الأفاق لها لتعيش حياة كريمة تمكنها من التمتع بكل الحقوق المتاحة لها وفي كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فتنمية الأسرة والفرد مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسة التنمية التي تنتهجها دول الوطن العربي فإذا اختلت سياسة التنمية للدول اختلت معها تنمية الأسرة والفرد في المجتمع لأن الدولة هي التي تسهر على خدمة شعبها وتحقيق التنمية اللازمة لمواكبة العصر بكل ظروفه المتقدمة والتي تهيمن عليها بالتكنولوجيا المعاصرة.

الفصل الأول: الأصول المعرفية لمفاهيم

الأسرة – الفرد – التنمية.

المبحث الأول: مفهوم الأسرة، الفرد، التنمية.

المبحث الثاني: النظريات الفلسفية ودورها في التأسيس لتنمية الأسرة والفرد.

المبحث الثالث: تنمية الأسرة والفرد وفق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

الفصل الأول: الأصول المعرفية لمفاهيم: الأسرة – الفرد – التنمية:

المبحث الأول: مفهوم الأسرة، الفرد، التنمية.

01- الأسرة:

تعتبر الأسرة محل اهتمام المفكرين والفلاسفة وعلماء الاجتماع نظرا لأهميتها في المجتمع، في كونها اللبنة الأساسية لبنائه وقيامه وتطوره، وهذا أمر اتفقوا عليه، ولكنهم اختلفوا في تحديد مفهوم خاص لها يحدد وظيفتها الأساسية في المجتمع، ومع ذلك نجد بعض المفكرين وضعوا لها تعاريف لضبط معناها وتحديد خصائصها ووظائفها في الحياة وفي المجتمع

لغة: الأسر: الشد والعصب، والأسير: الأخيد، والمقيد، والمسجون، والأسرة بالضم: الدرع الحصينة، ومن الرجل: الرهط الأدنون (أي عشيرته، لأنها يتقوى بهم، كما قال الجوهري، وقال أبو جعفر النحاس: الأسرة بالضم: أقارب الرجل من قبل أبيه)[1]

"وفي معاجم اللغة الإنجليزية "الأسرة" العائلة Family بمعنى كل الناس الذين يعيشون في نفس المنزل حيث يوجد الأبوان والأبناء ويكون بينهم رابطة الدم والقرابة، ومفهوم الأسرة في عالم الغرب يعني المعايشة Living والمعايشة من شأنها ارتباط المصلحة، ومن ثم فإن أفراد الأسرة في عالم الغرب قد يغيرون الرباط بينهم إذا اقتضت مصلحة أي فرد منهم ذلك، أو تغيرت الظروف من حوله، وتتغلب الظروف المادية والمصالح الشخصية فوق رابطة الدم"[2].

[1] _ الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ط: دار الحديث، القاهرة، سنة: 2008، ص: 54.

[2] _ عبد المجيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21، ط1، 2000، دار الفكر العربي، القاهرة، ص15، 16.

اصطلاحا:

أ_عند المفكرين الغرب:

يرى المفكرين الغربيين أن الأسرة الغربية لها خصوصية في المجتمع، فمنهم من يجعل وظيفتها ذات بعد مادي، ومنهم من يجعلها ذات بعد تربوي أو اجتماعي، وآخرين وضعوا قيمتها بأن لها قيمة بيولوجية وفقط، وهناك من ربط بها السلوك للأفراد سواء ما تعلق بالإبداع أو الإجرام وهذه تعاريف بعضهم للمفهوم الغربي للأسرة:

"يعرف **بوجاردوس (Bogardus)**الأسرة بأنها جماعة اجتماعية صغيرة تتكون عادة من الأب والأم وواحد أو أكثر من الأطفال، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية، وتقوم بتربية الأطفال، حتى تمكنهم من القيام بتوجيههم وضبطهم، ليصبحوا أشخاصاً يتصرفون بطريقة اجتماعية"[1].

"أما **أوجست كونت**: فيرى أن الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة التي يبدأ منها التطور، ويمكن مقارنتها في طبيعتها ومركزها بالخلية الحية في المركز البيولوجي (جسم الكائن الحي) ويرجع كونت ذلك إلى عدم اعترافه بالوضع الاجتماعي للفرد"[2].

"ويعرف **بوسارد POUSSARD** و**بول BOLL** الأسرة بأنها " اتجاهات ومواقف ومثيرات سلوكية وضوابط تحدد سلوك أفرادها، فالشعائر الدينية والاهتمامات الخاصة وأحاديث الأسرة ..إلخ، هي في النهاية موقف معين قد يكون موقفا نشطا للإبداع والخلق وقد يكون مثبطا للهمم والمفاجأة، وقد يكون دافعا للاستقامة وقد يكون داعيا للجريمة "[3].

[1]_ أحمد محمد مبارك الكندري، علم النفس الأسري، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط2،1992،ص23.

[2]_ زينب إبراهيم العربي، علم الاجتماع العائلي، جامعة بنها مصر، www.pdffactory.com، ص27

[3]_ زرارقة فيروز، الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2004-2005، ص 22.

"في حين نجد كلا من **برجس ولوك وهارفي** يعتبرون الأسرة أنها:« جماعة من الأفراد تربطهم روابط ناجمة عن صلات الزواج والدم والتبني وتعيش في دار واحدة ». كما يعرف **كنكزلي ديفيز**" العائلة أنها: (جماعة من الأفراد تربطهم روابط دموية واجتماعية متماسكة)"[1].

وبهذا يرى **بوجاردوس** أن الأسرة محصورة في مفهوم الأسرة النووية وأن وظيفتها هي التربية ونشر المحبة بين أفرادها لكي يصبحوا أشخاصا تصرفاتهم ذات طابع اجتماعي، أما "**أوجست كونت**" فمفهومه للأسرة بيولوجي طبيعي بمثابة النقطة التي يبدأ منها التطور الاجتماعي، في حين نجد أن **بوسارد وبول** ربطوا الأسرة بعلم النفس للإنسان وأنها مصدر الإبداع أو الإجرام باعتبارها مسؤولة عن سلوك الفرد داخلها، وعلى غرار ذلك فإن **برجس ولوك وهارفي وكنكزلي** يرون بأنها جماعة من الأفراد التي تربط بينهم روابط الزواج والدم والتي تعتبر أهم روابط في تكوين الأسرة ومكانتها الاجتماعية وتثبت تماسكها بهذه الصلات القوية.

ب_ عند المفكرين العرب:

أما عند المفكرين العرب فلهم وجهة نظر خاصة لمفهوم الأسرة ومختلفة عن المفهوم الغربي نظرا لطبيعة الأسرة العربية ونظامها الإسلامي الذي ينظم حياتها وبناءها ويحدد طرق تأسيسها ووظيفتها في حياة الفرد والمجتمع، ولكن رغم ذلك فإننا نجد اختلاف بسيط في تحديد مفهوم محدد للأسرة وطبيعتها ووظيفتها في حياة الفرد والمجتمع ومن بين تلك التعاريف نجد:

"يرى **مصطفى الخشاب** أن الأسرة إتحاد تلقائي تؤدي إليه القدرات والاستعدادات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماعي وهي بأوضاعها ومراسيمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي"[2].

[1]_ راضية لبرش،نظام الزواج في المجتمع الجزائري في ظل المتغيرات الجديدة(قانون الأسرة المعدل والمتمم 2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2009-2010، ص27.

[2]_ زينب إبراهيم العربي، المرجع السابق، ص28.

"ويعرفها **مصطفى الحجازي** بأنها مؤسسة اجتماعية تتشكل من منظومة بيولوجية اجتماعية، وتقوم على دعامتين: الأولى بيولوجية، وتتمثل في علاقات الزواج وعلاقات الدم بين الوالدين والأبناء وسلالة الأجيال، أما الثانية فهي اجتماعية ثقافية، حيث تنشأ علاقات المصاهرة من خلال الزواج، ويقوم الرباط الزوجي تبعاً لقوانين الأحوال الشخصية حيث يتم الاعتراف بها"[1].

أما **سميرة أحمد السيد** فتعرفها بأنها: " أول وأهم النظم الاجتماعية التي أنشأها الإنسان لتنظيم حياته في الجماعة، وبذلك تعتبر الأساس الذي يقدم الفرد لجميع مؤسسات المجتمع الاجتماعية"، وتعرف أيضا: "بأنها الخلية الأساسية التي يقوم عليها كيان أي مجتمع من المجتمعات لأنها البيئة الطبيعية التي يولد فيها الطفل وينمو ويكبر حتى يدرك شؤون الحياة ويشق طريقه فيها"[2].

كما ترى **سناء الخولي** بأن الأسرة هي: "بالرغم من صغر حجم الأسرة فهي أقوى نظم المجتمع فهي النظام الذي عن طريقه نكتسب إنسانيتنا كما أنه لا توجد طريقة أخرى لصياغة بني الإنسان سوى تربيتهم في أسرة لذلك تعد المهد الحقيقي للطبيعة الإنسانية، فضلا عن تجربة الحياة خلالها تعد ضرورية لتحويل المولود إلى مخلوق إنساني يعيش في انسجام مع الآخرين"[3].

وعليه يرى **مصطفى الخشاب** أن الأسرة عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنشأ عن ضرورة حتمية من أجل بقاء الجنس البشري والوجود الاجتماعي، في حين يربط **مصطفى حجازي** قيام الأسرة بدعامتين اثنين: الأولى بيولوجية تتمثل في الزواج والقرابة، والثانية اجتماعية ثقافية تنشأ عن طريق علاقات المصاهرة في المجتمع، أما **سميرة أحمد السيد** فإنها تعتبر الأسرة أول وأهم النظم الاجتماعية التي أنشأها الإنسان والتي تعتبر بمثابة البيئة الطبيعية للطفل يكبر فيها وينمو حتى يدرك شؤون الحياة، ولهذا تعتبرها أيضا **سناء الخولي** بأنها المهد الحقيقي للطبيعة الإنسانية ينمو فيها المولود حتى يصبح قادرا على الانسجام مع الآخرين.

---

[1]_ مصطفى الحجازي، الأسرة وصحتها النفسية، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط 1، 2015، ص15.

[2]_ زرارقة فيروز، المرجع السابق، ص20.

[3]_ راضية لبرش، المرجع السابق، ص29.

أنواعها:

إن تغير العصر الذي تعيش فيه الأسرة جعل الكثير من متطلباتها تتغير أيضا ورغبة أفرادها بالعيش الكريم بعد تأثير العولمة وحب الاستقلالية في العيش أدى إلى ظهور الأسرة النووية بعدما كانت الأسرة الممتدة هي الأساس التي ينشأ فيها أفراد الأسرة ويتلقون بها أهم العادات والتقاليد، ولكن التغير كان جارفا لها من خلال كثرة انتشار الأسرة النووية وسط المجتمع حتى أصبح الأساس لتحقيق الرفاهية والتنمية لأفراد الأسرة من أجل تحقيق العيش الكريم.

لقد كان قديما النظام الأسري السائد في المجتمع هو نظام الأسرة الممتدة التي يسيرها كبيرهم، ويخضع الجميع لحكمه ورأيه في كل شؤون البيت وما يخص أفراده، ومع تقدم المجتمع وتطوره ظهر نظام جديد يخفف عن ثقل الأسرة الممتدة نظرا لما أصبحت تحتاجه الأسرة من دخل مادي وفق ما يتطلبه العصر، فظهرت في مقابل الأسرة الممتدة ما يسمى بالأسرة النووية.

الأسرة النووية:

مفهومها:

"الأسرة النووية بنية مكونة من الرجل والمرأة وأطفالها غير المتزوجين، والذين يعيشون في بيت واحد، يعد هذا النمط نواة المجتمع الحالي، أو أصغر وحدة اجتماعية متعارف عليها، ويشير **فاروق أمين** (1983م): إلى أن الأسرة النووية هي أساساً، سمة تميز المجتمعات الصناعية، حيث يستقل الأفراد اقتصاديا عن أسرهم، ويكون لهم دخل خاص بهم، مما يدفعهم إلى تكوين أسر خاصة بهم بعد الزواج"[1].

"وتعرف الأسرة النواة أيضا:بأنها جماعة صغيرة تتكون من زوج وزوجة وأبناء غير بالغين، وتقوم كوحدة مستقلة عن باقي المجتمع المحلي، ويعتبر هذا الشكل الخاص من أشكال الأسرة من أهم خصائص المجتمع الصناعي المعاصر، لأنه يعبر عن الفردية التي تنعكس في حقوق الملكية والأفكار

[1]_ أحمد محمد مبارك الكندري، المرجع السابق، ص34.

والقوانين الاجتماعية العامة حول السعادة والإشباع الفردي، كما يعبر أيضا عن عمليات التنقل الاجتماعي والجغرافي في هذا المجتمع[1].

وهذه الأسرة النووية التي تتكون أساسا من الأب والأم والأبناء، مشكلة خلية منفصلة كليا عن الآباء والأجداد والأعمام الذين كان يجمعهم بيت واحد ويعود هذا الأمر نظرا لتطور المجتمع الصناعي، وزيادة الحاجة الاستهلاكية للأفراد والأسر مما يجعل الرغبة في تخفيف الأعباء الاقتصادية على الأسرة الكبيرة عن طريق تشكيل أسرة مستقلة يسهل عليها عيشها وتنقلها وتحقيق الرعاية الصحية والاجتماعية لها بما يكفل حقوقها القانونية وتمكنهم من التمتع بها بشكل فردي يساهم في الوصول للعيش الكريم بما تتوفر عليه الأسرة النووية من إمكانيات ودخل تجاه أفراد أسرهم ذات العدد المحدود والقليل.

وقد ظهر هذا الشكل بظهور المجتمعات الصناعية التي قامت على أساس المذهب الفردي وعمليات الحراك الاجتماعي والجغرافي، وكرد فعل للأخذ بمبادئ حقوق الملكية والقانون، ويعرفها **السيد العاطي**: "بأنها تتكون من الزوج والزوجة والأولاد فقط ولا تضم أفراد آخرين، وكذلك على بعض الجماعات مثل الزوجين الذين لم ينجبا"، فالأسرة النووية هي الأسرة التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء ويقيمون في مسكن واحد،"[2] "ويرى كثير من الباحثين في علم الاجتماع الحضري أن هذا النموذج من الأسرة هو الذي يتزايد انتشاره في المجتمعات الحضرية".[3]

إن تغير أنماط العيش المعاصر للمجتمعات أثر على كل الحياة بما في ذلك السلوك الفردي والأسري الذي أصبح يحب الذاتية والاستقلالية في أسلوب الحياة مما أدى إلى الحاجة للسكن وزيادة المطالب عليه طلبه كنتيجة لهذا الأمر، فبعد أن كانت عدة أسر تعيش في بيت واحد ويسير شؤونها أكبرهم أصبح الواقع عكس ذلك تماما حيث ظهرت الأسرة النووية في المجتمعات المعاصرة والصناعية والحضرية والتي هي نتيجة لتفكك الأسرة الكبيرة، وأصبح كل من الزوجين لهم أسرة ومسكن مستقل لا

[1]_ عبد المجيد منصور- زكريا أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص20.

[2]_ زرارقة فيروز، المرجع السابق، ص197.

[3]_ مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب- جامعة المنصورة، ب ط، 2008، ص26، 27.

يتجاوز عدد أفراد الزوجين والأبناء، ونادرا ما يكون مع الوالدين بعيدا عن الإخوة والأعمال وأبنائهم، وهذا جاء نتيجة حتمية وضرورية لمتغيرات العصر ومتطلبات العيش الكريم فيه.

خصائصها:

إن استقلال الأسرة النواة عن العائلة الكبيرة جعلها تتميز بخصائص ومميزات تنفرد بها خاصة في العالم العربي حيث بقيت الأسرة النواة امتداد للأسرة الأصلية وليست منفصلة عنه كليا، وإنما هناك تعاون وتشارك في حل أهم القضايا الكبرى التي تهم العائلة ككل، وأيضا لها خصوصية الفردية بين الزوجين واهتمامهم بشؤون حياتهم وأولادهم بشكل مركزي ذاتي وداخلي للأسرة النواة وغيرها من المميزات.

"ومن خصائص الأسرة النواة أنها تعتبر نموذجا أسريا يعتبر أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية وبالتحرر الواضح من الضبط الأسري، مما يترتب عليه أن تعلو مصلحة الفرد مصالح الأسرة ككل. وتمتاز الأسرة النواة بصغر حجمها حيث تتكون عادة من زوج وزوجة وأبنائهما غير المزوجين، ولا يحدث إلا نادراً، وفي ظل ظروف استثنائية أن يعيش أحد الأبناء المتزوجين مع والديهم"[1].

"أن ما يميز الأسرة النواتية عربياً هو حفاظها على شبكة من العلاقات مع أسر الأصل والأقارب، فهي تستفيد من مساندتهم المادية والمعنوية، وتبادل الخدمات معهم. كما أن أسر الأصل لازالت تمارس الكثير من النفوذ على الأسرة النواتية، في قراراتها الكبرى، كما تتدخل في حل العديد من المشكلات الزوجية والحياتية،"[2] وما يميزها أيضا:

_ " تعاون الزوجين بعضهما مع بعض سواء في دفع المصروفات المادية، أو في تربية الأطفال أو في القيام بالأعباء المنزلية.

[1] _ عبد المجيد منصور– زكريا أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص21.

[2] _ مصطفى الحجازي، المرجع السابق، ص15.

_ انتشار الروح الديمقراطية في الأسرة ومصارحة الزوجين بعضهما بعضاً واشتراكهما معاً في تناول ما يتعرضون له من مشكلات، أو قضايا تهم الأسرة ككل، ويزداد اعتماد الأسرة على الأجهزة الحديثة المساعدة في أعمال البيت، تميل الأسر النووية إلى القليل من الولادات"[1].

_ "سيطرة الطابع الفردي على عمليتها ووظائفها، ويظهر هذا الطابع في العلاقة مع باقي الأقارب، حيث تعزل نفسها ولا تكون علاقات قرابية إلا في بعض المناسبات، تخضع العلاقات الخاصة بالأسرة النووية لعملية انتقاء واعية من ناحية الأطراف الداخلين فيها، حيث تختار أقاربها وأصدقائها.

_ تغير المراكز الاجتماعية لعناصر الأسرة، وإن كان وضع المرأة في الحياة الاجتماعية أشد المراكز تغيرا، فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل مما أكسبها مكانة اجتماعية ووضعا اقتصاديا مستقراً"[2].

ولهذا تعتبر مزايا وخصائص الأسرة النواة داعمة للأفراد ولممارسة روح الديمقراطية وتشارك العائلي، وقلة تكاليف العيش وبساطة الجهد المبذول خاصة مع استخدام الأجهزة الحديثة والتقنية التي يسرت العيش الرغد لبضعة أفراد داخل أسرة صغيرة كما أنها تكون أكثر انفتاح باستقبال الضيوف بكل راحة وكذا صلة الأرحام والأقارب بما يبعد الخصام ويحفظ المودة والمحبة، كما تتميز أيضا الأسرة النواة بعمل الأم أحيانا لمساعدة الزوج في تربية الأولاد تربية حسنة وتحسن المستوى المعيشي للعائلة برفع قيمة الدخل.

الأسرة الممتدة:

مفهومها:

إن الأسرة الممتدة هي عكس الأسرة النووية، حيث تشمل وتجمع العديد من الأسر النووية في داخلها ولكنها خاصة وتمتاز لحكم وتسيير الأب أو الجد أو الفرد الأكبر للأسرة الذي قد يكون أخ أو عم أيضا، وهي أسرة متمسكة بالعادات والتقاليد في تسيير شؤون أفراد الأسرة من أبناء وزوجات وأولاد وأحفاد، إلا أن الأسرة الحديثة بدأت تميل للنمط العصري والتشارك بين أعضاء الأسرة الممتدة في

[1]_ أحمد محمد الكندري، المرجع السابق، ص34، 35.

[2]_ زرارقة فيروز، المرجع السابق، ص 197، 198.

الممتلكات والنفقات وتحمل المسؤولية الجماعية للأفراد والتي تعمل وتسهر على حماية الأسرة وسلامة وتحسين مستواها المعيشي والاقتصادي والاجتماعي.

حيث "تتركز سلطة استبدادية في الأسرة الأبوية في يد رئيس الأسرة ويتبع أوامره الزوجات والأولاد والأحفاد بينما تقوم الأسرة الحديثة على أساس المساواة والتفاهم والمشاركة بين الزوج والزوجة والأولاد كلما كبروا، يذعن أفراد الأسرة الأبوية لتقاليدها ومبادئها بينما يتزعزع ذلك في الأسرة الحديثة حيث يسعى أفرادها لابتغاء السعادة وابتداع الأشياء الجديدة، توجد في الأسرة الأبوية الكبيرة الوظائف التقليدية للأسرة في النواحي الاقتصادية والتعلمية والدينية والصحية والترفيهية فلقد تخلصت الأسرة الحضرية الحديثة من معظم هذه الوظائف"[1].

و"العائلة ميدان تفاعلات مستمرة وشديدة بين مختلف أعضائها، وهذا في الواقع مصدر كل ما في الحياة العائلية من سعادة وتعاسة، فعاطفة الحب لا تشكل لحمة العائلة ولا توجد في إطارها تعبيرات واضحة عن الحب، ما خلا بعض العواطف الحارة التي تبديها النساء تجاه الصبي، حتى لو كان الأب لطيفا وحنونا فهو يبقى بعيدا عن متناول الأطفال لما يبديه من ابتعاد وتعال"[2].

وبهذا فالحياة داخل الأسرة الممتدة أشبه بمؤسسة يحكمها رئيس واحد وله أعوان يساعدونه في تسيير هذه المؤسسة والتي تمثل العائلة الكبيرة التي تحتوي على نظام داخلي محدد بالعرف وبرؤية الكبير أو المسير لها والمسؤول على نمط عيشها وغذائها وكل احتياجاتها، ويتم الرجوع إليه في كل شيء لتجنب الاختلاف والخاصمات بين أفراد الأسرة الكبيرة، وذلك يكون كل أفرادها منضبطين في السلوك واحترام الكبير والمشورة في كل الأمور لمن يحكم الأسرة ويسهر على شؤونها.

"تتصف الأسرة الممتدة بتكوين وحدات اجتماعية قوية، مما يسمى العزوة، وهو ما يجعل الحدود قاطعة ما بين الداخل والخارج، ومما لا يتيح عموماً سوى الحد الأدنى من تدخلات الهيئات الاجتماعية

[1]_ مهدي محمد القصاص، المرجع السابق، ص 38.

[2]_ هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط 3، 1984، ص35،36.

في شؤونها وشؤون أفرادها. وتجد لمشكلاتها حلولاً داخلية عادة إما من خلال نظام التعاضد أو نظام السلطة الحاكمة لها، تندرج الأسرة الممتدة عادة ضمنا النظام الأبوي"[1].

كما "توفر الأسرة الممتدة الحماية والرعاية والفرص الاقتصادية والمهنية والاجتماعية لأعضائها في مقابل الطاعة والولاء. وتمارس الأسرة الممتدة عادة مستوى عالياً من الضوابط السلوكية على أعضائها، مما يحد من حرية القرار والاختيار والاستقلالية والحراك الاجتماعي، لأنه يعتبر تمرداً على السلطة والجماعة. وتتصف الأسرة الممتدة بمرتبية المكانة، حيث المرجعية للكبار على الصغار على مدى سلسلة الأجيال"[2].

وهذه السلطة العائلية للكبير تنتقل لمن هو أحق منه بعد وفاته، ومن إيجابياتها أنها تبني الرجال وتحافظ على مكارم الأخلاق وحسن المعاملات مع أفراد الأسرة، ومن سلبياتها أنها تكبح الحريات وتقتل الإبداع لمن له رؤية مخالفة لحاكم الأسرة أو الخروج على النمط العائلي المتعارف عليه والذي قد يختل التوازن الأسري ويخلق التمرد مما يضعف قوة الأسرة عامة، ولكن في هذا العصر أصبح هذا الأسلوب الحياتي يقل ويتجه نحو الانقراض إلا في بعض القرى والقبائل ببعض الدول العربية التي مازالت تحافظ على عاداتها وتقاليدها في حكم الأسرة.

خصائصها:

إن من أهم خصائص الأسرة الممتدة هو نمط السكن وهو ما يميزها حينما يجمع عدة أسر وأفراد في بيت واحد ويخضع لسلطة واحدة ويتلقون نفس المعاملة والتربية على نفس الأسلوب الأبوي الذي يكون فيه هو الآمر والناهي، ولكن قد تكون نمطية الأسرة الممتدة المعاصرة خاصة تلك التي تخالف هذه الخاصية بأنها لا تسكن في بيت واحد، ولكن قد يكون في حي واحد أو جيران متقاربون في المسكن أو حتى متباعدون ولكن يجتمعون دوما في بيت الأب ولا يخالفون أوامره، فيكون حينها الامتداد نسبي

[1] _ مصطفى الحجازي، المرجع السابق، ص16.

[2] _ المرجع نفسه، ص16.

بالمبادئ والعادات والتقاليد وليس بالسكن مع بعض، ومن بين أهم الخصائص أن أغلب هذه الأسرة الممتدة توجد بالعالم الإسلامي والعربي خاصة نظرا لأهمية بر الوالدين في الإسلام ولذلك نجد من يدخل الأسرة الممتدة يخضع لطاعة الوالدين، مما يحفظ النظام العائلي ويحسن تربية الأبناء داخلها ويكبرون على احترام الوالدين والكبير في السن، ولهذا نجد من خصائصها أيضا:

_ "إن الشكل السائد في بنية العائلة العربية هو العائلة الممتدة، وفي ما خلا بعض الاستثناءات فإن العائلة الممتدة لا تسكن عادة في بيت واحد، ففي المدن الصغيرة والكبيرة نجد أن العائلة قد تعيش في حي واحد أو قد تتوزع على عدة أحياء من المدينة، قد يتكدسون في غرفة أو غرفتين، بينما يعيش الميسورون في دار أنيقة، أو في شقق مختلفة الحجم والأناقة"[1].

_ "ويطلق عليه أيضا مصطلح(العائلة) وهو الشكل الأكثر شيوعا في المجتمعات التقليدية في الماضي، ويطلق هذا الشكل على الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبطة والتي تقيم في مسكن واحد. أو هي: جماعة مكونة من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد وزوجاتهم وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة والأرملة ...، وهؤلاء يقيمون في نفس المسكن ويشتركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة، تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة"[2].

_ "إذ تؤكد المرجعية الإسلامية دائما على الاهتمام بالوالدين، وبذوي القربى والأهل وهو ما يعني أن النصوص الدينية تميل إلى التأكيد على النمط الممتد هذا بالإضافة إلى أن الثقافة العربية المؤكدة على "القبيلة" في البادية أو "البدنة" في الريف، تميل إلى تأكيد الطابع الجماعي الذي يتوفر للعائلة الممتدة حيث نجد أن النمط الممتد أخذ في التغير في اتجاه النمط النووي الهش وغير القادر على تحمل صدمات التحول الاجتماعي"[3].

[1]_ هشام شرابي، المرجع السابق، ص34، 35.

[2]_ راضية لبرش، المرجع السابق، ص70.

[3]_ مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، 2004، ص45.

ـ "هذه الأسرة هي أسرة تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر، ولهذا تضم الأجداد وأبنائهم غير المتزوجين أو (بناتهم) وكذلك أحفادهم وتؤلف الأسرة القرابية (التي تنظم في ضوء قوة علاقة الدم) عادة أسراً ممتدة بينما لا تؤلف الأسر الزواجية (القائمة على العلاقة الزوجية) أسراً ممتدة، وطبقاً لهذا التعريف فإن الأسر النواة التي تنتمي إلى جيل واحد لا تعتبر أسراً ممتدة، وتتكون الأسرة المركبة من أسرتين نوويتين أو أكثر، بصرف النظر عما إذا كانت الأسرتان تنتميان إلى نفس الجيل أو إلى جيلين مختلفين لكنهما لا يتحدان عن طريق الزواج التعددي"[1].

وبهذا تكون كل من الأسرة النووية والأسرة الممتدة لهما سلبيات وايجابيات على الفرد والمجتمع، فكما أن الأسرة النووية التي تعتبر أسرة العصر لها ايجابيات من حيث الاستقلالية في العيش برفاهية وتقلص المسؤوليات الحياتية وأعباء الأسرة فإن لها سلبيات هي كونها قطعت أواصر العلاقات بين الأسر وصلة الرحم والجفاء على الوالدين اللذين أوصى بهم الإسلام الحنيف فتصبح بمثابة أسرة أنانية تهتم لنفسا وفقط، وفي مقابل ذلك نجد أن للأسرة الممتدة أيضا ايجابيات تتمثل في المحافظة على تماسك أفراد الأسرة واحترام الصغير للكبير في التعامل والمشاورة، والتعاون على أعباء الأسرة ومسؤولياتها فإن من سلبياتها أنها تجعل الأفراد يخضعون لطبيعة عيش ونظام قد لا يرضي أفراد الأسرة وطبيعة العصر الذي يحتاج للكثير من الدخل لتحمل تكاليفه، ولهذا فطبيعة المجتمع المعاصر يفرض نفسه على الأفراد بأن يستقلوا في العيش بعد الزواج من أجل العيش الكريم والاستقلالية في المسكن والمطعم وتربية الأولاد، وهذا أمر يفرضه الواقع ولم يبقى في الأسرة الممتدة إلا لمن لم يستطيع الانفصال بسبب عدم توفر المسكن والدخل اللازم لذلك، وهناك يأتي دور الأسرة الممتدة التي تحتضن هذا النوع من الأفراد.

02- مفهوم الفرد:

لقد تناول الفلاسفة الفرد بأنه الواحد الذي لا ينقسم، أما في المعنى الطبيعي والبيولوجي بأنه كائن حي يمثل الطبيعة الحقيقية، أما في علم النفس فيدرس من حيث سلوكه وشخصيته كإنسان، في

[1] ـ عبد المجيد منصور– زكريا أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص23.

حين علماء الاجتماع فيعتبرونه الوحدة الأساسية التي يتكون منها المجتمع باعتباره مواطنا في الدولة أو الجسم الاجتماعي، وقد درست النظريات الفلسفية الفرد من حيث هويته وحريته وأخلاقه، وما حقه وما يجب عليه، وذلك باعتباره جوهر ما يقوم عليه الوجود الإنساني والبشري وما ينظمه وينميه ويجعله معتبرا بذاته ووجوده وعيشه.

لغة: الفرد نصف الزوج والمتحد، وراكب مفرد: ما معه غير بعيره، وإستفرد فلانا: إنفرد به، والشيئ: أخرجه من بين أصحابه، والفريد: الشذر يفصل بين اللؤلؤ والذهب جمع فرائد، والجوهرة النفسية كالفريدة، وأفرده: عزله – وإليه رسولا: جهزه – والمرأة: وضعت واحدة، فهي مفردة، ولا يقال في الناقة لأنها لا تلد إلا واحدا[1].

اصطلاحا:

"الفرد في علم المنطق هو الشخص الواحد الذي لا ينقسم، بخلاف الجنس الذي ينقسم إلى عدة أنواع أو النوع الذي يشمل عددا من الأفراد، فسقراط مثلاً فرد، لأنه يدل على موجود واحد لا ينقسم، وهو موضوع معين تحمل عليه عدة صفات"[2].

"يقال فرد على الحلقة الدنيا في سلسلة الأجناس والأنواع، أي الذي لا يقبل القسمة المنطقية، ولا يدل على تصور عام، وبهذا المعنى يمكن القول بأن الفرد هو الموضوع الذي يحمل عليه دون أن يحمل هو على سواه"[3].

"والفرد في علم الحياة هو كل كائن حي غير قابل للتجزئة وتتحد أعضاؤه المختلفة وتتعاون تعاوناً وثيقاً على القيام بوظائفها من أجل حفظ بقائه بحيث إذا اختل هذا التعاون تعطلت وظائف هذا الكائن الحي أو تبدلت تماماً"[4].

[1] _ الفيروز ابادي، المرجع السابق، ص: 1230- 1231.

[2] _ جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، ب ط، ب س، ص321.

[3] _ مراد وهبه، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، ط5، 2007، ص454 455.

[4] _ جلال الدين سعيد، المرجع السابق، ص 321.

"المعنى المنطقي والمعنى البيولوجي هما واحد في التصميم: فالفرد هو كائن الطبيعة الحقيقي. إنه قابل للتحليل من جهة إلى مفاهيم مجردة وعامة أكثر فأكثر، منطقياً أو صورياً، إلى أجزاء لطيفة أكثر فأكثر فيزيائياً أو مادياً، هذان التحليلان لا جامع مشترك بينهما: لكن سواء أحددنا الفرد بمقتضى الأول أم بمقتضى الثاني فإن المقصود دائما هو الكائن عينه، على الرغم من تنوع الصيغ"[1].

"والفرد في علم النفس مرادف للشخص الطبيعي من جهة ما هو متميز عن الآخرين بهويته ووحدته، أو من جهة ما هو ذو صفات خاصة مختلفة عن الصفات المشتركة بينه وبين أبناء جنسه، وفي علم الاجتماع وحدة من الوحدات التي يتألف منها المجتمع، كالمواطن في الدولة، أو النحلة في الخلية، أو النملة في القرية، فهي آحاد حقيقية يتألف منها الجسم الاجتماعي"[2].

"والفردية اتجاه يرى في الفرد أساس الواقع والقيم، ويذهب في الفلسفة السياسية إلى أن المثل الأعلى للحكومة الصالحة إنما هو تنمية الحرية الشخصية والحد من سلطان الدولة على الأفراد"[3].

إن مفهوم الفرد يختلف من علم إلى آخر فقد يكون معناه منفصل أو مشترك على حسب الوضع الذي يكون فيه والصفة التي يكون عليها، فقد يكون شيئا أو ذاتا أو نوعا أو جنسا ويكون معنى آخر مرتبط بهذه الأمور، كما هو حاصل مع مفهوم الفرد في القانون أو الشخصية، أو المواطن وكل ما يعتريه من أحكام وحقوق وواجبات والفرد الذي نهتم بدراسته هو ذلك الإنسان الذي ينتمي لأسرة ومجتمع ودولة معينة وكل ما يخصه مما يحقق له تنمية فردية وأسرية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية.

أ_ أسس الحياة الفردية داخل مجتمع معين:

يرتبط مفهوم الهوية بالفرد أو بالشخص أو الإنسان الذي يعيش داخل مجتمع معين يحدد جوهره وثقافته اجتماعيا وجغرافيا والتاريخ لأفراد معينين أو مجتمعات أو شعوبا تحدد تميزهم عن الآخرين من

[1]_ أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مج 1، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 2001، ص653، 654.

[2]_ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج 2، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1982، ص138، 139.

[3]_ إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي(معجم اللغة العربية)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1983، ص135.

دول وشعوب ومجتمعات وأفراد سواء كانت ثقافة أو لغة أو دين أو وطن أو تاريخ مما يحدد طبيعته للآخرين الذين لهم هوية خاصة بهم أيضا تميزهم عن غيرهم.

ب_ الهوية:

تطلق الهوية على الشخص (أو على الموجود المشبه بالشخص) إذا ظل هذا الشخص ذاتاً واحدة رغم التغيرات التي تطرأ عليه في مختلف أوقات وجوده، ومنه قولنا: هوية الآنا، وهوية الفاعل، وتسمى هذه الهوية بالهوية الشخصية Identité personnenle "[1] .

"ويقول **حسن حنفي** بأن: الهوية خاصة بالإنسان والمجتمع ، الفرد والجماعة، هي موضوع إنساني خالص، فالإنسان هو الذي ينقسم على نفسه، وهو الذي يشعر بالمفارقة أو التعالي أو القسمة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، بين الواقع والمثال، بين الحاضر والماضي، بين الحاضر والمستقبل وهو الذي يشعر بالفصام، وهو الذي تنقلب فيه الهوية إلى اغتراب، الإنسان وحده هو الذي يمكن أن يكون على غير ما هو عليه، فالهوية تعبير عن الحرية، الحرية الذاتية، الهوية إمكانية قد توجد وقد لا توجد، إن وجدت فالوجود الذاتي، وإن غابت فالاغتراب"[2].

"ويرى **ريجارد جنكز** (أن الهوية الاجتماعية (هي تصورنا حول من نحن ومن الآخرون وكذلك تصور الآخرين حول أنفسهم وحول الآخرين)، والهوية هي شيء قابل للنقاش وتأتي إثر عمليات التفاعل الإنساني، هي تستلزم عمل مقارنات بين الناس كي تؤسس أوجه الاختلاف بينهم، فأولئك الذين يعتقدون بوجود التشابه بينهم وبين الآخرين، يشتركون في هوية تتميز عن هوية الناس الذين يعتقدون أنهم مختلفون ولا يشتركون بذات الهوية"[3].

فالهوية إذن هي شعور الفرد بالانتماء لمجتمع معين أو ثقافة ما أو عقيدة أو دين أو لغة أو تاريخ أو وطن، مما يجعله مميزا عن الآخرين وتعرف ذاته وهويته نسبة إلى ذلك الانتماء وذلك الشعب أو

[1]_ جميل صليبا، المرجع السابق، ص531.

[2]_ حسن حنفي، الهوية، المجلس الأعلى للثقافة، 2012، ص11.

[3]_ هارلبس وهولبورن، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، تر، حاتم حميد محسن، داركيوان، دمشق، ط1، 2010، ص93.

الوطن، مما يقوي عزيمته بالدفاع عن هويته لأنها تمثل حريته وانتماءه الجوهري والذاتي عن سائر الأمم الإنسانية جمعاء، وكل فرد له هويته داخل المجتمع الذي ينتمي إليه أو الأمة بما لا يختلف فيه عن الآخرين، ويثري التراث الإنساني بهذا التنوع والاختلاف.

ج_ الحرية:

إن الحرية هي تلك القدرة على الاختيار أو الامتناع للأشياء والأمور دون إجبار من أحد، فهي شعور يمارسه الفرد ويعيشه بذاته فيما يتعلق بحياته أو في الأمور التي هي ملكه أو تخصه دون التعدي أو إلحاق الضرر بالآخرين عن طريق حريته المفرطة فالقتل للآخرين مثلا ليست حرية وإنما جريمة لأنها تعدي على حرية الآخرين وحياتهم، والحرية هي القدرة على الاختيار أو التصرف دون ضرر أو إضرار.

"وفي علم النفس: القدرة على تحقيق الفعل دون خضوع لتأثير قوى باطنة سواء أكانت البواعث motifs أم الدوافع mobiles، وفي القانون: القدرة على تحقيق فعل أو امتناع عن تحقيق فعل دون خضوع لأي ضغط خارجي، في مقابلة ضرورية،"[1] "وتطلق الحرية أيضاً على القوة التي تظهر ما في صميم الذات الإنسانية من صفات مفردة، أو على الطاقة التي بها يحقق الإنسان ذاته في كل فعل من أفعاله، فيشعر بحريته مباشرة، ويدرك أنها ميزة نظام فريد من الحوادث، تفقد فيه مفاهيم العقل كل دلالة من دلالاتها"[2].

أما عن "الحرية السياسية والاجتماعية، وهي التي يستطيع فيها الفرد أن يفعل ما يريد في حدود القانون ودون أن يسيء إلى غيره، وأخص الحريات السياسية حرية الرأي والقول والعمل والاعتقاد، وهي مقيدة دائما بنظام المجتمع وحقوق الآخرين، وليس ثمة حرية مطلقة"[3].

"إن الإسلام لا يفرق بين العقل والحرية، وإنه يرفض الجهل والعنف معاً، ولا يفرض على أي إنسان شيئاً يرفضه ويأباه، وإنما يحثه على التقوى والاستقامة بالحكمة والموعظة الحسنة، إن الحرية حق

[1]_ مراد وهبه، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، ط5، 2007، ص274، 275.
[2]_ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1982، ص464.
[3]_ إبراهيم مدكور، المرجع السابق، ص71.

لكل إنسان، ولا يحدها شيء إلا حرية مثلها لإنسان آخر أو ما حرمه الله بالنص الثابت، لأن الحرية بلا حدود تعني القضاء على الحرية من الأساس"[1].

وبهذا فالحرية هي جوهر يميز الإنسان في حياته وفي قوله وعمله واعتقاده، وهي في القوانين السياسية والاجتماعية تمنح للفرد الحق في ممارسة حريته بشرط عدم مخالفة القوانين ونظام المجتمع، وهي في الإسلام مقدسة ومحترمة فيما هو مباح وحلال بما فيها ما هو محرم شرعا أو فيه تعدي على حرمة الآخرين وأملاكهم وأرواحهم فإن ذلك يوجب العقاب والقصاص حماية لحريات الأفراد الآخرين وحقوقهم من أجل دوام استمرار نظام المجتمع والدولة

د_ الأخلاق:

الأخلاق هي مجموعة القواعد والسلوكات التي تنظم تصرفات الأفراد داخل المجتمع والتي تفرق بين الخير والشر والفضائل والرذائل لتأتى الأولى ويتم تجنب الثانية لأنها قبيحة وتخل بقيمة الفرد وعلاقاته مع أفراد آخرين داخل المجتمع، وقد توجب بعض الرذائل العقاب إذا كانت مخالفة لقانون المجتمع ونظامه حتى لا يصبح مثل الغابة يأكل فيه القوي الضعيف، ولذلك فالفرد إذا لم يردع بالأخلاق فإن القانون سوف يردعه حتى لا يضر بأخلاقه السيئة غيره من الأفراد الصالحين في أخلاقهم.

"المقصود بالأخلاق(moral) معرفة الفضائل وكيفية اكتسابها لتزكو بها النفس، ومعرفة الرذائل لتتنزه عنها، والأخلاقي هو المنسوب إلى الأخلاق وإلى قواعد السلوك المقررة في زمان معين، أما اللاأخلاقي (immoral)فيطلق على السلوك المناقض للأخلاق"[2].

"وعلم الأخلاق هو النظر في أحكام القيم وفي المبادئ الأخلاقية، بينما تتعلق الأخلاق بالأفعال الصادرة عن الإنسان محمودة كانت أو مذمومة، والأخلاق النسبية هي مجموع قواعد السلوك الخاصة

[1]_ محمد جواد مغنية، مذاهب فلسفية وقاموس مصطلحات، دار الجواد، ب ط، ب س، ص48.

[2]_ جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، ب.ط، ب.س،ص23، 24.

بمجتمع معين في زمان معين، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان آخر، أما الأخلاق المطلقة فهي مجموع قواعد السلوك الثابتة التي تصلح لكل زمان ومكان"[1].

"والخلاصة: أن موضوع علم الأخلاق هي الأعمال التي صدرت من العامل عن عمد واختيار، يعلم صاحبها وقت عملها ماذا يعمل، وكذلك الأعمال التي صدرت لا عن إرادة ولكن كان يمكن تجنب وقوعها عند ما كان مريداً مختاراً، فهذان النوعان يحكم عليهما بالخير والشر _وأما ما يصدر لا عن إرادة وشعور، ولا يمكن تجنبه في حالة الاختيار، فليس من موضوع علم الأخلاق"[2].

فالأخلاق منها ما هو نسبي يخص الأفراد أو بعضهم وقد يحدد بزمان أو مكان، ومنها ما هو مطلق صالح لكل زمان ومكان أو قبيح لكل زمان ومكان، وهو ما يمثل الصراع بين الخير والشر ولكل صنف أفراد ويتم تحديد سلوك الفرد أنه أخلاقي أو غير أخلاقي على حسب تقبل المجتمع له والأعراف أو تحديد الدين له ولضوابطه تجاه الفرد أو المجتمع.

هـ_ الحق والواجب:

إن فلسفة الحق والواجب ترتبط ارتباطا وثيقا بالفرد الذي ينتمي لمجتمع معين ويتفاعل معه بتقديم خدمة له وتحصيل منفعة منها والحق والواجب أمران متقابلان ومتلازمان ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر، ولذلك تبنى المجتمعات والقوانين التي تنظمها على الحق والواجب لأفرادها من أجل دوام صيرورة المجتمع وتحقيق العدالة بين أفراده بما يكفل ويضمن التمتع بكل الحقوق مقابل عدم الإخلال بالواجبات تجاه الآخرين أو المجتمع أو القانون أو الدولة.

"معنى الحق والواجب: ما للإنسان يسمى "حقاً "، وما عليه يسمى "واجباً"، والحق والواجب متلازمان، فمتى كان لشخص حق كان هناك واجب، بل الواقع أن كل حق يستلزم واجبين:واجباً على

[1]_ جلال الدين سعيد، المرجع السابق، ص23، 24.

[2]_ أحمد أمين، الأخلاق، دار الكيب المصرية، القاهرة، ط3، 1931، ص06.

الناس أن يحترموا حق ذي الحق ولا يتعرضوا له أثناء فعله، وواجباً على ذي الحق نفسه، وهو أن يستعمل حقه في خيره وخير الناس"[1].

"فالحق والواجب من حيث الطبيعة متلازمان لا يقوم ولا يكون أحدهما بدون الآخر، فمن استلب ذلك الحق، نريد الحرية الطبيعية ضد منع الإنسان من قضاء الواجبات، وأهان النوع البشري، وخالف إرادة الخالق الحافظ سبحانه وتعالى ... ، وهكذا فإذا كانت الحقوق تستلزم الواجبات، إلا أن الواجبات لا تقوم بغير حقوق تقابلها"[2].

"والواجبات الواسعة مقابلة للواجبات الضيقة(Devoirs stricts) المسماة بواجبات العدالة (Devoirs de justice) وهي التي تتضمن القانون تحديدا ما تأمر بفعله أو بتركه، مع تعيين الأشخاص الذين يحق لهم أن يطلبوا بتنفيذها"[3].

"لذلك فرقوا بين الواجبات الملزمة والواجبات الواسعة، فقالوا الواجبات الملزمة هي الواجبات القابلة للحقوق التي تستوجب التنفيذ، والواجبات الواسعة هي الواجبات المقابلة للحقوق التي لا يستطيع صاحبها أن يطالب بتنفيذها. وسواء أكانت الواجبات المقابلة للحقوق ملزمة أم غير ملزمة، فإنها في نظر الفلاسفة ثابتة ومطلقة،"[4] "وإنما يشترط في ذلك كله أن يكون التكليف على قدر الاستطاعة، فمن لم يكن قادرا على الفعل لم تجب المطالبة به"[5].

ولولا وجود الحق والواجب داخل المجتمع لكل أفراد لعمت الفوضى والاتكال والتكاسل وأخذ كل فرد ما ليس من حقه دون أن يقوم بعمل ما مقابله أو واجبا يستلزم ذلك الحق وطريق له، ولهذا فقيام المجتمع والقانون على احترام الحق والواجب لكل فرد يساهم في تنمية الأفراد والمجتمع والدولة

[1]_ أحمد أمين، المرجع السابق، ص74.
[2]_ عزت قريني، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، عالم المعرفة، ص165.
[3]_ جميل صليبا، المرجع السابق، ج2، ص543، 544.
[4]_ المرجع نفسه،ج 1،ص484.
[5]_ جلال الدين سعيد، المرجع السابق، ص162.

والإخلال بذلك يؤدي إلى التخلف وانهيار المجتمع وقيمه وما يحكمه ولأجل هذا أسست القوانين وشروط العمل من أجل تنظيم الحياة اليومية والعامة لجميع الأفراد والأطراف داخل المجتمع الواحد.

فالفرد ككائن وعنصر أساسي في الطبيعة وفي المجتمع له هوية تحدد نوعيته وجنسه ولغته وثقافته، ولا يمكن أن يكون فاعلا في المجتمع والطبيعة ما لم يكن يتمتع بحريته التي تعتبر أهم مطلب يريده الإنسان والفرد في الحياة، ولأن الفرد إنسان له عقل فإنه له طبائع وأخلاق مرتبطة به يجتمع فيه الخير والشر، ومن خلالها نحكم به وعلى قيمته في التعامل والتقدم في المجتمع، كما أنه أيضا يعتبر جزءا لا يتجزأ من المجتمع الذي يعيش فيه، له حقوق وعليه واجبات تنظم من خلالها حياته وحياة المجتمع الذي ينتمي إليه.

03- التنمية:

إن التنمية جوهر ومطلب أصبح ضروري من أجل ترقية الفرد والأسرة وتحقيق العيش الكريم لهم، فيها يتحصل الفرد والأسرة على الرعاية الصحية، وعلى المسكن، وعلى التعليم والعمل والمؤسسات التي تخدم المجتمع أفرادا وأسرا وهي بمثابة القفزة التي تقوم بنهضة للمجتمع من منزلة التخلف إلى مصاف الدول المتقدمة والمتحضرة، ولها بذلك عدة مفاهيم وأنواع جاءت نتيجة التوسع الذي عرفته التنمية في عدة مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها.

لغة: نمى ينمي، أنم، نماء، فهو نام، ونمى المال: زاد وكثر، نمى لسعر: ارتفع وغلا، تنمية: مصدر نمى، تحويل الموارد الطبيعية غير المستثمرة إلى مواد منتجة مثل استصلاح الأراضي الصحراوية أو البور، إنشاء صناعات جديدة، تنموي: اسم منسوب إلى تنمية، عمل تنموي: يقصد به إتاحة فرص عمل للشباب، نام جمع نامون ونوام مؤنث نامية، ج مؤ: ناميات، ونوام: اسم فاعل من نمى، ممتلك لمستوى منخفض

من القدرات الصناعية أو التطور والتقدم التقني والإنتاجي الاقتصادي، البلدان النامية: هي البلدان الساعية إلى تحقيق نموها الاقتصادي والإجتماعي"[1]

اصطلاحا:

"لقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية عام 1955 أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي ومبادراته، تم عرضها في عام 1956 على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الإدماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع"[2]

"إن التنمية عملية داخلية ذاتية بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانية، إن التنمية عملية ديناميكية مستمرة أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة، إن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقاً وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع (الإمكانيات الكامنة)" [3].

إن التنمية كمفهوم هو وليد العصر الذي شهد العديد من القفزات والتغيرات نحو التقدم والتطور للمجتمعات والدول، ولذلك أصبح غاية الدولة لتحقيق التنمية لمجتمعاتها وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية بما يجعلها تواكب العصر وتعيش برفاهية أو على الأقل تتوفر بها ضروريات الحياة داخل المجتمع الذي ينتمي إليه الأفراد الذي تسهر الدولة على سياسة شؤونه وترقيتها.

[1] _ أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط: عالم الكتب، ط1: 2008، القاهرة، ص: 2290،2289،2288.

[2] _ فكرون السعيد، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر– ، دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004–2005، ص49.

[3] _ ثروات محمد شبلي، تنمية اجتماعية، جامعة بنها، مصر، ب ط، ب س، ص16.

وهي "عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلدان المختلفة إذ أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول إليه بل إن هذا المنطلق يشترط عدة شروط لتحقيق التنمية أولها: الاستقلال السياسي، وثانيا: الاستقلال الاقتصادي، والشرط الثالث هو التحول الاجتماعي الذي يؤدي إلى اختفاء الطبقات المرتبطة بالاستعمار بل إن هذا المنطلق يؤكد على ضرورة الثورة من أجل التنمية،"[1] "ومما يزيد من اللبس في تحديد مفهوم دقيق للتنمية، أن قضية التنمية تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام والفكر السوسيولوجي بوجه خاص فالتنمية مشكلة جميع الأنظمة بالإضافة إلى ذلك تخصص كل فرع من فروع المعرفة الاجتماعية في جانب واحد من جوانب الحياة – أو جزء من جانب – فعلم الاجتماع يدرس البناءات، وعلم الاقتصاد يدرس الإنتاج المادي ويهتم علم النفس الاجتماعي بدراسة الاتجاهات، وعلم السياسة يدرس العلاقات الدولية وأما التنمية فتدخل في نطاق تخصص كل العلوم"،[2] ولن تتحقق التنمية للأفراد أو المجتمعات أو الدول إلا بعده شروط اقتصادية وسياسية واجتماعية تمكنها من تجاوز عراقيل التنمية وتجنب التخلف الذي يحصل في حالة احتلال هذه الشروط والأسباب، ولهذا أصبحت التنمية علما يهتم به الخبراء بعد أن أصبح في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وتسعى الدول دوما في طرح برامج عالمية تمكن الدول الضعيفة من تحقيق التنمية لمجتمعاتها وفق نماذج ناجحة ومساعدات دولية لمن هم تحت خط الفقر أو ما يسمى بالدول النامية والتي هي متأخرة عن الركب ومواكبة الدول المتقدمة التي حققت قفزة عملاقة في مجال التنمية بكل أنواعها لمجتمعاتها والأفراد الذين ينتمون إليها.

مفاهيم مشابهة ومقاربة لمفهوم التنمية:

إن لمفهوم التنمية عدة مفاهيم متقاربة ومشابهة في المعنى وتخدم نفس الغاية إذا كانت موجهة للمجتمع أو الدولة وهذه المفاهيم تدل على ثراء المفهوم وقوته واقعيا والسعي لأجل تحقيقه وخدمة

[1]_ ثروات محمد شبلي، المرجع السابق، ص13.

[2]_ مكاك ليلى، دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين الأسرة(ظروف الأسرة الجزائرية)، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2010-2011، ص50.

المجتمع من خلال تحقيق التنمية أو النمو أو التطور أو التقدم أو التغيير ما دامت كلها تصب في قالب واحد وهو تقديم الأحسن لأفراد المجتمع وتحسين الخدمات والنهوض بالدولة في كل جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

"**النمو**: النمو في علم الحياة هو ازدياد حجم الكائن الحي، وتعقد بنيته، وتنوع وظائفه. وقد عم استعمال لفظ النمو في أيامنا هذه حتى أطلق على الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. تقول نمو التعاون، ونمو الفكر"[1].

"**التطور**: إن أكثر العلماء يقولون اليوم إن معنى التطور يتضمن معنى الارتقاء، ولكننا إذا أردنا بالتطور مجرد التبدل في نضمه معنى الارتقاء، لأنه يدل في هذه الحالة على التبادلات الضرورية التي تطرأ على الشيء، من غير أن تكون متجهة إلى غاية معينة، خلافاً للارتقاء الذي يتضمن معنى الانتقال من الأدنى إلى الأعلى، ومن الحسن إلى الأحسن، ففي كل ارتقاء تبدل، وليس في كل تبدل ارتقاء"[2].

"**التقدم**:

1- بوجه عام، مجرد السير إلى الأمام في اتجاه معين دون حكم على قيمة هذا السير.

2-بوجه خاص، انتقال تدريجي من الحسن إلى الأحسن كالتقدم العلمي والتقدم الحضاري، ويتميز التقدم بخاصتين: أ- أنه مسبوق بتخطيط

ب- ويستهدف غاية على غير الحال في التطور: وكثيراً ما تربط فكرة التقدم بالحتمية التاريخية، وبأن كل تطور يقود دائماً إلى الأحسن، وتلك فكرة لا تخلو من معارضة"[3].

"**التغيـــر**:هو تحول صفة أو أكثر من صفات الشيء، أو حلول صفة محل صفة أخرى، وهو أنواع: تغير في الكيف ويسمى الاستحالة، أو في الكم بالزيادة والنقص، أو في المكان ويسمى الانتقال،

[1]_ جميل صليبا، المرجع السابق، ج2، ص508.

[2]_ المرجع نفسه، ج1، ص294، 295.

[3]_ إبراهيم مدكور، المرجع السابق، ص51.

أما التغير في الجوهر فهو تغير بالكون أو بالفساد[1]، فهو فعل يحدث تشكيلاً في إحدى خواص الشيء أو في بعضها"[2].

هذا وتصب كل هذه المفاهيم في مسعى واحد حيث تهدف سياسة الدول إلى تحقيق وعدم الجمود على وضع ثابت يسبب لها التخلف بما يناقض هذه المفاهيم كلها، فالعصر الذي نعيش فيها يمتاز بالسرعة نظرا للتطوير الهائل الذي تعرفه البشرية الذي عاصرت التقنية والتكنولوجيا وكل من هو ضعيف في هذا فإن مجتمعاته تعرف تخلفا وتراجعا يضر بأفراد بما ينافي ويناقض مفهوم التنمية وما يقابلها من مفاهيم.

أنواعها:

إن التنمية ليست مقصورة في خاصية واحدة من خصائص الدولة أو المجتمع بل شملت كل مناحي الحياة للدولة والمجتمع والأفراد من تنمية اجتماعية هدفها المجتمع، وتنميها اقتصادية بالاقتصاد المحلي والوطني وحتى بدخل الفرد، وتنمية سياسية تنظر لتحسين العملية السياسية وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وكذا شملت معنى أشمل وهو التنمية المستدامة التي تضمن استمرارية التقدم والترقية في كل المجالات، وأما المعنى الأعم فهو التنمية الإنسانية التي تهتم بترقية الإنسان وصياغة برامج ونماذج عالمية تسعى لتحقيق نهضة لكل البشرية وحماية حقوق الإنسان عن طريق السهر على تطبيق المواثيق الدولية وتشجيع الدول على تطبيقها ومراقبتها في حال الإخلال بها بما يمس الإنسان وحقوقه الطبيعية أو المكتسبة.

التنمية الاجتماعية:

"نجد **عبد الباسط محمد حسين** في كتابه التنمية الاجتماعية يشير إلى أن التنمية ما هي إلا عمليات التغير الاجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد

[1] _ إبراهيم مدكور، المرجع السابق، ص50.

[2] _ مراد وهبه، المرجع السابق، ص203.

وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين"[1].

التنمية الاقتصادية:

"التنمية الاقتصادية بصورتها العامة تهدف إلى توفير حل لإشكالية التخلف الاقتصادي خلال الزمن، ومن ثم فهي تهتم بالاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف الإعمار والنهوض بمستوى الإنسان بغية تحسين نوعية الحياة البشرية: أي العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق"[2].

"التنمية السياسية:

هي عالمية ونظامية ومتجانسة، فهي عالمية لأنها تحدث في كل المجتمعات، بفضل ظاهرة العولمة، وتطور تقنيات الاتصال، وهي عملية نظامية باعتبار أن تغيير في مجال معين يتبعه تغيير في كل المجالات الأخرى، هذا يعني أن العناصر المكونة لعملية التنمية السياسية مترابطة ببعضها البعض كما أنها عملية متجانسة لأنها تحمل سمات مشتركة للمجتمعات الإنسانية وبالتالي على المجتمعات التقليدية التخلي عن بعض عاداتها أو تطويرها وفق عادات ومتطلبات المجتمعات الحديثة"[3].

[1]_ فكرون السعيد، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالجامعات النامية، حالة الجزائر، دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه، المرجع السابق، ص50.

[2]_ التنمية المستدامة في الوطن العربي (بين الواقع والمأمول)، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، الإصدار الحادي عشر، جامعة الملك عبد العزيز، ص15.

[3]_ عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي(مثال تونس)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص24.

"التنمية المستدامة:

وهي التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم، التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة والحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي"[1].

وتعريف التنمية المستدامة بالمنظور العربي على أنها، "النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري، والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف"[2].

"التنمية البشرية (الإنسانية):

هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود، وأن تتغير عبر الزمان، ولكن ثمة ثلاث خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهي: أن يعيش المرء حياة طويلة وصحية، أن يحصل على المعارف، أن يحصل الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشي لائق، لكن مفهوم التنمية الإنسانية لا يقف عند هذا الحد الأدنى،بل يتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى: الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرصة للإنتاج والإبداع والاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق الإنسان الأساسية"[3].

وبهذا تكون التنمية حق الفرد والأسرة وواجب على الدولة تحقيقه للمجتمع حتى يحققوا العيش الكريم للجميع، يتوفر على العناصر الأساسية للحياة ويرتقي بالمجتمع إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا

[1]_ التنمية المستدامة في الوطن العربي (بين الواقع والمأمول)، المرجع السابق، ص40.

[2]_ المرجع نفسه، ص46.

[3]_ سقني فاكية، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص29.

العصر، فالتنمية هي المحرك الخفي للدولة والمجتمع نحو تحقيق الأفضل للجميع، ومن كل النواحي والمجالات المختلفة التي أصبحت ضرورية من أجل مسايرة العصر، وتنوعها يفتح المجال للإستثمار بكافة الطاقات البشرية كل حسب تخصصه، وكذا حسن استغلال الثروات الطبيعية التي تعتبر الدول العربية غنية بها ولكن فاقدة للتدبير الحسن لها والعدالة في توزيعها بما يخدم الأسرة والفرد ويحقق تنمية لكل المجتمع وسائر مؤسسات الدولة.

المبحث الثاني: النظريات الفلسفية ودورها في التأسيس لتنمية الأسرة والفرد:

عرفت تنمية الأسرة والفرد تطورا عبر التاريخ وذلك من خلال ما عرفته من تغيرات مكانية وزمانية جعلتهم محور الفكر الفلسفي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كانت تعيش فيه وفق نظام اجتماعي يتشكل بالقبيلة أو الدولة أو الأمة حيث تنوعت مفاهيم وحقيقة تنمية الأسرة والفرد من العصر اليوناني إلى العصر الإسلامي إلى الفلسفة الحديثة ثم الفلسفة المعاصرة التي أصبحت التنمية محور أساسي فيها يتحقق بها تقدم المجتمع وتحضره.

01- في الفكر اليوناني:

لقد كانت الأسرة في المجتمع اليوناني وفكر فلاسفته تحظى بعناية خاصة حيث كانت الدولة تتدخل في شؤونها باعتبارها المنبع والمصدر الأساسي لإنجاب الأبناء الذين يكونون أفراد الدولة وجيشه في المستقبل، ولهذا حضرت الأسرة بين قوانين تحدد كيفية الزواج والإنجاب، وتربية الأبناء، وكان الدولة متشاركة مع الأسرة في أغلب المهام الأسرية خاصة فيما يخص تربية الأبناء وتدريبهم وتعليمهم وغالبا ما يكون إشراك المرأة في ذلك خاصة في المجتمع الأسبرطي على عكس ما يراه أفلاطون وأرسطو.

أ _ تنمية الأسرة:

كانت "تتدخل السلطات السبارطية أوسع تدخل في حياة الناس الخاصة: تهتم بالزيجات، بتربية الشباب تفرض خضوع الأفراد خضوعا مطلقا لمصالح الطبقة، على الأزواج أن يربوا أولادهم الذين سيكونون الدعامة الأكيدة لإسبارطة العبودية، تربية صحية وجادة يبقى الأولاد عند ذويهم حتى الربيع السادس عشر، بعدها تتكفل به الدولة وتعبئته في فصائل خاصة تحت مراقبة مدرسين تتعهدهم الدولة،"[1] "في التربية والتعليم يعود المكان الأول للتمارين الرياضية: قتال، ركض، رمي القرص أو الرمح أو الحربة،... إلخ. للمساهمة بالتطور البدني للأبناء، ليخشوشنوا، يلزمونهم بالمشي الحافي والجسم العاري

[1] _ ف. دياكوف / س. كوفاليف، الحضارات القديمة، ج1، تر نسيم واكيم اليازجي، دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2000، ص296.

تقريبا في كل الفصول، بحيث يكفلون استقامتهم، براعتهم وخضوعهم"، "وتربية البنات تنسجم أيضا مع مهام الدولة الهادفة الإعداد الجيد لأمهات المستقبل لجيل سليم، في الملاعب والمعاهد الرياضية تخضع البنات كالصبيان للتمارين الرياضية فضلا عن الرقص، الموسيقى والغناء، في الدول اليونانية الأخرى تعيش النساء منعزلات، بينما في اسبرطة يربين كتربية الرجال، حيث ويتمتعن بقسط وافر من الحرية واحترام مواطنيهم، يشهد هذا الوضع على مخلفات عهد الأمومة المعروف"،[1] "ولهذا نجد الفيلسوف **صولون** احد واضعي قوانين الدولة اليونانية الاهتمام بالأسرة حيث تجده "فيما يخص الزواج، سن قانونا يقضي بإلغاء البائنة (الدوطة)، وكلف المرأة أن تحضر ثلاثة أثواب وبعض الأثاث قليل الثمن. وقد أراد بذلك ألا يجعل الزواج طرفا أو تجارة بين الزوجين، بل يكون ائتلافا ومودة بينهما استعدادا لتكوين الأسرة وإنجاب الأولاد"[2].

فالمجتمع الاسبرطي كان أكثر تفتحا واهتماما بالأسرة والمرأة والأبناء بصفة تشاركية في إعدادهم وتربيتهم وتعليمهم، والاهتمام بقوتهم البدنية خاصة حتى يكونوا جنودا أقوياء وتعليمهم مختلف الفنون الرياضية والقتالية والتحمل مع كل ظروف الطبيعة في حين كان تربية البنات موجها بإعداد الأمهات للمستقبل وكان لهم الكثير من الاحترام والمعاملة الحسنة من طرف الدولة والرجال وكانت الحياة الأسرية مبينة على التكافل والألفة وليس المصلحة والتجارة، وهذا ما حدده الفيلسوف **صولون** في شأن القوانين الموجهة لشؤون الأسرة.

أما **أفلاطون** فنجده أن له رؤية أخرى للأسرة فيرى بأن "الفرق بين الرجال والنساء هو في رأيه فرق في الدرجة لا في النوع، والاختلاف الخاص الوحيد بين الجنسين هو الاختلاف الفيزيائي، وهم من الناحية الروحية فيما عدا أن النساء أدنى، وهنا لا يحجب أفلاطون عن النساء التربية نفسها التي للرجال فهو يعلمهن بنفس الطريقة لكن هذا يتضمن فرض الأثقال لنفسها عليهن، وحتى الواجبات العسكرية

[1]_ف. دياكوف / س. كوفاليف، المرجع السابق، ج1، ص296 297.

[2]_مصطفى النشار، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي، ج2، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص21.

ليست خارج مجال النساء،"[1] "وتنبع آراؤه في الزواج من نفس المبدأ فلما كانت المرأة ليست مكملة للرجل فإنها غير ملائمة مرفقة بأي معنى خاص ومن ثم فإن مثال الرفقة الروحية غائب عن رأي **أفلاطون** في الزواج وموضوعه الوحيد في رأيه هو حمل الأطفال وولادتهم، والرفيق الطبيعي للرجل ليس المرأة بل الرجل الأخر، ولهذا فإن مثال الصداقة يحل محل المثال الروحي للزواج عند أفلاطون بل وعند القدماء بصفة عامة،"[2] كما رأى أن "الزواج بين الأقرباء حرام لأنه يحبب النوع، ولا بد أن نتخير أحسن الزوجات لأحسن الأزواج حتى يكون الجيل الناشئ قويا سليما، والشبان ذو والشجاعة الباسلة يباح لهم الاتصال بمن شاءوا من النساء مهما بلغ عددهن، لأنه من الخير للدولة أن ينسل أمثال هؤلاء الآباء عدد وفيرا من الأبناء،"[3] و"تستطيع النساء، على رأي أفلاطون، أن يكون لهن مثل دور الرجال في المناشط العامة وأن يتلقين التربية ذاتها من أجل التهيؤ لهذا الدور إذ تلغى روابط الزواج وتحدث مشتركية أو عشيرة النساء بمعنى أن القضاة أو الحكام هم الذين ينظمون الزيجات ويعينون وقت الإنجاب، أما الأطفال فتربيهم الدولة تربية مشتركة"[4].

و**أفلاطون** لا يساوي بين الرجال والنساء في نظامه الأسري والاجتماعي حيث جعل الرجال أفضل من النساء في الدرجة وليس في النوع، لأن المرأة حسبه مهمتها هي إنجاب الأولاد وتربيتهم، وأنها ليست مكمل للرجل لأنها ضعيفة وأن مكمل الرجل هو الرجل الآخر الذي يتحد معه في صفوف القتال ويحاربون معا كالأبطال وتلك خصلة تستحق منهم أن يباشروا من شاؤوا من النساء من أجل إنجاب أبناء أقوياء وشجعان مثل آبائهم بما يخدم الدولة في المستقبل، ولهذا فالمرأة لها حق التعليم والاهتمام ولكن بما يخدم الرجل وأسرته، وأما الأبناء فتتم تربيتهم تشاركية مع الدولة لأنهم موجهون لها ولخدمتها والدفاع عنها في المستقبل.

[1]_ ولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، تر. مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1984، ص191.

[2]_ المرجع نفسه، ص191.

[3]_ أحمد أمين، زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، مصر،ط2، 1935، ص200.

[4]_ جانتوشار، تاريخ الأفكار السياسية (من اليونان إلى العصر الوسيط)، تر. ناجي الدراوشة، دار التكوين، دمشق، سوريا، ط1، 2010، ص55.

أما **أرسطو** فقد قالت فلسفته الأساسية والاجتماعية فيما يخص الأسرة، حيث يبين بأنها "تتألف الأسرة من الزوج والزوجة والبنين والعبيد، الرجل رأس الأسرة، لأن الطبيعة حبته العقل الكامل فإليه تعود أمور المنزل والمدينة، أما المرأة فأقل عقلا وليس بصحيح أن الطبيعة هيأتها للمشاركة في الجندية والسياسة وإنما وظيفتها العناية بالأولاد وبالمنزل تحت إشراف الرجل، ويرجع إلى العبيد تحصيل الثروة الضرورية لقوام الأسرة، ويعتبر أرسطو الرق نظام طبيعيا ويحد العبد بأنه "آلة حية" و"آلة للحياة" ضرورية لضرورة الأعمال المنافية لكرامة المواطن الحر، والعبد آلة "منزلية" أي أنه يعاون على تدبير الحياة داخل المنزل ولا يعمل في الحقل أو في المصنع"[1].

ولهذا فأرسطو يجعل من الأسرة مركزا محورا في المجتمع والسياسة ولكن الرجل فيها هو السيد لأنه أكمل عقلا ومهيأ أكثر لمسؤوليتها وتسيير شؤونها، والمرأة أقل عقلا ولا تستطيع أن تمارس السياسة والجندية ولذلك فوظيفتها هي الإنجاب ورعاية الأبناء، في حين جعل أرسطو من العبيد حلقة أساسية في المجتمع والأسرة بصفتهم آلة للحياة وآلة منزلية تستطيع العمل وتجعلها الثورة بما يخدم الأسرة والمجتمع والدولة.

ب_ تنمية الفرد:

لقد خطر الفرد في المجتمع اليوناني باهتمام شديد وكتب الفلاسفة والمفكرون في تلك الحقبة فكل ما يؤدي إلى تنمية الفرد وتحقيق التطور للدولة والمجتمع من خلاله فهو عنصر أساسي لأي بناء اجتماعي وسياسي، فكان الاهتمام كبيرا بالتربية والتعليم وبناء شخصية سليمة بالأخلاق الفضيلة وأكثرها على حريته وإشراكه في الميادين السياسية والاجتماعية والعسكرية بصفة ديمقراطية وبتشجيع العدل والمساواة بين كل الأفراد عامة وبين النساء والرجال خاصة من أجل حفظ التوازن الاجتماعي والطبيعي لعنصر الإنسان ومتطلبات حياته داخل مجتمع ودولة تكفل له حقوقه مقابل تأدية واجبه تجاه الآخرين والدولة لكي تتحقق التنمية للجميع.

[1]_ يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ص238.

"ومع ذلك فإن لا أحد يستطيع أن ينكر أن الفلاسفة اليونان وإبداعهم المستقل، فلا شك أن الفكر اليوناني يمثل نقلة نوعية في تاريخ الفكر الإنساني وكان لهذه النقلة النوعية أسبابها، فقد وفر جو الحرية الذي عاشه الفرد للتفرغ للفكر، كما وفر له القدر الأكبر من الحرية في تناول التراث الأسطوري والديني المنقول في معظمه عن الحضارات الشرقية القديمة بالنقد والتحليل دون خوف من أي سلطة"،[1] "فالحقيقة التي يكشفها مؤرخ الفلسفة اليونانية والدارس للتجربة اليونانية الشاملة في الفكر والحياة الاجتماعية والسياسية دون عناء هي أن الفكر اليوناني كان تقليدا يسير مواكبا لفكر الشرقيين القدامى ومتأثرا به إلى حد بعيد،"[2] "ولم يختل توازن الإنسان اليوناني معه إلا بعد ظهور هؤلاء الحكماء من المعلمين المعروفين بـ **السوفسطائيين**، فإليهم يعزى تحول الفكر اليوناني من النظر في مشكلات الطبيعة وما ورائها إلى مشكلات وقضايا الإنسان، وإليهم يعزى التحول الكامل من فكر الجماعة والالتزام بتقاليدها ومعتقداتها إلى فكر الفرد الذي لا يعبأ إلا بقناعاته الشخصية وإلا بما تمليه عليه إرادته العاقلة وتصدقه حواسه، وإليه يعود بداية التفكير النقدي في التقاليد الأخلاقية والاجتماعية الموروثة والمطالبة بتغيير ما لا يتفق فيها مع مصلحة الفرد وما لا يحقق منفعته، وإليهم يعود الفضل في تدعيم الديمقراطية الآثينية واليونانية الناشئة بتدعيم فردية الفرد وتأكيد استقلاليته السياسية وأهمية دوره الفردي في المشاركة في سياسة المدينة_الدولة"[3].

ولهذا فقد تم بناء الفرد اليوناني وتنميته بما تم اكتسابه به من تراث الفكر الشرقي القديم الذي كان أساسا وقاعدة لنهضة فكرية جديدة شكلت بداية للفكر الإنساني عامة وصياغة نموذج فلسفي وفكري لكيفية بناء الفرد والمجتمع والدولة وكذا صياغة القوانين التي تحكمهم جميعا، حيث نجد موضوع الإنسان يشكل محورا أساسيا عند الفلاسفة اليونانيين ويحث على كل ما يتعلق به من سياسة واقتصاد ومجتمع وأسرة وتربية وأخلاق وعدالة وحرية، فالفرد هو أساس أي بناء حضاري لأي مجتمع له حرية

[1] _ مصطفى النشار، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي(السابقون على السوفسطائيين)، ج1، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص67.

[2] _ مصطفى النشار، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي، ج2، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص10

[3] _ المرجع نفسه، ص10.

وإرادة قوية لتحقيق تنمية من خلاله وهذا ما كان في المجتمع اليوناني وتجاربهم المختلفة حسب طروحات ونظر الفلاسفة الذين عاصروا ذلك المجتمع وحاولوا النهوض به عن طريق التأسيس للدولة والقوانين والمجتمع والفرد.

فالفكر اليوناني أثيني الديمقراطية التي أتاحت للجميع فرصة المشاركة في السياسة واختيار الحاكم، "وفي هذه الديمقراطية الأثينية كما يحدثنا **بريكليس** لا يولد إنسان للوظيفة، ولا تباع الوظيفة لإنسان، ولكن يوضع كل فرد في المكان الذي تؤهله له مواهبه بحكم تكافؤ الفرص للجميع،"[1] "لقد كانت المدينة كما يتصورها الأثيني مجتمع يعيش أفراده معا في تآلف وانسجام، ويتيح لأكبر عدد مستطاع من أفراده المساهمة الفعلية في الحياة العامة دون تمييز يرجع إلى ضرورة أو جاه، كما يعطي لكل ذي كفاية مجالا طبيعيا هنيئا للعمل والازدهار، ويمكن القول إلى حد كبير بأنه ربما لا يوجد مجتمع آخر نجح في تحقيق هذا المثل الأعلى مثلما نجح المجتمع الأثيني في عهد **بريكليس،**"[2] "ونجد في كتاب "الجمهورية" الطريقة التي يتم بها اختيار طبقة الفلاسفة واستصفاؤهم من سائر أصناف المواطنين على أساس الكفاية والتجربة التربوية، فلا علاج للمجتمع إلا بحكومة الفلاسفة، ولا سبيل إلى حكومة الفلاسفة إلا بنظام من التربية يبدأ من الصغر ويرشد الناس إلى ما يجب عليهم عمله أي إلى فن الحياة وفن السلوك وفن الحكم، وقد توسع **أفلاطون** في الكلام على نظام التربية ومناهج التعليم حتى لقد ذهب الكثيرون إلى أن "الجمهورية" ليست كتابا في السياسة بقدر ما هي كتاب في التربية والتعليم،"[3] "أما في المساواة في العمل بين المرأة والرجل، فإنها تعود بنا إلى مبدأ التخصص وإلى مبدأ الطبائع المختلفة التي تؤدي إلى وظائف مختلفة، فالنظرة السطحية تعتبر أن هناك اختلافا في الطبيعة بين الرجل والمرأة، ولكن **أفلاطون** يرى أن كل الفرق ينحصر في أن الرجل ينجب أما المرأة فتلد، وليس هذا بالفرق الذي يؤدي إلى وضع وظائف خاصة لكل منهما، ويعلن في حسم أن الحراس وزوجاتهم يستطيعون جميعا القيام بنفس

[1]_ حسين حرب، الفكر اليوناني قبل أفلاطون، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط2، 1984، ص10

[2]_ المرجع نفسه، ص10.

[3]_ محمد عبد الرحمن مرحبا، من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، مج1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 2007، ص144.

الوظائف، فهناك نساء تستطيع أن تقوم بحراسة المدينة وبالحرب، وإن لم يكن من المتفق عليه أن المرأة أضعف من الرجل جسديا"[1].

إن تنمية الفرد في المجتمع اليوناني كانت عن طريق اختيار العمل المناسب كل فرد بما يناسب كفاءاته ومهارته الإبداعية والحرفة التي يتقنها، كما تم إعطائه فرصة الممارسة السياسية عن طريق الديمقراطية وحريته في اختيار الحاكم بما يحقق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص للجميع، وهذا مع إعطاء أولوية للتربية وتعليمه بما يهدف سلوكه وأخلاقه ويكون فردا صالحا وفاعلا في المجتمع، رغم أنه كان هناك بعض الفروق بين الرجل والمرأة كما يرى أفلاطون نظرا لضعف المرأة عن الرجل جسديا، وعقليا حسب أرسطو، ولكن ذلك لم يمنع من الاهتمام بها ورعايتها وتنميتها بما يحقق الأهداف المنشودة للجميع.

أما الحرية التي كان يتمتع بها الفرد اليوناني فإن **أرسطو** يعرفها: "أن يكون المرء على التناوب رعية وحاكما، وتكمن الحرية من جهة أخرى في أن كل واحد حر في أن يعيش على هواه، بالرغم من مقاومات حادة داخلية ينم عليها التيار الأفلاطوني، فإنها لن تكف عن الدفاع عن احتضان هذه الصورة للحرية الفردية التي تحد في حال انتصارها بالذات من سيطرة المدينة، وخارج القوانين التي يجبلها الطاعة، فإن الإنسان يظل حرا أن يوجه حياته كما يروق له، وهكذا أقيم معلم بارز على طريق الفردية،"[2] "وبهذا يمكن القول عن ذلك "أن الأمر يتعلق بفكرة اجتماعية وسياسية على نفس مستوى التماسك الذي تشكل جانبه الذاتي: فالثقة التي يظهرها المواطنون إزاء بعضهم البعض، هي التعبير الداخلي والمقابل النفسائي للتوافق الاجتماعي، وفي النفس كما في المدينة، إن قوة الثقة هي التي تترك العناصر الدنيا تقتنع بضرورة الطاعة إلى الذين يتحملون عبء القيادة، ويقبلون الخضوع إلى نظام يبقيهم في وظيفتهم الدنيا"[3].

[1]_ عزت قرني، الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون، الكويت، 1993، ص172.

[2]_ جان توشار، المرجع السابق، ص34 35.

[3]_ جان بيار فرنان، أصول الفكر اليوناني، تر. سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتويع، ط1، 1987، ص80.

إن مجتمع المدينة الفاضلة للعصر اليوناني كان يسعى عن طريق الفلاسفة ورجال الدولة بإعطاء قيمة كبيرة لمفهوم الحرية والمشاركة الاجتماعية والسياسية لبناء الدولة وتنمية الفرد والمجتمع وتحقيق التماسك الاجتماعي بين كل أفراد المجتمع واحترام قوانين الدولة ووظائف الأفراد بما يحقق الاستمرارية والأمن والاستقرار للجميع مع المواصلة في تطوير ما يحقق تنمية للفرد والسعي لتعليمه وتوظيفه بما يناسبه ويحقق مصلحته.

02- العصر الإسلامي:

أ_ تنمية الأسرة:

يعتبر العصر الإسلامي أحسن فترة عرفتها البشرية لأن التشريع الإسلامي الذي كان ينظم الدولة والمجتمع والأسرة هو تشريع رباني، ولذلك فقد عرفت الأسرة تنمية واسعة واستقرارا كبيرا وارتقاء بالمجتمع وأخلاق أفراده بما يحقق المصلحة للجميع ويحفظ حقوقهم، حيث جعل التشريع الإسلامي الأسرة هي اللبنة الأساسية لبناء المجتمع وتربية الأجيال ولا تتحقق الحضارة وتتقوى الدول إلا بصلاح الأسرة وأفرادها والسهر على حمايتها والمساهمة في خدمتها وتنميتها.

"التشريع الإسلامي بتاريخه الطويل ومراحله المتطورة لم يفصل بين أمور الدين والدنيا، ولا بين القانون والأخلاق، ولم يقف عند حد التوفيق بين مصالح الأفراد في المجتمع، بل أضاف إلى ذلك معنى الارتقاء بالإنسان إلى درجة الكمال من الناحية الخلقية، وعالج جميع مشاكل الحياة دونما جمود أو تخلف، ولما كانت الأسرة هي قوام هذا المجتمع واللبنة الأساسية في صرح بنائه، فقد عناها التشريع الإسلامي بالرعاية الكاملة والأسس المتينة، التي تحفظها وتحميها من العواصف الهوجاء والتيارات الحمقاء،"[1] "وإذا كانت الأسرة أساس المجتمع فإن الزواج هو عمادها، به تنشأ وتتكون في مهاده تحبو وتتطور فهو ضرورة اجتماعية، يتوقف عليها بقاء النوع، وخلود الأثر واستمرار الحياة ولا يتسنى للحياة الزوجية أن تحقق

[1]_ محمد علي محبوب، الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية والقوانين التي تحكمها مصر، المعهد العالمي للدراسات الإسلامية، مصر، ص05، 06.

أثارها البعيدة في حياة الزوجين والأبناء والمجتمع، إلا إذا اقتنعنا بها أولا كمنهج حياة في تحقيق البناء الاجتماعي السليم"[1].

"فقد اهتم الإسلام بالأسرة كل الاهتمام، وأولاها من العناية والرعاية ما يكفل لها أن تنتج ثمارها المرجوة، ولا غرو، فإن الأسرة نواة المجتمع والمجتمعات تتكون منها الأمة، فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع، وأول إشارة على ذلك أن الله تعالى خلق آدم عليه السلام وكون له أسرة إذ خلق له حواء وبزواجه منها تكونت أول أسرة على الأرض، ولذلك نسمع الله عز وجل يقول: (**يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّه الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِه وَالأَرْحَام،إِنَّ اللَّهَ كَانّ عَلَيْكُمْ رَقِيباً**) النساء/ 01"[2].

جعل الإسلام نقطة أساسية من أجل بناء أسرة سليمة وصالحة وتحقيق تنميتها وتنمية المجتمع هي حسن اختيار الزوجين، فصلاحهم يصلح الأسرة وصلاح الأسرة يصلح المجتمع، وصلاح المجتمع يصلح الدولة، والعكس صحيح أيضا، فالعلاقة تكاملية وترابطية وطردية، ولهذا كان التشريع الإسلامي يعاقب كل ما يخل بنظام الأسرة من أجل حفظ النسل وسلامته فجعل الزنا أمرا مخالفا يخل بنظام الأسرة والمجتمع ويجعل الرذيلة تنتشر في المجتمع ولهذا حاربها.

"فلما كان للأسرة من شأن وخطر، ومكانة وأثر، فإن الإسلام الحنيف ركز على حسن تكوين الأسرة تكوينا يضمن لها الاستقرار والأمن والدعة، إذ باستقرارها يستقر المجتمع وتعظم الدولة ويعلو شأنها، وهناك نصوص كثيرة تحض على الزواج، عند القدرة، وذلك ابتغاء العصمة وابتغاء الإنسال الذي هو حفظ للنوع الإنساني، فضلا عن أنه ازداد في تعداد المؤمنين كثرة تنشر المثل العالية والقيم النبيلة"،[3] "واستمر اهتمام الإسلام بالأسرة حتى بعد التأسيس والبناء فجاءت التوجيهات بحسن العلاقة بين أفرادها والتعامل القائم على التعاون والتفاهم فيما بينهم من أجل تدعيم وتقوية ذلك الكيان، حتى بعد

[1]_محمد علي محبوب، المرجع السابق، ص06.

[2]_ حسين محمد الحنفاوي، الأسرة المسلمة وتحديات العصر اصدارات المجمع النظامي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ، 2001، ص05

[3]_ المرجع نفسه، ص07، 10.

أن جعل الإسلام القوامة في يد الرجل ذكره بحسن المعاشرة والمعاملة، كما هو موضح في قوله صلى الله عليه وسلم: (**خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي**)"[1] ،"وإلزام المنفق بالنفقة يشعره بمسؤوليته، وأنه لا خيار له في تركها، أو التقصير فيها، فيدفعه ذلك إلى أن يعمل على تحقيق رفاهيته، ورفاهية أسرته، بل ومجتمعه من خلال سعيه في الأرض، وبحثه عن الرزق لقوله صلى الله عليه وسلم: (**ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالأمير الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم**)"[2].

كما دعى الإسلام إلى مكارم الأخلاق وحفظ كرامة المرأة وصيانة عرضها وفرض حقوقها وحمايتها لأنها نصف المجتمع وهي التي تربي النصف الثاني، ولذلك عاشت الأسرة في الزمن الأول من العصر الإسلامي استقرارا وتنمية وعدالة جعلها نموذجا ناجحا في تاريخ البشرية جمعاء لأنها عملت بمقتضى التشريع الإسلامي الذي نظم حياة الجميع بما يحقق تنمية ومصلحة للمجتمع مع كفالة حقوق وواجبات الجميع تجاه بعضه البعض وتجاه الدولة التي تسهر على حمايتهم وتنظيم شؤونهم وإرساء مبادئ العدالة والمساواة بينهم، وإحياء روح المسؤولية لكل أفراد المجتمع بأسرهم وتجاه مجتمعهم ودولتهم.

" والأسرة هي المدرسة التي تخرج القادة والأبطال، لذلك اهتم الإسلام بها اهتماما عظيما، فإعتبر علاقة الرجل والمرأة من آيات الله العظيمة ونعمه، والعاطفة الفطرية بين الجنسين كما صورها القرآن الكريم موجهة لتحقيق السكينة النفسية في علاقة دائمة منظمة، تتوثق بالمودة والرحمة وتتأكد بإنجاب الأولاد وتربيتهم، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بقيام الأسرة ومناخها الدافئ الحاني"[3]

[1] _ محمد بن عبد الله بن عبد الدائم القاضي، دور الأسرة المسلمة في تربية أولادها على حفظ الضروريات من مقاصد الشريعة، رسالة ماجيستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1423هـ/ 1424هـ، ص25.

[2] _ المرجع نفسه، ص25.

[3] _ محمد خليل، حق بناء الأسرة للإنسان في الإسلامم، مج: 56، 2012، ص22.
http://search.mandumah.com/Record/406758،

" فطبيعة الحالة الأسرية تغذي وتنمي البعد الإنساني الأخلاقي في حياة الإنسان وشخصيته، وكلما قوي كيان الأسرة وترسخت موقعيتها، زاد ثراء الإنسان المعنوي، ورصيده القيمي، وكان أقرب إلى إستهداف الخير والصلاح، ولعل ذلك هو ما يفسر شذة ضغوط الحضارة المادية على نظام الأسرة في المجتمع المعاصر، لوجود التضاد بين الإندفاع المادي العارم لهذه الحضارة المادية، وبين التوجيهات القيمية التي تغذيها الحالة الأسرية"[1]

ولهذا كان صلاح الأسرة هو صلاح للمجتمع لأنها المدرسة الألى للأبناء والأجيال التي سوف يُكوَن منها مجتمع المستقبل ورجال دولته وجندها، فالإسلام أعطى رعاية خاصة في ضرورة حسن الأزواج بعضهم لبعض كأساس لبناء مجتمع صالح وسليم، فصلاحهم سوف يصلح أبناءهم، كما أوصى بحسن العشرة بين الزوجين بالرحمة والمودة أجل تحقيق السكينة والتوافق النفسي والفطري وفق ما شرع الله تعالى ويبني أسرة طيبة وصالحة، فالأسرة الصالحة تربي أبناءها على مكارم الأخلاق بما يقوي شخصيتهم ويعدل سلوكهم ويجعلهم يساهمون في بناء المجتمع وإصلاحه وتنميته بما يحقق المصلحة العامة ويحقق التنمية المنشودة للفرد والأسرة والمجتمع.

ب_ تنمية الفرد:

أما تنمية الفرد في الإسلام فهو محور أغلب تشريعات الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم محمد عليه الصلاة والسلام الذي كان فردا مميزا وكاملا في أخلاقه وحسن تعليمه فهو معلم البشرية جمعاء وقدوتها الحسنة، ولا يستقيم مجتمع بدون أفراد، ولهذا كانت تعاليم الإسلام توصي بضرورة تعليم الأولاد وحسن تربيتهم على تعاليم الإسلام، وفرض مبادئ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا أمام أحكام التشريع، وأحكام الدولة التي ينتمون إليها بما يحقق لهم الحرية والكرامة والسعادة، وتحريم إضرار الأفراد

[1]_ حسن موسى الصفار، فقه الأسرة (بحوث في الفقه المقارن والإجتماع)، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط1: 2004، ص14، 15.

ببعضهم البعض أو بالمجتمع أو بالدولة بتحريم القتل، والسرقة والظلم والترويع، وضرورة احترام الجميع بما له وما عليه حسب قاعدة الحق والواجب.

"المجتمع هو الأساس الأول الذي يقوم عليه بناء الدولة، وحين يكون متينا قويا، سيظل بناء الدولة إلى الأبد ثابتا شامخا لا تزلزله العواصف، ولا تصيبه القلاقل بالتصدع والانهيار، والأفراد هم اللبنات لهذا الأساس، فمتى كانت هذه اللبنات سليمة، ظل المجتمع إلى الأبد أيضا متينا قويا. فالعناية بالفرد أولا، لأنه لبنة في بناء المجتمع، ثم العناية ثانيا بالمجتمع في مجموعة أفراده، وبذلك تتيسر للشعب الدولة الناهضة النابضة بالحركة وبالحياة،"[1] "ويعود الفضل إلى الشريعة الإسلامية في تسليط الضوء على حقوق الفرد، فقد حدث بشأنها من مفهومها التقليدي بل اعتبرت أن طبيعة البشر تستدعي التكريم والاحترام، فهي تبين أن الخالق الأعظم كرم ابن آدم وفضله على العالمين والناس سواسية كأسنان المشط لا فرق بين عربي وعجمي بين أبيض وأسود، إلا بالتقوى وحقوق الفرد في الحياة والكرامة والسعادة والحرية، والفكر والجسد مضمومة لا يجوز التعدي عليها"،[2] فأكد علماء الشريعة على "أنها تقوم على أربعة حقائق وهي_ عصمة الإنسان في نفسه وماله وعرضه، فلا يضر أحدا في حقوقه وحرياته العامة من الأفراد عملا بالقاعدة الفقهية لا ضرر ولا ضرار.

– ارتباط الحق بالعدل لأن الحق في الشريعة الإسلامية ذو وظيفة اجتماعية لا مكان لعنصر الذاتية في مفهومه، ورعاية حق الغير من الفرد والمجتمع.

– انسجام الحقوق والحريات في الإسلام، إذ لا يسمح أبدا بقيام التناقض بينهما.

– ارتباط حقوق الإنسان بحقوق الله وجودا وعدما، مما يجعلها من النظام العام الشرعي، واعتبار الفرد كامل الحقوق والواجبات"[3].

[1]_ محمد عبد الله دراز، نظرات في الإسلام، ط 1982،http://kotob.has.it، ص67.

[2]_ عنان عبد الرحمان، مركز الفرد في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/ 2010، ص10.

[3]_ المرجع نفسه، ص10، 11.

جعل الإسلام جميع أفراد المسلمين بمثابة الجسد الواحد إذا اختل أحد الأعضاء شل جميع الجسد عن الحركة وكثرت أوجاعه، وهو ما يدلنا عليه الله تعالى في القرآن الكريم ورسوله الكريم عليه الصلاة والسلام في السنة النبوية بأن يحسن جميع الأفراد احترام حقوق الغير والسعي للتكامل الاجتماعي وتحقيق التنمية بعدالة ومساواة واحترام حريات الأخرين وعدم الاعتداء على الغير وحقوقه وممتلكات، وإلا كان يلزم العقاب لمن ينتهك حرمة الغير وتجاوز حقوقه وأخل بواجباته.

أما عن المرأة في الإسلام فقد جعلها الله تعالى مثل الرجل في الحقوق والواجبات مع حفظ خصوصيتها التي كرمها الله بها، "أن تملك، وتتصرف بما تملك، ولها أن تبدي رأيها وتنتقد وتجادل، وقد نزل القرآن في التي جاءت تجادل رسول الله، ولها أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، ولها أن تعمل وتكسب، تعمل عملا لا تضر به نفسها أو زوجها وبيتها وأولادها، ولها أن تتولى وظائف الدولة والقضاء _ ماعدا الحكم،"[1] "وأن تشارك في انتخاب الإمام ومبايعته، وأن تخرج إلى الغزو والجهاد، فتعمل ما يوافق طبيعتها في تضميد الجراح أو إسقاء الجنود أو صنع الطعام أو العناية بالمرضى أو إثارة الناس على القتال أو غير ذلك، ولها أن تكون أستاذة ومعلمة، أو تزاول التجارة والصناعة والزراعة، شريطة أن لا يكون في ما تعمله ضرر لها أو لزوجها أو بيتها وأولادها"[2].

ولهذا كان للمرأة شأن عظيم في العصر الإسلامي الذي عمل بمقتضى التشريع الإسلامي فما حظيت به المرأة المسلمة من حقوق واحترام وتقديس لم تنله أي امرأة بالحضارات الأخرى التي عاصرت العصر الإسلامي من عوالم اليهود والنصارى والمشركين بكل القارات، حيث كان لها دور كبير في بناء الدولة ومشاركة الرجل حتى في ميادين الجهاد والقتال حسب طاقتها عن طريق تضميد الجرحى وصنع الطعام، وكذا تمتعت بحرية كبيرة فكان لها الحق في المبايعة، وحرية ممارسة التجارة والزراعة والتصرف بمالها بما تريد، وكانت هذه كلها حقوق لها مقابل واجبها تجاه أسرتها وزوجها بخدمتهم وطاعة الزوج والالتزام

[1] _ صلاح الدين المنجد، المجتمع الإسلامي، دار الكتاب الجديد، بيروت. لبنان، ط3، 1976، ص34.
[2] _ المرجع نفسه، ص34.

باللباس العفيف وكذا الاحتشام والتمسك بالأخلاق السامية بما يحفظ كرامتها وصون عرضها وعرض أهلها أو زوجها وأبنائها.

كما نجد عن الفلسفة الإسلامية أنها قد وضعت بعض الأهداف التربوية التي تهم الفرد والتنمية حيث ترى بأن "أسمى وأهم هدف تربوي يتمثل في بلوغ الكمال الإنساني، وهو ما يمكن تحقيقه بواسطة إعداد الفرد المسلم القادر على أداء العمل الصالح، ولا يرتبط هذا العمل في مجال معين إنما يشمل جميع المجالات الحياتية: العلمية، الثقافية، السياسية والصناعية، ويشمل كذلك العمل الديني والعمل الدنيوي:

_إعداد الفرد بصورة شاملة ومتكاملة

_ إعداد الفرد للحياة في الدنيا والآخرة معا

_ تنمية الجانب الأخلاقي للفرد"[1].

_ "تنمية الجانب العقلي للفرد، وجعله فردا متأملا مفكرا محبا للعلم والمعرفة يسعى للحصول عليها، ويستخدم المناهج العلمية من استدلال واستقراء واستنباط وتعويده على التعلم الذاتي المستمر.

_ تربية مهنية تزاوج بين العلم والعمل، وتزويده بالمهارات التي تتيح لهم ممارسة عمل منتج نافع بإتقان خدمة لأهدافه وتلبية لتطلعات مجتمعه"[2].

_ "إكساب الفرد القيم والاتجاهات والمعايير التي حث عليها الإسلام ودعا لنشرها وتجنيبه للممارسات غير المرغوبة.

_ تكوين فرد موحد وصالح ومندمج في المجتمع الذي ينتمي إليه.

_ تحقيق الانتماء الاجتماعي بتزويد الأفراد بأساليب التعايش مع الجماعة وإكسابهم التصورات الاجتماعية والأهداف المشتركة وتنمية روح الانتماء لديهم انتماء قوميا وطنيا وإنسانيا"[3].

وعليه فقد ساهم الفلاسفة المسلمون أيضا بفكرهم وسعيهم لتنمية الفرد في كل المجالات وأرشدوا وساهموا في إعداده بالتربية والتعليم وبناء شخصية وتنمية أخلاقه ومعارفه بما يكون به في المستقبل صالحا

[1]_ غنية برادعي. عثمان فكار، الفلسفة الإسلامية: المنطلقات الفكرية والتطبيقات التربوية، ص183.

[2]_ المرجع نفسه، ص183. 184.

[3]_ نفسه، ص183 184.

لزوجته وأسرته وأبنائه ومجتمعه ودولته وبما يمكنه أن يكون كفئ لتقليد مختلف المناصب في المجتمع والدولة سواء السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وإشباع روحه ومعارفه بروح الحرية والعدالة والمساواة والأخلاق الفاضلة وحسن التعامل والتعايش مع الجميع والسهر على خدمة الغير حسب منصبه الذي يكون فيه، فتنمية الفرد هي تنمية للمجتمع كله وللدولة كلها، بل وللإنسانية جمعاء فالكل متكون من أجزاء الأفراد، واجتماعهم يبني مجتمعا متكاملا، كل له حقوقه وواجباته، واحترام ذلك هو عين التنمية في المجتمع.

03- في الفلسفة الحديثة:

أ_ تنمية الأسرة:

تعتبر الفلسفة الحديثة اللبنة الأساسية التي بنيت عليها المجتمعات المعاصرة حيث اهتم الفلاسفة والمفكرون بدراسة المجتمع والأسرة، والفرد وإعداد مفهوم جديد للدولة من خلال واجتماعهم في أرض جغرافية معينة، وقد نالت للأسرة قسم وافر من الدراسة والبحث باعتبارها أول خلية في المجتمع ومركز التزاوج والتناسل وبناء المجتمع وتطوره وتوسعه ليشمل المجتمع ثم الدولة ثم الأمة وبدون أسرة تفقد أركان المجتمع والدولة، ولا يبقى قيمة لتجمعات الشعوب بدونها ولذلك كان لزاما إعطائها أولوية وأهمية كبيرة من الرعاية والتنمية لها حتى تحقق الغرض التي وجدت من أجله وهو ما نجده في الفلسفة الحديثة.

وقد تميز العصر الحديث ببروز الكثير من النظريات الفلسفية التي تهتم بالمجتمع والأسرة والتي كانت بمثابة ثورة فكرية تسعى للقيام بالأسرة والفرد والمجتمع ومن ذلك نجد نظرية التطور العائلي حيث "تقوم هذه النظرية على أساس تكوين الدولة يعود إلى الأسرة، وأن الأسرة هي صورة مصغرة للدولة، حيث أن الدولة كانت في الأصل أسرة تطورت فكونت عشيرة، وهذه بدورها تطورت إلى قبيلة ثم تطورت القبيلة فكونت المدينة، فأدى ذلك إلى قيام الدولة، أما أصل السلطة في الدولة، فترجعه هذه

النظرية إلى فكرة السلطة الأبوية ويعد (**هنري مين**) أهم من حبذ نظرية سلطة الأب، التي تتلخص في أن العائلة تكون المجتمع السياسي، وهي ترتبط بعضها ببعض لأنها تخضع لسلطة رب العائلة"[1].

إن نظرة التطور العائلي تعتبر مقابلة للواقع الذي تعيشه المجتمعات والدول، حيث تمثل فيه الأسرة أنها بمثابة دولة مصغرة يملك فيها الأب سلطة الرعاية على الأبناء ويسهر على خدمتهم وتسيير شؤونهم، وبذلك تكون الدولة قد تأسست من مجموع الأسر ويكون فيها الحاكم بمثابة الأب للأسرة، وتكون سلطته على المجتمع بما فيه رعايتهم ويحقق مصلحتهم، وهذا يشبه نمط المجتمعات البدائية التي كانت سائدة قديما مثل القبيلة والعشيرة التي تتكون من مجموع أسر وتكون أسرة معينة هي الحاكمة لذلك المجتمع وتسير شؤونه المختلفة، وقد تطور الأمر عبر مرور الزمن والحضارات لتصل إلى مفهوم الدولة الحديثة والمعاصرة والتي تحكمها القوانين بدل العادات والتقاليد والعرف.

أما **أوغست كونت** "فينظر إلى المجتمع باعتباره كلية اجتماعية تتكون من جميع الأفراد الأحياء منهم والأموات أو ما يمكن تسميته بالذاكرة الاجتماعية الحية والماضية بكل ما تشتمل عليه من بنى ومؤسسات وعلاقات وتراث وسلوكات وثقافات تعبر بانصهارها جميعا عن كلية اجتماعية أو ما يمكن تسميته بالتعبير الفلسفي بـ (الوجود الاجتماعي)، ويشدد كونت في بحوثه على تحليل القدرة الاجتماعية ليثبت أن الاجتماع الإنساني هو الحالة الطبيعية للإنسان وبالتالي فإن المجتمع مقدم على الفرد ولا يزول بزوال أفراده"[2].

و"الأسرة هي أول خلية في جسم التركيب الجمعي وهي ابسط وسط يتحقق فيه مظاهر الحياة الاجتماعية من امتزاج للعقول وتفاعل للوجدانات واختلاف الوظائف وتنوع في الأعمال وهي أيضا اتحاد له طبيعة أخلاقية لأن المبدأ الأساسي في تكوينها يرجع في نظر "**كونت**" إلى وظيفتها الجنسية والعاطفية، إذ ثمة ميل متبادل بين الزوجين من جهة وعطف متبادل بينهم والأبناء من جهة أخرى، فالمشاركات

[1]_ مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، جامعة السابع من ابريل، الزاوية. ليبيا، ط1، 2007، ص128.

[2]_ أكرم حجازي، النظرية الاجتماعية(الموجز في النظريات الاجتماعية التقليدية والمعاصرة)، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، الجمهورية اليمنية، ص17.

الوجدانية موجودة بين أفراد هذا المجتمع الصغير وثمة واجبات على كل فرد في الأسرة وتربية ونزعة دينية يغرسها الوالدان في أولادهم"[1].

إن الأسرة في نظر **أوغست كونت** هي أول خلية للمجتمع باعتبارها مركز للتبادلات الوجدانية بين الزوجين والتي تنتقل منهم إلى الأبناء، ثم تصبح تلك العلاقات العاطفية مشتركة بين كل أفراد المجتمع تصنع لهم حقوق وواجبات فيما بينهم، وتبني لهم ثقافات وذاكرة جماعية وسلوكات تتداول كطرق أو كقانون يحترم من طرف الجميع، والوجود الاجتماعي هو نتيجة الوجود الأسري عن طريق الوجود الطبيعي للإنسان ويكرس أهمية الفرد بالأسرة والمجتمع وكلاهما يكمل الآخر ولكن المجتمع أقوى من وجود الأفراد ولا يزول بزوالهم حسب نظرة **أوغست كونت** للمجتمع.

و"لقد اتفق **لبلاي** مع **أوغست كونت** في أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي استخدمها بوصفها تعبيرا عن حياة الأسر وأساسا للتحليل الكمي للوقائع الاجتماعية وحين كان يختار أسرة ليتخذها موضوعا للملاحظة كان يبحث عن واحدة تقرب بيئتها من الظروف من متوسط الإقليم أو المنظمة، وكان ذلك يتم بمعونة السلطات الاجتماعية ولم يكن يعرف في بعض الأحيان اللغة المحلية ولكن معايشته للأسرة كانت تكسبه معرفة وفهما أساسيا بأسلوب حياتها،"[2] "وعلاوة على ذلك فقد استخدم **لبلاي** (ميزانية الأسرة) كمقياس موضوعي لحياة الأسرة، ويعتقد **لبلاي** أن أحد الوظائف الرئيسية للأسرة توفر مواد المعيشة لأفرادها من خلال العمل التي تتحدد طبيعته بالمكان أو الظروف الجغرافية، وكان **لبلاي** لا يؤمن بالتطور أو التقدم، أما التغير الاجتماعي فإنه يأخذ في نظره الطابع الدوري،"[3] "كما نجد **جون جاك روسو** في كتابه نظرية العقد الاجتماعي يقول بأن، " مجتمع الأسرة هو أقدم المجتمعات وهو المجتمع الطبيعي الوحيد، وذلك إلى أن الأولاد لا يبقون مرتبطين في الأب إلا للزمن الذي يحتاجونه فيه إليه لحفظ أنفسهم، وتنحل الرابطة الطبيعية عند انقطاع هذا الاحتياج، ويعود الأولاد إلى

[1] _ أكرم حجازي، المرجع السابق، ص18

[2] _ خليفة إبراهيم التميمي، النظرية في علم الاجتماع، مجلة ديالي، العدد السابع، 2000، ص19، 20.

[3] _ المرجع نفسه، ص20.

الاستقلال بالتساوي عندما يحلون من الطاعة الواجبة عليهم نحو الأب ويحل الأب من رعاية الأولاد الواجبة عليه، وهم إذا ما استمروا على البقاء متحدين عاد هذا لا يكون طبعا بل طوعا، ولم تدم الأسرة نفسها إلا عهداً،"[1] "ويمكن أن تعد الأسرة إذن أول نموذج للمجتمعات السياسية، حيث يكون الرئيس صورة الأب والشعب صورة الأولاد، وبما أن الجميع يولدون أحرارا متساوين فإنهم لا يتنازلون عن حريتهم إلا لنفعهم، وكل الفرق هو أن حب الأب لأولاده في الأسرة يؤديه بما يرعاهم به، وأن لذة القيادة في الدولة تقوم مقام هذا الحب الذي لا يحمله الرئيس نحو رعاياه"[2].

أما **هيجل** فيرى بأن "المؤسسة الاجتماعية الأساسية هي الأسرة تنظيم غريزة التناسل بالزواج، والزواج بواحدة يكفل حسن تربية البنين، وعلى الأسرة يقوم المجتمع المدني وتقوم الدولة، فلا تعتبر الزواج أمراً عاطفيا فحسب، ولكنه واجب مقدس ويجب أن يصدر عن الشعور بالواجب أي أن يعقد لأجل المجتمع والدولة، وحينئذ يعد عملا خلقيا لذا كان الطلاق منكرا مبدئيا، ولا ينبغي أن يسمح به إلا في حالات استثنائية يعينها القانون، والمجتمع المدني يتكون من الأسر"[3].

كما أكد **دوركايم** على دراسة الظواهر الاجتماعية وأنماط الحياة والمشكلات، أما البناء الاجتماعي فالمقصود به: الجماعات الاجتماعية المستمرة المكونة للبيئة الاجتماعية المحيطة بنا كالأسرة والمدرسة، والتي وجدت قبل الفرد، "أما **هيربرت سبنسر**، فيرى أن علم الاجتماع هو العلم الذي يصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية مثل الأسرة، وأنه يقوم بعمل مقارنات متعددة بين المجتمعات على اختلاف أنواعها لمعرفة تطورها مثل: مجتمعات بدائية –ريفية –بدوية –حضرية"[4].

نجد **هيجل** يرى الأسرة بأنها تمثل المؤسسة الاجتماعية الأساسية لكي ينتظم النسل والمجتمع والعلاقات العاطفية، ولهذا يلزم أن يكون العقد بين الزوجين قائم لأجل المجتمع والدولة والإخلال به

[1]_ جان جاك روسو، العقد الاجتماعي(مبادئ الحقوق السياسية)، تر. عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت. لبنان، ط2، 1995، ص30.

[2]_ المرجع نفسه، ص30.

[3]_ يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة. مصر، 2012، ص293.

[4]_ نجلاء عبد الحميد راتب، مدخل إلى علم الاجتماع، جامعة بنها، كلية الآداب، مصر، www.pdffactory.com، ص48.

بالطلاق هو إخلال بهذا النظام إلا للضرورة القصوى، وأما **دوركايم** فيؤكد بأن الجماعة تسبق الفرد، وعي أساس البناء الاجتماعي ومثل ذلك الأسرة والمدرسة، فكل تجمع يبني مجتمعا، وهذه القضايا المهمة للأسرة والمجتمع أصبحت علما خاصا نظرا لأثره على الحياة الفرد والأسرة والمجتمع والدولة وكل حياتهم وجودا وعدما بداية من الأسرة، وبهذا قال **هيربرت سبنسر** في مفهومه لعلم الاجتماع.

ب_ تنمية الفرد:

لقد شغل موضوع الفرد وتنميته فلاسفة العصر الحديث وتوسعوا في وضع الأسس والقواعد الأساسية للمجتمع من خلال احترام حقوقه الطبيعية والمكتسبة كالحرية والملكية والانتماء، وإنه لا وجود لمجتمع الدولة بدون وجود الفرد لأن المجتمع يتكون من مجموع الأفراد وعلى الدولة أن تسعى جاهدة لاحترام هذه الحقوق فليس لها الحق في أن تحرم أحد منها أو تمنحها له لأن الأمر خارج عن إرادتها وإنما تولد معه خاصة قضية الحرية التي تبنى عليها عدة قوانين تفرض العدالة والمساواة بين جميع الأفراد وحفظ حقوقهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية من خلال البناء الأخلاقي والتضامني والعمل التشاركي في مناصب الدولة.

"الفردانية ليست مذهبا واضح المعالم، فهي مركب من عدة مفاهيم مرتبطة فيما بينها، مثل: الاستقلالية والحرية والحقوق والمساواة والعدالة والهوية التي تؤلف مجتمعة مفهوم الفردية كما عرفتها المجتمعات الحديثة، هذا عدا أن الفردانية لها خصائص أخلاقية نفسية وأخلاقية سياسية في الوقت نفسه، كمفهوم أخلاقي نفسي تتبنى الفردانية فكرة أن على الفرد أن يفكر ويصدر أحكاما بصورة مستقلة وذلك من خلال سيادة العقل،"[1] "ولذلك هذا المفهوم للفردانية له ارتباط وثيق بمفهوم الحكم الذاتي والذاتية، وكمفهوم سياسي أخلاقي فإن النزعة الفردانية تؤكد وتؤييد سياسة الحقوق الفردية (حق الحياة،

[1]_ عامر ناصر شطارة، الفردانية في الفلسفة الحديثة كيركيجارد(انموذجاً)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج.41، ملحق 1، 2014، ص520.

حق الحرية، وحق الملكية) ومن ثم فإن للفرد الحق في اختيار وتحديد مستقبله الاقتصادي وتحديد القيم الأخلاقية بشكل حر وبمعزل عن أي ضغوطات خارجية"[1].

لقد عرفت الفلسفة الفردانية انتشارا واسعا في الفلسفة الحديثة باعتبار الفرد أساس المجتمع حيث يؤثر فيه سلبا أو إيجابا على متعلقاته الوجودية التي تستمد منه وتنتشر إلى كل المجتمعات مثل الحرية، الاستقلالية، العدالة، المساواة، الحقوق والتي لا قيمة لوجود الدولة إلا بها باحترام هذه المبادئ وحمايتها والسعي إلى تنمية الفرد بتوفيرها له وعدم حرمانه من حقوقه الطبيعية التي ولدت معه، كالحق في الحياة وحق الحرية، وحق الملكية، المكتسبة مثل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤسس له الدولة وتشرك الأفراد في تسييرها والاستفادة منها وخدمة المجتمع والأفراد بها.

ولهذا يرى **أوغست كونت** بأن، "الفرد لا يعتبر عنصرا اجتماعيا ولا قيمة لقوته الطبيعية لأن القوة الاجتماعية مستمدة من تضامن الأفراد ومشاركتهم في العمل وتوزيع الوظائف بينهم، كما أنه لا قيمة أيضا لقوة الفرد العقلية إلا بإتحادها مع غيرها من القوى، ولا قيمة أيضا لقوة الفرد الأخلاقية وليدة الضمير الجمعي والتضامن الأخلاقي في المجتمع، وفي المحصلة فإن الفردية لا يتحقق فيها أي شيء من المظاهر الجمعية دون امتزاج العقول وتفاعل وجدانات الأفراد واختلاف والوظائف وتنوع الأعمال ذات الأهداف الواحدة والغايات المشتركة،"[2] أما **جون لوك** فيعتبر أن "المجتمع لم يمنح الفرد الحقوق الطبيعية، فهي موجودة قبله والغاية الوحيدة من دستور الدولة هي ضمان تلك الحقوق للإنسان وعليه فمن اللازم على كل دستور أو تشريع أن يعلن بوضوح عن غايته الأساسية المتمثلة في حماية حقوق المواطن من حيث هو إنسان له عقل وإرادته، لا يمكن لأي كان النيل منهما، بهذا يتم للأفراد بحكم الطبيعة حق التمتع بالحرية وبملكياتهم، وليس من شأن أي دولة أن تمنحهم هذا الحق أو تحرمهم إياه، فهم ملاّكون أحرار أقاموا وانشئوا مؤسسات وهدفهم حماية حريتهم وملكياتهم، ويكون منافيا للطبيعة إذن، في أي

[1]_ عامر ناصر شطارة، المرجع السابق، ص520.

[2]_ أكرم حجازي، المرجع السابق، ص18.

حال من الأحوال، أن تنال هذه المؤسسات من حرية الأفراد وملكياتهم، لأنها بذلك تناقض الغاية التي أنشئت من أجلها"[1] .

وعليه **فأوغست كونت** يرى أن قوة الفرد بغيره وبتضامن الأفراد ومشاركتهم في الأعمال والوظائف، وبهم يكون المجتمع، ويتطور بتفاعلاتهم، أما عندما يكون الفرد منفصلا عن باقي الأفراد فهو بذلك يصبح لا ينتمي إلى المجتمع ولا يعتبر عنصرا فيه، في حين **جون لوك**، يرى أن الدولة مهمتها تنظيم سلوكات الأفراد في دستور للدولة، وليس عليها أن تمنحه حقوقا لأنها توجد معه بالطبيعة من حيث هو إنسان يتمتع بإنسانيته الكاملة، وانتمائه للدولة يكون بصفته مواطنا فيها فقط عليه حقوق وواجبات يتشاركها مع جميع الأفراد حسب مبدأ العدالة والمساواة

"وكان **دوركايم** يعتقد أن للمجتمعات كينونة وواقعا مستقلا بحد ذاته، وبعبارة أخرى فإن المجتمع هو أكبر كثيرا من كونه تجمعا لأفعال أفراده وأعضائه ومصالحهم، وبالنسبة إلى **دوركايم**، تجسد هذه الحقائق الاجتماعية طرق الفعل والتصرف والتفكير أو الشعور التي تقع خارج الأفراد وتتمتع بوجودها الواقعي خارج حياة الأفراد ومداركهم، ومن الخصائص الأخرى التي تميز الحقائق الاجتماعية، أنها تمارس سلطة إرغامية،"[2] "وعلى هذا فإن **دوركايم** يعد أفعال الفرد تجسيدا للحقائق الاجتماعية التي تتمتع باستقلالها مع تعبيرات الأفراد وحتى عن ملاحظات الباحثين الذاتية، ومع تشديد **دوركايم** على عمومية وقسرية الحقائق الاجتماعية إلا أنه يعترف بوجود بعض العادات الفردية الواسعة الانتشار التي لا تجسد الظواهر الاجتماعية، ويفرق **دوركايم** بين العادات الفردية والحقائق الاجتماعية على أساس أن الأولى تنبع من عوامل ذاتية بينما تنبع الثانية من قوى خارجية مستقلة عن ذات الأفراد وهي قوى جمعية عامة"[3].

[1]_ رباني الحاج، الإنسانية والمواطنة في فلسفة جون لوك، مجلة المواقف للبحوث في المجتمع والتاريخ، العدد 03، 2008، ص263.
[2]_ أنتوني غدنز، علم الاجتماع، تر. الكتور فايز الصياغ، مؤسسة ترجمان، ط4، ص64.
[3]_ المرجع نفسه، ص64.

وهنا **دوركايم** يشيد بأهمية المجتمع وأنه أعمق وأكبر من قيمة الفرد بالرغم من مكانته فيه وأن المجتمع يستمد قوانينه منه وله، ولكن بدون مجتمع يفقد الفرد مركزه الوجودي الذي وجد من اجله في هذه الحياة، فهو بالرغم من تمتعه بحقوق ذاتية طبيعية، ولكنه دائم التأثر بالعوامل الخارجية التي ليست من نطاق ذاته، وإنما ناتجة عن التفاعل وبين الذات والعالم الخارجي لها، وهو ما يسمى بالمجتمع، فالفرد وحدة أساسية به، ولكنه من دونه يفقد مركزه وغايته وحقوقه المكتسبة من المجتمع.

كما نجد أن **كانط** قد اهتم بحرية الفرد "واعتبار الحرية مبدأ لكل الإنسانية فالحرية هي ذلك الحق الأصلي الوحيد الذي ينتمي إلى كل إنسان بحكم إنسانيته، وكل ما تقتضيه هذه الحرية داخل الدولة من مساواة واستقلال ذاتي للفرد اتجاه الغير وحرية التفكير والتعبير والاعتقاد وما إلى ذلك ينبغي أن يندرج ضمن حق الإنسان في الحرية متمثلة كمبدأ أصلي للإنسانية،"[1] "وهو ما يؤكد عليه **جون لوك** في كتابه الحكومة المدينة فيقول: "حرية المرء في أن يفعل ما يشاء، ويحيا بالطريقة التي يراها، ولا يرتبط بأية قوانين غير أن حرية الأفراد في ظل الحكومة تعني وجود نظام دائم يلتزمونه، نظام يسرى على جميع أفراد المجتمع، ويكون للطاقة القانونية كيان واضح فيه، وإذ ذاك يصبح لمطلق الحرية في التصرف على شرط ألا تتعارض الحرية مع حريات الآخرين أو تنتقص منها، كما أن الحرية الطبيعية لا تخضع لغير قانون الطبيعة"[2].

ولهذا **فكانط** يؤكد على أهم حق من حقوق الفرد الطبيعية وهي الحرية فبدونها لا تتحقق تنمية للفرد ولا للمجتمع، فحرية الفرد هي مركز بناء المجتمع والدولة إلى أن تصل إلى حرية الإنسانية، وكذلك يؤكد **جون لوك** هذا المسعى في حرية الفرد ويرى بأن مهمة الدولة في وضع القوانين هي من أجل تنظيم الحريات حتى لا تتصادم من حريات الآخرين، وليس سلبها من الأفراد لأن ذلك مستحيل باعتبار أن

[1]_ دليلة جبار، سؤال الإنسان عند كانط، أستاذة بقسم الفلسفة، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، ص15.

[2]_ جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، تر. محمود شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، مصر، ص27.

الطبيعة أقوى من القانون وليست خاضعة له إلا ما يستدعي التنظيم للسلوكات الفردية والاجتماعية والسهر على تنمية الفرد والمجتمع من خلال ذلك.

04- في الفلسفة المعاصرة:

أ_ تنمية الأسرة:

لقد تعرضت الأسرة عبر التاريخ لعدة مؤثرات خارجية تحكمت في نمط معيشها وأسلوب تنميتها إلى غاية وصولها إلى هذا العصر الذي أصبح فيه العالم قرية وكل المجتمعات مرتبطة ببعضها تؤثر وتتأثر خاصة التطور الذي يشهده العصر الذي جعل من دور الأسرة في المجتمع دور ثانوي لأن المجتمع أصبح يتعامل مع الأفراد في كل أسس الدولة وقوانينها ونظمها الاجتماعية، وهذا جعل الكثير من المفكرين والفلاسفة يرو إلى أن الأسرة أصبحت تتأثر بهذا العالم الخارجي الذي تعيش فيه ولا تؤثر فيه خاصة مع عصر العولمة التي دخلت كل الأسر وأثرت فيها وفي تنميتها إما سلبا أو إيجابا، وكذا مختلف القوانين التي تحكم المجتمع والتطورات المعاصرة بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرها في تنمية الأسرة.

"لم تعد الأسرة من الثوابت، فلقد تعرضت لمجموعة من المؤثرات المحلية والعالمية، بحيث أصبحت الضرورة الملحة لإعادة فهمها في إطار من تغيير أنماطها ووظائفها التي ظلت تقوم بها عبر فترات تاريخية طويلة، ذلك التغيير الذي لحق بالأسرة وأدوارها لا يمثل خصوصية محلية أو تختص به مجتمعات دون غيرها، إنما هو تغيير تشهده كافة المجتمعات لأسباب ترتبط بالظروف والتغيرات الداخلية من جانب وبتأثيرات العولمة من جانب آخر بكل ما تحمله من تناقضات وتحديات"،[1] "ولقد انتبه علماء الاجتماع إلى أهمية التأثيرات التي يمكن أن تخلقها هذه التغييرات المتسارعة على الأسرة، ومن هنا أكد **انتوني جيدنز** في كتابه (**الطريق الثالث**) على أهمية النظر إلى الأسرة من منظور مختلف في عالمنا المعاصر، ولقد بالغ بعض علماء الاجتماع في وصف حال الأسرة المعاصرة، فبعد أن كانت في الماضي تعتبر (الخلية

[1]_ شليغم غنية، حماني فضيلة، الاتصال الأسري والواقع الاجتماعي المعاصر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص02.

الأولى للمجتمع) نجد أن البعض يصفها بأنها مؤسسة تتأرجح بين الموت والحياة، وهي أشبه بالجسد الميت الذي يحاول الفاعلون فيه أن يعيدوا إليه الحياة"[1].

ولذلك "يهدف علم النفس الأسري إلى معاونة الأسرة على إنجاز وظائفها المتعددة، بصفة خاصة الزواج السعيد والإنجاب وتحقيق المطالب المادية الضرورية لحياة أفرادها من غذاء وكساء ومأوى ورعاية صحية، وبالمثل إرضاء الحاجات النفسية لأفرادها صغاراً وراشدين، وإعدادهم لما يجابهم على طريق الحياة ومآسي أو أزمات بسيطة أو شديدة، وللاستمتاع بمباهج الحياة ومسراتها بأساليب مشروعة، ولتكوين العلاقات الحسنة مع الآخرين من أفراد الجماعات والمؤسسات الاجتماعية، والمساهمة في زيادة الإنتاج القومي ورفاهية البشرية"[2].

إن هذا العصر المعاصر أصبحت فيه الأسرة محدودة المهام وتقتصر على التزاوج والإنجاب وتربية الأبناء ورعايتهم وإعدادهم للمجتمع، وذلك لأن النظرة نحو الأسرة تحولت من كونها الخلية الأساسية للمجتمع إلى كونها مؤسسة اجتماعية مصغرة خاصة في المجتمعات الغربية التي بمجرد أن يكبر فيها الأبناء ينفصلون عن الآباء والأسرة ويتجهون بشكل فردي للتفاعل مع المجتمع وبناء حياة خاصة تحقق التنمية للأسرة الأصلية من خلال الاستقلال عنها وللأبناء لما ينفصلوا ويتجهوا لبناء أسر مستقلة من خلال نمط الأسرة النووية وهو الأكثر شيوعا في هذا العصر العولمي والصناعي.

"وعلية فإن الأسرة هي المهد الطبيعي للإنسانية، الأمر الذي يجعل الاهتمام من الآباء والمربيين والإعلاميين المسؤولين وعلماء الدين وكل المؤسسات الاجتماعية في المجتمع المعاصر، من رعاية وتوجيه وتعضيد الأسرة في كل أنشطتها، كي تصبح الأسرة النظام الاجتماعي المتماسك لبناء أجيال يمكنها مواجهة الحياة المعاصرة، بكل ما فيها من ايجابيات وسلبيات"،[3] "وليس النظام الاجتماعي في الحياة المعاصرة مقصورا على ما تؤديه الأسرة من بناء ونماء لأفرادها بل هناك النظم الرئيسية الأخرى في

[1]_ شليغم غنية، المرجع السابق، ص02.

[2]_ أحمد محمد مبارك الكندري، علم النفس الأسري، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1992، ص19.

[3]_ عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2000. ص05.

المجتمعات التي بجانب النظام الأساسي، تعمل نحو بناء وتوجيه وإرشاد أبناء المجتمع، ليتضافر الجميع من أجل رفاهية هذا المجتمع واستمرار نشاطه في كافة المجالات الحياتية، من أجل البقاء في عالم يتسم بالصراعات والمشكلات الجسام وحيث لا بقاء إلا للأفضل"[1].

والأسرة في هذا العصر أصبحت تحت تأثير متغيرات عالمية مختلفة وتتحكم العولمة خاصة الإعلام في توجيه سلوكاتها وأسلوب عيشها وتربيتها للأبناء، وكذا تفاعلها مع العالم الخارجي لها ،وما جعل العديد من المؤسسات التربوية والدينية والإعلامية تؤثر بشكل كبير بالأسرة وبكل أفرادها وهو ما يستدعي ضرورة تضافر الجهود لاستغلال هذه الوسائل والمؤسسات فيما فيه صالح الأسرة ويحقق تنميتها وتنمية المجتمع، لأن إهمال ذلك يجعلها وسائل للهدم الأسري والاجتماعي بما يضر بمصلحة الجميع ويعرقل مسار التنمية للأسرة والفرد.

"وتعمل الأسرة النووية بنظر **بارسونز** على تمكين شخصية الكهول من الاستقرار، فالعمل والعلاقات الخارجية عن الأسرة في المجتمع يمكن أن تكون صعبة ومصدر للضغوطات على الأفراد والكهول ومن ثم يعتقد **بارسونز** أن وظيفة الأسرة الحديثة تتمثل في القليل من درجة التوتر الناتج عن المحيط الخارجي للأسرة وهكذا تحافظ الأسرة النووية على توازن واستقرار شخصية الكهول وهو ما لم تعد توفره الأسرة الممتدة في المجتمع الصناعي،"[2] "ومن حيث الحياة الأخلاقية نجد الأسرة وهي الوحدة الاجتماعية وأوثق الجماعات حتى إن تسميتها اتحاد أصح من تسميتها اجتماعا، فيها تظهر البذور الأولى للاستعدادات التي تعين المجتمع، وفيها يتعلم الفرد أن يجاوز نفسه ويسود التعاطف على الغرائر الشخصية، فهي ضرورية كتمهيد بين الفرد والمجتمع من وجهين: أحدهما أنها تلاءم ملائمة طبيعة بين الطباع والأخلاق المختلفة الناشئة من استعدادات مختلفة، فإن الاجتماع يقتضي تنوع الأفراد واتفاقهم في آن واحد، والوجه الآخر هو أن الأسرة هي المدرسة التي تولد فيها العواطف الاجتماعية متمثلة في التضامن يبدو في تعاون الوالدين على تربية البنين، وفي الطاعة تبدو في انصياع البنين"[3].

[1]_ عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص05.

[2]_ أكرم حجازي، النظرية الاجتماعية(الموجز في النظريات الاجتماعية التقليدية والمعاصرة)، المرجع السابق، ص44.

[3]_ يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، المرجع السابق، ص338.

إن امتياز هذا العصر بنمط الأسرة النووية متأثر بالعصر الصناعي الذي تمر به المجتمعات في كل العالم والحاجة الضرورية للاستقلال الاقتصادي والنفسي كفيل بأن يحقق تنمية للأسرة، وبهذا يرى أيضا **بارسونز** بأن الأسرة النووية حينما تستقل عن الأسرة الممتدة تخفف الضغط على الأسرة الأصلية خاصة الكهول وكبار السن الذين يحتاجون للهدوء وتوتر أقل، وذلك يسمح أيضا في نفس الوقت باستقلالية الأفراد وتجاوزهم مرحلة الارتباط بالغير ومواجهة الحياة لأن الأسرة هي بمثابة المدرسة التي يتلقى فيها الصغار والكبار دروس الأخلاق والحياة ثم يتجهون بخبرتهم التي اكتسبوها من الأسرة والمدرسة.

"وقد سعى **ماكس فيبر** مثلما سعى المفكرون من معاصريه إلى فهم طبيعة التغير الاجتماعي أسبابه، وقد تأثر **بماركس** رغم أنه وجه انتقادا عنيفا إلى بعض مفاهيمه الرئيسية، فقد رفض المفهوم المادي للتاريخ واعتبر أن للصراع الطبقي أهمية أقل مما رآه ماركس، فالعوامل الاقتصادية مهمة في نظر فيبر، غير أن الآراء والقيم لها أهمية تأثير مماثل على التغير الاجتماعي، وخلافاً لسابقيه من المفكرين الاجتماعيين،"[1] "اعتقد **فيبر** أن على علم الاجتماع أن يركز على الفعل الاجتماعي لا على البنية الاجتماعية، إن الدوافع والأفكار البشرية في نظره هي التي تقف وراء التغير الاجتماعي، وبمقدور الآراء والقيم والمعتقدات أن تساهم في التحولات الاجتماعية، وبوسع الفرد في نظره أن يتصرف بحرية ويرسم مصيره في المستقبل، ولم يكن فيبر يعتقد كما اعتقد **دوركايم** و**ماركس** أن للبنى وجودا مستقلا من الأفراد، بل إنه كان يرى أن البنى في المجتمع إنما تتشكل بفعل تفاعل تبادلي معقد بين الأفعال، من هنا، فإن من واجب عالم الاجتماع أن يتفهم المعاني الكامنة وراء هذه الأفعال"[2].

وقد ظهرت العديد من النظريات الاجتماعية المعاصرة التي تهتم بدراسة المجتمع والأسرة والفرد والتي من بينها: نظرية الاتجاه الوضعي والتي ترى "أن علم الاجتماع خلال تطوره في الفترة الأخيرة شهد اتجاهات مختلفة كانت قد نمت في فترات مبكرة ثم تلاشت مثل الاتجاه التطوري والحتمية الاقتصادية والتفسير الجغرافي والبحث وغيرها"، وكذلك نظرية الاتجاه الوظيفي: "فتشير الوظيفة بذلك إلى

[1] _ أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص70، 71.

[2] _ المرجع نفسه، ص71.

الإسهامات التي تقدمها الجماعة إلى أعضاءها أو الإسهامات التي يقدمها المجتمع للجماعات الصغيرة التي يضمها، إذن فالاتجاه الوظيفي يؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل، إن المؤسس الحقيقي للتوجه الوظيفي البنيوي هو العالم الفرنسي **دوركايم**"[1].

وفي هذا يرى **ماركس فيبر** بأن الأسرة هي مركز القيم والأخلاق وهي تؤثر بالمجتمع وفق تلك الأسس التي تبنى عليها أفراد المجتمع، مخالفا في ذلك كارل ماركس الذي بنى فلسفته على نظرية المفهوم المادي للتاريخ بأن التاريخ قائم على صراع الطبقات بين الأسر وأفراد المجتمع الواحد وكل المجتمعات، وأن المادة هي مركز وأساس التغير لأي فرد وأي أسرة وأي مجتمع، فالمادة فقط هي من تحقق تنمية للجميع وتبني دولة وحضارة يتساوى فيها الجميع أمام القانون، ويعتبر **دوركايم** أن الجانب الاقتصادي ضرورة حتمية لأجل تحقيق النمو اللازم والتنمية المنشودة للأسرة والمجتمع من خلال البناء الوظيفي للمجتمع وأفراد مما يحقق التكامل بين كل أجزاءه ويساهم بشكل كبير في النهضة الاجتماعية عن طريق النهضة الاقتصادية، اللذين يحكمهم الجانب السياسي حسب قوانين المجتمع.

"فقد تأثرت الأسرة مثلها في ذلك مثل بقية مؤسسات المجتمع بهذه التغييرات مما دفع المفكرين إلى تأمل التهديدات التي تشكلها أعباء الحضارة على الأسرة، وذهب المفكرون في هذا الصدد مذاهب شتى تتراوح بين التشاؤم والتفاؤل، فالمتشائمون يذهبون إلى أن الأسرة المعاصرة على شفا الانهيار لأنها تعيش في مأزق وتتحول بالتدريج إلى مؤسسة تخلو من العاطفة والدفء، بينما يذهب المتفائلون إلى أن الأسرة قد نجحت في أن تتكيف مع التغيرات وأنها تستمر في الوجود صلبة رغم ما حولها من أمواج عاتية،"[2] "أما من ناحية حيث الوظائف فقد فقدت الأسرة الكثير من وظائفها، حيث كانت مجال اهتمام واضح من قبل علماء المداخل الكلاسيكية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ومنه نجد المداخل النظرية المعاصرة التي وضعت لبناتها الأولى المداخل النظرية الكلاسيكية وخاصة تيارات ما بعد التطورية، فقد نجحت هذه التيارات في بلورة فكرتين أصبحتا محورتين في دراسة الأسرة فيما بعد، **الأولى**: هي

[1]_ خليفة إبراهيم التميمي، المرجع السابق، ص23، 25.

[2]_ محمد مهدي القصاص، علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2008، ص55.

النظر إلى الأسرة كنسق يتفاعل مع بيئته ويتغير بتغييرها، وهي ذاتها الفكرة التي ينهض عليها المدخل النسقي والمدخل التبادلي، بل ومعظم مداخل دراسة الأسرة، **الثانية:** النظر إلى الأسرة على أنها واحدة تضم عناصر مختلفة تتفاعل من أجل انجاز أهدافها بما يحويه هذا التفاعل من إمكانية للتعارض والصراع"[1].

لقد أصبحت الأسرة في ظل متغيرات العصر تصارع من أجل البقاء والحفاظ على قيمتها ومقوماتها وهو ما جعل المفكرين ينقسمون بين متشائم بما يحصل لها وأنها تكاد تؤول إلى الزوال والانهيار نظرا لطغيان الفردية على هذا العصر والتأثر بالعالم الخارجي مما يجعل الأبناء يتربون حسب مؤسسات التربية ومؤشرات العولمة أكثر من قيم وتربية الآباء الذين اقتصر دورهم على الإطعام والكسوة ورعايتهم غالبا، بينما هناك فئة أخرى متفائلة وترى أن تفاعل الأسرة مع العالم الخارجي شيء إيجابي يجعلها أكثر تفتحا على العالم الخارجي وإن كانت لا تتحكم فيه فإنها تستفيد منه بما يحقق تنميتها وتنمية أفرادها.

ب_ تنمية الفرد:

يمكن تسمية هذا العصر بأنه عصر الفردانية أو البراغماتية نظرا لسيطرة الفرد عليه بامتياز وعلى كل ميادينه سواء في التربية أو القيم أو المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فقد أصبح هو المحور الأساسي لكل مشاريع الدولة ومؤسساتها وقوانينها، وأن العصر أصبحت تحكمه الديمقراطية التي تكرس لصوت الفرد والتعبير عن رأيه بكل حرية، كما جعلت العولمة من الفردية كأساس للعصر من أجل تحقيق الرفاهية والعيش الكريم.

تعتبر البرغماتية أهم فلسفة فردية اهتمت بدراسة الفرد وتنميته ولذلك يركز **جون ديوي** "على دور التربية والبيئة والعلم في تطويع المجتمع لصالح الفرد، **فديوي** يعتقد بوجود تأثير كبير للمجتمع في أفكار الإنسان، ولكن الفرد كائن ذكي ولديه قدرة تغيير نظم وقيم المجتمع بما يوافق مصلحته، فهو ضد

[1] _ راضية لبرش، نظام الزواج في المجتمع الجزائري في ظل التغيرات الجديدة(قانون الأسرة المعدل والمتمم2005)، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/ 2010، ص84.

أي شيء من شأنه أن يقف أمام انفتاح الفرد وتطوير قدراته، فالإنسان هو هذا الكائن الذي يكون فيه المكتسب أكثر أهمية، حيث لا يمكن تجاهل الجانب التربوي والقيم المجتمعية في تكوين الفرد، إلا أن **جون ديوي** يؤكد قدرة الفرد على تحويل هذه القوة المجتمعية الضاغطة لمصلحته،"[1] ولذلك فهو يؤكد "على أن الممارسات التربوية في البرغماتية كلها فردية، فمصدر الخبرة والمعرفة والقيم، بل والأهداف التربوية ذاتها لا يقبل **ديوي** أن تكون من خارج الفرد واحتياجاته ورغباته، كما سبق بيانه مما يكسبها النزعة الفردية، ثم تحاول دمج الفرد بهذه المفاهيم في المجتمع، ولا شك أن هذا يعتبر تناقضا جلياً في فكر التربية البرغماتية

ففي الوقت الذي ينادي بوضع أهداف تربوية متمركزة حول إعداد الفرد، وجعل التلميذ سيد نفسه يضع أهدافا متمركزة حول المصالح الاقتصادية"[2].

يؤكد **جون ديوي** على تنمية الفرد من خلال التربية والتعليم باعتبار المدرسة مجتمع مصغر يتلقى فيه التلاميذ كل الخبرات التي يحتاجونها في حياتهم والعمل بالمجتمع في المستقبل، فدور المدرسة هي إعداد الفرد ودور الفرد هو تنمية المجتمع، ولن يتحقق ذلك إلا إذا تم تنميته بالواقع الذي يعيش فيه الفرد وتبتعد على القيم المثالية وما لا يخدم الفرد والمجتمع في الحياة الواقعية.

"ويماثل هذا ما فعلته المدرسة الاجتماعية الفرنسية، عند مؤسسها **أميل دوركايم** (1858-1917م) ومن بعده **ليفي بريل** (1857- 1939م)، حين انطلقت من علم محدد لتقييم تعميمات اعتمادا عليه، وهذه المدرسة تتصور المجتمع باعتباره حقيقة موضوعية توجد في داخل الفرد، هذه الحقيقة الموضوعية يمكن الوصول إليها بطريق منهج موضوعي ومقارن، عن طريق دراسة العلل وحدها، وإسقاط

[1]_ عامر ناصر شطارة، المرجع السابق، ص521.

[2]_ نايف عبد الرزاق بن حمادي المطرفي، الفردية في الفلسفة البرغماتية دراسة تحليلية ناقدة من وجهة نظر التربية الإسلامية، رسالة ماجيستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432هـ/ 1433هـ، ص94.

كل غائية تماما،"[1] "كذلك تتجلى طبيعة الأصول الاجتماعية للبيئة الأمريكية في وصف (رسل) لفلسفة **ديوي** بقوله: "فلسفته هي فلسفة القدرة، وإن لم تكن كفلسفة **نيتشه** فلسفة القدرة الفردية، فإننا نحس فيها بقيمة قدرة الجماعة، هذا العنصر لقدرة الجماعة، هو الذي كما يلوح لي يجعل فلسفة (الأداتية) البراجماتية، فلسفة جذابة لأولئك الذين يتأثرون بسيطرتنا على القوى الطبيعية بدرجة أكبر من تأثرهم بالقيود التي ما برحت هذه السيطرة تتعرض لها"[2].

ولهذا فكل من **دوركايم** و**ليفي بري** يتصوران بأن المجتمع توجد حقيقته داخل الفرد فالفرد هو المؤسس للأسرة والأسرة هي المؤسسة للمجتمع، فالفردية تفرض نفسها وجودا وعدما وعلاقته بالمجتمع، وهو ما جعل من المجتمع الأمريكي يكرس لفلسفة البراغماتية والتي أيدها كبار الفلاسفة مثل راسل الذي أعجب بفلسفة **جون ديوي** وكذا **نيتشه** الذي تعني فلسفته على الفرد والإرادة التي تبني المجتمع وبما يجعله مسيطرا ومتحكما بالتطور والتغير الاجتماعي في كل زمان ومكان وذلك ما تقتضيه الطبيعة من أجل التطور حسب رؤية نيتشه في فلسفة القوة والإرادة.

وتعتبر "الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعات في إدارة شؤونها، والديمقراطية السياسية هي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة، لا تمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة،"[3] ولذلك "فالمشاركة السياسة بمعناها الواسع، من وجهة نظر علم السياسة، تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين، العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة، في صنع القرارات السياسية

[1]_ إ.م. بوشنسكي، الفلسفة المعاصرة في أروبا، تر. عذت قرني، سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد165، 1992، ص49.

[2]_ سعيد إسماعيل علي، فلسفات تربوية معاصرة، العدد 198، يونيو 1995، ص44.

[3]_ مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات السابع من إبريل، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط01، 2007، ص95.

التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، وتكون ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإكراه، أي أن تكون المشاركة في إطار ديمقراطي"[1].

ولعل أهم صورة تعبر عن الفردية هي الديمقراطية التي أصبحت ضرورة حتمية في هذا العصر في أغلب الأنظمة السياسية العالمية التي تحكم المجتمع، وتكرس من خلال ذلك لتحقيق العدالة والمساواة والحرية بين جميع الأفراد دون تميز بين العرق أو الجنس أو الدين، وأن يتم اتخاذ القرارات الهامة التي تخص الدولة أو المجتمع أو الأفراد من خلال التشاور بالمؤسسات الممثلة للمجتمع بما في ذلك البرلمان وكافة المجالس الولائية والبلدية أو من خلال الانتخابات لهم والاستفتاء على أهم القضايا المصرية، ولهذا فالديمقراطية خدمت الفرد في هذا العصر وتجعله يعبر عن رأيه ويشارك في مختلف الميادين والمجالات بما يحقق مصلحة للجميع.

و"المعنى الذي استعمله **ماكس فيبر** فالديمقراطيات الغربية قد تعتبر المجتمع المنفتح أنه النموذج الذي تسعى لإحداثه، ولكن هناك في الوقت ذاته تطورات هائلة في المجتمع الغربي نتيجة نمو مجتمع أكثر جماعية، وهذا ينبثق من ازدياد دور الدولة في الشؤون المتعلقة بالرفاه العام، كما أن اتجاه المجتمعات من الغرب ينحو منحنى التوافق المتزايد مع أنماط السلوك الاجتماعي وكبح أو عدم تشجيع ما أصبح يعتبر خطأ أو صوابا_ الانحراف الفردي"[2].

"ولهذا يعتبر التخطيط الاجتماعي هو التحديد العلمي لأهداف التنمية الاجتماعية ووسائل تحقيقها في فترة معينة (قصيرة أو طويلة الأمد) من الزمن، فالأهداف الاجتماعية المميزة الخاصة، بالنسبة لمختلف مستويات المجتمع التي تحدد بواسطة مؤشرات توجيهية تعبر عن جوهر السياسة الاجتماعية،"[3] "ومؤشرات التنمية الاجتماعية هي المؤشرات التي تعكس محتوى وديناميةعلائم الوضع الاجتماعي للفرد، محتوى وديناميةعناصر الأنساق الاجتماعية، ومؤشرات التنمية الاجتماعية تتجسد إحصائيا في

[1]_ مولود زايد الطيب، المرجع السابق، ص88.

[2]_ دينيس لويد، فكرة القانون، عالم المعرفة، العدد 47، ص130. 131.

[3]_ اوسيوف، أصول علم الاجتماع، تر. سليم توما، دار التقدم، موسكو، 1990، ص144.

هيئة منظومة علائم تكشف محتوى المؤشرات الاجتماعية في مقادير كمية معينة، والمؤشرات التي تبين فعالية الوسائل والموارد المستخدمة لتحقيق الهدف الاجتماعي المعنى في فترة تاريخية معينة من الزمن"[1].

ولهذا **فماكس فيبر** ينظر للديمقراطية بأنها تساهم في إنجاح المجتمعات المتحضرة من خلال المشاركة الجماعية في بناء الدولة والمجتمع والمراقبة لمن يحكمهم بكشف الأخلاق أو الانحرافات الفردية، وقد أصبحت وسائل الإعلام وسيلة فعالة في ذلك وكشف مؤشرات التنمية في كل المجالات والسعي لتحقيق تنمية شاملة في كل الميادين ولكل الفئات انطلاقا من الفرد وتحقيق رفاهيته وصولا إلى الدولة وتحقيق تطورها وقوتها واكتفائها الذاتي الذي يجعلها تستمر في تحقيق التنمية وتنوع مشاريعها التي تخدم الأفراد والمجتمع والدولة.

وخلاصة الأمر أن تنمية الأسرة والفرد في المجتمع اليوناني قد نظر له فلاسفة ذلك العصر وقد شهد الفرد والأسرة تنمية معتبرة تمثلت في سن قوانين تحفظ لهم هويتهم وحريتهم مع سن قوانين تعطي للمرأة قيمة في المجتمع مثل الرجل، والاهتمام بتربية الطفل ورعايته، أما في العصر الإسلامي فقد كان الأمر مختلف تماما عن باقي العصور ذلك أن تنمية الأسرة والفرد وحفظ هويتهم وحقوقهم وأخلاقهم وتحديد الحق والواجب كان بتشريع روحي رباني عن طريق رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام، فعرف كل من الفرد والأسرة ما له وما عليه وتم رد الاعتبار للمرأة ورفع مكانتها في المجتمع والوصية بالطفل وتربيته على الدين والأخلاق ليصبح عنصرا فعالا في مجتمعه، فشهدت تلك القرون تنمية للأسرة والفرد تحقق فيها العدل للمجتمع، أما في الفلسفة الحديثة فقد أدت التطورات العلمية والاجتماعية إلى تحقيق تنمية وقفزة نوعية للمجتمع والأسرة والفرد خاصة في المجتمع الغربي الذي كانت تسيطر عليه الكنيسة فعرفت تحررا فكريا وتقدما حضاريا مكن الأسرة والفرد من تحقيق تنمية تواكب مطالب ذلك العصر، أما في الفلسفة المعاصرة، فنجد أن الأمر يختلف كليا نظرا لتأثر المجتمع المعاصر بأنظمة عالمية تسير العالم كالرأسمالية وحقوق الإنسان والعولمة تسعى لتنمية الأسرة والفرد وكذا تراقب الدول التي تنتمي إليها لأجل تحقيق ذلك، فعرفت الأسرة والفرد تنمية معتبرة جعلتها تتمتع بحقوق تقابل الواجبات التي عليها والتي

[1]_ اوسيوف، المرجع السابق، ص144.

أهمها الرعاية الصحية والمسكن والعمل والتهيئة العمرانية، ولكن رغم ذلك مازالت الجهود ساعية من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لكل أطياف المجتمع بما يحقق العيش الكريم للفرد والمجتمع ويجعله يواكب العصر الذي يعيش فيه.

المبحث الثالث: تنمية الأسرة والفرد وفق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

يعتبر نظام الدول هذا العصر خاضع لأنظمة عالمية تسعى جاهدة لتحقيق التنمية اللازمة للأسرة والفرد والتي من بينها منظمة حقوق الإنسان العالمية التي أصبحت تبرم اتفاقيات ومعاهدات مع الدول تلزمها بما تنص عليه مواثيق حقوق الإنسان التي تخدم الفرد والأسرة وحقوقهم من حياة وحرية، وحقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، حيث تلتزم الدول الأطراف ومن تمضي على تلك الاتفاقيات والمعاهدات بتنفيذ البنود الواردة فيها من أجل تحقيق تنمية مستدامة للمجتمع عامة والفرد والأسرة خاصة.

01- مفهوم حقوق الإنسان ودورها في تنمية الأسرة والفرد:

إن ما شهدته الحرب العالمية الأولى والثانية من دمار للعالم وانتهاك للبشرية ولحقوق الإنسان تمخض منه تأسيس لهيئة عالمية من طرف الدول القوية التي شاركت في الحرب من أجل صياغة آلية جديدة تحكم العالم وترفض دماره، حيث تم في سنة 1948 الإعلان العالمي لميثاق حقوق الإنسان وتأسيس هيئة الأمم المتحدة لتتولى مهمة تطبيق وحماية حقوق الإنسان في كل العالم حتى لا تعاد تجربة الحرب العالمية المدمرة وحتى يتم ترقية وتنمية الإنسان وحفظ وحماية حقه في الحياة والحرية والعيش الكريم وغير ذلك مما ضمه الإعلان من مبادئ وقواعد عالمية تخدم البشرية كلها.

إن "حقوق الإنسان هي المبادئ الأخلاقية أو المعايير الاجتماعية التي تصف نموذجا للسلوك البشري الذي يفهم عموما بأنه حقوق أساسية لا يجوز المس بها (مستحقة وأصلية لكل شخص لمجرد كونها أو كونه إنسان)، ملازمة لهم بغض النظر عن هويتهم أو مكان وجودهم أو لغتهم أو ديانتهم أو أصلهم العرقي أو أي وضع آخر، وحمايتها منظمة كحقوق قانونية في إطار القوانين المحلية والدولية،

وهيكلية تنطبق في كل مكان وفي كل وقت ومتساوية لكل الناس"،[1] "أما الأمم المتحدة فقد عرفت حقوق الإنسان بأنها: (ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومة التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية، وتلزم حقوق الإنسان الحكومات ببعض الالتزامات السياسية والقانونية ويمنعها من القيام بأشياء ضد مصلحته أو طبيعته)، أي أن رؤية المنظمة الدولية لحقوق الإنسان تقوم على أساس أنها حقوق أصلية في طبيعة الإنسان والتي بدونها لا يستطيع العيش دونها،"[2] ولهذا فتحقيق حقوق الإنسان له دور كبير في تنمية الأسرة، حيث يصف الإعلان العالمي بأن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية.

"إن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً، وتقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركته الكاملة في جميع جوانب حياته، وفي السياق الآنف الذكر، ينبغي أن تكون تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستويين الوطني والدولي مقصداً يسعى الجميع من أجله وأن يجري دون فرض شروط"[3].

وقد نقل الشيخ **محمد الغزالي** عن الدكتور علي عبد الواحد وهو يتحدث عن حقوق الإنسان أن يقول: "ترجع أهم حقوق الإنسان العامة إلى حقين رئيسيين، المساواة والحرية، وقد ادعت الأمم الديمقراطية الحديثة أن العالم الإنساني مدين لها بتقرير هذين الحقين، والحق أن الإسلام هو أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق، وأن الأمم الإسلامية في عهد الرسول عليه السلام ــ والخلفاء الراشدين من بعده كانت أسبق الأمم في السير عليها،"[4] فرد الشيخ **محمد الغزالي** على قوله: "إن ما حفل به الإسلام من حريات، وما شرعه من عدالة ومساواة، وما ضمنه للجماهير من

[1] ــ سليمان ملوكي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، حقوق الإنسان في الفلسفة الغربية الحديثة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مج7، 2018، ص800.

[2] ــ المرجع نفسه، ص804.

[3] ــ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان فينا 14-25يونيو1993، المرجع السابق، ص05، 06.

[4] ــ محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، نهضة مصر، 2005،ص07.

كرامة، لم يكن يدرس في عواصم الأمة الإسلامية وحدها، لقد عبر إلى أوربا مع شتى الثقافات الأخرى، وظل يحرك الحياة الأوربية حتى انفجرت في حركات التحرر تهتف بمبادئ ما كانت معروفة في أرضها خلال القرون الماضية،"[1] "ويؤكد **زكريا المصري** على أن حقوق الإنسان هي: المعايير الأساسية التي يمكن للناس، من دونها أن يعيشوا بكرامة كالبشر، وأن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام، وأن من شأن احترام حقوق الإنسان أن يتيح إمكانية تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة وتمتد جذور تنمية حقوق الإنسان في الصراع من أجل الحرية والمساواة في كل مكان من العالم"[2].

وتعتبر أهم أسس حقوق الإنسان متركزة بشكل كبير في الحرية والمساواة من غير تميز عرقي أو ديني أو جنسي وتجنب الصراعات القائمة بينهم لأجل ذلك، فالعدالة والمساواة والحرية هي أكثر الحقوق تقام عليها الحروب في العالم عبر التاريخ، ولهذا نجد من عظمة الإسلام أنه أعطى ضمن هذه الحقوق لكل الناس فلا فرق بين أبيض وأسود ولا عربي عن أعجمي وإلا بالتقوى وهذه التعاليم السامية بنت من الأمة الإسلامية حضارة عظيمة شهد لها التاريخ، وقد تجاوز الرقعة الإسلامية إلى أن تصل إلى كل العالم وتستفيد منه إلى غاية إعلان ميثاق حقوق الإنسان الذي أقر بكل الحقوق التي ذكرها الإسلام أثبتها للإنسان، كحق الحياة والحرية والعدالة ونبذ التميز العنصري بسبب العرق أو الجنس أو اللون.

02- التنمية الإنسانية في مواثيق حقوق الإنسان:

إن المعنى العام والشامل لمفهوم التنمية هو ما نصت عليه مواثيق حقوق الإنسان من ضرورة تدعيم التنمية الإنسانية بما يواكب العصر ويجعل جميع الشعوب متساوية المنافع والحقوق وكذا حقها في تقرير المصير وحفظ كرامتها وحرية أفرادها وتنميتهم من خلال ضمان الحقوق الأساسية لتحقيق الرفاه والأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا العالم وتتفاعل معه بكل متغيراته ومعطياته.

[1] _ محمد الغزالي، المرجع السابق، ص07.

[2] _ نسرين محمد عبده حسونة، حقوق الإنسان (المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر)، شبكة الألوكة، 2015، ص10.

"إن الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان في العالم هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي والتنمية الحقيقية للقيم الإنسانية، كما أنه ضروري لتوطيد العلاقات الودية ودعم التعاون بين الحكومات وإرساء السلام، فالكرامة الإنسانية تستلزم احترام حرية الفرد في التصرف وفي ممارسة أي نشاط يعود عليه بالنفع في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية دون أي عوائق أو قيود،"[1] ولذلك نجد الفقرة 1و2 من المادة 01 للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على:

1- "لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2_ لجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة"،[2] "وإن هذه الحقوق تتنوع حسب متطلبات الحياة وتطورها، ومن حين لآخر نلاحظ إقرار حقوق جديدة للإنسان، كحق الإنسان في الأمن الاجتماعي والإسكان والتعليم، ولا يمكن أن تصبح هذه الحقوق حقيقة فعلية إلا إذا وجدت الوسائل الفعالة القادرة على ضمانة حصول الإنسان عليها، ووجدت الأجهزة التي تطبق الرقابة الفعالة، وهي حقوق عامة لا يمكن أن تستفيد منها جهة دون أخرى، ولا جدوى منها دون الحصول عليها"[3].

ولهذا تعتبر العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي أهم الأسس من خلالها تتحقق التنمية الإنسانية سواء داخل المجتمع الواحد أو عدة شعوب، لأنها تلك الأسس ضرورية لبناء قاعدة تنموية سليمة لأي نهوض وتطور اجتماعي وسياسي واقتصادي، وذلك بالإضافة إلى القيم والثقافة الخاصة بالشعوب والتي

[1]_ فخار هشام، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، جامعة يحي فارس المدية، ص03.

[2]_ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المقرر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1966/12/16، ص01.

[3]_ محمد سليم الطروانة، المرجع السابق، ص20، 21.

تشكل رابط قوي بين أفرادها يجعلها تتحد على حقها في تقرير مصيرها وكذا حرية التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية من خلال الدولة التي تمثلها، وهذا ما أقرته المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية.

"تقوم عملية التنمية الإنسانية كعملية للتغيير في المجتمع على محورين أساسيين، هما:

الأول:بناء القدرات الإنسانية الممكنة للتوصل إلى مستوى رفاه إنساني راقٍ، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، أو التمتع بحرية جميع البشر دون تمييز، بالاستثمار في التعليم، والصحة، والتغذية، والتدريب"[1].

" الثاني: التوظيف الكفء للقدرات الإنسانية في جميع مجالات النشاط الإنساني، الإنتاج، المشاركة السياسية، الثقافية، الاجتماعية، والاستمتاع بالراحة....، أي أن التنمية الإنسانية هي عملية توسيع القدرات البشرية، والانتفاع بها، فتكوين القدرات يكون من أجل الاستفادة منها فيما ينفع الإنسان،"[2] "فالتنمية الإنسانية توسع لخيارات الأفراد حينما يكسب الناس القدرات، وتتاح لهم الفرص (opportunities) لاستخدامها حتى تحقق نوعية الحياة والرفاه الإنساني، ولكن التنمية الإنسانية لا تسعى لزيادة القدرات، والفرص فقط، ولكنها تسعى أيضا لضمان التوازن المناسب بينهما من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما،"[3] "ومن هنا يتضح لنا أن للإنسان حقوقا يجب على الجميع من أفراد ومجتمعات وحكومات أن تراها وتحافظ عليها، وإذا لم تصن هذه الحقوق عن طريق التزام المجتمع قادة ومؤسسات بالقيم والمثل السائدة فيه، وبالتطبيق العادل للشرائع القانونية، تصبح أداة من أدوات تأجج نار الثورة، ووسيلة من وسائل تعبئة الثائرين"[4].

[1]_ سقني فاكية، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، رسالة ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص30.

[2]_ المرجع نفسه، ص30.

[3]_ نفسه، ص30.

[4]_ محمد سليم الطروانة، حقوق الإنسان وضماناتها (دراسة مقارنة في القانون الدولي والتشريع الأردني)، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق جامعة الأردن،1990، ص20.

فالهدف الأسمى من التنمية الإنسانية هي ترقية الإنسان وتوفير له سبل الرفاه والعيش الكريم بعدالة ومساواة بين كل أفراد المجتمع وتحسين المستوى التعليمي والصحي وسائر الخدمات الاجتماعية وفتح مختلف الأفاق لهم والفرص من أجل تطوير قدراتهم ومهاراتهم التي يمتلكونها مع المساندة الدائمة لهم لكي ينفعوا بها مع غيرهم ويطوروا بها مجتمع يحقق التوازن والعدالة والمساواة لجميع الأفراد، وحسن تسيير الدول لشؤون شعوبها بما يقضي على التمرد والفوضى في حالة حصول العكس.

03- تنمية الطفل وحقوقه:

لقد حظي موضوع الطفل بمكانة كبيرة في المواثيق الدولية حيث خص بميثاق خاص واتفاقية حول حقوق الطفل وعدة توصيات وتوجيهات لكافة الدول من أجل السهر على رعايته العائلية والصحية وحسن تعليمه وإعداده للمجتمع بما يكفل كل حقوقه ويتمتع بها فعليا وواقعيا، والانتهاك لها هو انتهاك للمواثيق والاتفاقيات المبرمة بشأنه، وبهذا أيضا أكدت جامعة الدول العربية هذه الحقوق وسعت إلى تنفيذها في الدول المنظمة لها ولكن ذلك ما زال ضعيفا عبر العالم خاصة الدول النامية كإفريقيا تسجل فيها عدة انتهاكات لحقوق الطفل مما يستدعي المزيد من الجهود والسعي لحماية الطفولة في هذه الدول.

"جاء في ميثاق الأمم المتحدة حول اتفاقية حقوق الطفل ما نصه: وإذ تشير أن الأمم المتحدة قد أعلنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين، واقتناعا منها بأن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولي الحماية والمساعدة اللازمتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع، وإذ تقر بأن الطفل، أي تترعرع شخصيته ترعرعاً آملا ومتناسقاً، ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية في جو من السعادة والمحبة والتفاهم، وإذ ترى أنه ينبغي إعداد الطفل إعداداً كاملا ليحيا حياة فردية في المجتمع وتربيته بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصاً بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء،"[1] وقد "جمعت الاتفاقية من منظور مستكمل واحد حقوق الطفل بوصفها كل

[1]_ اتفاقية حقوق الطفل المقررة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1989/11/20،الديباجة، ص01.

لا يقبل التجزئة علاوة على كونها وثيقة قانونية متكاملة وشاملة لحقوق الجيلين الأول والثاني لحقوق الإنسان تبني على مبدأ لا مفاضلة بين الحقوق ولا تغليب فيها لحق على آخر وبالتالي فإن الحقوق المعترف بها للطفل في الاتفاقية كل واحد لا يتجزأ بحيث يمثل خرق أي حق للطفل انتهاكا آلياً لكافة حقوقه الأخرى، وهي تعتبر حجر الزاوية في حركة الحماية الدولية لحقوق الإنسان عامة والطفل خاصة اعتبارا لكون هذه الحقوق تمثل النواة أو الحد الأدنى غير قابل للتصرف أو الانتقاص أو الاستثناء،"[1] "وتشير الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل1989,. (**U.N**) إلى أهمية تحضير وإعداد الطفل للعيش في مجتمع حر، وفقاً لقيم التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين، ومن منطلق محبة الشعوب، وتقبل الجماعات الأثنية القومية والوطنية واحترام الآخرين، وأهمية تربية الطفل على القيم المختلفة، إن تربية الطفل على حقوق الإنسان هي وسيلة فعالة لتعليم الطفل من سن مبكرة للغاية لتنمية احترامه لنفسه للآخرين، وللإنسانية وتقدير التنوع، والحرية، والمساواة، والعدالة، والتمييز والإستصقاء الذكي، والعقلية المستقلة الناقدة من أجل المواطنة المتأملة، والاطلاع على الاهتمامات العالمية والأخلاقية والمدنية، وكلها تمثل أسساً للمجتمع الديمقراطي والمواطنة الإنسانية"[2].

إن حقوق الطفل هي حقوق طبيعية وضرورية له باحتياج فطري يبدأ من حاجته للأسرة والرعاية بها وكذا التعليم والإعداد السليم بما يجعله كفئ لمواجهة الحياة المستقبلية بمجتمعه متمتعا بالحرية والمساواة والحياة من دون تميز عرقي أو ديني أو جنسي، وهي حقوق أكدت عليها اتفاقية حقوق الإنسان والتشجيع على ضرورة توفير الآليات والمؤسسات اللازمة لتحقيق ذلك وضمان استمراريتها بالمجتمع ولكافة الشعوب.

"ولا شك أن بقاء الطفل ونموه يرتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا يقف عند حدود الحقوق المدنية والسياسية، ولذلك فإن التزام الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل بهذا المبدأ لا يشمل

[1] _ دليل تدريب المكونين،ترجمة حقوق الطفل إلى واقع ملموس، يونيسف،نسخة تجريبية 2014،ص49.

[2] _ خالد صلاح حنفي محمود، تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة، مقال، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، العدد05، جوان 2017، ص49.

التزامات فورية على عاتقها بالنسبة لكامل المسائل والجوانب المتصلة به، فالجوانب ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبقاء الطفل ونموه قد يكتفي بشأنها بمجرد بذل الدول الأطراف العناية اللازمة من أجل بلوغها، وفي ضوء إمكانياتها ومواردها المتاحة ولعل هذا هو السبب الذي دفع واضعي اتفاقية حقوق الطفل إلى إدراج عبارة (إلى أقصى حد ممكن) ضمن المادة 02/06،"[1] "وخلال الفترة من 1974 وحتى عام 1982 شهدت جامعة الدول العربية أنشطة متعددة وأنجزت العديد من البرامج والفعاليات، حيث انعقدت حلقة دراسية حول واقع الطفل العربي وخاصة الطفل الفلسطيني في القاهرة من 23-26 أكتوبر 1978 وفيها قدمت مبادرة هامة تمثلت بتقويم واقع الطفولة في البلدان العربية والمطالبة بعقد مؤتمر عربي لمناقشة أوضاع الطفولة،"[2] "وارتكز الميثاق على المنطلقات الأساسية التالية:

_ تنمية الطفولة ورعايتها وصون حقوقها، هو جوهر التنمية الشاملة.

_ تنمية الطفولة ورعايتها، التزام ديني ووطني وقومي وإنساني.

_ التنشئة السوية للأطفال مسؤولية عامة، تقوم عليها الدولة والأمة ويسهم فيها الشعب.

_ الأسرة نواة المجتمع وأساسه، وعلى الدولة تقع مسؤولية حمايتها وتوفير الرعاية لأفرادها وإحاطتها بالضمانات الكافية ومد الخدمات الأساسية التي تعين على تطورها"[3].

_ "دعم الأسرة للنهوض بمسؤولياتها نحو أبنائها وعلى الدولة أن توفر لها الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

_ الأسرة الطبيعية هي البيئة المفضلة لتنشئة الأطفال، والحقوق والأسرة البديلة هي الخيار المفضل على جميع صور الرعاية الأخرى بما فيها الرعاية المؤسسية.

_ الالتزام بتأمين الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الطفل، للأطفال كافة ودون تمييز"[4].

[1] _ فريد علواش، الاستغلال غير المشروع للأطفال،جامعة محمد خيضر بسكرة، ص54.

[2] _ بولحية شهيرة، حقوق الطفل في المواثيق الدولية العامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص507.

[3] _ المرجع نفسه،507.

[4] _ نفسه، ص507، 508.

وإنه لا سبيل إلى ضمان حقوق الطفل إلا من خلال تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية، لأن الحقوق مترابطة مع بعضها وهي كل لا يقبل التجزئة من أجل أن ينموا الطفل برعاية كاملة وسليمة، وهذا الذي وافقت عليه وسعت لتحقيقه جامعة الدول العربية من خلال برامجها وتوصياتها للشعوب العربية من أجل حفظ الطفل وحقوقه باعتباره أساس وجوهر الأسرة والمجتمع فهو فرد المستقبل والخلل في إعداد يؤثر سلبا على الأسرة والمجتمع والدولة.

04- تنمية المرأة وحقوقها:

تلقى المرأة رعاية كبيرة في المواثيق الدولية نظرا لقيمتها بالمجتمع وخصوصا بدور الإنجاب والأمومة ورعاية الطفل، ولذلك كان لزاما على كل الدول الأطراف أن تلتزم بالاتفاقيات المبرمة وتبعد الخطر الذي تعاني منه المرأة وتوفير كل الإمكانيات من أجل رعايتها الصحية والاجتماعية لضمان سلامتها خلا الولادة أو فترة الأمومة أو الرعاية للطفل وذلك لا يكون إلا بتوفير ما يساهم في تنميتها من حقوق اجتماعية واقتصادية تمكنها من العيش الكريم وكذا نبذ كل أشكال التميز ضدها وتأكيد مساواتها للرجل في الحرية والكرامة والحقوق، وذلك ما تؤكده منذ قرون شريعة الإسلام العظيمة في حق المرأة وكرامتها.

جاء حول حقوق المرأة وتنميتها من خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ما يلي: "إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تلحظ أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره، وبتساوي الرجل والمرأة في الحقوق، وإذ تلحظ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد مبدأ عدم جواز التمييز، ويعلن أن جميع الناس يولدون أحرار ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان المذكور دون أي تمييز، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس،"[1] "وإيماناً منها بأن التنمية التامة والكاملة لأي بلد، ورفاهية العالم، وقضية السلم، تتطلب جميعاً مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، أقصى

[1]_ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة نيويورك وجينيف،2006، الديباجة، ص73.

مشاركة ممكنة في جميع الميادين، وإذ تضع نصب عينيها دور المرأة العظيم في رفاه الأسرة وفي تنمية المجتمع، الذي لم يعترف به حتى الآن على نحو كامل، والأهمية الاجتماعية للأمومة ولدور الوالدين كليهما في الأسرة وفي تنشئة الأطفال، وإذ تدرك أن دور المرأة في الإنجاب لا يجوز أن يكون أساساً للتمييز بل إن تنشئة الأطفال تتطلب بدلاً من ذلك تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة والمجتمع ككل، وإذ تدرك أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة"[1].

إن للمرأة دور كبير في تنمية الأسرة والمجتمع والإخلال بحقوقها سوف يخل بتنميتهم وتقدمهم، ذلك لأنها محور أساسي في المجتمع والأسرة، ولذلك وجب السعي والسهر على توفير كل متطلباتها وتحقيق العدالة والمساواة بين الرجل والقضاء على كل أشكال التميز التي تحصل ضدها خاصة في الدول النامية والكثير من الدول التي يكثر فيها المتاجرة بالنساء وكثرة الاغتصاب للمرأة بما يخل بكل المواثيق الدولية وحتى بالقيم والأخلاق الإنسانية لأن ذلك يدل على التخلف والجهل الذي تعاني منه هذه المجتمعات التي تمارس أشكال العنف والاستغلال للمرأة خاصة في الحروف الدولية والأهلية المنتشرة في العالم والتي تكون ضحيتها دوما المرأة ثم الأطفال والتي ينتمون لها بالأمومة أو نفس الضعف.

و"من أجل تطور المرأة وتقدمها في جميع الميادين السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، وضمانا لممارسة حقوقها وحرياتها الأساسية ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير في سبيل تمكينها من ذلك، واعترفت بإمكانية إيجاد تمييز إيجابي مؤقت لصالح المرأة من أجل الوصول إلى المساواة الفعلية بينها وبين الرجل، على أن يوقف العمل بها إذا تحققت فرص التكافؤ بين الجنسين"[2].

وكما قال الدكتور **محمد علوان**: "إن المساواة في الحقوق المعترف فيها هي المبدأ الأساسي الذي يحكم الانتفاع من القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث أن المقاربة الخاصة بحماية المرأة في القانون الدولي لم

[1]_ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص74، 75.

[2]_ نعار الزهرة، حماية حقوق المرأة وفقا لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، ص193.

تستند في بداياتها على مبدأ المساواة، وإنما كانت عبارة عن مقاربة حمائية"،[1] "وعلى الرغم من الوعي القانوني والسياسي والاجتماعي للمجتمع الدولي، وعقد العديد من الاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق المرأة فإن هذه الاتفاقيات لا تزال بدون إلزام تلزم الدول بمنح المرأة حقوقها كافة، وتشير التقارير الدولية الصادرة من المنضمات الدولية، عن مدى ما تتعرض له المرأة من قتل وتعذيب واغتصاب بسبب الحروب الدولية والأهلية المنتشرة في العالم، وهذا ما يدل على أن التطور الذي يشهده العالم قد حجب عن تطور المرأة فلا يزال الجهل والتخلف والأمية تعم أرجاء العالم"[2].

كما أن جامعة الدول العربية أيدت مواثيق حقوق الإنسان فيما يخص اتفاقية حقوق المرأة، نظرا لأن تلك الحقوق أقرتها شريعة الإسلام وأكدت عليها من حفظ المرأة وحريتها وكرامتها وفق مبدأ المساواة مع الرجل في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات بما يخدم مصالحها ويحقق تنميتها من غير تميز أو استغلال أو عنف ضدها كما هو حاصل في الكثير من الدول الغربية والنامية التي حولت المرأة من جوهرها الإنساني إلى آلة منتجة يتم المتاجرة بها خاصة في زمن الحروب، وذلك أمر يرفضه الإسلام ويعاقب على منتهك حرمة المرأة وكرامتها.

وقد كان من موقف جامعة الدول العربية من حقوق المرأة ما جاء في "المادة 03: من الميثاق العربي لحقوق الإنسان تنص على ما يلي حول المساواة بين الرجال والنساء: الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات في ظل التمييز الايجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة، وتتعهد تبعاً لذلك كل دولة طرف باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق"[3].

[1]_ ناريمان فضيل الثمري، الآليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة، رسالة ماجيستر، الشرق الأوسط، 2014، ص35.

[2]_ مصلح حسن أحمد، حقوق المرأة في القانون الدولي العام، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد السبعون، 2011، ص201.

[3]_ جامعة الدول العربية (حقوق الإنسان لا معايير والآليات)، مرفت رشماوي، ص83.

"إن ما أعطاه الإسلام للمرأة لا يزال محل فخر واعتزاز، فقد أقرت الشريعة الإسلامية العديد من الحقوق للمرأة، ومما لا شك فيه أن التطور الذي شهده المجتمع الغربي في الميادين المختلفة أثقل كاهل المرأة في العديد من الأعباء والتكاليف لا يمكن أن تتحملها، فقد ربطت المرأة بالآلة، وتحولت من أم مربية إلى عاملة منتجة، وقد أضافت الحروب التي مر بها الغرب على المرأة العديد من المآسي، فقد تعرضت المرأة للقتل والتعذيب والاغتصاب"[1].

05- تنمية الفرد وحقوقهم:

إن تنمية الفرد هو المقصود في مواثيق حقوق الإنسان فكل إنسان هو فرد يحق له التمتع بكافة الحقوق الطبيعية والمكتسبة وما القوانين التي توجه لأشخاص المجتمع وتنظيمهم وحفظ حقوقهم وحثهم على الالتزام بواجباتهم إما لخدمة هذا الفرد وتأكيد أهميته في المجتمع وضمان وحماية حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعدم الإخلال بما يمس حريته الشخصية أو في التعبير عن رأيه أو انتمائه السياسي والاجتماعي وغير ذلك مما هو مكفول دوليا بالمواثيق والاتفاقيات ووطنيا من خلال النصوص والتشريعات القانونية مما يساهم في تنمية الفرد ويحفظ كافة حقوقه بكل أنواعها.

"إن مضمون حقوق الإنسان في المفهوم الغربي لا يختلف عن مضمون الحقوق الفردية كما جاءت بها فلسفة القانون الطبيعي، فبعدما كان الغرب يسميها الحقوق الفردية في عصر التنوير أصبح يسميها في القرن 19و 20 بحقوق الإنسان، فالتسمية هي التي تغيرت وليس المضمون، بينما نجد أن الفكر الاشتراكي وظهور النظام الاشتراكي في بداية القرن العشرين هو الذي أعطى مدلولا آخر لحقوق الإنسان ذا أبعاد اجتماعية أكثر منها فردية، وذلك لانتشار الإيديولوجية الاشتراكية في العالم وأصبح التحرر من الاستعمار واسترجاع الاستقلال الوطني والحرية من مكونات حقوق الإنسان الأساسية للشعوب المستعمرة،"[2] "فلم يكن الفرد في القانون الدولي التقليدي شخصا من أشخاص القانون الدولي، ومن ثمة قَلَمَ يعترف هذا القانون بالمسؤولية الجنائية الفردية أو الشخصية لهذا الفرد، ولقد بدأ الاهتمام بالفرد

[1]_ مصلح حسن أحمد، المرجع السابق، ص201.

[2]_ مسعود شعنان، حقوق الإنسان بين عالمية القيم وخصوصية الثقافات وعلاقة ذلك بالعولمة، جامعة الجزائر، ص238.

يأخذ أهمية بعد الحرب العالمية الأولى وكذلك بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي أكد أن الفرد هو محور كل قانون، وعليه فهو لديه حقوق وفي نفس الوقت عليه التزامات وواجبات"[1].

ولهذا يعتبر الفكر الاشتراكي أحد الأسس التي دعت لتحرر الأفراد والشعوب من الاستعمار واسترجاع حقوقهم ونيل استقلالهم بما يساعد الكثير من الشعوب في نيل حريتها وهذا الأمر كان قاعدة تبلورت بعد الحرب العالمية الأولى وتشكلت في إعلان ميثاق حقوق الإنسان التي نادت بحرية الإنسان من العبودية الاستعمارية واحترام الإنسان والشعوب وحقوقهم والتي من بينها بناء دول مستقلة يكون قانونها من شعوبها بما يوافق القوانين الدولية ويكرس حقوق الإنسان وتنمية الفرد في شتى المجالات.

"إن حقوق الإنسان كفرد لذاته عديدة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فالحقوق المدنية والسياسية المعترف بها له، تشمل حق الفرد في الحياة، والحرية، والأمان على شخصه، والتحرر من الخوف والاسترقاق، وعدم الخضوع للتعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وحق الفرد في كل مكان في أن يعترف له بالشخصية القانونية، وحق اللجوء إلى القضاء للإنصاف الفعلي، وعدم جواز الاعتقال والحجز والنفي تعسفاً، وحق كل فرد في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة محايدة نظراً منصفاً وإعلانياً،"[2] "والحق في اعتبار كل شخص بريئاً إلى أن تثبت إدانته، وعدم جواز التدخل التعسفي في حياة الفرد الخاصة، أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو حرية التنقل وحق اللجوء والحق في أن تكون للفرد جنسية، وحق التزوج وتأسيس أسرة، وحق التملك وحرية الفكر والوجدان الديني، وحرية الرأي والتعبير، وحق تكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات، وحق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده"[3].

[1]_ رمزي حوحو، المسؤولية الدولية عن انتهاك حق الإنسان في السلامة الجسدية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع عشر، 2008، ص220.

[2]_ عنان عبد الرحمان، مركز الفرد في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009،ص34

[3]_ المرجع نفسه، ص34.

إن القوانين الدولية تدعو دوما إلى عدالة القوانين الوطنية واحترام حقوق الإنسان وعدم سجن الفرد بظلم أو تعذيبه أو التعسف في استعمال السلطة معه أو التدخل في شؤونه الخاصة والأسرية، وكذلك الحق في التنقل واختيار جنسيته وحرية التعبير والتزوج والتملك والانتماء السياسي أو الاجتماعي من خلال تأسيس وعقد الاجتماعات أو النظام من خلال الأحزاب أو المجتمع المدني، ومن ذلك هذه الأمور فإنه لا يمكن تحقيق تنمية للفرد وللمجتمع إذا تم معاملته بالعكس في العدالة والمساواة وبما يخل بمبادئ حقوق الإنسان.

"يعد الإنسان من منظور إعلان الحق في التنمية هو الموضوع الرئيسي لها، فالتنمية بالإنسان وللإنسان، فالهدف النهائي لها هو التحسيس الدائم لرفاهية جميع السكان، ولما كانت حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هي حقوق تكتسب بالميلاد، فهي غير مستمدة من القانون لأنها مرتبطة بمفهوم الكرامة الإنسانية، فإنه ما من شك أن هناك علاقة بين الحق في التنمية وحقوق الإنسان،"[1] "هذه العلاقة بينتها المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية لعام 1986 بقولها: "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما"،فالحق في التنمية هو الأصل في جميع الحقوق، بل هو الأرضية الملائمة لإعمالها"[2].

ولأجل تحقيق تنمية الفرد وتطويره وتجديد وعصرنة حقوق الإنسان حسب المتغيرات المعاصرة فإنه قد تم صدور إعلان الحق في التنمية من طرف هيئة الأمم المتحدة، وذلك باعتبار الفرد أو الإنسان هو المحور الأساسي لأي تنمية بالمجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو مدنية أو ثقافية إلا وهو الغاية منها والوسيلة لها، فتحقق التنمية لخدمة الأفراد ولا تحقق إلا بإعمال توظيف الأفراد في آلياتها

[1]_ شادية رحاب، رقية عواشرية، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15، ديسمبر 2006، ص44.

[2]_ المرجع نفسه، ص44.

ومؤسساتها التي بها تصل لذلك، فالتنمية غاية ووسيلة للوصول إلى جميع الحقوق المتعلقة بالفرد أو الإنسان.

06- تنمية الأسرة والحق في العيش الكريم:

إن احترام مواثيق حقوق الإنسان لا يمكن أن يتحقق إلا باحترام الأسرة وحمايتها باعتبارها الخلية الأساسية بالمجتمع والنواة التي تنطلق منها الشعوب، ولذلك فقد حظيت باهتمام خاص في المواثيق الدولية بدءا من حرية اختيار الزوجين والتزاوج بالتراضي إلى التعاون بين الزوجين على تربية الأبناء، وكذلك حق الأسرة في السكن والرعاية الصحية والاجتماعية والدخل العائلي بما يساهم بتوفير حاجيات الأسرة ومتطلبات العيش لها وللأولاد، ورعايتها القانونية من خلال ضمان حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، وفرض مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة والقضاء على كل أشكال التميز ضد الأسرة أو أفرادها بالعرق أو الدين أو اللغة أو الجنس، منذ نشأة الأمم المتحدة في سنة 1945، جعلت موضوع حقوق الإنسان وحمايتها أهم اهتماماتها الأساسية.

"كانت البداية صدور ميثاق الأمم المتحدة متضمنا في مادته الأولى ذلك الهدف الإنساني الكبير، فنصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى على واجب الأمم المتحدة، في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء، وانطلاقا من أن الأسرة هي نواة المجتمع فإن حمايتها بمقتضى النص السابق (حماية الرجال والنساء واحترام حقوقهم) هي نقطة الانطلاق"[1].

حيث جاء في المادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يلي: "وجوب منح الأسرة، التي تشكل الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة، وخصوصا لتكوين هذه الأسرة وطوال نهوضها بمسؤولية تعهد وتربية الأولاد الذين تعيلهم، ويجب أن ينعقد الزواج برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء لا إكراه فيه"[2].

[1]_ عبد الجليل مفتاح، حماية الأسرة في الاتفاقيات الدولية والدساتير الجزائرية، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد 07، ص09.

[2]_ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966/12/16. المادة 10.

"وجاءت المادة 16 أكثر تفصيلا ووضوحا بحيث قضت الفقرة الأولى منها بالاعتراف بحق التزويج وتأسيس أسرة للرجال والنساء متى بلغو سن الزواج، دون أي قصد بسبب الجنس أو الدين، وقررت حقوقا متساوية للزوجين عند وأثناء وبعد انحلال الزواج، وكرست الفقرة الثانية منها، مبدأ رضا الطرفين الراغبين في الزواج رضا كاملا لا إكراه فيه وقررت منع إبرام عقد الزواج لتخلفه، وأكدت الفقرة الثالثة على أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة، وحماية الأولاد، واعترفا بحق الآباء وسلطتهم قررت المادة 26 فقرة 03 أن للآباء الحق في اختيار نوع تربية أولادهم"[1].

إن اعتبار الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع يستلزم النهوض بها وتوفير متطلبات لضمان حقوقها مع الأبناء الذين ترعاهم، ولهذا نجد المواثيق الدولية قد رسمت حقوقها وفق متطلباتها الطبيعية وحقها في الحرية واختيار أطرافها بالرضا وبدون تميز بينهم وإنما بشكل متساو في الحقوق والواجبات بما ينمي الأسرة والمجتمع والدولة التي ينتمون إليها وكذا احترام خصوصية الأزواج والحق في اختيار نوعية تربية أبنائهم.

وقد جاء في الميثاق الاجتماعي الأوربي: "وذلك في معاهدة تكون مكملة للاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، فوقعت الأعضاء في المجلس في عام 1961 ميثاقا، يعالج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لحقوق الإنسان أطلق عليه "الميثاق الاجتماعي الأوربي"، وهو يعنى بتنمية وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقد دخل حيز التنفيذ في فبراير1961، وهو بذلك يعد أول معاهدة دولية معنية بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان،"[2] حيث نصت المادة 11 و12 منه على أن "العائلة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، لها الحق في الحماية القانونية والاجتماعية والاقتصادية

[1]_ عبد الجليل مفتاح، المرجع السابق، ص09.

[2]_ عمر يوسف الطيب، الحق في التنمية في المواثيق الدولية والإقليمي لحقوق الإنسان، ص62.

المناسبة، وذلك لتأكيد تنميتها العادلة للأمهات والأطفال، بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية والعلاقات الأسرية، الحق في حماية اقتصادية واجتماعية مناسبة"[1].

"كما قام المؤتمر الإسلامي إعلانه لحقوق الإنسان بإعطاء أهمية كبيرة للأسرة وتنميتها في المؤتمر التاسع عشر لوزراء الخارجية في القاهرة سنة 1989 حيث نصت المادة 05 و06 بما يلي:

المادة الخامسة:

أ- الأسرة هي الأساس في بناء المجتمع والزواج أساس تكوينها وللرجال وللنساء الحق في الزواج ولا تحول دون تمتعهم بهذا الحق قيود منشؤها العرق أو اللون أو الجنسية.

ب_ على المجتمع والدولة إزالة العوائق أمام الزواج وتيسير سبله وحماية الأسرة ورعايتها"[2].

المادة السادسة:

أ- "المرأة مساوية للرجل في الكرامة الإنسانية ولها من الحقوق مثل ما عليها من الواجبات ولها شخصيتها المدنية وذمتها المالية المستقلة حق الاحتفاظ باسمها ونسبها.

ب_ على الرجل عبء الإنفاق على الأسرة ومسؤولية رعايتها"[3].

وعليه فقد ربط هذا الميثاق الاجتماعي الأوربي تنمية الأسرة بتنمية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية فالعلاقة بينهما تكاملية وأوصت بحقها في الحماية القانونية والاجتماعية والاقتصادية بما يحقق لها تنمية عادلة مع كل أسر المجتمع وأفراده، وهو ما ثمنه وأكده المؤتمر الإسلامي حول أهمية الأسرة وضرورة تنميتها بإزالة العوائق المؤسسة لها وكذا تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة وأن مهمة الرجل الإنفاق ومهمة المرأة هي الرعاية مع احترام كل طرق الأخر والاحتفاظ باسمه ونسبه واحترام الرجل لذمة المرأة المالية المستقلة بما يقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية وبما نصت عليه المواثيق الدولية لحفظ حقوقها وصون كرامتها واحترام حريتها.

[1]_ عمر يوسف الطيب، المرجع السابق، ص63.

[2]_ مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، المادة 05 و06، ص10.

[3]_ المرجع نفسه، ص10.

07- العدالة والمساواة كشرط لتحقيق تنمية الأسرة والفرد:

تعتبر مبادئ العدالة والمساواة هي القواعد الأساسية من أجل تحقيق تنمية الأسرة والفرد، فهي الوعاء الاجتماعي الذي يحتوي جميع الأفراد ويشعرهم بالانتماء من دون تميز أو إقصاء، ولهذا نجد مواثيق حقوق الإنسان تؤكد عليها وتجعل من جميع الأفراد متساوون في الحقوق والواجبات ويعاملون وينالون حقوقهم بعدالة تكمل المساواة وتكرس لمبدأ الحق في التنمية للأسرة والفرد والمجتمع.

تعرف العدالة الاجتماعية غالبا على أنها: "تعني التوزيع العادل للدخل القومي ما بين الطبقات الاجتماعية التي أسهمت في تحقيقه، وما بين مختلف الأفراد داخل كل طبقة، ولا يعني هذا بطبيعة الحال المساواة في توزيع الدخول، وإنما معناه بالأحرى أن يكون الجزء، أو العائد متناسبا مع الإسهام في الإنتاج مع بعض التعديل لأسباب إنسانية، وغيرها لأنه حتى ولو وجد تفاوت في دخول الأفراد، فينبغي أن يكون هذا التفاوت نسبيا"[1].

"من هذا التعريف للعدالة الاجتماعية فهي تهدف إلى التوثيق بين حاجات الإنسان وقدراته، وبين ما يحتاج إليه وما يقدمه المجتمع، وإلى القضاء على الفوارق الاجتماعية بين الأفراد، وتنظيم الموارد الاقتصادية المشتركة، فهي تساعد على تحقيق عدة أمور:

- تحقيق تكافؤ الفرص بين الأفراد عند تساوي القدرات والمواهب.

- تيسير الأسباب المؤدية على المساواة (كالتعليم، الصحة، والثقافة العامة، والضمان الاجتماعي... إلخ.

- تحقيق ظروف عامة لحياة مشابهة لجميع الأفراد"[2].

حيث جاء في المادة 01 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "يولد جميع الناس أحرار ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء"[3]، ثم

[1]_ سقني فاكية، المرجع السابق، ص84، 85.

[2]_ المرجع نفسه، ص85.

[3]_ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المرجع السابق، المادة01 و02.

جاءت المادة 02 التي تضيف على المساواة العدل بنص: "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولاسيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر، وفضلا عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أم موضوعا تحت الوصاية أم غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لأي قيد آخر على سيادته"[1].

ولهذا لن تتحقق المساواة ما لم تتحقق العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع ويستفيدون من حقوقهم كاملة وبشكل عادل ومتساوي في التعليم والصحة، وتكافؤ الفرص والوظائف من دون تميز أو إقصاء أو ظلم وتعسف وكذا الحق في التمتع بكل الحريات وأشكال الكرامة من دون فوارق تخل بذلك أو تصنع العنصرية ولهذا رفضت المواثيق الدولية كل أشكال التمييز والعنف والعنصرية على الأفراد وجعلتهم متساوون بعدالة الحقوق والواجبات أما القوانين الوطنية أم الدولية بما يضمن تنميتهم من خلال حفظ حقوقهم وكرامتهم وتكريس مبادئ العدالة والمساواة لجميع أفراد المجتمع.

"إن إعلان الحق في التنمية لسنة 1986، كان أول من اشترط العدالة التوزيعية لتحقيق الانتفاع بحقوق الإنسان بين الأفراد داخل الدول، هذه العدالة على نوعين: العدالة بين الدول (الدولة في إطار العالم)، والعدالة الاجتماعية بين الأفراد (الفرد في إطار الدولة)، وليس كل الدول تستطيع أن تحقق نفس المستوى من الانتفاع بحقوق الإنسان، والدول الفقيرة تعجز عن تلبية الحد الأدنى من الحاجيات الأساسية، لذلك من الضروري وجود الحد الأدنى من العدالة العالمية في توزيع الموارد الاقتصادية بين البلدان الفقيرة، والمسرفة، ولو في إطار أخلاقي بتقديم المساعدة فقط، فالعدالة العالمية شرط لتحقيق العدالة الداخلية"[2].

[1]_ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المرجع السابق، المادة01 و02.

[2]_ سقني فاكية ، المرجع السابق، ص85.

"وهذا ما ذهب إليه البيان الإسلامي لحقوق الإنسان حيث قرر في نصوصه المساواة بين الأفراد في القيمة الإنسانية، كما قرر المساواة أمام أحكام الشريعة في تطبيقها عليهم، وغير بعيد عن هذا أيضا ما قرره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حول المساواة، فقد ذهب في مادته الثانية إلى أن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أية تفرقة بين الرجال والنساء،"[1] "وإذا كانت المساواة سواء ما تعلق بالحقوق أو التكاليف فإن العدل من مقدماتها وأساسها، وهو الطريق الصحيح لتحقيقها، بين العدل والمساواة علاقة عموم خصوص فالعدل أعم وأشمل، وهو يتضمن التساوي في الحقوق والواجبات كل حسب درجة استحقاقه، بينما المساواة فتعتبر جزءا من العدل يقضي بالتسوية بين المتساويات، فإذا تحقق العدل وانتشر فبالضرورة ستتحقق المساواة المنشودة"[2].

إن هذا الإعلان حول الحق في التنمية ثمن وزاد من ثراء نصوص حقوق الإنسان التي أصبحت تواكب متطلبات العصر الذي تتميز بتطور العالم والحاجة الملحة لتحقيق التنمية الشاملة بما يحقق العدالة والمساواة سواء فيما تعلق بالدول ومساعدة الضعيفة والنامية منها، أو فيما تعلق بتنمية الأفراد والأسرة داخل هذه الدول والتي تحتاج من دونها تكثيف الجهود وإثراء المشاريع التنموية وحسن استغلالها وتقسيمها بين أفراد المجتمع بعدالة ومساواة، وهذا ما أكده أيضا البيان الإسلامي حول أهمية المساواة والعدالة التي أثبتها الإسلام وجعل جميع الأفراد متساوون أمام أحكام الشريعة، وكذا أمام القانون الذي ينظم المجتمع والمعاملات والعقوبات وذلك من دون تميز بالعرق أو الجنس أو اللغة أو الانتماء السياسي أو بين الرجل والمرأة.

[1]_ سهام حمادي، مقصد العدل وأثره في حماية حقوق الإنسان، جامعة الأمير عبد القادر للعلو الإسلامية قسنطينة، 2018، ص99.
[2]_ المرجع نفسه، ص99.

08-مبدأ الحرية والكرامة الإنسانية لتنمية الأسرة والفرد:

إن مبدأ الحرية والكرامة الإنسانية تجلت قيمته وتأكدت كمطلب عالمي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي أحدثت دمارا عالميا وراح ضحيتها ملايين البشر وتدمرت مدنا كاملة وانتهاك حرية وكرامة الملايين بالسجون والتعذيب أثناء الحرب، مما جعل إعلان حقوق الإنسان يؤكد وبصفة صارمة حق الفرد في الحياة والحرية ومنع استرقاقه أو تعذيبه، لأن ذلك يخل بكرامة الإنسان وحريته ويكون عائقا أمام تحقيق أي تنمية للأسرة والفرد والمجتمع والدولة كلها.

"فعشية إنتهاء الحرب العالمية الثانية، تيقن المجتمع الدولي بأن الحروب لا تولد إلا الدمار والتخلف، وأن السلم لا يتحقق إلا من خلال إقامة علاقات فيما بين الدول أساسها التعاون واحترام كرامة الإنسان والشعوب، ومن هذا المنطلق أُعتبرت حقوق الإنسان من أبرز اهتمامات منظمة الأمم المتحدة، فلقد نص ميثاقها في مواضيع متفرقة على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأكد تأييد شعوب الأمم المتحدة لذلك، كما بذلت هذه المنظمة منذ نشأتها جهودا كبيرة لكفالة احترام وتعزيز كافة حقوق الإنسان"[1].

"ولذلك فقد حددت المادة 03، 04 و05 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذلك بما يلي:

المادة03: لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه.

المادة04: لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما.

المادة05: لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة"[2].

"وتعني الحرية: انعدام القيود القمعية والزجرية، فالحرية هنا هي الصفة التي تعطى لبعض الأفعال البشرية التي يقوم بها الإنسان بدون ضغط أو إكراه، وعن سابق قصد وتصور وتصميم، كما أنها نقيض

[1] - سرور طالبي، الحق في الإعلام وضمانات تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان،مجلة الإجتهاد القضائي، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ص: 08

[2] _ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المرجع السابق، المادة03 ،04 و05.

العبودية والتبعية، وخلص البعض إلى تعريف الحرية بأنها حق عام ،أو مركز قانوني عام، يتضمن القدرة على إتيان أعمال أو تصرفات معينة، يترتب على ممارستها- عادة- نشوء حقوق خاصة ، فحرية التملك حرية عامة أو حق عام يخول لكل شخص القدرة على إتيان تصرفات والإفادة من وقائع مكسبه للملكية، وكذلك سائر الحريات الأخرى"[1].

إن الحرية هي ما تعطي قيمة للإنسان وكرامته وتجعله يعيش ذاته متمتعا بحقوقه وواجباته وسلبها منه يجعله عبدا بدون قيمة، ولهذا كان من أسس الحرية احترام حياته وحقه فيها واحترام جسده ومنع تعذيبه، ولا تتحقق الحرية إلا بتمام الممارسة لها من خلال الديمقراطية التي يختار فيها من يمثله أ يعبر بها عن رأيه وفكره، وانتمائه، فالحرية خاصة بوجود الإنسان وحفظ كرامته والإخلال بذلك هو إخلال بالإنسان والإنسانية جمعاء.

"إن مكانة حرية الفكر في حياة الشعوب والأفراد والدول جلية وعظيمة فهي التي تنشأ النظم الدستورية والحكومات وفيما بينها يقوم القضاء بدوره في إرساء دعائم العدالة وإنصاف المظلومين، ومن خلال هذه الحرية تعقد الندوات والمؤتمرات والجماعات التي تشكل للأغراض المختلفة وفي ظل ممارسة حرية الفكر ترتقي العلوم والفنون والمعارف فترتقي معها الدولة، والجدير بالذكر أن حرية الفكر تمثل تعبيرا عن فكر الإنسان العقلي والوجداني في أن يتجه الوجهة التي يرتضيها واقتناعا منه بهذا المنهج أو ذاك في حياته وقد يشمل الفكرة عقيدة أو دينا وقد لا يشملها"[2].

"إن الديمقراطية تقتضي أولا وقبل كل شيء احترام حقوق الإنسان، حقوقه الديمقراطية كحرية التعبير، وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب، وحرية التنقل، والحق في الشغل، والمساواة والعدل ودفع الظلم ...إلخ"[3].

[1]_ نسرين محمد عبده حسونة، المرجع السابق، ص07.

[2]_ فاتن صبري سيد الليثي، العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان المدنية والسياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، مجلة الفكر، العدد الثاني عشر، ص158.

[3]_ محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، عدد 95، 2006، ص08.

وبهذا ولكي لا تعود مأساة الحرب العالمية الثانية وسائر الحروب التي تحصل في العالم سواء الدولية أو الأهلية، فإنه يلزم احترام المواثيق الدولية واحترام الإنسان وعدم انتهاك حرية الأفراد وكرامتهم في حالة السلم أو الحروب، وبدون ذلك لا يمكن أبدا أن تتحقق تنمية الإنسان والنهضة بالمجتمع إذا كانت أهم الحقوق الطبيعية المرتبطة بالإنسان منتهكة ويحصل هذا غالبا في الدول التي لها حكم ديكتاتوري استبدادي أو التي تعاني من الحروب الأهلية والدولية، ولهذا يجب احترام مبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

09-حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وحقهم في التنمية:

لطالما تم اعتبار فئة الأشخاص ذوي الإعاقة عالة على الأسر والمجتمع بسبب النظرة المادية للأفراد وربط قيمتهم بقدرتهم على الإنتاج دون اعتبار لكرامتهم الإنسانية وأنهم فئة مغلوب على أمرها رغم نبوغ العديد منهم في الكثير من الحرف والمهارات، ولهذا فقد اعتمدت حقوق الإنسان اتفاقية بين الدول من أجل حفظ حقوق هذه الفئة وجعل لها مكانة بالمجتمع وعدم احتقارها أو تهميشها أو حرمانها من ضروريات عيشها وحقوقها الطبيعية والمدنية والاجتماعية وتنمية قدراتهم ومنحهم فرص متكافئة من أجل إدماجهم في الحياة اليومية والاجتماعية.

"تم اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الجمعية العامة في 2006، وبموجبها تم إنشاء لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الممنوحة ولاية رصيد تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المترتبة بموجب الاتفاقية، ترصد التنفيذ من خلال النظر في التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف، يسمح البروتوكول الاختياري للاتفاقية للجنة بتلقي ودراسة شكاوى مقدمة بالنيابة عن أفراد ومجموعات، مع إمكانية إجراء اللجنة لتحقيقات في مزاعم تخص الانتهاكات الجسمية أو الممنهجة للاتفاقية، يمكن تنفيذ التحقيقات من خلال زيارات للدول بموافقة الدول المعنية"[1].

[1]_ الدليل المبسط إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان،2015، ص10. www.ishr.ch

فقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 22: "لكل شخص بوصفه عضو في المجتمع حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولنمو شخصيته بحرية"[1].

"وفي المادة 25: لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه"[2].

فلقد ساهمت الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كبير في حصول هذه الفئة على حقوقهم وامتيازات تمنحهم الأولوية في العديد من الخدمات والتي أهمها الحق في الضمان الاجتماعي، وهو أمر سارعت الدول في تطبيق هذه الاتفاقية وتنمية هذه الشريحة من المجتمع وتكوينها وتعليمها وتأمينها وتحقيق الرفاهية بقدر كاف لاحتياجاتهم الضرورية من علاج ومكان للتأهيل وتأمينهم على حسب عجزهم وظروفهم الصحية والاجتماعية مما يجعلهم يساهمون في المجتمع ويتمتعون مع باقي الأفراد بنفس الحقوق والواجبات وبما يحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع.

ولهذا فقد تم اعتماد اتفاقية خاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2006/12/13، حيث جاء في الديباجة ما يؤكد على حفظ حقوقهم وكرامتهم بما يلي: "وإذ تعترف بأهمية المبادئ، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات الواردة في برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين والقواعد الموحدة المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في تعزيز

[1]_ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان)، المرجع السابق، المادة 22، ص06.

[2]_ المرجع نفسه، المادة 25، ص06.

وصياغة وتقييم السياسات والخطط والبرامج والإجراءات على الصعيد والإقليمي والدولي لزيادة تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة"[1].

"وإذ تؤكد أهمية إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء لا يتجزأ من استراتجيات التنمية المستدامة ذات الصلة، وإذ تعترف أيضا بأن التمييز ضد أي شخص على أساس الإعاقة يمثل انتهاكا للكرامة والقيمة المتأصلتين للفرد، وإذ تعترف كذلك بتنوع الأشخاص ذوي الإعاقة، وإذ تقر بالحاجة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم أولئك الذين يحتاجون دعماً أكثر تركيزاً"[2].

أما المادة 03: فقد تضمنت مبادئ عامة لهذه الاتفاقية تحفظ حقوق الاحتياجات:

_ "احترام كرامة الأشخاص المتأصلة واستقلالهم الذاتي بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم واستقلاليتهم.

_ عدم التمييز.

_ كفالة مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع.

_ احترام الفوارق وقبول الأشخاص كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية.

_ تكافؤ الفرص.

_ إمكانية الوصول.

_ المساواة بين الرجل والمرأة.

_ احترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم"[3].

[1] _ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، اعتمدت بقرار الجمعية العامة 106/61، المؤرخ 13 ديسمبر2006، الديباجة، ص01، 02.

[2] _ المرجع نفسه، الديباجة، ص02.

[3] _ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان(اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، المرجع السابق، المادة 03، ص05، 06.

وإن تعزيز هذه الاتفاقية الخاصة بحقوق ذوي الإعاقة يحفظ كافة الحقوق المدنية والسياسية لهذه الشريحة وجعلها تتمتع بالحرية والكرامة مثل كالأفراد من دون الشعور بالنقص أو أنهم عائق للمجتمع وتنميته واحترام حريتهم واستقلاليتهم في الاختيار ومنع التمييز بينهم والمساواة بين الرجل والمرأة وتشجيعهم على تنمية مهاراتهم ودمجهم بالمجتمع وتوفير الرعاية لهم ولأسرهم وأولادهم وتوفير كل وسائل الراحة والرعاية الصحية لهم مما يجعلهم عنصر فعال في المجتمع كل يساهم فيه بقدر استطاعته ومهاراته.

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية الأسرة والفرد:

يعتبر الحق في التنمية مطلب وطني ودولي لأجل النهوض بالأسرة والفرد والإنسانية جمعاء، ولذل تسعى منظمة حقوق الإنسان بشكل مستمر إلى إصدار مشاريع وبرامج إنمائية توجه للدول والشعوب وتساعد على تدعيمها ماديا من أجل تنفيذها ومساعدة المجتمعات من خلال ذلك، فالعصر تعتريه الكثير من المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على كل دول العالم وشعوبهم، وهناك دول متخلفة ما زالت تعيش في القرن الماضي غير قادرة على اللحاق بالدول المتقدمة، ولهذا تسعى دوما برامج الأمم المتحدة الإنمائية إلى تحسين مستوى الشعوب وظروف معيشتها من أجل تحقيق تنمية للأسرة والفرد بما يواكب العصر الراهن ومتطلبات العيش فيه.

"إن إعلان الحق في التنمية لسنة 1986، هو من ساهم بعد ذلك بشكل كبير في التطور النظري لمفهوم التنمية، حيث أوضح العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان بشكل صريح، وربط الحق في التنمية بالإنسان باعتباره محور عملية التنمية (كهدف، وسيلة)، وأبرز الحديث عن التنمية بإطارها الإنساني في الوقت الذي كانت تركز الجهود في المجتمع الدولي على الأنماط التنموية المختلفة التي تعني بتحقيق نمو اقتصادي، أو ارتفاع الدخل السنوي وتهمل الإنسان كمحور للتنمية، ما أدي إلى عجز الدول عن تحقيق العدل الاجتماعي، وأنتج انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والشعوب، وتفاقمت مشاكل عديدة تجلى

أبرزها في مشكلة مديونية البلدان النامية والفقيرة، وولد ذلك تفككا اجتماعيا، ووصلت أعداد البطالة أرقاما عجزت المؤسسات الدولية عن المساعدة في التخفيف من حدتها وآثارها"[1].

"لكن الجديد في إعلان الحق في التنمية هو ربط هذه الحقوق صراحة بعملية التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية ... واعتبار عملية التنمية حق من حقوق الإنسان، وليس مجرد طلب يطالب به الأفراد قد تستجيب له الحكومات، أو لا تستجيب، وموافقة الدولة النامية عليه تعني أنها أصبحت مسؤولة أمام شعوبها عن القيام بالتنمية الاقتصادية، وما يتطلبه ذلك من أبعاد اجتماعية، وسياسية وثقافية، أما موافقة الدول المتقدمة على هذا الحق تعني أنها أصبحت مسؤولة عن مساعدة الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد المالية، والفنية الكافية لتحقيق التنمية الاقتصادية"[2].

فالتنمية للأسرة والفرد والمجتمع تعتبر هدفا ووسيلة في آن واحد، فهي هدف من أجل النهوض بالمجتمع وتحسين ظروفهم المعيشية والصحية والاقتصادية ووسيلة لأنها تؤدي إلى ارتفاع الإنسان بذاته وحريته وحفظ كرامته من خلال توفير سبل العيش الكريم له من مسكن ودخل وخدمات والتمتع بكل الحريات بما يحقق العدالة الاجتماعية لجميع الأفراد، ولكن تبقى هذه النتائج متأخرة في العديد من الدول النامية نظرا لظروفها السياسية أو الاقتصادية الضعيفة مما يجعل معدلات البطالة في ارتقاء مستمر وعجز لمؤسسات الدولة عن تلبية حاجيات كل الأفراد نظرا لضعف السياسة المنتهجة أو الاحتكار للموارد المالية والاقتصادية مما يخل بتحقيق التنمية للجميع بما في ذلك الدول العربية.

وإذا كان صحيحا أن المستفيد الأول من الحق في التنمية هو الفرد، إلا أنه لا يتمكن بنفسه الاستفادة منه دون تدخل الدولة، ولضرورة وأهمية هذه النظرة المزدوجة فإن الحق في التنمية حق فردي وحق جماعي في نفس الوقت، وهذا الرأي هو الذي يتبناه أكثر الدارسين، والذين أكدوا أن الحق في

[1] _ سقني فاكية، المرجع السابق، ص14.

[2] _ المرجع نفسه، ص16.

التنمية ينسجم تماما مع حقوق الإنسان وأنه من الصعب أن ينحرف عنها[1]، وهو بالفعل ما تبناه (إعلان الحق في التنمية) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة نهاية عام 1986م، إذ نصت مادته الأولى على الآتي: الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان، غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب، المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما،"[2] حيث "تمثل الأهداف الإنمائية ذاتها تعبيرا حيويا عن مرمى دولي متجذر في الالتزام بحقوق الإنسان الأساسية، وهذه الحقوق في التعلم، والمساواة بين الجنسين، والتبقي في عمر الطفولة، ومستوى معيشة لائق شاملة بطبيعتها لذا، ينبغي للتقدم باتجاه الأهداف الإنمائية أن يكون للجميع، بصرف النظر عن دخلهم العائلي، أو جنسهم أو مكانهم، غير أن الحكومات تقيس التقدم بالإحالة إلى المعدلات الوسطية القومية التي يمكن أن تحجب اللامساواة العميقة في التقدم، المتجذرة في تفاوتات قائمة على الثروة والجنس والهوية الجماعية وعناصر أخرى"[3].

إن تنمية الأفراد لا تتحقق من دون وجود دولة مستقلة وتتمتع بالحرية في تسيير كافة مواردها المالية والطبيعية، فالدولة هي التي تسهر على تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات وأمام القانون وتسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة في كل المجالات بما يخدم الأفراد والأسر، لأن التنمية حق من حقوقهم غير قابل للتصرف أو السلب أو التميز في منحه أو التمتع به، ولهذا تحت المواثيق الدولية بشكل مستمر على ضرورة الترقية للأفراد وتحقيق التنمية بشكل عادل ومتساو كل الأفراد والشعوب، حتى تواكب العصر ومتطلباته.

"كل هذا أدى بالأمم المتحدة إلى إقرار مبدأ هاما يقول: "إن تكافؤ فرص التنمية حق بقدر ما هو حق للأفراد داخل الدول نفسها، واعتبرت أن الحق في التنمية هو حق غير قابل للتصرف، وأن

[1] _ عمر يوسف الطيب، مقال، الحق في التنمية في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان (الإعلان الأمريكي، الميثاق الأوربي، الميثاق الإفريقي)، دراسات إفريقية، ص57.

[2] _ المرجع نفسه، ص57. 58.

[3] _ تقرير التنمية البشرية للعام 2005، نشر لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص05.

التنمية تمكن الإنسان من ممارسة حقوقه، وأن الدول مطالبة بإتاحة تكافؤ الفرص للجميع ضمانا لوصولهم إلى الموارد الأساسية، وإلى التعليم والخدمات الصحية، والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل، ما أدى بدوره إلى أن يفهم الحق في التنمية بشكل صحيح على أنه: " الحق في عملية التنمية التي يمكن فيها إعمال حقوق الإنسان، والحريات الأساسية إعمالا تاما"[1].

إن كل دولة لها ثرواتها الطبيعية ومواردها المالية التي تحتاج فقط لحسن استغلالها وتسييرها مما يحقق لها نهضة وللمجتمع تنمية شاملة ويصبح له الحق في الحرية والكرامة والتعليم والصحة والمسكن والدخل العائلي، ويتمتع بها وفق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ويضمن بانتمائه لدولته مستقبله ومستقبل أسرته وأولاده من خلال المساهمة الجماعية في تنمية المجتمع باحترام الجميع لحقوقهم وواجباتهم ولا تتحقق التنمية ويصبح للجميع الحق فيها إلا بذلك.

[1] _ سقني فاكية، المرجع السابق، ص17.

الفصـــل الثـــــاني: تنميـة الأسـرة والفـرد في الوطن العربي

المبحث الأول: تنمية الأسرة والفرد في الفكر العربي المعاصر

المبحث الثاني: المشاريع التنموية في ظل الأنظمة المختلفة

المبحث الثالث: حقيقة تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي

الفصل الثـــاني: تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي

المبحث الأول: تنمية الأسرة والفرد في الفكر العربي المعاصر.

01- تنمية الأسرة والفرد في فكر مالك بن نبي:

يعتبر **مالك بن نبي** أحد أهم المفكرين في الفكر العربي المعاصر الذي عالجوا إشكالية النهضة والحضارة والتنمية ودرس أسباب التخلف والانحطاط وأعطى حلولا واقعية وممكنة سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية وثقافية من أجل إعادة بعث روح الحضارة العربية المندثرة وسبل التخلص من آثار الاستعمار والتبعية والقابلية للاستعمار التي عطلت العقل العربي عن الإبداع والتطور ومواكبة الحضارة المعاصرة في كل ميادينها ومجالاتها وبكل تحدياتها.

و"الارتباط الوثيق بين التنمية والحضارة، فالتنمية كما يراها **مالك بن نبي** هي متطابقة مع فكرة الحضارة، ذلك أن النمو حضارة والتخلف انحطاط، والحضارة في جوهرها عند **مالك بن نبي**: "هي مجموعة الشروط المعنوية والمادية التي تتيسر لمجتمع معين أن يقدم كل فرد، في كل طور من أطوار وجوده من الطفولة إلى الشيخوخة، المساعدة الضرورية له في هذا الطور أو ذاك من أطوار نموه"، أي أن التنمية عند مالك بن نبي تأخذ الثقافة كمحتوى وكوعاء لها لكي تضمن المشاركة الاجتماعية الكلية لها"،[1] "وتقوم الاقتصاديات الحديثة على فكرة التكامل والتبادل بين الدول إذ لا تقوم مشاريع التنمية الكبرى على اقتصاد محلي بل تقوم على أسس علمية متينة، وعليه فإن التكامل بين دول العالم الإسلامي لإرساء ما يسميه **مالك** بـ (الاقتصاد المشترك أو الموحد) صار ضرورة إستراتيجية لتحقيق الهبة الاقتصادية المطلوبة لتحقيق على الأقل الاكتفاء الذاتي، أي الحلقة الاقتصادية التي تستطيع الانغلاق على نفسها إذا اقتضت الضرورة الداخلية ذلك"[2].

---

[1]_ العابد ميهوب، مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد جوان 2012، ص169.

[2]_ المرجع نفسه، ص169.

إن التنمية عند **مالك بن نبي** لا تختلف عن مفهوم الحضارة والنهضة نظرا للارتباط الوثيق بينهم ولهذا يدعوا **مالك بن نبي** إلى ضرورة استغلال الموارد والشروط المادية والمعنوية من أجل النهوض بالمجتمع العربي والتي من أهم الأسس لتحقيق ذلك هو إرساء الوحدة والتكامل بين كل العالم الإسلامي وخلق اقتصاد موحد ومشترك بينها فاشتراكها في نفس الثقافة والمعتقد سوف يجعلها تشكل كتلة واحدة قوية يستند بعضها على بعض في تحقيق التنمية والنهضة الموجودة من أجل بناء حضارة خاصة بالعالم الإسلامي والعربي تفرض به نفسها بين الأمم والحضارات العالمية وتخرج به من دائرة التخلف والانحطاط والانغلاق.

"بينما الواقع الإنساني لا يفسر على أساس معادلة واحدة بل حسب معادلتين:

01_ معادلة بيولوجية تسوي بين الإنسان وأخيه الإنسان في كل مكان، ليستطيع هذا كل ما يستطيع الآخر، إلا فيما فضل فيه بعض الأفراد عن الآخرين.

02_ ومعادلة اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر وفي مجتمع واحد تختلف من عصر إلى آخر حسب الاختلاف في درجة النمو أو التخلف"[1].

"فأما المعادلة الأولى فهي موهوبة من الله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم وميزة على العالمين بالتكريم، فهي منحة منه عز وجل إلى البشر كافة.

أما المعادلة الثانية فهي هبة من المجتمع إلى أفراده كافة، بصفتها القاسم المشترك يطبع سلوكهم ويحدد درجة فعاليتهم أمام المشكلات تحديدا يميزهم عن أفراد مجتمع آخر، أو عن جيل آخر من مجتمعهم، إذ كان الفاصل الزمني كافيا لطبع المجتمع بأسلوب آخر يتفق مع معادلة اجتماعية أخرى"[2].

[1]_ مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، سورية، ص91.

[2]_ المرجع نفسه، ص91.92.

حيث "يرى **مالك بن نبي** أن المتاعب التي تواجه الفرد والمصاعب التي تعترضه في الحياة، ليس مصدرها تكوينه الخاص ولكن صلته بمجتمع معين، ومشكلة المجتمع أو أفراده هو بعدهم عن الحضارة، فالناس عند بن نبي ثلاثة أصناف: إما أن يكون قبل الحضارة أو في نعيم الحضارة أو خرج من الحضارة، وهذا النوع الأخير هو الذي يسبب المتاعب والصعوبات في المجتمع مقارنة بالذي لم يدخل الحضارة"،[1] "ويرجع **بن نبي** الصعوبات التي تواجه الأفراد والمجتمع العربي الإسلامي إلى بعده عن الحضارة وبالتالي لا بد من الرجوع إليها لأن شروط النهضة من شروط الحضارة والصعوبات التي نواجهها هو في انتقال الفرد إلى الحضارة أو رجوعه إليها، وقد ركز **مالك بن نبي** على ضرورة دراسة التاريخ كمدخل للحضارة التي نستطيع المشاركة فيها وليست التي تفرض علينا لأن التاريخ يرقب سير الحضارات ويستخلص القواعد الثابتة والسنن التي لا تبديل لها"[2].

ولهذا فالعالم العربي والإسلامي تعرض لعدة عوائق ومعوقات أخرجته عن حيز الحضارة حيث يرى **بن نبي** أن المجتمع الذي خرج من الحضارة هو الأصعب والأكثر متاعب من غيره الذين لم يدخلوا في الحضارة أو من هم في نعيم الحضارة، وهذا ما حصل للعالم العربي فقد كان قبل الإسلام يعيش في (عدم الدخول) وأثناء الإسلام قيام الخلافة (نعيم الحضارة) وبعد سقوط الخلافة وعصر الاستعمار عاش فترة (الخروج من الحضارة) ولذلك كان لابد من استغلال أخطاء التاريخ واستثمار الإنسان سواء حسب المعادلة البيولوجية أو الاجتماعية والسعي من أجل العودة للدخول في الحضارة من جديد وفق آليات وشروط ينبغي الاهتمام بها حتى يتحقق ذلك.

ويقول: "إن الفرد لا يتطور في مجتمع جامد، وإنما يتهور فيه أحيانا، والآن لو طبقنا هذه الاعتبارات العامة في الحركة النسائية الجزائرية على وجه الخصوص، فإننا نرى أنها تتضمن جانبين:

[1]_ بوعزة صالح، قراءة تحليلية لمقاربة مالك بن نبي في بناء الأفراد وإصلاح المجتمعات العربية في ظل العولمة الثقافية، وحدة بحث "تنمية الموارد البشرية"، جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف2، ص27.

[2]_ المرجع نفسه، ص27.

01_ درس شروط التغيير الشكلي عندما يمر المجتمع بظروف خاصة تقتضي بأن تكون صورة المرأة مطابقة لنموذج معين، وأن يكون لها أسلوب معين، هذا بالنسبة للفرد.

02_ درس الشروط التي يجب فرضها على المجتمع كي يقوم بدور التوجيه، أو التطوير للمرأة في الاتجاه المقصود"[1].

"وإننا ندرك كم يجب، في هذا الفصل أن نعتني أولا بتحرير سيكولوجية الرجل (الأب)، والأخ، والزوج_ كي تتمشى مع مقتضيات المشروع في عمومه، ويجب أن نلاحظ أن هذا التخطيط المصنوع صناعة نظرية، هو ما تقتضيه ظروف خاصة عندما يجب أن تسير الأمور بالسرعة والتعجيل، أما في الظروف العادية، عندما تسير الأمور بطبيعتها، فالنموذج الذي تكون عليه صورة المرأة في المجتمع، يكون نتيجة لتطور بطيء ينحت هذه الصورة نحتا عبر القرون"[2].

"فالمرأة كإنسان تشترك في كل نتاج إنساني أو هكذا يجب أن تكون، بشرط أن يضم الوسائل الكفيلة بتناول المشكلة من جميع أطرافها، فيجب مثلا أن يضم علماء النفس وعلماء التربية والأطباء، وعلماء الاجتماع وعلماء الشريعة وغيرهم، وحينئذ نستطيع أن نقول: إننا وضعنا المنهج الأسلم لحياة المرأة، ولسوف يكون هذا التخطيط حتما في صالح المجتمع، لأن علماءه والمفكرين فيه هم الذين وضعوه"[3].

كما يؤكد **مالك بن نبي** بأن الفرد له دور أساسي في بناء الحضارة وتحقيق النهضة والتنمية سواء كان رجلا أو امرأة، فالفرد له القدرة على تحقيق نهضة في مجتمع معين، ويمكن أيضا أن يتهور فيه ويكون سبب تخلفه، ولهذا كان من الواجب والضروري رعاية الفرد وتكوينه بما يمكنه من الدخول للحضارة والاهتمام بالمرأة باعتبارها الشريك الأساسي والإنساني للرجل في كل حياته وميادين عيشه وحضارته، حتى يتحقق التوازن والحياة السليمة للمجتمع وجميع أفراده.

[1]_ مالك بن نبي، في مهب المعركة، دار الفكر، دمشق، سورية، ص105.
[2]_ المرجع نفسه، ص105.
[3]_ مالك بن نبي، شروط النهضة، تر. عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، سورية، ص118.

"أما المجتمع الذي يقوم بوظيفته التاريخية، المجتمع الذي يقوم بوظيفته نحو الفرد ويحقق راحة الفرد، فإنه لابد أن نفهم معناه فهما دقيقا، فهو ليس عددا من الأفراد وإنما هو شيء خاص، هو بنيان وليس تكديسا من الأفراد بنيان فيه أشياء مقدسة متفق عليها، فقبل أن تتجمع الأفراد تكون هناك فكرة عامة هي التي تؤلف بين أفراد المجتمع، فإذا فقدت هذه الفكرة الصلات بين الأفراد وتفكك المجتمع وضاعت المصلحة التي كانت تتمثل فيه،"[1] "ولكن حسب الاعتبارات الاجتماعية التي تنتج ما انتهى إليه التحليل، يتبين أن المعادلة العامة التي وصلنا إليها تدل على أن مشكلة الحضارة لا تحل باستيراد منتوجات حضارية موجودة مع الاحتفاظ بالصواب بين الإفراط والتفريط كما بينا ولكنها تستوجب حل ثلاث مشكلات جزئية"[2]:

01_ "مشكلة الإنسان وتحديد الشروط لانسجامه مع سير التاريخ.

02_ مشكلة التراب وشروط استغلاله في العملية الاجتماعية.

03_ مشكلة الوقت وبث معناه في روح المجتمع ونفسية الفرد.

وإنه يمكننا الآن في ضوء هذه الاعتبارات النظرية أن نقدر تقديرا سلميا وضع النهضة العربية، من حيث غايتها ووسائلها وطبيعة مشاكلها"[3].

فالمجتمع "في نشاطه المتناغم هنالك تشابك بين العوالم الثلاثة: الأشياء، الأشخاص والأفكار، وغني عن البنيان أن خطة هذا النشاط مهما كان مبدئيا تنطوي بالضرورة على مسوغات وأنماط تنفيذية: بواعث في المستوى الأخلاقي وأفكار تقنية، ولكن يظل هنالك دائما رجحان لأحد هذه العوالم الثلاثة، وبهذا الرجحان الذي يظهر في سلوك المجتمع وفكره يتميز كل مجتمع عن سواه من المجتمعات"[4].

[1]_ مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، دمشق، سورية، ص157.

[2]_ المرجع نفسه، ص201.

[3]_ نفسه، ص201.

[4]_ مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، سورية، ص36.

ولهذا فإنه لا يمكن تحقيق أي نهضة ما لم يتم معالجة ثلاثة مشكلات أساسية والتي تعتبر حجر الأساس لأي حضارة وتحقيق أي نهضة وهي مشكلة الإنسان والتراب والوقت والتي يجتمع أن تتفاعل وتندمج مع ثلاثة عوالم وهي الأشياء والأشخاص والأفكار، وإن أي خلل بهذه الأسس هو الخلل بمقومات وشروط النهضة مما يعرقل التنمية وتحقيق التطور والحضارة المنشودة التي تصبح بها المجتمعات تهتم بالإنتاج والتطوير بدل الاعتماد على الاستيراد لمنتوجات الحضارات الأخرى وهذا يجعل من الفرد معطل فكريا وحضاريا بما يضع التخلف لمجتمعه ويجعله خاضعا للتبعية للمجتمعات الأخرى.

"وعليه فإننا نقدر جملة أن الضعف الذي نشاهده في اتجاه النهضة العربية، من الجانب الفكري خلال الفترة التاريخية التي اخترناها للموازنة أي فترة (1868- 1905) إنما يرجع إلى أسباب منطقية معينة لا نتصور أنها تخرج عنها، ويمكن أن نرتب هذه الأسباب كما يلي:

01_ عدم تشخيص غاية النهضة تشخيصا واضحا.

02_ عدم تشخيص المشكلات الاجتماعية تشخيصا واضحا.

03_ عدم تحديد الوسائل تحديدا يناسب الغاية المنشودة والإمكانيات"[1].

كما أعطى أهمية "لمراعاة الجانب الاجتماعي والمعيشي، إذ يؤكد مالك بن نبي على المستوى الاجتماعي أن توازن المجتمع بين الحق والواجب، بين الإنتاج والاستهلاك هي المعادلة التي يستقيم من خلالها المجتمع ويحقق المعادلة الاجتماعية المطلوبة التي هي شرطا أساسيا من شروط النهوض التنموي"،[2] "ويقصد **مالك بن نبي** بالجانب المعيشي عن الحق في التأمين الاجتماعي، الذي ينطلق في تأمين حد الكفاف من العيش، فإن توفير لقمة العيش لحفظ النوع يعد طرفا حاسما فيما يسميه مالك بن نبي بتحقيق الديناميكا الاقتصادية إذ لا يمكن تصور اقتصاد تنمية بطريقة مستقلة عن اقتصاد متين لتحقيق

[1]_ مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص188.

[2]_ العابد ميهوب، المرجع السابق، ص171.

القوت، والشعب الذي يقوم بعملية التنمية هو الشعب الذي يملك الحد الأدنى من قوته ليفعل آليات التعمير وسبل النهوض"[1].

إن اختيار **مالك بن نبي** لدراسة التاريخ والاستفادة من أخطائه جعله يستخلص أحد أهم أسباب التخلف من خلال غموض غاية النهضة وعدم تحديد المشكلات الاجتماعية وكذا عدم تحديد الوسائل اللازمة التي تسعى لخدمة الغاية من الحضارة بما يحقق الرفاهية للمجتمع وعيشه الكريم ويبني اقتصادا قويا يمكنه من الإنتاج المستمر ويبني مجتمعا قادرا على تفعيل إمكانيات البشرية والطبيعية بما يحقق الغاية من الوجود البشري بالتعمير وتحقيق وبناء الحضارة المنشودة التي تتحقق فيها تنمية الأسرة والفرد بشكل تنعم فيه بالعيش الكريم.

02- تنمية الأسرة والفرد في فكر عبد الله شريط:

لقد حاول **عبد الله شريط** معالجة إشكالية تنمية المجتمع في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة بالبحث عن أسباب التخلف التي أدت إلى جمود الحضارة العربية والعقل العربي وذلك من بالاستفادة من مشكلات المجتمع التي عالجها **ابن خلدون** وترجمتها في الواقع المعاصر، بالإضافة إلى إعطاء قيمة للتربية والتعليم والجامعة وإثبات دورهم في خدمة المجتمع وتنمية الأسرة والفرد باعتبارهم القاطرة الفكرية والعلمية التي يمكن أن تضع الحضارة ولأي مجتمع وتنظم حياته في سائر الميادين والمجالات.

"وكان من بين المفكرين الجزائريين الذين قدموا أطروحات حول تنموية الكاتب والمفكر **عبد الله شريط**، الذي قدم أفكارا ودافع عنها في عدة محافل ومواقع ومناسبات، وسخر لها جهودا كبيرة في محاولة لتوطينها وإقناع الساسة وجمهور المثقفين بها، وذلك من خلال الجرائد والكتب التي منها معركة حيث دافع عن قضايا ومفاهيم، وحاول تصحيح أخرى، كما قدم من خلال كتابه المشكلة الديولوجية وقضايا

[1]_ العابد ميهوب، المرجع السابق، ص171.

التنمية وتصوراته ودفاعه عن الخيار الاشتراكي"،[1] و"تغلغل الفكر التنموي في الوسط الجزائري بعد الاستقلال الذي عرف تحولات عميقة مست جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أعقب ثورة التحرير، كان السبب في ذلك ظهور المطالب التنموية ليس فقط لمواجهة التخلف والأوضاع المزرية، بل لأنه شكل مطلب اللحاق بالمجتمعات المتقدمة، حيث صار مطلب آخر من مطالب التحرر من قيد الاستعمار ومخلفاته،"[2] " لقد كانت القضايا التي تطلبت معالجة بعد الاستقلال، أكثر ارتباطا من جهة وأكثر تحديا للاستعمار مثل اللغة والهوية والأمية والفقر، وهي الأكثر استعجالا لتجاوز مرحلة التخلف التي تتخبط فيها، ولترسيخ المبادئ العامة لمفهوم التنمية، عملت الدولة الجزائرية على وضع العديد من الأجهزة والمؤسسات التي ستعمل على دفع عملية التنمية"[3].

ويعتبر **عبد الله شريط** من الذين دافعوا عن التوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية بعد الاستقلال نظرا للبنية الهشة للمجتمع الجزائري الذي خرج منهكا من فترة الاستعمار الذي دمر كل البنى التحتية التي تساعد على بناء دولة قوية، ولذلك كان لابد من انتهاج الخيار الاشتراكي الذي ساهم في إحداث نهضة نوعية في كل الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحقق تنمية شاملة لكل فئات المجتمع وفي سائر قطاعات ومجالات الدولة.

و"البدو والحظر هما التصنيف الأول الذي اكتشفه **ابن خلدون** في المجتمع العربي، وليس هو الأسرة مثلا كما هو الشأن في المجتمع الغربي، وهذا التصنيف عند أساسه الاقتصادي، فالبدو هم المكتفون في حياتهم بالضروري، والحضر هم الذين تجاوزوا الاكتفاء بالضروري إلى الكمالي، ثم البدو هم أصل الحضر وليس العكس، وهم المتشوفون إلى حياة الحضر والعكس غير صحيح، والذي يدفع البدو إلى التطلع إلى حياة الحضر، هو ما في هذه الأخيرة من الدعة والراحة، وما في حياة الريف من المشقة

[1]_ خوجة عبد الكريم، إشكالية التنمية في الجزائر بعد الاستقلال (المفكر عبد الله شريط نموذجا)، رسالة ماجستير كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2012/2011، ص100.

[2]_ المرجع نفسه، ص101.

[3]_ نفسه، ص101.

والتعب،"[1] "ونحن اليوم نسمي هذه الظاهرة (بالنزوح الريفي) وهو ما يطبع مجتمعات العالم الثالث كله، أما الظاهرة نفسها فقد اكتشفها **ابن خلدون** منذ سبعة قرون، ولذلك يقول: **إيف لاكوست** أن **ابن خلدون** أول من اكتشف أضخم مشكلة في العصر الحديث، وهي مشكلة التخلف، الذي هو عبارة عن صراع من التناقضات بين حياة الريف وحياة المدينة،"[2] "ولكن ما هي التناقضات الأخرى بين الحياتين؟ إنها ما يطبع كل واحدة منهما من السلوك الاجتماعي الذي يختلف تماما عن سلوك الأخرى: سكان الريف يعتمدون على أنفسهم في الدفاع عن حياتهم، أما سكان المدينة فيعتمدون على أمن وسائل الدولة، ومن ثم كانوا أبعد الناس عن تحمل الحروب، كذلك فهم لتعودهم حياة الدعة والترف هم قليلو الحياء منعدمو التدين وأهل الريف أكمل منهم أخلاقا وأصبح ممكن وأكثر تدينا"[3].

لقد ضرب **عبد الله شريط** نموذج عن التخلف والتحضر من خلال دراسته لطرح ابن خلدون في رؤيته للبدو والحضر، وميز الفرق بينهم في كل الظروف والوسائل والأدوات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية والعيش الكريم، ووضح بأن الريف بطبيعته القاسية في العيش ونزوحه إلى المدن هو ما يخلق مشكلة التخلف من خلال التباين الواسع في نمط الحياة بين البدو والحضر، فالحضر إن كان يمثل التحضر والتطور للمجتمعات المعاصرة، فإن الحياة الريفية هي ما تمثل التخلف والضعف المعيشي للمجتمعات المعاصرة، وإن كان لكل ميزته ومميزاته وسلبياته وإيجابياته.

"ولما كان كذلك فإن الذي يؤدي إلى الاستمرار والتواصل هو النظام الاشتراكي ولا يحدث هذا إلا بالثورة على كل مخرب لكيان الفرد والمجتمع فتحل قيم جديدة محل قيم قديمة"[4]، "ولذلك يبرز **شريط** إدخال الفكر الديني في المباحث العلمية وحتى الدينية بما يلي:

[1]_ عبد الله شريط، نصوص مختارة من فلسفة ابن خلدون في الاجتماع والسياسة والثقافة، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص34.

[2]_ المرجع نفسه، ص34.35.

[3]_ نفسه، ص35.

[4]_ رابح مراجي، الدين والترقية عند عبد الله شريط، مجلة النقد الثقافي، ملف العدد: السياسي والديني في الفكر المعاصر، العدد الثاني، أكتوبر 2014، ص94.

ـ الفكر واحد على اعتبار أنه مجهود عقلي يجمع بين الأشياء ويستخرج منها ما يفيده على الحياة، كما يستخرج من الطبيعة ما يقوي وجوده في الحياة"[1].

"فالفكر في هذه الحالة يحقق نتائج:

- تحصيل المعاش (حياة مادية)
- التعاون والاجتماع مع بني البشر (تنظيم حياة اجتماعية)
- وسيلة للنظر في المعبود وما أرسله (تنظيم حياة روحية ونفسية).

فهذه العناصر مجتمعة لا تحقق الغاية اللازمة إلا إذا كان رابعها العلم الذي يساعد على تأدية الرسالة الأخلاقية، فهو الذي يميز بين الخير والشر، الحسن والقبح،"[2] " ويرى أن الطريق الوحيد لإعداد الحياة الاجتماعية هو بالذات ممارسة الحياة الاجتماعية، وعليه يجب أن نربط في التعليم بين التنشئتين العقلية والأخلاقية وبين اكتساب المعلومات وتنمية السلوك، فتكوين عادات الطفل إذن يجب أن يتم في خضم الوضع الاجتماعي القائم لا بعيدا عنه وإلا كنا كمن يعلم الطفل السباحة عن طريق تدريبه على حركات العوم خارج الماء على حد تعبير أستاذنا، وبهذا يصبح التعليم خادما للمجتمع، لأنه يصبح وسيلة لنفعه وتبادل الرقي معه أخذا وعطاء، ولا غاية في حد ذاته، وبهذا يتمكن التعليم من أن يؤدي خدمة أخلاقية للمجتمع"[3].

"والجامعة هي المكلفة بعملية التنمية الشاملة، فهي المسؤولة الأولى على ترقية الإنسان داخل الجامعة وخارجها، ومما ركز عليه أستاذنا مشكلة التوجيه، أي توجيه الخريجين وربطه باحتياجات البلاد، فالجامعة هي التي تقوم بتطوير المجتمع وتفحص نتائج ذلك التطور وتدمج الخرجين في عملية التنمية

[1] ـ رابح مراجي، الدين والترقية عند عبد الله شريط، المرجع السابق، ص94.
[2] ـ المرجع نفسه، ص95.
[3] ـ عليوان اسعيد، فلسفة التربية عند عبد الله شريط، جامعة الأمير عبد القادر، ص15.

الشاملة ليصيروا هم أنفسهم استثمارا بشريا يطور ويتطور، وقد حل بهذا أيضا مشكل البطالة حيث نرى عشرات الآلاف من الطلبة يتخرجون سنويا إلى الشارع ومن هنا فلا بد أن تنفتح الجامعة على المحيط"[1].

ولهذا من أجل الخروج من مشكلة المجتمع الريفي والحضري يقترح ويؤيد **عبد الله شريط** النظام الاشتراكي باعتباره عادل في تنمية الفرد والمجتمع والأسرة أينما كانت سواء في الريف أو الحضر من خلال رابط الفكر الذي ينمي الأفراد ويسعى إلى تحقيق التنمية لها سواء المادية أو الاجتماعية وتنظيم العلاقات بينهم الاجتماعية أو الدينية وتعديل السلوك والاهتمام بالقيم والحياة الدينية وفق ما تقتضيه رسالة الأنبياء والرسل تجاه معبودهم، وكل هذا لا يتحقق إلا بالعلم الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأي مجتمع وأي فرد لكي تتحقق تنميته وإنسانيته ورسالته في الحياة، ولا يكون ذلك إلا من خلال الاهتمام بالتعليم والمدرسة، وكذا بالباحثين والمتخرجين والجامعة لكي يساهم كل في تنمية المجتمع وإعداد الأجيال بما يخدم المجتمع مستقبلا.

فشريط "عندما تعرض لموضوع التنمية ربطه دائما بالمسؤول الأخلاقي، لأن قيمة الأخلاق في المجتمع أكبر لتحقيق الوثبة الكبرى وهذا طبعا بالاهتمام بحياة الإنسان الروحية والمادية على السواء مثل مشكلة القيم والحرية وأنظمة الحكم، والأسرة والتربية والنسل، بحيث لم يتوان أن يحدد موقفه منها، وهو موقف مؤيد لتوظيف الحياة الأخلاقية للدفع بعملية التنمية قدما نحو رفاهية المجتمع، شرط أن يكون خاضعا للرقابة الأخلاقية كوازع أخلاقي والنظر إليها باستمرار على أنها قيمة"[2].

"فالفرد لا يستطيع أن يعرف ذاته أو قيمته، إلا إذا ارتبط بالضمير الجماعي الذي هو الوطن، فالمفكر **عبد الله شريط** يمكن اعتباره صاحب نظرية واعية جديرة، بأن تدرس وتنشر وتعرف للأجيال الصاعدة داخل الوطن وخارجه، وهذه ومضة من الشعل الفلسفية التي أوقدها مفكر الجيل في مجال الفلسفة، ودفعت بهم إلى الاستقرار وبناء الدولة القوية لا الضعيفة التي تعاني التبعية وضعف مستوى التنمية،

[1]_ عليوان اسعيد، المرجع السابق، ص20.

[2]_ رايس زواوي، سؤال الأخلاق في الفكر الجزائري (عبد الله شريط) نموذجا، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة الفلسفة جامعة سيدي بلعباس، مجلة الواحات والدراسات، العدد18 (2013)، ص203.204.

أصبحت كمشروع حضاري يدعو للتعايش والتفاهم لا الصراع والتناحر، وقد نالت اهتماما جادا في مختلف الدراسات الحديثة بمختلف فروعها"[1].

"إن مشكلة التخلف الذي نعيشه كما يراه المفكر عبد الله شريط، هو هذا التناقض الصارخ بين حالة خلفنا الذهني والجمود الفكري وبين مواكبة التطور الحضاري الحاصل في عالمنا، وعندما يقارن الأستاذ **عبد الله شريط** بين حالة العرب ودولة الصين الشعبية، ففي الصين بذل مجهود فكري على الجبهتين: جبهة التراث التقليدي بالتنقية والتقييم ودرس ما هو قابل للحياة وما هو غير قابل للحياة، وجبهة المستوردات الأجنبية بالدرس والتقييم ما يصلح منها الإنتاج وما هو للمتعة المادية وحدها"[2].

إن للبعد القيمي والأخلاقي للفرد أو الأسرة أو المجتمع له دور كبير في تحقيق التنمية وبناء مجتمع متماسك تنظم علاقاته الرقابة الأخلاقية والضمير الجمعي الذي يمكن من التعايش والتفاهم بين كل أطياف المجتمع ويساهم في التكفل والتعاون والتطور الحضاري بشكل ذاتي وداخلي يجنب المجتمع استيراد الثقافات الغربية بما يجعلها دخيلة عليه وقد يؤدي ذلك إلى اختلال أخلاق المجتمع ويسبب في الجمود الفكري والديني بما يؤدي إلى التخلف ويفقد هوية المجتمع ويوقف حضارته ويذيبها في الحضارات الأخرى بسبب الانسلاخ عن ثقافته وهويته وحضاراته.

03- تنمية الأسرة والفرد في فكر محمد أركون:

إن رؤية **محمد أركون** لتنمية الأسرة والفرد أو تنمية المجتمع بصفة عامة ينبغي أن تؤسس على قواعد علمية وفكرية لكي يتم التصدي للمشاكل وإيجاد الحلول لها بشكل علمي يمكن من خلالها تجاوز عقبات التخلف وفتح الباب أمام النقد الحر والبناء الذي يساهم في تنمية أفراد المجتمع فكريا وثقافيا وكذا يساعد على بناء أنظمة قوية للدولة يمكن من خلال مؤسساتها تحقيق التنمية للمجتمع العربي خاصة والإسلامي عامة ويحقق لها التحرر من التبعية للغرب.

[1] _ النوي حمادي، فلسفة الحداثة عند عبد الله شريط، مجلة دراسات، جامعة طاهري محمد، بشار، جوان 2017، ص176.

[2] _ بن دحمان حاج، الحداثة في فكر عبد الله شريط، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، ص17، 18.

"لا يكاد يخفى على متأمل في فكر أركون أنه يرى البحث العلمي وتجديد وسائله ضروري فيعتبره ضرورة مرحلية لتحقيق التنمية (... ضرورة حتمية يقتضيها مشروع التنمية فإن عواقبه وخيمة فيما يتعلق بنوعية الحضارة التي ينوي المسلمون بناء صرحها في المكان وفي الزمان ...)، وسيكون عدم الأخذ به وخيم العواقب، ولا يقود إلى نتائج بل يعمق المشاكل ويخلق أخرى جديدة،"[1] "ومما لا شك فيه أن هذا التجرد العلمي سيسجل بالضرورة إلى منهج صحيح في وضع إستراتيجية تنموية فعالة، تستقرأ الحاضر، وتحلل معطياته وتقف على جوهر مشكلاته، ولا يتم ذلك إلا بالبحث العلمي الرسين (... التعرف من جديد على الجدلية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية من أجل مراقبتها ..)، فالجدلية في الفكر الإسلامي مهمشة الجوانب لا ترتبط في مجمل عناصرها، حيث تفتقر القراءة الدينية والفقهية للفكر السياسي والتاريخي،"[2] "ويقترح المفكر **محمد أركون** مستويات من أجل التحرر من ربقة التخلف وتحقيق التنمية أولها: وضع إستراتيجية علمية مدروسة للتنمية، أما الثاني فيدعو إلى وضع البحث العلمي موضع السبق أو أن يكون التفكير علميا والتخطيط ثم العمل خاضعا للبحث العلمي، على أن يرافق ذلك تخطيط أو سياسة ممنهجة للإعلام تخدم هذه الإستراتيجية وتخدم البحث العلمي والإعلام هو ثالث مستوى من مستويات تحقيق التحرر"[3].

ويعطي **محمد أركون** أهمية كبيرة للبحث العلمي في تحقيق التنمية للفرد والأسرة والمجتمع عامة في سائر المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية نظرا لميزته التجديد في كل زمان ومكان، وإهمال ذلك هو الوقوع في التخلف مما يضطر هذه المجتمعات إلى التبعية الحتمية لها لأنها لا تملك أدوات البحث والتجديد في كل أمور حياتها وما يحقق لها التنمية والرفاهية، بذلك تصبح مكتفية بالاستيراد لكل شيء حتى المناهج الفكرية والمشاريع التنموية وذلك له عواقب وخيمة وسلبية على المجتمع ووتيرة التنمية للمجتمع عامة والدولة خاصة.

[1]_ خوجة عبد الكريم، إشكالية التنمية في الجزائر بعد الاستقلال: المفكر عبد شريط نموذجا، رسالة ماجيستير، قسم علم الاجتماع، وهران، 2011، 2012، ص83.

[2]_ المرجع نفسه، ص83.

[3]_ نفسه، ص85.

"وهكذا نلاحظ أن حق التفحص النقد الحر، أو التعبير الحر أو النشر الحر للأفكار والمعارف إما أنه محصور بشكل صارم وإما أنه ممنوع بشكل كامل منعا باتا! ضمن مثل هذه الظروف نفهم سبب انعدام وجود المثقفين في المجتمع، وسبب ضعف البحث العلمي، وسبب هزال أماكن الإبداع الثقافي والفني ووسائله وإمكانياته، وكل هذه الأشياء تعتبر شروط ضرورية لابد من توافرها لكي يتمكن المجتمع المدني من المساهمة في عملية الانخراط الخصبة والتفاعل المثمر مع الدولة أو النظام الحاكم"[1].

"وإنما أزمة الحضارة التي تواكب في الغرب انحصار الاستعمار وتواكب التصنيع المتزايد هي أيضا أزمة نمو: ولذا فإن المعبدة بين الفكر العربي والحياة الغربية قد كبرت ولاسيما لأن الفكر العربي قد عبئ كله تقريبا من أجل النضال السياسي والمشكلات العلمية على صعيد التنمية، بيد أن التنمية إن كانت ظاهرة اجتماعية شاملة، فمن الخطر الإسراف في تأخير القيام بقرارة انتقادية ثانية للماضي العربي الإسلامي القديم والحديث كله، في ضوء المطالب المتغيرة للمعرفة العلمية"[2].

إن لحرية التعبير ونشر الأفكار الحرة والإبداعية لها دور كبير في تحقيق التنمية وإرساء مبادئ الديمقراطية والمواطنة والتضيق على ذلك يضع التخلف ويضعف البحث العلمي والمجتمع المدني ويخلق فجوة عميقة بين المجتمع والنظام الحاكم، ولهذا وجب تجاوز هذه الأساليب الاستعمارية وضرورة فتح الآفاق للنظام السياسي من أجل المساهمة في تنمية المجتمع وتجاوز الماضي وسلبياته خاصة الفترة الاستعمارية التي أثرت على النهضة في المجتمع العربي وأفقدته ثقته بنفسه من أجل النهوض من جديد وفق متطلبات العصر وإمكانياته وطموحاته.

"وهو إذ يشرح كيف تقوم الحضارة في أي بلد على أساس علمي، ووفق شروط تتحقق عن طريق إرساء البحث وتوليته المكانة المرموقة والمستحقة في عملية التنمية، فهو ينكر وجود اهتمام بالبحث أو أن يكون للبحث أولوية ومكانة في التنمية العربية، كما لا يوجد حركة فكرية واضحة أو ترجمة علمية تخدم

[1]_ محمد أركون، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟، تر. هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط2، 1995، ص178.

[2]_ محمد أركون، الفكر العربي، تر، عادل علوا، بيروت، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط2، 1985، ص160.

مخططـات التنميـة وترفـع مـن مسـتوى التعلـيم، كمـا ينكـر وجـود خطـط إعلاميـة وبـرامج التنميـة أو استراتيجيات تروج لبرنامج التنمية وتشارك في إنجاحها"[1].

وكي تتحقق هذه المعادلة يلخص طروحاته في أكثر من مقال وقراءة:

01_ "تجاوز المسلمات والطروحات التي تجاوزها التاريخ وتخلى عنها الغرب، وعدم محاولة اللحاق بالغرب فيما يتعلق بهذه المسلمات (مثل الرؤى والفلسفات الغربية) ... أو الإيديولوجيات سواء الاشتراكية أو الرأسمالية، ويطرح وفق ذلك شرطين هامين هما:

أ_ التنمية لا تحل بالنظم والإيديولوجيات المستوردة"[2].

ب_ "عدم الاعتماد على المستشارين الأجانب والخبراء من خارج التجربة نظرا لجهلهم لجوهر الثقافة المحلية وعقلية الإنسان المحلي.

02_ ترك المواقف الانفعالية والعاطفية ودعاة النزعة الرومانسية العاطفية في الإسلام.

03 _ التفكير الجاد في المحاور المتعلقة بالاقتصاد والثقافة التي تمثل الفعالية في مجال التنمية

04_ تشجيع البحث في العلوم الإنسانية لتحرير العقول التي يمكنها تقبل مشاريع التنمية ونشرها عن طريق الإعلام والتعليم"[3].

فالنهضة والحضارة لا تتحقق بالصدفة أو الحظ وإنما ينبغي أن تقوم على أسس علمية يكون قوامها التعليم والبحث العلمي بالجامعة بما يشكل ثورة علمية ومعرفية يمكن من خلالها تحقيق التنمية المنشودة، كما يمكن للإعلام أن يساهم بشكل كبير في نشر الوعي والتحضر الثقافي والأخلاقي من أجل تجاوز الإيديولوجيات الغربية التي عرقلت مسار التنمية، وكذا ضرورة الاهتمام بالكفاءات المحلية وعدم

[1]_ خوجة عبد الكريم، المرجع السابق، ص85، 86.
[2]_ المرجع نفسه، ص86.
[3]_ نفسه، ص86.87.

الاعتماد على الكفاءات الخارجية نظرا لاختلاف بيئة كل طرف وأيضا ضرورة التخلي عن التفكير العاطفي والقومي والعمل الجاد من أجل تحقيق نهضة اقتصادية وثقافية حقيقية تساهم في التنمية رفقة تطوير البحث العلمي في شتى التخصصات وتوظيف الإعلام والتعليم في إرساء تلك المبادئ العلمية والأخلاقية والحضارية لدى الأجيال وكل فئات المجتمع.

04- تنمية الأسرة والفرد في فكر عبد الله العروي:

يهتم **عبد الله العروي** بالدولة وبنائها الاجتماعي كسبيل أساسي من أجل تحقيق التنمية للمجتمع والأسرة والفرد، الدولة هي التي يمكن من خلال البناء والتعمير والتطوير والسهر على النمو الاجتماعي والاقتصادي والممارسات السياسية والاهتمام بالفرد وحريته وتعليمه وكافة حقوقه مقابل واجبات يقوم بها تجاه الدولة والمجتمع، كما يعتبر الجانب الأخلاقي والمساواة شروط ضرورية من أجل الوصول للتنمية المرجوة وتحقيق الرفاهية للفرد والأسرة والمجتمع.

حيث "يرى أن أهم مأخذ على الدولة القومية هو أنها تتعمد الانتقاء والتوافق، وأنها بالتالي تجمد التناقض بين ذهنية عتيقة، مجسدة في تعبير معين وفي سلوك محدد، من جهة، ومن جهة أخرى سياسة اقتصادية تتوخى التنمية السريعة وتوظف لذلك الغرض منطقا يخالف تمام المخالفة الذهنية العتيقة المذكورة، فالدولة القومية تعرقل بموقفها التوفيقي التحديث الفكري والنمو الاقتصادي، معنى هذا أنها هي التي احتضنت ما يسمى اليوم بالمذهب الإسلامي"[1].

"ترسم الدعوة إلى التقنية، بعد انتصارها سمة كل مظاهر الاجتماعية، تصبح هي أم القيم كلها فتدفع إلى الحضيض كل مقولة لا تؤدي إلى الفعالية البحتة، في هذا الإطار تبدو الثقافة التقليدية عميقة قاحلة، ويسحب هذا الحكم السلبي حتى على وضعها في الماضي، وبما أن الجميع متفق على عبادة التقنية، إله الساعة فلا حاجة إلى مجلس نحتاج فيه حول الطقوس، كانت البرلمانات الليبرالية، عندما كان نواب الأمة

[1] ـ عبد الله العروي، الإيديولوجيا المعاصرة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1995، ص18.

يدعون إلى الحركة وهم لا يبرحون مكانهم، بمثابة حمامات دافئة يدخلها الناس للاستجمام، ينسون قوة الجاذبية فيلحقون في سماء حلم خادع ويظنون أنهم أقوياء مثل الآخرين"[1].

"قد تكون الدولة صالحة بالنظر إلى متطلبات الحياة الحيوانية، لكنها إذا تعامت عن الهدف الأسمى الذي يتطلب قانون معين، فهي شر باطل في كل الأحوال تبقى الدولة في مرتبة ثانوية، لكن إذا قبلت أن تخدم الفرد الذي يتهيأ لتحقيق الهدف الأسمى، فإنها تكسب قيمة مستعارة من غاية ما ورائية حينذاك، تخضع لقانون سابق تقبل أن تخدم غاية لم تحددها هي، تتهيأ لتضمحل حيث يعود من واجبها أن تحرر الفرد ليقوم بعمل أهم مما تطالبه هي به، من واجبها أن تنكمش أكثر ما يمكن وأن توسع النطاق الذي لا يحتاج الفرد إليها فيه، تبرر الدولة وجودها بأنها تقوم بالماديات تخدم الفرد، لكن ليس من حقها أن تحجب عنه الغاية التي يحيا من أجل تحقيقها"[2].

"كل المفكرين السياسيين الواقعيين والمثاليين، يتفقون على المعادلة التالية: الدولة الحق اجتماع وأخلاق، قوة إقناع يتفقون جميعا على القواعد التالية:

_ لا نظرية حقيقية بدون تفكير جدي في أخلاقية الدولة.

_ إذا لم تجسد الدولة الأخلاق بقيت ضعيفة.

_إضفاء الأخلاق على دولة القهر والاستغلال غبن.

_تحرير الدولة من ثقل الأخلاق حكم عليها بالانقراض"3.

يعبر عبد الله العروي عن الدولة باعتبارها الأساس لأي مجتمع لكي يسوس شؤونه وفق قوانين عادلة ومعاصرة تتجاوز المفهوم التقليدي لأي دولة، وكذا يتجاوز دولة البرلمان النائم والذي لا يخدم الدولة ولا المجتمع والفرد، ولهذا كانت خدمة الشعب أو الفرد خاصة هي الغاية السامية للدولة، وضرورة

[1] _ عبد الله العروي، الإيديولوجيا المعاصرة، المرجع السابق، ص74. 75.

[2] _ المرجع نفسه، ص15.

[3] _ نفسه، ص212.

التأسيس الأخلاقي للدولة والمجتمع من أجل ضمان الاستمرارية السليمة للدولة والمجتمع والفرد وتمنعهم من الانقراض.

"إن الفرد الذي يعيش داخل الدولة الحديثة المبنية على الاقتصاد الصناعي الموجه والمساواة الديمقراطية، يميل بطبعه إلى مسايرة الآراء الغالبة، أصبح الفرد يفضل الرضوخ إلى رأي الأغلبية وهو رأي يتكون تلقائيا في المجتمع العصري، لكن الاجتماع الذي على رأي واحد، وهو اجتماع اصطناعي يتسبب في ذهول فكري وفي تعثر المجتمع ككل، لكي نحافظ على أسباب التقدم لا بد من الإبقاء على حقوق المخالفين في الرأي، لأن الاختلاف هو أصل الجدال والجدال هو أصل التقدم الفكري والابتكار"[1].

"يجب على قوانين الدولة أن تتوخى المحافظة على المبادرة الفردية، عليها أن تترك الفرد ينظم أحوال معاشه، عليها أن تضمن له التمتع بثمار نشاطه، فقداسة الملكية وحق التوريث وحرية التنافس في دروب الكسب،كل هذا من أهم الحقوق المترتبة على حرية الفرد التي يجب على النظام السياسي أن يضمن استمرارها، إن علم الاقتصاد هو وصف لقوانين المنافسة الطبيعية بين أفراد أحرار،"[2] "واجب على الدولة هو أن تترك تلك القوانين تعمل لصالح المجتمع، وإذا تدخلت لحدها وتغيير مفعولها فإنها قد ترتكب خطأ ضد العلم والعقل والخير، فالمجتمعات التي تتدخل في ميدان الكسب وتفرض امتيازات واحتكارات وتُقَيم حواجز تُعَقِدُ عملية التبادل وتتلاعب بسعر العملة، تجهل قوانين الاقتصاد السليم، تخرب البلاد وتفقر الأفراد"[3].

"إن الدولة الطبيعية تخدم المجتمع بقدر ما يخدم المجتمع الفرد العاقل: تنظم التعاون، تمهد طرق السعي، تشجع الكسب وطلب العلم، المطلوب منها بالأساس الحفاظ على الأمن في الداخل والسلم في الخارج، أي ردع العنف اللامعقول مادام له أثر بين البشر، بقدر ما تتقدم الإنسانية في سبيل العلم

[1]_ عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط5، 1993، ص41.
[2]_ المرجع نفسه، ص48.
[3]_ نفسه، ص48.

والرفاهية والسعادة، بقدر ما تخف ضرورة اللجوء إلى الدولة بشأن المحافظة على السلم فتتلاشى وسائل الدولة الزجرية والقمعية داخليا على الأقل في المرحلة الأولى"[1].

إن الدولة المعاصرة هي دولة صناعية ديمقراطية وهذا تجاوز الدولة التقليدية القديمة، ولهذا كان من الضروري الاهتمام بالفرد وحريته وظروفه المعيشية ورعايته الصحية بما يحقق تنمية له ولمجتمعه ويضمن كافة حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية كما يتميز العصر بأنه يرتكز على الاقتصاد لأي دولة ومجتمع وهو ما يحدد مستوى العيش الكريم والرفاهية للفرد والأسرة والمجتمع أو ضعفها أو انعدامها.

"هناك مفاهيم مثل المساواة والتنمية والأصالة تعبر عن الحرية كمنبع النشاط والتطور، تعني المساواة في الظروف الحالية، استقلال الفرد عن كل تبعية للغير، والتنمية استقلال الدولة عن أي تأثير خارجي، والأصالة استقلال القومية وانفلاتها من الذوبان في ثقافات أخرى، تحتل هذه المفاهيم الثلاثة القسم الأكبر من الحيز الذي عبر عنه كلمة حرية في المجتمعات الغربية، ويبدو ما عدا ذلك للمواطن العربي المعاصر تافها ثانويا، إذا انصب الاهتمام كله على تحقيق المساواة والتنمية والأصالة وكلها تشكلات ظرفية للحرية"[2]، "إن أهم ما يميز الوضع العربي المعاصر هو التداخل بين قيم الحرية والمساواة والتنمية والأصالة، وهذا التداخل يفسر المفارقات التي ذكرنا بعضها سابقا، انتشار دعوة الحرية مثلا يأتي من أن الكلمة التي تستعمل للتعبير عن معنى الاستقلال في ميادين شتى: الاقتصادي، السياسي، الثقافي، والحضاري"[3].

"إن انشغال مجتمع ما بقضايا التنمية والأصالة لا يدل على التقدم بقدر ما يدل على التخلف وعلى ضرورة اختزال تجارب أمم أخرى، إن المساواة وسيلة الحرية وكذلك التنمية والمساواة والأصالة، بل أن الحرية المجسدة في سلوك معين هي وسيلة حرية أوسع وأشمل، لأن الحرية لا تتحقق أبدا بكيفية مطلقة

[1]_ عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المرجع السابق، ص48.
[2]_ المرجع نفسه، ص106.
[3]_ نفسه، ص106.

في سلوك بشري متميز، يعني التقدم دائما توسيع الحيز الذي تعبر عنه مباشرة كلمة حرية في استعمالها الدقيق،"[1] "والأهم من ذلك هو أن نقيم نوع الفكر الممارس ومحتواه وتوجيهاته الاجتماعية والتاريخية والحضارية وحركة التجديد الفكري البشري والمؤسسي فيه ومدى إرساء خريطة واضحة للطاقات الفكرية الناعمة ومدى موقعتها في الحياة الاجتماعية بتعبير أكاديمي، فإن انسراب الفكر في الحياة، يعني اقتراح نماذج للحياة الاجتماعية بمختلف قطاعاتها يكون موصولا برؤية أهل العلم والأعلمية، واقتحام قضايا مجتمع المدينة انطلاقا من منهج عقلي يتصل بالمعيشي اليومي والهاشمي"[2].

يوضح **عبد الله العروي** أن أسس قيام الدولة الحديثة المستقلة لابد أن يهتم بثلاث قواعد رئيسية تساهم في تحقيق الاستقلالية للدولة والتنمية للمجتمع والحرية للفرد، وهي المساواة والتنمية والأصالة، فالمساواة بتعزيز مبادئ الحرية والديمقراطية للأفراد، والتنمية في كل المجالات من أجل التحرر من التبعية للخارج والغرب، والأصالة من أجل الحفاظ على الهوية والثقافة الأصلية للمجتمع من أجل حمايته من الانسلاخ أو الذوبان في ثقافات الحضارات الأخرى وهي أمور ينبغي مراعاتها والاهتمام بها لأنها تمثل جوهر الدولة والمجتمع وقيمته بين الدول والحضارات الأخرى.

05- تنمية الأسرة والفرد في فكر محمد عابد الجابري:

يرى **الجابري** بأن مشكلة التنمية في الوطن العربي سببها التشتت وعدم الوحدة الاقتصادية والثقافية والفكرية، وأيضا سببها جمود العقل العربي عن الإبداع والتحرر من أغلال التبعية والانبهار بالغرب، كما ينبه على علاقة الدين بالدولة وأهمية الاجتهاد الديني في عصرنة السياسة بما يجعلها تواكب العصر وتخرج من حيز التقليد لأنه لا سبيل إلى تحقي النهضة إلا بتحرير العقل ومعالجة أزمة الحضارة العربية والتحليل وطرح البديل وحسن استثمار التراث وتجديده بروح عصرية وتجعله يساهم في تحقيق التنمية للفرد والأسرة والمجتمع والدولة.

[1]_ عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المرجع السابق، ص107.

[2]_ساسي سفيان، النخبة وأزمة العقل العربي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، مجلة التكوين العدد10، 2018، ص86.

"الوطن العربي ليس الآن بلدا واحدا، ليس مجتمعا واحدا، بل هو بلدان ومجتمعات نريدها أن تصبح بلدا واحدا ومجتمعا واحدا، ويجب أن نعمل من أجل هذا وهي في الظرف التاريخي الراهن مازال كل منها مطبوعا بخصوصية قوية تطبع بطابعها جملة من المسائل، مثل مسألة العلاقة بين الدين والدولة"،[1] "وإذن يجب أن ننظر إلى هذه المسألة على ضوء واقع كل بلد عربي على حدة، يجب أن نتجنب تعميم المشاكل القطرية تعميما يجعل منها مشاكل قومية ويجعل من الدعوة إلى الوحدة العربية دعوة إلى نقل المشاكل من إطار الخاص إلى إطار العام، إن مشكلة العلاقة بين الدين والدولة في الوطن العربي ليست مشكلة قومية، بل هي مشكلة قطرية"[2].

"إن هذا يعني بعبارة أخرى انتهاء مرحلة حركات التحرر الوطني التي كانت في جوهرها حركات من أجل الانفلات من قبضة العالم الأول وهيمنته الرأسمالية الامبريالية، والطموح إلى بلورة "عالم ثالث" متحرر من التبعية العسكرية والاقتصادية والإيديولوجية لأي من العالمين العملاقين، تلك هي أهداف حركة عدم الانحياز التي أصبحت اليوم في خبر كان أو على الأقل اسما بدون مسمى"[3].

"وها هو الوطن العربي الآن موزع إلى دول قطرية أصبحت كل واحدة منها كيانا دوليا ونفسيا وسياسيا واقتصاديا قائما بذاته، كيانا يشكل حلقة في النظام العالمي القائم الذي لم يعد يسمح بالمس بأية واحدة من حلقاته، حفاظا على توازناته وقنوات وشرايين الاستغلال الذي يشكل قوامه وجوهره، هذا فضلا عن أن القطرية نفسها قد تحولت في العالم العربي إلى (وطنية)"[4].

إن أحد الأسباب الرئيسية لتخلف دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة هي سيطرة القوى العالمية على العالم وتطوه واقتصاده والتحكم في السياسة الداخلية والخارجية لهم مما جعل من الصعب التخلص من هيمنتهم العالمية خاصة مع تشتت الدول العربية وعدم اتحادها ضد أي خطر يهدد

[1]_ محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص99.
[2]_ المرجع نفسه، ص99.
[3]_ محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العروبة والإسلام ... والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط4، 2012، ص149.
[4]_ المرجع نفسه، ص153.

أمنها واقتصادها ووجودها، فضعف العلاقة بين الدول العربية فيما بينهم وضعف كل دولة في علاقتها مع شعبها جعل منهم حلقة ضعيفة يسهل السيطرة عليها من طرف القوى الخارجية.

"وإذا فالمشكل الذي يواجهنا ليس مشكل أن نختار بين أحد نموذجين ولا مشكل أن نوفق بينهما، بل إن المشكل الذي نعانيه هو مشكل الازدواجية التي تطبع كل مرافق حياتنا المادية والفكرية، لا بل المشكلة في الحقيقة هي ازدواجية موقفنا من هذه الازدواجية: نحن نقبل هذه الازدواجية على صعيد واقعنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتعليمي فنبني مخططاتنا التنموية على أساس (تنمية) هذا الواقع المزدوج: نصرف القطاعات (العصرية) من أجل تدعيمها وتوسيعها باسم (التحديث) ،"[1] "كما نصرف على القطاعات (التقليدية) من أجل الإبقاء عليها وإحياء المندثر منها، باسم (الأصالة) والحفاظ على (التقاليد)، ولكننا وفي الوقت ذاته نرفض هذه الازدواجية على صعيد آخر: صعيد الحياة الروحية الفكرية، فريق يدعو إلى تبني القيم الفكرية العصرية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من النموذج الحضاري الغربي، وفريق آخر يدعو إلى التمسك بقيمنا التراثية وحدها، وفريق ثالث يلتمس وجها أو وجوها للتوفيق، الأمر الذي يعني محاولة التخفيف من وقع هذه الازدواجية على الوعي، ليس إلا"[2].

ولهذا "يؤكد **الجابري** على الدور الذي يمكن أن يلعبه العقل في تحقيق النهضة وهو يعترف بأن هناك وعي بهذه المرحلة من مراحل محاولة النهوض بالأمة العربية، بل الأهم من ذلك يؤكد بأن هؤلاء كانوا على وعي أيضا حتى بضرورة تهيئة العقل إلا أن كل هذا ما هو إلا مرحلة مبدئية أولية أُغفل فيها شيء مهم وهو نقد العقل في حد ذاته أو كما يسميه (سلاح النقد) لأنه كان لابد قبل استعمال هذا العقل من نقده لأنه ما لم يخضع لهذه المرحلة سيغدو سبب الوضع الذي عاشه ويعيشه الوطن العربي"[3].

[1] _ محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1990، ص19.

[2] _ المرجع نفسه، ص19.

[3] _ بن عيسى خيرة، قراءة تمهيدية لمشروع "محمد عابد الجابري" في نقد العقل العربي، جامعة تلمسان، مجلة النقد العربي، ملف العدد: التراث والحداثة، العدد الأول ديسمبر 2013، ص111، 112.

إن مشكلة الأصالة والمعاصرة أو كما يسميها الجابري التقليدية والعصرية والصراع السياسي والاجتماعي بين أيهم أصلح للمجتمع والدولة وكذا محاولة الجمع بينهم خلق فجوة حضارية جعلتها مترددة بين التقدم والتأخر ولهذا ينبغي تفعيل دور العقل وآلياته النقدية في نقد التراث وتجديده بما يطرح طريقا ثالث يمكن من خلاله تحقيق النهضة وتجاوز التخلف والجمود الفكري والتنموي الذي يعاني منه الوطن العربي، وفتح آفاق له من أجل العمل على مشروع الوحدة العربية والسعي للتطور وتحقيق التنمية بما يجعلها في حيز الحضارة المعاصرة التي ترتكز على قدرة العقل والعلم والإبداع المستمر من دون إهمال الجانب الديني والتراث في حفظ هوية المجتمع العربي.

"إن قضية تجديد التراث قضية جوهرية في عملية التنمية إذ أنها تهتم بالشرط الأول للتنمية وهي الاعتناء بتنمية العنصر البشري فالتنمية ليست مجرد استثمار للموارد الوطنية، وزيادة في عدد المصانع، بل هي استثمار بشري يهدف إلى خلق عنصر جديد قادر على التنمية ومؤهل للقيام بعملية التطور، وهو الإنسان عن طريق اكتشافه لبعده التاريخي، وإعطائه أسسا نظرية جديدة للتغيير"[1]، "وإن البحث العقلي بروح عصرية في المشكلات الفكرية المرتبطة بالدين يجب أن تحتل مكانة مهمة في فلسفة التنمية، ذلك أن التنمية الدينية تدعو لأن يكون للدين دورا هاما في الحياة السياسية، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية العربية، ومن ثم يجب خلق حوار بين الدين والفلسفة، والقيام بالتحليلات العميقة لقضايا الدين حتى يؤدي دوره المهم في تنمية شعوب العالم العربي"[2].

"ومن خصائص الرؤية العلمية للتراث، الرؤية النقدية له التي تشترط الكشف عن الأسس الإبستمولوجية التي أنتج بها العقل العربي ثقافته: البيانية، العرفانية، والبرهانية، والهدف من ذلك هو

[1]_ نور الدين بن قدور، واقع الفلسفة في العالم العربي المعاصر: عوائق وأزمة في الإبداع ...، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مجلة دراسات، مج07 / العدد1، فبراير 2018، ص46.

[2]_ المرجع نفسه، ص46.

التحرر من بعضها، لأنها مثلت عوائق إبستيمولوجية أمام نقد العقل العربي قديما وحديثا، ولتجديد الثقافة العربية المعاصرة، حلا لإشكالية الأصالة والمعاصرة"[1].

"يتصور **الجابري** واقع الأزمة الحضارية التي تعيشها الأمة العربية حاضرا، ويقدم لنا تفسير حول واقع الفكر العربي المعاصر، مؤكدا أنه يعيش ثنائية التقدم والتأخر، وأن الفكر هو مجرد انعكاس للواقع، لواقع العالم العربي الذي عرف، ومازال يعرف تحولات في جميع المجالات، والنتيجة أن العقل العربي يجد نفسه يتأرجح بين الانحطاط والتقدم بين الركود والتحرر، بين التجزئة والوحدة بين الفوضى واليقظة بين النظام والإصلاح"[2].

إن تحقيق التنمية للأسرة والفرد في المجتمع العربي ينبغي أن يشمل عدة جوانب أساسية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ويمكن لهذه الأخيرة (الثقافية) استثمارها في تحقيق التنمية من خلال نقد التراث وتجديده بما يكسر التحجر العقلي والجمود الفكري الذي أصاب العقل العربي بعدما قبع في الماضي وتوقف عن الإبداع بما يتطلبه العصر، وبذلك فقط تحل مشكلة الأصالة والمعاصرة لكي يحقق المجتمع العربي تقدما فكريا وواقعيا فعليا ويؤدي دوره التاريخي المنوط به من خلال تحقيق النهضة وبناء الحضارة وبهذا يقول الجابري ويؤكد عليه كحل لمشكلة التنمية والتخلف في الوطن العربي.

"فإن هذه التناقضات في الساحة العربية هي التي تدفع العقل العربي إلى أن ينغلق على ذاته أو يصاب بحالات النكوص، لأن التاريخ في نظر **الجابري** ينتظر الفكرة حتى تتبلور، ثم يتحرك فيغير الوعي عند الناس ويغير كل أنماط حياة الإنسان، فبنقد العقل تتكون الرؤية السليمة للواقع وبنقده يتغير الواقع لأنه هو الآلية الوحيدة التي تحقق شروط المشروع النهضوي في العالم العربي،"[3] "وإذن فالتفكير بواسطة ثقافة ما، معناه التفكير من خلال منظومة مرجعية تتشكل إحداثياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة

[1]_ نعيمة بن صالح، الخطاب الابستيمولوجي في الفكر الفلسفي العربي المعاصر "محمد عابد الجابري نموذجا"، جامعة الجزائر، مجلة منتدى الأستاذ، العدد الخامس والسادس، ماي 2009، ص177.

[2]_ دراس شهرزاد، القراءات النقدية للعقل العربي عند الجابري، مجلة أبعاد، العدد الثاني، جانفي 2015، جامعة وهران، ص15.

[3]_ دراس شهرزاد، المرجع السابق، ص15.

ومكوناتها، وفي مقدمتها الموروث الثقافي والمحيط الاجتماعي والنظرة إلى المستقبل، بل والنظرة إلى العالم، إلى الكون والإنسان، كما تحددها مكونات تلك الثقافة، وهكذا فإذا كان الإنسان يحمل معه تاريخه شاء أم كره كما يقال، فذلك الفكر يحمل معه شاء أم كره، آثار مكوناته وبصمات الواقع الحضاري الذي تشكل فيه ومن خلاله"[1].

و"الفكر بوصفه أداة للإنتاج النظري صنعتها ثقافة معينة لها خصوصيتها، هي الثقافة العربية بالذات، الثقافة التي تحمل معها تاريخ العرب الحضاري العام وتعكس واقعهم أو تعبر عنه وعن طموحاتهم المستقبلية كما تحمل وتعكس وتعبر، في ذات الوقت عن عوائق تقدمهم وأسباب تخلفهم الراهن،"[2] "ولذلك حدد **الجابري** معالم مشروعه النهضوي قائلا: أنا أعي تمام الوعي أنه إذا كانت هنالك أمة في هذا العصر يحتاج الفكر والثقافة فيها إلى تحرير التفكير في المستقبل من أوهام الماضي وأحلامه ومشاريعه التي لم تحقق من جهة، وتحرير التفكير في الماضي من ضعف الحاضر ومخاوف المستقبل وأحلامه من جهة أخرى، فهي أمم العالم الثالث، وفي مقدمها الأمة العربية التي كانت ولا تزال أمة ثقافية بامتياز"[3].

يعتبر مشروع النهضة العربية عند **الجابري** ممكنا إذا تخلصنا من تبعات الماضي وأوهامه، وأصبح العقل العربي منتجا للأفكار ومبدعا في النقد في كل الميادين ليثبت ذاته وخصوصيته العربية يتفاعل مع العالم بالعلم والفكر ومتطلعا للمستقبل وتحدياته ومتحررا من الماضي ومبدعا في الحاضر والواقع، ومن غير ذلك سوف تبقى الأمة العربية تعاني التخلف والجمود العقلي، لأن العقل سلاح نقده يبدع الأفكار ويطور الذات والفرد والأسرة والمجتمع والدولة وبذلك فقط بنت الدول المتقدمة حضارتها وتجاوزت بعد أن تجاوزت أوهام ماضيها واهتمت بالواقع والمستقبل.

[1] _ محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط10، 2009، ص13.

[2] _ المرجع نفسه، ص13، 14.

[3] _ بن علي محمد، ميكانزمات تجديد العقل السياسي العربي "قراءة في أطروحة محمد عابد الجابري"، جامعة غليزان، مجلد 03، عدد06، جوان 2017، ص11.

06- تنمية الأسرة والفرد في فكر حسن حنفي:

لقد حاول المفكر المصري **حسن حنفي** إيجاد حل لمشكلة التخلف بالوطن العربي في مقارنة وضعها بين العالم الغربي والعربي ومدى الفرق الشاسع بينهم رغم التقارب الحضاري والجغرافي بينهم، ولكن ما يعانيه الواقع العربي يبدوا بعيدا عن اللحاق بهم بسبب وقوعه في التبعية والتقليد للغرب وتدهور حالته السياسية والاجتماعية والاقتصادية نظرا لأزمة يعيشها العقل العربي وتمسكه بالتراث، مما جعله رهينة الماضي لذلك فشلت الكثير من محاولات الإصلاح المتكررة للعقل العربي ومناهجه الفكرية وسائر المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو أمر لطالما حاول المفكرين إيجاد مخرج للوطن العربي لكي يحقق النهضة والتنمية.

"يدرج د. **حسن حنفي** ضمن كتابه المسمى **هموم الفكر والوطن** الجزء الثاني بحثا خاصا حول موانع الإبداع التي تحول دون تحقيق التقدم والتنمية التي تنشدها أقطار العالم العربي، والتي تحول فيها الاستقلال إلى التبعية والتنمية إلى تأخر، ولعل أهمها: تقليد الغرب، فتقليد الغرب في اعتقاده قد يكون نتيجة الانبهار به وبعلمه وبتطبيقات هذا العلم في مظاهر الحياة المادية والتكنولوجية،"[1] "وقد يكون الانبهار بالغرب لما يمثله من مثل التنوير مثل العقل والحرية والمساواة الطبيعة والتقدم ونتيجة للانبهار بالغرب ينشأ النقل عنه من طرف واحد الغرب يبدع في ظروفه، وتاريخ الشعوب خارج الغرب تستهلك دون أن تبدع في ظروفها وتاريخها والغرب يعطي ويؤثر والشعوب خارجه تأخذ وتتأثر،"[2] "ومهمة المفكر في أن يفصل هذه المشكلة في وضوح وجرأة حتى ينتهي من هذه المشكلة التي يتحدث عنها الجميع ولا ينتهون منها إلا إلى التوفيق أو إعلان الشعارات دون تمحيص أو بيان للكيفية، فالواقع هو مصدر الفكر سواء الفكر المصاغ سلفا أو الفكر الجديد الذي مازال يبحث عن صياغته، الواقع هو مصداق النظرية ومحك علميتها، ومن ثم كان النقاش حول أي النظريات نأخذ نقاشا زائفا لأن الواقع يفرض نظريته"[3].

---

[1]_ نور الدين بن قدور، واقع الفلسفة في العالم العربي المعاصر: عوائق وأزمة في الإبداع ...، المرجع السابق، ص36.

[2]_ المرجع نفسه، ص36.

[3]_ حسن حنفي، قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ص28.

إن ما يعيشه الغرب من تحضر وتمتع بكافة الحقوق مثل الحرية والمساواة والعدالة وحق التنمية والرعاية جعل المجتمع العربي يقف موقف المنبهر بذلك والمقلد لكل سلوكاتهم وثقافتهم لعله يرتقي إلى أسلوب عيشهم ورفاهيتهم مهملا في ذلك دور الفكر والعقل ودوره فيما وصلت له الدول الغربية من تنمية وتطور وهو ما يفقده المجتمع العربي من خلال الفكر والعقل عن الإبداع والتطوير.

"يظل المجتمع الأوروبي هو الذي استطاع أن يوفر أكبر قدر ممكن من الرفاهية والخدمات: وسائل حديثة في المواصلات والاتصالات، تحكم في حرارة الجو صيفا وشتاء، سهولة الحياة، الجمع بين العمل والرفاهية، الإخلاص في العمل وحب الحياة، دقة المواعيد إحساسا بالزمان على عكس صورة الشرقي الذي يعد الزمان لديه بالسنوات والدهور وليس بالساعات والدقائق، كل شيء سهل الحصول عليه والتخلص منه بالنسبة للأطراف حيث يصعب الحصول على شيء أو التخلص من أي شيء،"[1] "لا يصارع الأوروبي من أجل حقوقه الطبيعية الأولية في الغذاء والكساء والصحة والتعليم بينما يتصارع الناس في الأطراف من أجل قوت يومهم، وكساء أبدانهم وعلاج مرضاهم وتعليم أولادهم، الدولة في خدمة الشعب، والنظام منتخب من الناس والتخطيط يتم لصالح الأغلبية، يتمتع الأوروبي بالحريات العامة التي حصل عليه وبحقوق الإنسان والمواطن التي ناضل من أجلها، ولم يعلن عن ذلك فقط بل مارسها داخل حدود أوطانه، على عكس باقي الشعوب التي طالما مارس فيها الحكام السياسة بالقهر ضد الخصوم السياسيين وفوق رؤوس الناس"[2].

"أما مجتمعاتنا يضرب بها المثل في أقصى درجات الغنى وأشد حالات الفقر، ونحن أمة ندعو إلى الوحدة والمصير المشترك، ونعبد إلها واحدا نطالب بعلم واحد ونشيد واحد، وبوطن واحد ولا نطالب بثروة واحدة يتم توزيعها طبقا لمبادئ العدل والمساواة، تتراكم الثروات في منطقة وتمتد الصحراء الجرداء في مناطق أخرى، هناك من يموتون شبعا وبطنة، وهناك من يموتون جوعا وقحطا"[3].

[1]_ حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1991، ص728.

[2]_ المرجع نفسه، ص728.

[3]_ حسن حنفي، محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص12.

ولهذا فمفهوم الدولة يختلف بين المجتمع الأوربي والمجتمع العربي، فالأولى ينال فيها المواطن الأوربي كل حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتكون الدولة في خدمة المواطن والمجتمع، وهو ما يفقده المواطن والمجتمع العربي وعلاقته بدولته التي رغم ثراء الموارد الطبيعية والبشرية إلا أن مجتمعاتها يضرب بها المثل في الفقر والتخلف وانعدام العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتوفير كل سبل الراحة والرفاهية والعيش الكريم، وذلك ما جعلها تكون ضمن الدول النامية والمتخلفة نظرا، لفقدانها أسس الحضارة والتحضر والتنمية والتطور.

"فنحن مجتمع يصنف في إطار المجتمعات النامية، تصارع قضايا التخلف الشامل كما يبدو في نقص الخدمات، قلة الغذاء والانفجار السكاني ومشاكل الإسكان والبطالة، وصعوبة المواصلات والاتصالات، والعجز في ميزان المدفوعات، والديون الخارجية وزيادة الاستيراد على التصدير، فما السبب؟ هل هو مجرد نقص في الخبرات وفي رؤوس الأموال وفي غياب التخطيط؟ أم أنه أعمق من ذلك، في تصورنا للعالم، وقدرتنا على التأثير فيه، ومدى إحساسنا بالتاريخ؟"[1]

"والبلاد النامية التي ننتسب إليها بالرغم من اختلافها فيما بينها وبالرغم من نوعية حضاراتها إلا أنها تشترك في سمات حضارية عامة، قد تكون مختلفة في اقتصادياتها وفي ظروفها التاريخية والجغرافية (اليمن والصين مثلا) ولكنها تشترك في صفات عامة هي الصفات الحضارية التي فيها تبرز المشاكل مثل التطور أو التقدم أو التغير أو التحرر، ولا يعني ذلك الحديث عن البلاد النامية ككل بل الحديث عن أقربها إلينا وتلك التي نعيش فيها،"[2] "وذلك لأن من بين أزمات البلاد النامية التي تعوق تقدمها هي صلتها بماضيها وعدم تحديد هذه الصلة التحديد الواضح وعدم الجرأة على صياغتها مرة واحدة وإلى الأبد وهو ما يبدو في بعض الشعارات مثل: الاشتراكية الإسلامية، الاشتراكية العربية، الاشتراكية

[1] _ حسن حنفي، محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب، المرجع السابق، ص13.

[2] _ حسن حنفي، قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، المرجع السابق، ص27.

الإفريقية، يحتوي الماضي على الغث والثمين ويتضمن ما يعوق التقدم وما يدفعه إلى الأمام، وإن تذبذب الحاضر وميوعته وتوقفه قد يكون لارتباطه بما يعوقه في القديم"[1].

إن الدول النامية عامة والعربية خاصة بحاجة إلى الإصلاح الشامل في كل الميادين سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية والبحث عن وسائل نابعة من طبيعة المجتمع العربي البشرية والطبيعية وكذا تعزيز الوحدة العربية من أجل تحقيق نهضة فعلية بعيدا عن استيراد النماذج الغربية ولأنها أثبتت فشلها مهما حاولوا تكييفها على حسب خصوصية المجتمع العربي، ولهذا فلن تتحقق النهضة العربية إلا بالإنسان العربي وبالعقل العربي، أما النماذج الغربية فيمكن الاستفادة منها دون التأثر بها لدرجة التبعية وجمود العقل العربي.

"فالتصنيع والإصلاح الزراعي قد يتحطمان لأن الإنسان وهو العامل والفلاح، لم تتم إعادة بنائه ووضعه في العالم، وظل مختلفا عن مظاهر التقدم، فالثورة الصناعية والزراعية في البلاد النامية لا تتم إلا بعد القيام بثورة إنسانية سابقة عليها وشرط لها، لذلك تعثر العمل السياسي في البلاد النامية وفشلت الجهود لقيام أحزاب تقدمية وتنظيمات شعبية تملأ الفراغ بين السلطة والجماهير، فالنهضة سابقة على التنمية وشرط لها، والإصلاح سابق على النهضة وشرط لها، والقفز إلى التنمية هو تحقيق لمظاهر التقدم دون مضمونه وشرطه"[2].

"والتراث هو نقطة البداية كمسؤولية ثقافية وقومية، والتجديد هو إعادة تفسير التراث طبقا لحاجات العصر، فالقديم يسبق الجديد والأصالة أساس المعاصرة، والوسيلة تؤدي إلى الغاية، التراث هو الوسيلة والتجديد هو الغاية وهي المساهمة في تطوير الواقع وحل مشكلاته، والقضاء على أساب معوقاته وفتح مغاليقه التي تمنع أي محاولة لتطويره،"[3] "والتراث ليس قيمة في ذاته إلا بقدر ما يعطي من نظرية علمية في تفسير الواقع والعمل على تطويره، فهو ليس متحفا للأفكار نفخر بها وننظر إليها بإعجاب،

[1]_ حسن حنفي، قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، المرجع السابق، ص28.

[2]_ حسن حنفي، التراث والتجديد "موقفنا من التراث القديم"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط4، 1992، ص13، 14.

[3]_ المرجع نفسه، ص13.

ونقف أمامها في انبهار وندعو العالم معنا للمشاهدة والسياحة الفكرية بل هو نظرية للعمل، وموجه للسلوك، وذخيرة قومية يمكن اكتشافها واستغلالها واستثمارها من أجل إعادة بناء الإنسان وعلاقته بالأرض وهما حجرا العثرة اللتان تتحطم عليهما كل جهود البلاد النامية في التطور والتنمية"[1].

ولهذا فإنه لا يمكن تحقيق نهضة عربية في نظر **حسن حنفي** ما لم يكن هناك إصلاح ثقافي أيضا من خلال نقد التراث وتجديده لأن ذلك يعتبر بمثابة نقد العقل العربي وتجديد الإنسان العربي حتى يخرج من الانغلاق بالماضي ويواجه الواقع ويسعى جاهدا في تحقيق النهضة والتنمية والمضي قدما نحو المستقبل بعقل مدرك لمتطلبات العصر وتحدياته من دون الذوبان في ثقافة الآخر حتى لا يحصل له استغراب عن ثقافته وهويته وينسلخ عنها بما يزيد من تخلفه وتعثره في تحقيق النهضة العربية بعقل عربي خالص، وهذا ما أكد عليه أغلب المفكرين العرب كحل يحقق النهضة ويبعد التخلف.

[1] _ حسن حنفي، التراث والتجديد "موقفنا من التراث القديم"، المرجع السابق، ص13.

المبحث الثاني: المشاريع التنموية في ظل الأنظمة المختلفة:

01- تنمية الأسرة والفرد في ظل النظام الاشتراكي:

لقد شهدت الدول العربية زمنا من الاستعمار الذي جعلها بدون دولة إلا بعد الاستقلال حيث حاولت جاهدة بناء دولة مستقلة تحقق بها سيادتها وتنميتها، فكان أول اتجاه لها بعد الاستقلال هو النظام الاشتراكي كحل حتمي يعاكس اتجاه الدول التي قامت باستعمارها ونهب ثرواتها وتدمير بنيتها التحتية، حيث كان لابد من أن تتكفل الدولة بالتسيير الكامل لكل مؤسسات الدولة وشؤون المجتمع بما يحقق التنمية للأسرة والفرد والمجتمع والدولة بعد التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار عليها.

"قد سعت الدول النامية بعد استقلالها إلى تنمية مجتمعاتها في جميع المجالات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، عن طريق القيام بعمليات تحديثية عميقة واسعة النطاق تتطلب إجراء كثير من التغيرات البنائية، وتحقق قدرا ملموسا من التمايز البنائي والتخصص الوظيفي، كما تقتضي إحلال نسق من القيم السياسية الحديثة محل منظومة القيم التقليدية العتيقة التي تشكل معوقا خطيرا وأساسيا لجهود التعبئة الاجتماعية ومتطلبات التنمية القومية بوجه عام،"[1] "وتعتبر التنشئة السياسية المخططة أحد الوسائل المحققة لذلك، فعمليات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للوطن والمواطن في المجتمعات النامية تتطلب تنمية مشتركة ومتوازية ومستقرة بين هذه المكونات الرئيسية، وتتطلب بدورها إعادة تنشئة الأجيال الحالية والقادمة بشكل صحيح، وصحي وقويم يساعدها على التعايش الإيجابي مع الواقع الحالي بجوانبه السياسية، الاقتصادية والمادية، ذلك أن الوضع الجديد برمته يتطلب إحداث تغيرات جوهرية،"[2] "وبما أن التخلف كان ظاهرة تعبر عن الوضعية التي أوجدها الاستعمار في البلدان المستقلة حديثا من خلال غرسه بنيات حديثة وسط جسم لم يعش بعد لا الحداثة ولا التحديث بنيات اقتصادية وإدارية وسياسية وثقافية تخدم المستعمر ومشدودة إليه بألف وثاق، فلقد كان من الطبيعي أن يتجه البحث عن

[1] _ قارح سماح، التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية، قسم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثاني والثالث، جانفي_ جوان، 2008، ص12.

[2] _ المرجع نفسه، ص12.

الطريق للخروج من التخلف إلى جهة أخرى غير جهة الاستعمار، بل إلى الجهة المعادية للاستعمار تحديدا،"[1] "وبما أن العالم آنذاك كانت تتقاسمه أديولوجيتان: أيديولوجيا رأسمالية وأيديولوجيا اشتراكية، وبما أن الاستعمار قد خرج من جوف الرأسمالية، فلقد كان من الطبيعي أن تنصرف أنظار المثقفين الملتزمين في البلدان المتخلفة المنشغلين بالبحث عن الطريق للخروج من التخلف، وكان من الطبيعي أن يتجهوا إلى الاشتراكية وليس إلى الرأسمالية"[2].

لقد كانت تركة الاستعمار على الوطن العربي ثقيلة من حيث شبه انعدام البنية التحتية والقاعدية للمجتمع العربي، فقد كان الاستعمار يهتم بخدمة وتنمية رعاياه فقط، أما الشعوب العربية فقد كانت تعاني الفقر والخلف، والجهل والبطالة وانعدام ظروف الحياة الكريمة، وهذا جعل الدول المستقلة تتحمل عبئا كبير بعد نيل استقلالها وقد جعلها ذلك تختار النظام السياسي والاقتصادي الاشتراكي حتى لا تتبع أنظمة الدولة الاستعمارية، وهو أمر كان بمثابة تحدي كبير للدول العربية تجاه خدمة شعوبهم وتحقيق نهضة ولو نسبية بما يضع الفرق عن الاستعمار ويحقق الاستقلال الفعلي لها في سائر المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

"إن التنمية هدف تطمح لبلوغه كل الدول و خاصة الدول الحديثة بالاستقلال والسائرة في طريق النمو، وانطلاقا من النظر إلى التنمية على أنها تغير حضاري شامل، تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا و سياسيا، ونجاحها يتوقف على مدى تفاعل العديد من القوى على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المصانع أو مختلف الأبنية الاجتماعية والتنمية عبارة عن عملية شاملة تمس كل القطاعات خاصة الصناعة والزراعة، وبالتالي وضع استراتيجية تنموية للنهوض بالمجتمع وتجاوز التخلف الذي تعانيه مختلف الشرائح الاجتماعية"[3].

---

[1]_ محمد عابد الجابري، التواصل نظريات وتطبيقات، في غمار السياسة: فكرا وممارسة، الكتاب الثالث، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص191.

[2]_ المرجع نفسه، ص191.

[3]_ الطاهر عراز، الثقافة العمالية وعلاقتها بأساليب التنظيم بالمؤسسة الصناعية الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة جيجل، الجزائر،مجلة المحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 01، العدد02، جوان 2013، ص193.

"إن السياسة التنموية الناجحة هي التي تنطلق من واقع المجتمع الموجود، واستغلال كل الطاقات والإمكانيات ... وعلى اعتبار أن الجزائر كانت تزخر بالبترول والطاقة والموارد الأولية فقد اختارت التصنيع كوسيلة لتحقيق التنمية، زيادة على الاعتقاد السائد في تلك المرحلة الذي كان يرى بأن التصنيع هو أساس النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي كأسرع وسيلة نحو التنمية وبالتالي القضاء على "المشاكل الاجتماعية التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار"[1].

لقد كان موضوع تحقيق التنمية الشاملة في كل المجالات للدولة التي نالت استقلالها حديثا هي الأمر الأساسي التي اهتمت به وسخرت لها جهودها وإمكانياتها وكفاءاتها البشرية من اجل تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات وتوفير الصحة والسكن والتعليم هذا من حيث الجانب الاجتماعي، أما الجانب السياسي فقد فتحت الأبواب للمشاركات السياسية وتشجيع النخب والشباب رغم شهود أغلب الدول العربية نظام الحزب الواحد، في حين كان الجانب الاقتصادي مرتكزا على بناء المصانع والاهتمام بالزراعة واستغلال الغاز والبترول من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

"تعتبر الخطة الرباعية (1970– 1973)، الخطوة الأولى والفعلية للتنمية في الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال برامج الاستثمارات الاجتماعية والثقافية الذي سطر من خلال هذا المخطط والذي كان يرمي أساسا إرساء سياسة وطنية تهدف إلى تحسين ظروف الحياة للمواطن وإرضاء طلباته وتلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع في جميع الميادين سواء ميدان السكن، الخدمات الاجتماعية، الصحة العمومية وحتى ميدان النشاطات الرياضية والثقافية والإعلام،"[2] "ومن أجل ذلك جندت الدولة الجزائرية جميع الوسائل اللازمة لذلك للوصول إلى تحقيق سياسة استثمارية تتجاوب مع أهمية هذا البرنامج، وعليه فقد خصصت

[1]_ الطاهر عراز، المرجع السابق، ص193.

[2]_ صلاح الدين عمراوي، السياسة السكنية في الجزائر، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، مذكرة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، 2009، ص35.

قيمة مالية مرخصة لهذا البرنامج قدرت في البداية بـ: (27,5 مليار دج) للتجاوز فيما بعد ذلك (36 مليار دج) وهذا كل من أجل تحقيق البرامج الطموحة والتي أعطت الأولوية إلى"[1]:

_ "تلبية الحاجيات الاجتماعية لشرائح المجتمع الأكثر تضررا من أجل الرفع من مستواه المعيشي.

_ القيام بإنجاز التجهيزات الاجتماعية للحياة (إنجاز قنوات مياه الصالحة للشرب).

_ إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تسمح بخلق تطوير مجالات التنمية المحلية لإنجاز الأسلاك الكهربائية الريفية"2.

فالجزائر كغيرها من الدول التي نالت استقلالها قد واجهت تحدي كبير في بناء دولتها الحديثة وسعت جاهدة في تحقيق التنمية للمجتمع الجزائري بصرف مبالغ معتبرة من أجل البناء والتعمير في سائر المجالات سواء فيما يتعلق بالصحة أو السكن أو الخدمات العامة والاجتماعية وشمل ذلك المناطق الريفية كما شمل المدن، فالمدن عرفت الثورة الصناعية والأرياف عرفت الثورة الزراعية وذلك من أجل بناء الدولة وكذا توفير الشغل للأفراد والمجتمع وتحقيق التنمية الشاملة للجميع.

يعبر أحد المفكرين العرب عن موقع هذه الإشكالية في خريطة الفكر الاقتصادي العربي على النحو التالي: "إن محتوى الثورة العربية في الحقل الاجتماعي والسياسي يمثل جانبا حيويا منها، وهذا المحتوي يتمثل في الاشتراكية العربية، لأنها تمثل مفهوم العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع في المجتمع العربي الجديد، وطبيعي أن يتجه الفكر العربي إلى بحث الاشتراكية العربية وإلى تحديد إطارها الفكري ورسم خطوطها النظرية، وطبيعي في مرحلة مثل هذه أن يكون المجال رحبا للاجتهاد والنقل وأن تمر بأزمة فكرية قوية"[3].

[1] _ صلاح الدين عمراوي، المرجع السابق، ص35، 36.

[2] _ المرجع نفسه، ص35، 36.

[3] _ هشام مصباح السلطي، بحث في الاقتصاد السياسي الاشتراكي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد الدراسات العليا، الفصل النظري الأول، 2013، ص23.

"ويؤكد **رفعت المحجوب** في إشارة إلى التجربة التي شهدتها مصر: (أن الاشتراكية العربية قامت لمعالجة مشكلات المجتمع العربي في مصر وفي حدود قيمه، واتفاقا مع ذلك ذهب الميثاق إلى أن الاشتراكية العربية ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية، وعلى ذلك يمكن أن نخلص إلى أن للاشتراكية العربية قيمها وفلسفتها الذاتية)"[1].

"ومنذ عام 1963 بدأت تظهر أولى الكتابات النقدية للمفاهيم والمقولات الاشتراكية المتداولة، وكانت في غالب الأحيان ترديدا للمفاهيم السائدة في الوثائق الإديولوجية الرسمية في مصر وسورية والعراق والجزائر، فقد تضمنت المنطلقات النظرية لحزب البعث الاشتراكي التي أقرها المؤتمر القومي السادس للحزب حول "ملامح الطريق العربي إلى الاشتراكية"[2].

لقد كان اتجاه الدول العربية بعد نيل استقلالها إلى الاشتراكية مخرج حتمي فرضته الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية الذي كان يقسم العالم إلى معسكرين الدول الاشتراكية بريادة الاتحاد السوفياتي ودول رأسمالية بقيادة أمريكا، وبما أن دول الاستعمار كانت رأسمالية، فكان التوجه لها يناقض سياستها والانتماء للمعسكر الشيوعي والاشتراكي، الذي رسم التوجه العربي عموما من حيث الجوانب الإديولوجية والسياسية والاقتصادية، بما يتيح لها بناء أوطانها وتحقيق النهضة والتنمية لها في شتى الميادين من أجل إثبات ذاتها داخليا وخارجيا.

"وفي المقابل فإن من البديهي في ظل إحداثيات اقتصادية، مثل تلك القائمة في دول العالم الثالث، أن يكون للقطاع العام الفضل الأكبر في تحقيق أهداف مختلفة، تتعلق بالنمو الاقتصادي وتحريك المدخرات الوطنية وتوزيع الاستثمارات، وخلق فرص عمل للعمالة المتنامية والتخطيط لاستعمالها، والتنويع الاقتصادي وتحقيق غيرها من الأهداف العريضة في التنمية الاقتصادي والاجتماعية، والحد من

[1]_ هشام مصباح السلطي، المرجع السابق، ص24.
[2]_ المرجع نفسه، ص24.

التبعية للنظام الاقتصادي الدولي،"[1] "باعتبار أن القطاع الخاص بما يحويه من رأسماليين وتجار وصناعيين وملاك يميل إلى التركيز على المصالح الشخصية من خلال تعظيم أرباحه، تاركا ما عدا ذلك من أمور مهمة، كالاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن ذلك، فإن القطاع العام، يعد وبحق الأداة الوحيد للسيطرة على الموارد الوطنية، كما أنه يعد المحرك الأساسي المتاح، لإعادة توزيع الثروة مع ما يتبع من أثر على تغيير مراكز ثقل القرار السياسي،"[2] "وقد استطاع الاشتراكيون صياغة نزعة إنسانية اشتراكية قامت في خلاف جذري مع النزعة الإنسانية البرجوازية والتي قامت على الفردية، فهم يرفضون فكرة أن الوظيفة الرئيسية لحقوق الإنسان هي عزل الفرد عن المجتمع، أي أنه وسيلة المواطن في الدفاع عن نفسه ضد المجتمع والدولة، وذلك من منطلق أن الديمقراطية الاشتراكية تقوم على أساس إدارة الدولة والمجتمع وتنمية قدراته السياسية"[3].

"أما موقف دول العالم الثالث فيدور حول تقرير المصير، التأكيد على التنمية الاقتصادية بدلا من الحماية القانونية للحريات المدنية وبذلك فان البحث عن العيش الكريم وكسب الرزق وتحقيق الاحتياجات الأساسية كانت تعطي لها الاهتمامات والأولوية على الإجراءات القانونية الوقائية في مجال حماية حقوق الإنسان"[4].

قامت الرأسمالية على الفردية في حين كانت الاشتراكية قائمة على المجتمع والهيكلة الجماعية، وهذا ما جعل الدول العربية تتجه للقطاع العام على الخاص، من أجل البناء الصحيح لمؤسسات الدولة وهياكلها بما يخدم الصالح العام والمجتمع ككل ويحقق للجميع عدالة ومساواة في التمتع بكافة الحقوق والخدمات وتوفير ضروريات الحياة للجميع وإشراك المجتمع في بناء دولته بكافة القطاعات والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالكل يخدم الدولة والدولة تخدم الكل.

[1]_ النذير قمرة، تأثير الفكر الاقتصادي على دور الدولة في المجال الاقتصادي في العالم الثالث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18/ 2017، ص355.

[2]_ المرجع نفسه، ص355.

[3]_ فخار هشام، حقوق الإنسان بن العالمية والخصوصية، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، ص09، 10.

[4]_ المرجع نفسه، ص11.

"إن الوضعية المتدهورة التي ورثتها الدول حديثة الاستقلال في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (بنى مدمرة، قصور إمكانات السوق المحلية ضعف كيفيات التنظيم ...)حتم أن تكون الدولة الجهاز المسؤول أولا عن قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والممارس الاقتصادي الرئيسي – وأحيانا الوحيد للتعليمات في معظم مجلات النشاط الاقتصادي، وتزامن هذا الاتجاه مع الأفكار السائدة حول قصور السوق والانبهار بتجارب التصنيع في الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي"[1]. "إلا أن الإخفاقات التي منيت بها التجارب التنموية في العالم الثالث طرحت العديد من التساؤلات، ومن بينها التساؤل عن حدود دور الدولة، حيث لم تعطي تلك التجارب إجابة واضحة محددة ولا إجماعا فيما إذا كانت التنمية تحتاج إلى تدخل أكبر أو أقل للدولة في النشاط الاقتصادي، يمكن القول أن دور الدولة الاقتصادي في الدول النامية كان متغيرا تحت تأثير الظروف الدولية السائدة وقد كان يحكمه عاملان:"[2]

"عامل داخلي: ويتعلق برهان بناء تنمية اقتصادية انطلاقا من وضعية متدهورة جدا بعد الاستقلال تتميز باختلالات هيكلية على كل الأصعدة.

عامل خارجي: ويتعلق بالبيئة السياسية والاقتصادية الدولية المتوترة بين المعسكرين الشرقي والغربي، هذه البيئة التي أدت إلى تقسيم مجموعة من الدول النامية بين تابع لهذا المعسكر أو ذاك وبالتالي اختيار النمط التدخلي للدولة"[3].

لقد كان توجه الدول العربية للنظام الاشتراكي نتيجة الدمار الذي خلفه الاستعمار بهذه الأوطان، مما جعلها تتجه اتجاها معاكسا لها لتحقيق ذاتها واستقلالها الفعلي، وقد ساهم ذلك في بناء الهياكل القاعدية والبنية التحتية للدولة ومحاولة الدخول لعالم التصنيع لتحقيق تنمية اقتصادية، ولكن الأمر لم يلبث طويلا وفشلت التجربة الاشتراكية بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي مما جعل كل الدول تغير

[1]_ عبد الرحمان بن سانية، دور الدولة في تحقيق الإقلاع الإقتصادي بين التنظير والتجربة مع الاشارة إلى التجربة الصينية، جامعة غرداية، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر الواد، الجزائر ، 02/ 2016.

[2]_ المرجع نفسه، ص100.

[3]_ نفسه، ص100.

اتجاهها نحو العصرنة في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا فتح المجال للانضمام حتميا للنظام الرأسمالي الذي كان يحكم العالم بقيادة النظام الأمريكي.

02- تنمية الأسرة والفرد في ظل النظام الرأسمالي:

إن الصراع الذي كان بين المعسكر الشرقي والغربي خاصة في زمن الحرب الباردة، جعل النظام الاشتراكي ينهار، وبسقوط الاتحاد السوفياتي توالت الأنظمة الاشتراكية في دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة بالسقوط أيضا، وهذا بعد صعود النظام الرأسمالي وحكمه للعالم، مما جعل الدول العربية تغير سياستها ونظامها الاقتصادي وتصبح رأسمالية وتفتح المجال لممارسة الحرية الديمقراطية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا من أجل مواكبة العصر والسعي للحاق بالدول المتطورة التي كانت تمثل نموذجا ناجحا للرأسمالية.

في النظام الرأسمالي "تتجسد عدالة النظام سياسيا في إشاعة الحرية الحقيقية، بينما تتجسد اقتصاديا بالربط بين العبارات الاقتصادية والاجتماعية، وكون اقتصاد الرفاهية يتعلق بالتوزيع الأمثل لأدوات الإنتاج مما يجعله شرطا لكفاءة النظام وبذلك يكون التوزيع العادل للدخول شرطا لعدالة النظام الذي يستوجب تطبيق مجموعة واسعة من السياسات لمنع تقلبات الدخل ومعالجة البطالة والقيام بالبرامج الاجتماعية وتحسين مستويات الأجور،"[1] "فالعامل لا يستطيع العمل ما لم يتمكن من سد حاجاته الأساسية، وهو يستهلك كل يوم كمية من الطعام، ويجب عليه أن تكون لديه ملبس ومسكن يعيش فيه، وهو عادة يعول عائلة (أولاده هم قوة العمل الجديدة للرأسمالي)، ومن ثم فإن قيمة قوة العمل تعادل قيمة وسائل المعيشة للعامل وعائلته، وتختلف قيمة قوة العمل من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى، وهي تتوقف على الظروف الطبيعية ومستويات المعيشة التي توصل إليها العامل خلال مجرى الأيام والسنين"[2].

[1] _ كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2013/2012، ص89.

[2] _ عيدازوس القصير، أسس الإشتراكية وشروط بنائها، اعداد: حركة الديمقراطية الشعبية المصرية، مصر، ص45.

"كما تتأثر كذلك بعوامل اقتصادية مثل التقدم التكنولوجي، فمن ناحية يؤدي نمو إنتاجية العمل إلى انخفاض تكاليف وسائل إعاشة العمال، وبالتالي إلى تخفيض قيمة قوة العمل، ومن ناحية أخرى، فمع نمو المدن تنمو كذلك تكاليف الطعام، وتزداد تكلفة الخدمات الأخرى مثل الغاز أو التليفون، ولا يستطيع العامل حاليا في البلدان الرأسمالية المتقدمة أن يستغني عن الصحف والسينما والتلفزيون ....الخ. ومع نمو احتياجات عائلة العامل تنمو كذلك تكاليف أو قيمة قوة العمل"[1].

إن النظام الرأسمالي يعتبر بمثابة اقتصاد الرفاهية إذا يؤكد على ضرورة توفر كل الوسائل المعيشية التي يحتاجها الأفراد للعيش على ذواتهم أو عائلاتهم بشكل يوفر لهم كل سبل الراحة والرفاهية ولكن في المقابل ينبغي العمل والإنتاج لأجل الحصول على تلك الرفاهية والامتيازات المعيشية، والتي تختلف عند الأفراد والعائلات على حسب اختلاف دخلهم الفردي والأسري وهو يختلف من بلد لآخر ومن وظيفة لأخرى وكلما زادت الخدمات وسبل الرفاهية زادت التكاليف مما يتطلب زيادة العمل والإنتاج من أجل العيش برفاهية.

"لقد تأثرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة في الدول التي طبقت برامج للخصخصة، وقد اختلفت الآراء في تحديد طبيعة هذه الآثار وتقدير عمقها، إذ رأى البعض أن الخصخصة من شأنها فتح مزيد من فرص العمل، وزيادة الإنتاجية لعنصر العمل بما يعنى زيادة في مستويات الأجور، غير أن البعض الآخر قد رأى أن عمليات الخصخصة قد ترتب عليها زيادة في معدلات البطالة، وانخفاض في مستويات الأجور، ومخصصات الرعاية الصحية والاجتماعية ، تلك المخصصات التي كانت ترصدها شركات القطاع العام وتقدمها للعاملين فيها"[2].

"كما أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تحدد قرارات عرض العمل منها معدل الأجر والسن والجنس والتعليم...إلخ .وأما كمية الأرض والمصادر الطبيعية الأخرى فتقررها الجيولوجيا، حيث لا

[1] _ عيدازوس القصير، المرجع السابق، ص45.

[2] _ فرج عبد الفتاح فرج، الخصخصة وأثارها على الحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، معهد البحوث والدارسات، جامعة القاهرة، ص172.

يمكن إحداث تغييرات كبيرة عليها، رغم أن نوعية الأرض تتأثر بطرق صيانتها وأنماط الاستيطان فيها وغيرها من التحسينات، وأما رأس المال فيعتمد عرضه على الاستثمارات السابقة التي قام بها قطاع الأعمال والأسر والحكومات، وحيث أنه في المدى القصير يكون مخزون رأس المال ثابتا مثله مثل الأرض، ولكنه على المدى الطويل يكون حساسا للعوامل الاقتصادية مثل أسعار الفائدة"[1].

و"يعتمد المذهب الرأسمالي في توزيع الدخل على جهاز الثمن باعتبار أن الثمن يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك فهو أداة الاتصال بين المنتج والمستهلك، به يتعرف المنتج على رغبات المستهلكين بواسطة قانون العرض والطلب وبذلك يتحقق التوازن غير أن التطبيق الميداني أثبت أن جهاز الثمن لا يحقق عدالة التوزيع والعلة تكمن في أن المذهب الرأسمالي اعتبر عدالة التوزيع قضية اقتصادية والحقيقة أنها قضية سياسية وأخلاقية وفنية،"[2] "ويترتب عن اعتماد الثمن جهازا لتوزيع الدخل توجيه الإنتاج لصالح المترفين وإهمال حاجات الفقراء الذين لا يملكون ثمن السلعة الأمر الذي يؤدي إلى انتشار المظالم الاجتماعية فكل فرد فقد القدرة على المساهمة في الإنتاج أو حرم الفرصة بسبب قوة المنافسين أو باستغناء الرأسمالية عن خدماته لا يستطيع الاستفادة من الثروة المنتجة مهما عظمت بسبب عدم امتلاكه للثمن"[3].

تعتبر الرأسمالية في تعاملها الأساسي مع المال بالدرجة الأولى، فلكل شيء ثمنه، والسلعة قد يحتاجها جميع الأفراد، ولكن يتحصل عليها فقط من يملك ثمنها، ويحقق الرفاهية من يستطيع توفير الحاجيات الضرورية والترفيهية لنفسه وعائلته من خلال المال فقط، الذي هو يأتي عن طريق قوة العمل والإنتاج، هذا خلق أزمة أخلاقية واجتماعية واقتصادية بأن خلق طبقة فقراء لا يملكون المال وبالتالي فهم لا يستطيعون الحصول على السلعة والرفاهية وطبقة أثرياء تملك المال وبالتالي فهي تملك كل شيء يعرض

[1]_ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص91.

[2]_ شوالين محمد سنوسي، العدالة الاجتماعية في المذاهب الاقتصادية، جامعة وهران 01، أحمد بن بلة، مجلة افاق للعلوم، جوان 2018، ص 124.

[3]_ المرجع نفسه، ص 124.

للبيع، كما جعلت الرأسمالية الشركات الخاصة تملك رؤوس مال ضخمة جدا قد تحتكرها بما يضر المجتمع والدولة بسبب الامتيازات والحرية التي منحت لهم.

"إن الحرية التي منحها النظام الرأسمالي للمالك نمت فيه دوافع الأنانية فتجاهل مصلحة الجماعة في سبيل تحقيق مصالحه الفردية فأدى ذلك إلى الظلم الاجتماعي نتيجة غياب مشاعر البر والإحسان، فالمالك غير ملزم قانونا أو أخلاقيا بالتنازل عن جزء من ماله للجماعة، وإذا تبين له أن يتنازل فبدافع التهرب من الضرائب أو التأثير وقد حاول النظام الرأسمالي إصلاح الخلل بتدخل الدولة التي قيدت الحرية وتدخلت في الملكية بفرض الضرائب والتأميم لأجل التخفيف من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بإعادة التوازن،"[1] "ورغم ذلك لم تختف مظاهر الاستغلال، وحتى نظام التأمينات الاجتماعية الذي أنشئ لأجل رعاية العمال لم يقم على أساس أخلاقي وإنما قام على أساس استغلالي يتمثل في تعديل ثروات العمال والتقليل من خطرها، فالنظام الرأسمالي حينما أعطى للحرية الفردية مداها فإنه في غياب معايير العدالة الاجتماعية التي تحكمها تحول إلى حالة صارخة من الاستغلال لعدم قدرة النظام على ضمان التوازن وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية"[2].

و"أن عمليات الخصخصة التي تمت في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ترتب عليها وجود معدلات عالية من البطالة، وتدهور في مستوى الدخل الحقيقي للطبقة العاملة في هذا الإقليم، كما أوضحت الدارسة بأن نسبة البطالة بين الإناث أعلى منها بين الرجال، فضلا عن وجود العمالة المهمشة في القطاعات الاقتصادية غير المسجلة، كما أوضحت الدارسة أن عمليات تطبيق برامج الخصخصة قد انطلقت من فكرة ضيقة وهي نقل ملكية العام إلى الخاص"[3].

فالحرية التي يتمتع بها الرأسماليون والاقتصاديون في ظل نظام الخصخصة الذي أصبح يرمز للنظام الرأسمالي جعل من المجتمع يعاني من البطالة وتكدس الثروة عند أصحاب المال والمصانع والتجارة، ولأن

[1]_ شوالي محمد سنوسي، المرجع السابق، ص124.

[2]_ المرجع نفسه، ص124.

[3]_ فرج عبد الفتاح فرج، الخصخصة وأثارها على الحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المرجع السابق، ص178.

القانون لا يفرض عليهم أخذ جزء من أموالهم ليمنح للمجتمع إلا من خلال نظام الضرائب والتأمينات، ولكن هذا الأمر اتضح أنه يعاني من التهرب الضريبي لأصحاب المال، والتحايل في التأمينات بعدم تسجيل المال أو التصريح الكلي بعدد عمالهم حقيقة، أو دفع ذلك بمقابل امتيازي يكون بالاستثمارات أو بمصالح انتخابية سياسية، وهو ما جعل النظام الاقتصادي والسياسي في المجتمعات خاصة المتخلفة تكون تحت سيطرتهم والمجتمع تحت رحمتهم باعتبار أن الاقتصاد والسياسة يحكمهم المال، ولذلك فأصحاب المال أصبحوا يشكلون خطرا على الدول خاصة الضعيفة، لأنهم يتعاملون معها بما يخدم مصالحهم فقط، وليس مصالح المجتمع والدولة.

"إن الغاية من كل إصلاح اقتصادي هو تنشيط ديناميكية التنمية. وما أحوج بلادنا إلى هذا التنشيط، العالم اليوم يمر بمرحلة صعبة أشبه ما تكون بمرحلة المخاض التي تشخص أوجاعه في إرهاصات الأزمة أو الأزمات الاقتصادية الدولية، وقد تعممت هذه الأوجاع، ومست بشكل متفاوت، جميع بلدان العالم. سواء كانت رأسمالية، أو اشتراكية، أو إنمائية"[1].

"هذا الاختلال في توازن العلاقات الدولية يعبر عنه الدكتور **سمير أمين** بالتبادل اللامتكافئ حيث يقول: حيث لا تجني الدول المتخلفة من تجارتها مع السوق العالمية العدد الحقيقي لمنتجاتها، فتمتص دول المركز فائض القيمة على شكل أرباح ليصبح تراكما رأسماليا مركزيا، باعتبار أن العولمة موجة جارفة من التحولات يعطي شكل العولمة الاستقطابية للإمبريالية المعاصرة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية عبر العالم لا تقيد بحدود أو ضوابط ولا يمكن السيطرة عليها أو التحكم بها"[2].

ما حققه النظام الرأسمالي من تقدم وتطور في سائر المجالات لا ينكره إلا جاحد، فقد عرف العالم تقدما وتحضرا سريعا وقويا وتوفيرا لوسائل الرفاهية ووسائل النقل والاتصال بشكل نفع المجتمع وسهل سبل عيشها، ولكن مازالت العديد من الدول تعرف تخلفا واحتكارا اقتصاديا بسبب الرأسماليين

[1]_ عبد الباسط هويدي، عبد اللطيف قنوعه ، الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية، جامعة الوادي، العدد السابع ديسمبر، 2014، ص183.

[2]_ المرجع نفسه، ص183.

الأنانيين، ولهذا وجب الاهتمام بالتنمية العادلة في كل الميادين بما يخدم مصلحة المجتمع والدولة ويحقق أرباحا لرجال المال والأعمال بما يساهم في نهضة الدولة وتطور اقتصادها، وتنوع سبل مداخيلها وتعدد الاستثمارات التي تخدم المجتمع وربما يواكب العصر والعولمة التي أصبح اقتصاده يعتمد على التكنولوجيا والتقنية وهي أمور لابد من العمل على تحقيقها ووضع قوانين لضبط العمل والاستثمار فيها حتى لا يخل بأخلاقيات المجتمع والسياسة والاقتصاد داخل البلد الواحد.

03- الديمقراطية ودورها في تنمية الأسرة والفرد:

تعتبر الديمقراطية في هذا العصر ملازمة للنظام الرأسمالي فالأولى تكرس للحرية في الممارسة السياسية في كل فروعها وما يتعلق بها، والثاني يكرس للحرية الاقتصادية وعدم التقيد بالمؤسسات العمومية، ولهذا كانت بعد تبني الدول العالمية خاصة الدول العربية النظام الاقتصادي دخلت الديمقراطية من الباب الواسع في الممارسات السياسية وحرية التربية والانتخاب واختيار النواب المحليين في البرلمان، وفي سائر المجالس والدوائر الانتخابية، وكذا حفظ حرية التعبير وكرامة الإنسان حسب مواثيق حقوق الإنسان، ولقد عرفت هذه الدول تطورا ملحوظا في الحرية الشخصية واحترام حقوق الإنسان وتحسن بشكل واضح، مما جعل هذه الشعوب تتعلق وتنادي بالحرية والديمقراطية في حياتها وفي ممارستها السياسية وكذا في علاقة المواطن بالدولة.

فالجابري يرى بأن "مسألة الديمقراطية في الوطن العربي لا يمكن طرحها طرحا جديا وبناء إلا من خلال النظر إليها في ضوء الواقع كما هو في ضوء المحاولات والتجارب والمعطيات التي يزخر بها، إن التنظير للديمقراطية بالهروب من الواقع أو بالقفز عليه عملية عديمة الجدوى، فلنلتمس الرأي النظري من خلال تحليل الواقع واعتبار معطياته بمختلف أصنافها، إن ذلك وحده الكفيل بالخروج بالديمقراطية في الوطن العربي من هذه الوضعية المأزومة، إنه السبيل الوحيد الذي يسمح ببناء خطاب عن الديمقراطية في

الوطن العربي يفتح لها آفاقا نظرية إيجابية ويطرح إمكانيات التحقق الفعلي للممارسة الديمقراطية دون الانحصار في عنق الزجاجة"[1].

"يبقى بعد هذا أن نحدد ما نعنيه بـ "الديمقراطية" هذا من المنظور الواقعي أعني المنظور الذي يستلهم الممارسة الديمقراطية كما هي في العصر الحاضر، إنها نظام سياسي اجتماعي اقتصادي يقوم على ثلاثة أركان:

01_ حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها كالحق في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل و تكافؤ الفرص... إلخ.

02 _ دولة المؤسسات و هي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية

03 _ تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية"[2].

ولهذا فنظرة **محمد عابد الجابري** للديمقراطية هي رؤية إيجابية من أجل فتح آفاق الحرية والممارسات السياسية والديمقراطية في الوطن العربي من أجل بناء نظام للمجتمع والدولة متكامل ويرتكز على احترام الحريات وحقوق الإنسان، وحفظ هذه الحقوق للجميع مقابل آداب الواجب، وكذا بناء مؤسسات الدولة وتعتلي فيها سلطة العدالة والقانون على الجميع مهما علت مناصبهم وأحزابهم، كما أن الديمقراطية لا تكتمل إلا بالتداول على السلطة باحترام صوت الأغلبية من الشعب من دون إخلال بحقوق الأقليات.

[1]_ محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، أصدرته منظمة اليونيسكو عام 1996، عدد 95، تموز (يوليو) 2006 ص05.
[2]_ المرجع نفسه، ص05.

"وقد ترتب على هذا الأمر ظهور تداعيات كثيرة أبرزها أن الدولة تتحول إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند عليها في ممارسة السلطة على أساس ديمقراطي شكلي، وإن وجدت المؤسسات السياسية فإنها تظل هياكل "كرتونية "عاجزة عن القيام بدور حقيقي مؤثر في العملية السياسية"[1].

"ولقد صاغ الباحث **محمد جابر الأنصاري** هذه الإشكالية السائدة بالدول العربية عامة : ..(بقوله ليس من السهل الفصل الواضح بين مالي للسلطة وما لي للدولة فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها...، إن السلطة في الوطن العربي الراهن هي حاضنة الدولة، وليس العكس لذلك فإن القضاء على الحاضنة يتضمن تهديدا وليدها بالخطر أو ربما بالموت، إن لم يتم الانتظار حتى يبلغ الوليد سن الرشد...، ومن ضمن الأساليب التي تساعد الأنظمة الحالية في الوطن العربي على الاستمرار في مواقع السلطة، السلطة التي تتماشى مع الدولة ومع الكيان العام للوطن بحيث لو انهارت انهار معها الكيان على رؤوس مواطنيه)"[2].

"لقد بدأ الفكر والوعي العربي يكتشف أن هناك معايير ومبادئ ومؤسسات وآليات تستند إليها الديمقراطية في العمل والواقع، أخذت النظرة إلى الديمقراطية كترجمة مناسبة لقيم الحرية والمساواة والتسامح والعدالة والاستيعاب وعدم الاستبعاد تتفوق على اعتبارها مجرد أداة تقنية أو إدارية، بل نظام شامل يستند إلى حل التناقضات والصراعات بين المصالح المتعارضة وتحقيق التوافق والتصالح بين كل القوى الاجتماعية بما يحقق المصلحة العامة التي لا بد من أن تجد لها تأسيسا في ثقافة المجتمع ككل"[3].

و"هكذا بدأنا نلمس وعيا وإلماما بالشروط الأساسية لقيام النظام الديمقراطي على حد مقبول من القواسم المشتركة التي تجعل من الجماعة البشرية مجتمعا سياسيا مدنيا، ومن أعضائه مواطنين، وأخذ

[1]_ عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية، 2007/ 2008. ص152.

[2]_ المرجع نفسه، ص152.

[3]_ يوسف محمد جمعة الصواني، اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2014، ص21

التعبير عن هذه القيم والمثل ينتشر بين النخب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الفضائية العابرة للحدود ليضع أسسه في وعي المواطن العادي أيضا"[1].

إن مهمة النظام الديمقراطي هي في جعل العلاقة بين الدولة والمواطن مستمرة وفق آليات ومؤسسات تمكن من بناء الدولة وتحقيق التنمية للمجتمع من خلال أشخاص ينتخبون ويسيرون هذه المؤسسات من أجل استمرارية الدولة وحسن استغلال ثروات الوطن بما يخدم المواطن والدولة، كما يجب على هذه المؤسسات تكريس مبدأ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتحسين الحياة في شتى المجالات بما يضمن للمواطن حقوقه وحريته وكرامته.

"فمن الضروري تمكين جميع الأفراد في المجتمع، خاصة الفئات المهمشة والأقل حظا بإتاحة فرص لهم على قدم المساواة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وبسيطة تمثل مصالحهم، لأنها تسمح لهم بإدراج مطالبهم على جدول أعمال الحكومة، ولطرح همومهم تعبيرا عن الخيارات التي يفضلونها كحصيلة نهائية لعملية صنع القرارات، فالديمقراطية تتطلب ما هو أكثر من مجرد انتخابات للحكومات، تتطلب وجود حقوق مدنية وسياسية لإتاحة مجال للمشاركة الفعالة مع وجوب أن تتساوى فرص المشاركة السياسية للفئة الضعيفة، والمهمشة، بالأخص للنساء والأقليات، لتمكينهم في المجتمع"[2].

إن "الديمقراطية هي من تساعد على تمكين المرأة من ممارسة حقوق المشاركة السياسية، والقضاء على التمييز ضدها، فعدم تمكين المرأة من عوائق التنمية وتحدياتها يعني إعطاء المرأة الحق في تجاوز التفاوت الواسع الانتشار والعميق بين الرجل والمرأة، والذي يعد من أكبر عوائق الديمقراطية والتنمية الإنسانية المستدامة، والنساء هن الأكثر عرضة للتمييز والفقر، والأقل استفادة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لغياب الحقوق المدنية والسياسية، وبالخصوص المرأة في الدول النامية تواجه عقبات

[1]_ يوسف محمد جمعة الصواني، اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)، المرجع السابق، ص21.

[2]_ سقني فاكية، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، في القانون العام، جامعة فرحات عباس، كلية الحقوق، سطيف، السنة الجامعية، 2010/2009، ص66.

كثيرة، خاصة الثقافية منها، وحتى لا يتم تهميش نصف طاقات المجتمع لابد من تمكين النساء لدورهن الكبير في قضية المشاركة في عملية التنمية"[1].

"تعد المشاركة المجتمعية في عملية التنمية من أهم العناصر الأساسية في إحداث التطور في المجتمع من حيث مساهماتها في توليد المساواة الاجتماعية والجماعية نحو القرارات والتشريعات المتخذة في المجتمع فضلا عن صياغة التنمية من القاعدة إلى القمة، وليس العكس كما في أساليب التنمية المركزية، كما تساهم في تحديد الاحتياجات المحلية لأفراد المجتمع بعيدا عن التعقيدات المركزية وهو ما من شانه تعزيز الدعم الشعبي للمشاركة التنموية في المجتمع بصفة عامة، والمجتمع المحلي بشكل خاص"[2].

إن من مزايا الديمقراطية أنها تفتح المجال للجميع من أجل المشاركة في الممارسة السياسية بشتى أنواع الانتخابات والتمثيل للمجتمع أو التسيير في أي مؤسسة عن طريق الانتخاب، وهو أمر تمارس فيه الحرية الفردية من خلال حرية التعبير التي تكفلها حقوق الإنسان كما مكنت الديمقراطية المرأة من خوض غمار السياسة والتمثيل النيابي والمشاركة في الحياة اليومية للرجل في شتى الميادين من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الفعلية للفرد والأسرة والمجتمع من خلال مساهمة الجميع في الممارسة الديمقراطية والسعي لتحقيق العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان من أجل الارتقاء بالمجتمع من النمط التقليدي والبدائي إلى العصرنة والتحضر الذي تعتبر فيه الديمقراطية أساس ومركز في تعامل المواطن مع الدولة ومؤسساتها.

" لم يتغير الأمر حين انتقلت بعض الدول العربية وعلى رأسها الجزائر ومصر (انتقلت مصر من نظام التعددية إلى الأحادية ثم العودة إلى التعددية)، وسوريا من نظام الحزبية (الجزائر)، أو نظام الحزب القائد (سوريا) إلى نظام التعددية الحزبية، بعد حظر طويل على تشكيل الأحزاب، حيث نجد أن مؤسسي تلك الأحزاب إما كانوا طرفا رئيسيا في عهد الحزب الواحد أو جزءا مؤثرا في نظام الحكم، وبالتالي فإن التنشئة السياسية لتلك الكوادر والزعامات الحزبية التي ظهرت بعد التحول إلى النظام

[1] _ سقني فاكية، المرجع السابق، ص67.
[2] _ المرجع نفسه، ص107.

التعـددي، كانـت مشـبعة بثقافـة التسـيير المركـزي في كـل شـيء بمـا في ذلـك سـلطة اتخـاذ القـرار وتقلـد المناصـب، الأمـر الـذي أدى إلى ضـعف تأثيرهـا علـى المسـار السياسـي العـام في تلـك الـدول، ظهـور الأحزاب"[1].

"ومنه فإشكاليات الديمقراطية في العالم العربي والجزائر، تكمن في التطبيق، ويمكن أن تحدد هذه الإشكاليات بما يلي: ارتفاع نسبة الأمية وكذلك الجهل السياسي، ومؤسسات التوعية قليلة وهذا أمر لا يساعد على ممارسة حياة سياسية سلمية، وهذا ما يولد أزمة فيحمل على القول: أن حالة التخلف الاجتماعي والثقافي وزيادة الأمية وبالذات لدى الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين تقدم أرضية خصبة لهذه الأزمة، لأن هذه الحالة تجعل سواد الشعب خارج العملية السياسية وتسهل على القوى الحاكمة عملية تزييف الديمقراطية"[2].

إن الديمقراطية كان حاجة ملفة فرضها الواقع بعد العقم الذي شهدته أنظمة الحزب الواحد في الوطن العربي، والتي كانت تكرس لنظام القائد أو الزعيم الذي يملك كل الصلاحيات وبيده كل السلطات، وهو ما يتنافى مع أسس الديمقراطية والحرية في اختيار الممثلين والمنتخبين، ولهذا كانت الديمقراطية هي البديل الأساسي والناجح من أجل تفتح المجتمع في الوطن العربي وتم فتح المجال للتعددية الحزبية وممارسة الديمقراطية والمنافسة النزيهة لنيل السلطة وفق آليات ومؤسسات تنظم وتراقب ذلك.

"يضاف إلى ما سبق إشكالية أخرى هي إشكالية الجمع بين السلطات، لأن الديمقراطية لا تقوم بشكل سليم إلا على قاعدة عدم الجمع بين السلطات، لأن الفصل غير ممكن بحكم التكامل في الحالة القيادية بين السلطات وأعضاء مجالس الحكم، فالجمع بين السلطات يسهل التلاعب بالقوانين، كما أنه يحيز القضاء لصالح أصحاب النفوذ ويقود ذلك إلى الكبت وإلغاء المعارضة التي تشكل دور الرقيب لتحسين

[1] _ خروبي بزازة، إشكالية ترسيخ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي، جامعة الجزائر 3، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد09، العدد02، جوان 2018، ص827.

[2] _ نسرين داودي، الاتصال العمومي في الجزائر بين قناع الديمقراطية وواقع الأبوية الاستبدادية، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، ص146.

الأداء الحكومي،"[1] "إن اتخاذ القرار في كثير من الدول العربية منها الجزائر يقتصر على قلة ممن هم في الموقع المسؤول والقائمين بأمر السلطة ولا يتجاوزه إلى إطار الشورى التي يشترك فيها أهل الاختصاص في الموضوع، أو مؤسسات المجتمع المدني التي سيقع على عاتقها غالبا أمر التنفيذ أو على الأقل ستسهم فيه، وهذا يجعل القرار أحيانا معبرا عن حالة أنانية أو عصبية أو عن مصالح ضيقة، ولا يتخذ طابع الإحاطة بمصلحة المجتمع ككل"[2].

"إن غياب الثقة في السلطة لممارستها غير الديمقراطية من أهم أسباب ضعف المشاركة، فمعظم دول العالم الثالث وعلى الأخص، الدول العربية التي تعاني من عائق أساسي في وجه التنمية الإنسانية والممثل في مركزية مؤسسات الحكم، مما يؤدي إلى تقييد الحريات العامة، واختصار المشاركة السياسية على فئة قليلة، هذا النوع من الأنظمة المتسلطة تتحول فيه حقوق الإنسان، وحقوق المواطنة والحرية الأساسية إلى مساحات للإتهام والتعذيب والسجن والاختفاء القسري، والنفي، والتهجير والقتل، وتمارس شتى أنواع الاضطهاد والإبادة والعنف السياسي،"[3] "وبعبارة أخرى غياب الديمقراطية اللازمة لتفعيل المشاركة ومبدأ الشفافية وسيادة القانون، يرجع إلى عدم توفر الآلية الضرورية للمشاركة الديمقراطية، أو لعدم فعاليتها للمحافظة على الحرية وتقوية ثقة المواطنين في قدراتهم في المستقبل، مما يؤدي إلى التهميش والاضطهاد ويولد العنف والاضطراب، وعدم تمكن الجميع من حقوق المشاركة وبالتالي يخلق عدم الاستقرار السياسي الذي لا يسهل عملية خلق شروط التمكين الاقتصادية والاجتماعية لتحسين ظروف الحياة"[4].

بالرغم من أن دول الوطن العربي تبنت النظام الديمقراطي وتخلت عن نظام الحزب الواحد، ولكن مازالت المشاركة السياسية لأفراد المجتمع ضعيفة جدا نظرا لفقدان الآلية الصحيحة لتفعيل الديمقراطية

[1]_ نسرين داودي، الاتصال العمومي في الجزائر بين قناع الديمقراطية وواقع الأبوية الاستبدادية، المرجع السابق، ص147.
[2]_ المرجع نفسه، ص147 148.
[3]_ سقني فاكية، المرجع السابق، ص108.
[4]_ المرجع نفسه، ص 108.

الحقيقة داخل مؤسسات الدولة في علاقتها مع أفراد المجتمع، حيث أن الواجهة ديمقراطية ولكن جوهرها يدل على أنها مازالت تسير بعقلية ونمط الحزب الواحد واحتكار السلطات لدى جهة معينة وعدم الفصل بينها بما يجعلها مستقلة وكل سلطة تراقب الأخرى، وهذا الفصل السياسي في إنجاح التجربة الديمقراطية بالوطن العربي أدى إلى الفشل في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما جعل دول الوطن العربي تبقى ضمن الدول النامية والتي مازالت تحتاج الكثير من أجل الارتقاء لمستوى الديمقراطية الحقة كما هو في الدول المتقدمة.

04- الحداثة:

إن الحداثة بمفهومها الغربي هي بمثابة ثورة العقل على الدين والتحرر من قيود الكنيسة التي أدت إلى الجمود الفكري الغربي لعدة قرون، وهذا الجمود الفكري قد عرفته مجتمعات الوطن العربي في فترة الاستعمار التي أغلقت على العقل العربي ومنعته من التطور والإبداع، وحتى بعد الاستقلال ما زالت المجتمعات العربية تعاني الخلل في الاندماج في الحداثة المعاصرة وذلك بسبب الاختلاف حول إشكالية الأصالة والمعاصرة.

"إذا كانت العصرنة انتقالا طبيعيا من حقبة تاريخية هي الكلاسيكية إلى حقبة أخرى هي العصر الحديث فإن الحداثة جاءت انسلاخا كليا من الزمن الكلاسيكي (الملكية، الكنيسة، العقل)، واستبدلت بالثنائية الديكارتية، النظرة الأحادية (المادية العلمية) ثم انسلخت ثانية من الوثوقية العلمية إلى ما يسمى بالاحتمال الضروري على إثر النتائج،"[1] "والمجتمع المدني هو من نتائج العولمة ومخلفاتها، أضف إلى ذلك أن التحديث أو الحداثة تقوم على إعادة صياغة للعديد من الأفكار التي وردت من قبل في النظرية الليبرالية، وهذه الأفكار تركز على انتشار المال والتكنولوجيا والثقافة مع توقع تأثر النظم ببعضها، حيث تصبح في النهاية متشابهة إلى حد كبير، كما تزعم هذه النظرة بأن انتقال التكنولوجيا والتقدم من العالم

[1] _ ليندة لطاد بن محرز، المجتمع المدني في الجزائر –دراسة الأسس والأهداف– أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/ 2013، ص39.

المتقدم إلى العالم الثالث ممكن بشرط قيام الأخير باقتباس النظم السياسية والمؤسسية من العالم المتقدم أي استيراد المنظومة بأكملها"[1].

"إن الحداثة ثورة تجاوزا لا متناهي على مستوى أحداث التاريخ، فهي مشروع مؤسس للحرية ومزود بالعقلانية الصارمة التي تعد شكل من أشكال الهيمنة والسيطرة، ومن ثمة كبح للحرية، فالحداثة رسمت لنفسها الطريق من خلال المبادئ التي تدعو إليها، إلا أنها وقعت في أزمة رغم ما حققته من تقدم وتطور في الجانب المادي، انعكست على المستوى الروحي ودمرت الإنسان"[2].

فالحداثة هي اتجاه مادي أدى إلى الانسلاخ الكلي عما هو أصيل وهذا جعل قيمة المادة ترتقي في هذا العصر على قيمة الإنسان وروحه، ولكن رغم ذلك لا يمكن إنكار ما حققته الحداثة من تقدم وتطور في كل العالم بما في ذلك الدول العربية رغم الخصوصية الإسلامية لهذه المجتمعات التي مازالت تحتاج للكثير حتى تخرج من دائرة التخلف، ومن قائمة الدول النامية ودول العالم الثالث التي تسعى جاهدة للنهوض واللحاق بالدول التي عرفت الحداثة والتقدم والتطور في شتى المجالات وحققت تنمية شاملة ومستدامة في كل القطاعات.

"إن الطريق إلى التحول، أو العصرنة بات أمرا معقدا للغاية حيث اختلف حوله المفكرون العرب المعاصرون، وأصبحت المشكلة المطروحة تدور حول كيفية اجتذاب الماضي نحو الحاضر، والبحث عن الأصالة والمعاصرة، وإعطاء صورة أصلية للحداثة العربية يرضى عنها الحاضر والماضي معا، لكن هذه العملية ولدت اتجاهات متباينة ومختلفة فيما بينها"،[3] "فهناك من المفكرين من يأخذ بمفاهيم الحداثة، ويتشبث بثقافتها ويحرص على تجسيدها في الواقع العربي لكونها حسب رأي المفكرين ترمي إلى التطور والتفوق والتحضر، وهناك فريقا أخر من المفكرين يدعو إلى عدم تقبل هذه المفاهيم الحداثية، لأنها

[1]_ ليندة لطاد بن محرز، المرجع السابق، ص41

[2]_ برتيمة وفاء، الرؤية النقدية للمسيري في إشكالية التحيز للحضارة الغربية –الحداثة نموذجا– مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2008/ 2009، ص73.

[3]_ كعواش عبد الرحمن، تكنولوجيا المعلومات، اقتصاد المعرفة ومجتمع ما بعد الحداث دراسة نظرية تحليلية مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية والاعلام معهد علوم الإعلام والإتصال جامعة الجزائر السنة الجامعية 2004/ 2005، ص 232.

حسب رأيهم تختلف من حيث جذورها وأصولها عن الثقافة العربية الإسلامية، وهناك فريق آخر يبحث عن طريق ثالث يرمي من خلاله إلى محاولة التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، بين التراث والحداثة، واختيار ما ينفع ورفض ما يهدد الحضارة العربية الإسلامية في هويتها"[1].

حيث "ترتكز الحداثة على المطالبة بتحرر الإنسان من القيود الحتمية الاجتماعية بأشكالها التقليدية السابقة، وكان يدعو هذا التحرر إلى التخلي عن الأشكال المهيمنة لشرعية السلطة في إطار العائلة والجماعات التي تنتظم داخلها الإنتاج والحياة في الدولة إذ كان يتغلب عليها الطابع الميتافيزيقي الديني،"[2] "وبالتالي فهي تتطلب الفصل بين الدولة والدين وعلمنة جذرية كشرط لممارسة الأشكال الحديثة للسياسة، لا يعني هذا الفصل إسقاط العقيدة بل ما يعنيه هو رفض إخضاع العقل إلى تأويلات دوغمائية، وأن يترك إذن التوافق ما بين العقل والعقيدة لشأن التفكير الحر الفردي، فهي ترفض إخضاع الدين إلى السلطة والامتثالية إلى المجتمع ويصبح الدين إثر ذلك مسألة شخصية بحتة"[3].

فمن المشكلات التي أثارت الفكر العربي المعاصر هي إشكالية أصالة والمعاصرة، واختلف المفكرون والسياسيون ورجال السلطة ورجال الدين بين قابل للحداثة ورافض لها، ومتمسك بالتراث ورافض له، وبين من اختار موقع الوسط كحل بديل ومخرج يجمع المتناقضين ودعى أصحابه إلى ضرورة الجمع بين الأصالة والمعاصرة، بين التراث والحداثة، فإن طبيعة الحضارة هي التجديد والتطور، ولهذا وجب مواكبة العصر ومن دون بقاء المجتمع العربي حبيس ماضيه وأيضا من دون الانسلاخ عن ثقافته والذوبان في ثقافة الآخر.

"ما من شك في أن العالم العربي يعيش في بداية الألفية الثالثة من التقويم الميلادي، أزمة خانقة تطال مختلف مجالات الحياة لديه، فهو قياسا إلى الدول المتقدمة يصنف في تقارير الأمم المتحدة للتنمية

[1] _ كعواش عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 232.

[2] _ سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، منتدى مكتبة، الإسكندرية تر. فهمية شرف الدين، سناء أبو شقراء، دار الفارابي، لبنان ، ط1، ،2003، ص 223.

[3] _ المرجع نفسه، ص223.

البشرية من الدول النامية، وتكشف لنا الأرقام مقدار هذا التخلف والضعف الذي يلامس عصب الحياة في هذه الحضارة فإذا كان أكثر من (40٪) من طاقات هذه الأمة من الأميين من الذين لم يرتادوا المدارس أو انقطعوا عنها في سن مبكرة لأسباب مختلفة وأكثر من (53٪) من شبابها يحلمون بالضفة المقابلة وبالهجرة حلا لمشكلاتهم الاقتصادية، وأكثر من ثلثهم يعيش تحت خط الفقر (أقل من 2 دولار في اليوم) فإن ذلك ينذر فعلا بمقدار الترددي في هذا العالم، الذي يقدم تقارير التنمية البشرية نفسه إنه ينام على ثروات طائلة وكنوز طبيعية هائلة"[1].

و"لعل أغرب المفارقات التي يمكن التفطن إليها عند الحديث عن المكبلات الاقتصادية أن الثروات المستخرجة من باطن الأراضي العربية مثل الغاز والنفط عوض أن تكون نعمة أو علامة تطور ونماء، صارت نقمة وسبب في خلل اقتصادي أصاب بنية المجتمعات العربية، وأسهم في جعلها مجرد مجتمعات مستهلكة، ينشد اقتصادها إلى الاقتصاديات العالمية ولا تستطيع لوحدها أن تبني اقتصادا قوميا منتجا، يصعب هزه بمجرد انخفاض أسعار البترول أو تراجع العرض والطلب في الأسواق العالمية فإذا بالعديد من الدول العربية والدول الخليجية، والعراق والجزائر وليبيا ومصر تقيم أكثر اقتصادها على (الريع) وهو الدخل المتأتي من بيع الثروات المحلية مثل البترول والغاز"[2].

فبالرغم ما تمتلكه الدول العربية من ثروات باطنية ومواقع استراتيجية أغلبها مطل على البحر إلا أن هذه الدول مصنفة ضمن الدول النامية التي تعتمد في اقتصادها على الريع الذي أصبح علامة على الضعف الاقتصادي ولشبه انعدام الهياكل الصناعية المنتجة وإنما هي دول تعتمد على الاستيراد لكل شيء حتى الطعام الذي هو عنصر الحياة، فهو بيد الغرب والدول القوية، وعجزت هذه الدول عن النهضة والاندماج في الحداثة المعاصرة خاصة في ميدان المنافسة التجارية والصناعية والتكنولوجية باستثناء بعض دول الخليج التي بدأت تنتعش اقتصاديا وتتأقلم مع الحداثة والعصرنة في شتى الميادين بما حقق لها تنمية أحسن مما كانت عليه وأفضل مما تعيشه باقي الدول العربية خاصة التي بشمال إفريقيا.

[1] _ عبد المنعم شيحة، قراءة في إنهيار مشروع الحداثة العربي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015، ص13.
[2] _ المرجع نفسه، ص17.

"إن أهـم المكـبلات الاجتماعيـة الـتي تعرقـل تحـديث العـالم العـربي انتشـار الجهـل والفقـر، وتخلـف السياسة السكانية المتبعة في الوطن العربي إضافة إلى سوء التحكم في النمو الديمغرافي الذي بات معضلة الكثير من الدول العربية مع التزايد السكاني المطرد، وتفاوت نسبه العمرية مع تردي وضع المرأة في هذه المجتمعات في ظل تزايد نسبة الانقطاع عن الدراسة لاسيما عند الفتيات، فاللافت للانتباه أن الكثير من الدول العربية لا تعنى بوضع سياسات اجتماعية تخدم المواطن، ونمط عيشه في بيته حتى تضمن تطور وعيه بما يحيط به"[1].

"إن هذه المكبلات الاجتماعية خطر حقيقي يتهدد مصير كل تفكير في تحديث الوطن العربي، وإننا حين نتدبر هذه المكبلات، نكتشف أنه لا يمكن تجاوزها إلا بوضع مخططات واستراتيجيات فعل حقيقي، منها ما هو على المدى القريب ومنها ما يكون على مدى بعيد، لاسيما أن الوطن العربي يتسم ببنية أخلاقية وقيمية تميل إلى الثبات، توارثها عبر عقود وما زال يصر على توريثها، وبعض قيمها تتعارض صراحة مع قيم التحديث المطلوبة في العصر الراهن و القائمة على مبدأ المواطنة أساسا،"[2] "مثل السيطرة الأبوية المطلقة وعدم تدريب الفرد على الاستقلال الذاتي والاعتماد على النفس، ومنها السيطرة المبالغ فيها على المرأة، والسعي الدائم إلى إخضاعها وهو ما جعل الكثير من دول العالم العربي تعاني من اختلال التوازن بين نشاطات الرجال و نشاط النساء، عن طريق تعطيل نصف المجتمع عن الفعل والمبادرة والعمل، التزاما بتقاليد موروثة ومعرقلة للمرأة في ذاتها، ولا شك في أن هذه المكملات في معظمها وليدة المكبلات التاريخية والاقتصادية في الوطن العربي، ولكنها تؤثر فيه أيضا في المنظومة الثقافية في هذا الوطن وتزيدها ترديا"[3].

فلقد لقي قبول الحداثة في المجتمع العربي عدة عراقيل منعت من عصرنة المجتمع العربي في حياته وسلوكاته وثقافته نظرا لطبيعة المجتمع العربي المتمسك بتقاليده وعاداته التي يتوارثها الأجيال، وكذا

[1]_ عبد المنعم شيحة، المرجع السابق، ص19.
[2]_ المرجع نفسه، ص20.
[3]_ نفسه، ص20.

الانفجار الديمغرافي والنمو السكاني السريع الذي جعل الحكومات العربية عاجزة عن تحقيق الرفاهية لجميع السكان والأسر والأفراد وهي أمور تحتاج للتخطيط والتدقيق الصحيح في طبيعة البرامج التنموية المسطرة والنمط الاقتصادي المتبع الذي يعتمد على الريع ويرتبط به مصير الدولة والشعوب العربية خاصة مع ضغط الأنظمة السياسية السائدة.

"يتحول العالم المعاصر يوما بعد يوم إلى عالم ينشغل بالمادة أكثر من انشغاله بالقيم والأخلاق، وتحل فيه العلاقات الفردية القائمة على المصلحة محل العلاقات القائمة على العاطفة والمودة كما تحل فيه الفوضى وعدم اليقين محل العلاقات المستقرة القائمة على قيم أصيلة، لا شيء هنا في العالم المعاصر يقف أمام التغيير وقسوته حتى وإن كانت هذه الخلية الأولى للمجتمع المسماة بالأسرة،"[1] "اعتبرت الفردانية إنجازا كبيرا حققه مجتمع الحداثة، بعد التخلص من سلطة الكنيسة والمجتمع، ولكن بقدر ما كانت قيمة منشودة في عصر الحداثة بقدر ما أصبحت عنوان للأنانية والعزلة والانطواء وقيم الاستمتاع والإباحية، فقد انتهت المثل العليا وغاب الإيمان بالإيديولوجيات وغلب زمن الفرد النرجسي فتراجعت بذلك الروابط الاجتماعية في أشكال، مختلفة فبعدما كان الزواج رابطة روحية تعبر عن حب الإله لا يعقد إلا بإذن الكنيسة أصبح عقدا مدنيا،"[2] "وبعدما كان الطلاق أمرا محرما لا ينتهي إلا بموت أحد الزوجين بات أمرا مباحا بحجة أنه استرقاقا للمرأة أصلا، وباسم الفردانية والحرية ظهرت شعارات وأصوات متعالية تنادي بانتصاب المرأة كذات مستقلة عن الرجل والاعتراف بالأقليات التي تعتبر نفسها مضطهدة مثل اللوطيين والسحاقيين والمثليين، فما كان نتاج ذلك إلا فقدان الذات لذاتها وانشطارها وكف الإنسان المعاصر عن الاعتراف بإلزامية التضحية من أجل الأخر، وأصبح همه الوحيد التضحية المرتبطة بذاته، ومن أجل ذاته"[3].

[1] _ مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع تشخيص المشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة، المنعقد بدار الضيافة، جامعة عين شمس من 26 - 27 سبتمبر 2004 ص13.

[2] _ بن حجبة عبد الحليم، الحداثة وتحولاتها القيمية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، المعيار، جوان، 2017، ص03.

[3] _ المرجع نفسه، ص03.

وكان من ثمرات الحداثة "اقتحام المرأة لعالم الشغل، خاصة في بعض الوظائف التي كانت حكرا على الذكور كالصحافة والمقاولاتية، حتى وإن كان ذلك راجع للظروف المعيشية الصعبة، وارتفاع المستوى التعليمي وغيره، ومن جهة ثانية استمرار النظرة الدونية اتجاهها كامرأة مسؤولة، واستمرار البعد الثقافوي الأبوي والمتمثل في إسناد مسؤولية العمل المنزلي للمرأة كشرط لاستمرار أنوثتها، وهذا ما يبرر مرة أخرى تعايش هذه الثنائية، وحضور الثقافتين معا"[1].

لقد أحدثت الحداثة الفردية المعاصرة اختلالا واضحا في القيم والأخلاق الإنسانية على عكس ما كانت عليه من قبل، حيث أصبحت الحرية الفردية هي القاعدة الأساسية للتعبير عن الذات، فظهرت أمور كانت محرمة في ثقافة المجتمع العربي وحتى الغربي وأصبح أفرادها لهم حماية قانونية مثل المثليين وحرية الإلحاد أو تغيير الجنس وأصبحت فيه المرأة آلة للمتعة وللإشهارات وأفرغت عن قيمتها الروحية الأساسية، وهذا بسبب ارتفاع المادة على حساب الروح والقيم، وهي اختلالات سوف تحدث أزمات نفسية وأخلاقية واجتماعية والتفكك الأسري والاجتماعي بسبب الفردانية والذاتية التي أصبحت سائدة في المجتمع، وهو أمر يحتاج للدراسة والرعاية وإعادة النظر في الأخذ بالحداثة بشكل مطلق.

"فعمل المرأة يعتبر نتاج التغير الاجتماعي الذي أدى إلى ظهور مشكلات، عديدة تعبر عن إرهاصات الحضارة الحديثة وما تفرزه من مآزق نفسية وضغوطات وأمراض بالغة التعقيد، تتجلى في تلك السلوكيات الإنحرافية التي أصبحت تطبع السلوك العام للأفراد بما فيهم سلوك المرأة التي تحاول مشاركة الرجل في الفضاء العمومي"[2].

[1] _ بن هامل جميلة، إشكالية الحداثة في الجزائر، جامعة تلمسان، ص05.

[2] _ جمعي فاطمة الزهراء، إقبال المرأة على الجريمة بين خلفيات الفترة التقليدية وضغوطات الحداثة في المجتمع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، العدد الرابع، جانفي 2018، ص222.

"لقد مكن العلم والتكنولوجيا من اكتشاف قوانين الإنجاب وتقليص بشكل كبير وفيات الأطفال والتحكم الكبير في النسل، في كل مناسبة من مثل هذه المناسبات يجد الأب نفسه أمام حقيقة تفقده سلطته على زوجته، لم يعد الأب المسؤول الوحيد عن الإنجاب وعن تربية الأطفال، بعد اكتشاف حبوب منع الحمل، أصبحت المرأة تتحكم في عملية النسل مما مكنها من التحرر الجنسي والمهني، من جهة أخرى مكن الإنجاب بمساعدة طبية من الفصل التام بين الجنس والإنجاب، أصبحت الحيوانات المنوية تكفي لوحدها في عملية الإنجاب بينما لم يمكن الاستغناء عن جسم الأم في تكوين الطفل في شكله البشري السليم"[1].

"إن اعتماد الفرد على نفسه في المجتمعات المتحضرة أدى إلى الشعور بالاستقلال وضعف العلاقات الأسرية، إضافة إلى عمل المرأة واستقلالها ساعد إلى ضعف قابلية الأسرة على أداء وظائفها لوحدها، كما وإن التصنيع المرافق للتحضر أثر على حجم الأسرة حيث انتفت الحاجة إلى الأيدي العاملة وكذلك صعوبة تكاليف الحياة كلاهما ساعد على تحديد النسل في الأسرة الحضرية (النووية)"[2].

إن للحداثة إيجابيات جعلت العالم يتحول إلى العنصرية والتقدم العلمي التكنولوجي وتقارب الثقافات والمجتمعات وتطور الصناعة التي مكنت من توفير وسائل الراحة والرفاهية ولكن من سلبياتها أن شجعت على الذاتية والأنانية وغاب الإيثار والتضحية للآخرين، وأصبحت فيه المرأة تتشارك مع الرجل في كل أعماله وحتى في حريته ولها من الحرية مثل ما عليه وفقد الأب السيطرة على زوجته وأولاده، وأصبح الثقافة السائدة والغربية هي المرجع والمعيار للتقدم والرفاهية في ظل غياب الدين والقيم والأخلاق، مما أدى إلى عدة مشاكل اجتماعية ككثرة الطلاق، وانتشار الطبقية وجعل الدولة عاجزة أمام هذه المشاكل نظرا لضعف هياكلها واقتصادها في مواكبة العصر بكل تحديات ومشكلاته.

[1] _ لونيس زهير، الأبوة في الجزائر بين الأصالة والحداثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص03.

[2] _ رحمن عودة الصباح، التحضر وعلاقته في تركيب الأسرة (دراسة وصفية مقارنة بين الأسرة والحضر والريف من حيث البناء والوظائف)، مجلة أبحاث ميسان، مج8، العدد السادس عشر، السنة 2012، ص196.

05- العولمة:

يعتبر القرن العشرين خاصة فيما كان بعد الحرب العالمية الثانية من انهيار للاتحاد السوفياتي وقيام لنظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتصدرها الأنظمة الرأسمالية التي أحدثت قفزة نوعية وسريعة في التطور والتقدم في كل مجالات، حتى وصلت لمرحلة العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة، تتبادل فيها الشعوب وتشترك في الصناعات والسياسات والثقافات فتوحدت الكثير من المفاهيم العالمية بداية من ميثاق حقوق الإنسان ثم الانفتاح السياسي على التعددية الحزبية وممارسة الديمقراطية، ثم الاقتصاد العالمي والنظام الجديد الذي تحكمه العولمة والتكنولوجيا وأصبح يقاس تقدم الدول وتخلفها على حسب ذلك.

"لقد أدت التطورات العلمية المختلفة التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفترة القطبية الثنائية ثم تفكك الإتحاد السوفياتي إلى ظهور آلية جديدة لإعادة تشكيل العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا في إطار النظام العالمي الجديد، يقوم على قطبية واحدة متمثلة في النظام الرأسمالي العالمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار نشأت الظاهرة المعروفة بالعولمة بمعنى خضوع العالم بكل كياناته لآليات تدفعه إلى الترابط والتفاعل اقتصاديا وسياسيا وثقافيا باعتباره كيانا واحدا يرتبط بسوق عالمية واحدة"[1].

"والعولمة ليست مفهوم مجردا، فهي تمثل مرحلة متقدمة من مراحل تطور الحضارة الرأسمالية وتسعى إلى تصدير القيم والمؤسسات والثقافات التي أفرزتها هذه الحضارة إلى مجتمعات أخرى، ويتمثل ذلك في سياسات الانفتاح التحريري والاقتصادي العالمي من خلال ما تلعبه المؤسسات الاقتصادية والتجارية

[1] _ ليندة لطاد بن محرز، المرجع السابق، ص31، 32 .

والموانع الثقافية سعيا لإزالة الحدود المجتمعية الفاصلة، وفرض أنموذج محدد من نمط الحياة في نزهة الحضارة الغربية بهدف الهيمنة والسيطرة على العالم"[1].

"وإذا كان من غير المنطقي أن ننكر ايجابيات العولمة في كثير من المجالات كتلك المرتبطة بالاقتصاد والشغل والعمل والاستثمار لما تؤدي إليه من تنافس في إنجاز السلعة أو تقدم المجتمع، فإنه في مجالات أخرى لا يمكن التسليم بإيجابيات العولمة بصورة المطلقة دون الدعوة إلى الحذر والحيطة في بعض السلبيات الخطيرة ويندرج في هذه الخانة أهم وعاء تصب فيه هوية المجتمع وأخلاقه ألا وهو الأسرة"[2]، "وهكذا ساعدت التطورات التقنية والابتكارات و الاختراعات الصناعية والتكنولوجية في ظهور جماعات وتنظيمات ومؤسسات نسقية داخل الهيكل الاجتماعي أخذت من الأسرة العديد من وظائفها الجوهرية، إذ أصبحت الوظيفة الاجتماعية المتمثلة أساسا في التنشئة الاجتماعية معقدة في ظل تحديات العولمة، كما أن الشركات والمصانع أخذت الوظيفة الاقتصادية للأسرة التي كانت تملكها من إنتاج كل أو غالبية ما تحتاج إليه، وخرجت المرأة إلى العمل تحت ضغط الحاجة، وأصبحت الأسرة وحدة مستهلكة بعد أن كانت وحدة منتجة ولم يتوقف أثر العولمة والتغير التكنولوجي عن هذا الحد بل تعداه مما كان له انعكاس على باقي وظائف الأسرة"[3].

إن ما أثمره النظام الرأسمالي بعد عصر الحداثة بما يسمى بالعولمة قد غير العالم من طابعه التقليدي إلى مرحلة متقدمة جدا جعل من العالم قرية صغيرة وبلا حدود خاصة مع التقدم التكنولوجي وكثرة الاختراعات التي سهلت التواصل بين كل شعوب العالم وبين أفراد المجتمع الواحد، وذلك جعل من الفلسفة الفردية تتوسع إلى أوسع نطاق وانتشرت ثقافة الاستهلاك لكل المنتجات الصناعية كسبيل سهل من أجل تحقيق الرفاهية المنشودة من خلال توظيف الأدوات الصناعية والتجارية العالمية التي ظهرت في

[1]_ ليندة لطاد بن محرز، المرجع السابق، ص32.

[2]_ صالح آيت داحماد، وظائف الأسرة في ظل المتغيرات الوطنية والدولية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، المغرب، السنة الجامعية 2008، ص146.

[3]_ المرجع نفسه، ص146.

المجتمعات والتي أثرت على نمط عيش الفرد والأسرة بشكل واضح وأصبحت ضرورية وتسعى الأسرة وأفرادها إلى العمل بجهد وبشكل مضاعف من أجل النيل والحصول على تلك الوسائل المساعدة على رفاهية العيش.

"ولقد أدت التحولات الاجتماعية في ظل العولمة إلى تغييرات بنيوية في مكانة ووظائف الزوجين- الأب- والأم، وفي علاقات السلطة بينهما من جهة ومع الأبناء من جهة ثانية، فالضغوطات الاقتصادية والمهنية والسعي وراء النجاح سواء كان ماديا أو اجتماعيا، يؤديان إلى حالة التغيب المتكرر للأب عن الأسرة والحياة الزوجية هذه الوضعية لم تعد مقصورة على الرجل بل طالت كثيرا من النساء العاملات (التزامات مهنية اجتماعية بسبب المكانة، أو المنصب الوظيفي)،"[1] "وهو ما أدى إلى فتور الروابط والعلاقات الأسرية وصولا إلى الفراق أو الطلاق، كما تراجع دور ومسؤولية الوالدين في عملية التنشئة لمصلحة جهات ومؤسسات أخرى تتراوح بين دور الحضانة والمدرسة وحتى الشارع إلى الخدم والمربيات، مرورا بوسائل الإعلام والاتصال خاصة التلفزيون والانترنت، وما نتج عن ذلك من آثار ومصاحبات سلبية على جميع الأصعدة الفردية و الأسرية والمجتمعية"[2].

فهذه العولمة كما أنها خدمت المجتمعات في عدة ميادين وسهلت سبل تواصله وعيشه إلا أنها أثرت بشكل سلبي على الفرد والأسرة من حيث الروابط والعلاقات الأسرية التي أصبحت تحتاج للعمل وتوفير المال من أجل تحقيق الرفاهية للزوجين وأولادهم، وهذا خلق فجوة عميقة جدا نظرا للعجز الكبير من الزوج على توفير كل احتياجات زوجته وأولاده ومواكبة العصر بأحدث التقنيات والصناعات، مما دفع إلى عمل المرأة أو الزوجة كسبيل آخر من أجل تحقيق العيش الكريم نظرا لطبيعة العولمة التي تحتاج للمال من أجل الحصول على الرفاهية، وهذا أدى إلى التفكك الأسري في حالة العجز عن ذلك ،أو الإهمال للأولاد في حالة خروج الزوجين للعمل معا ابتغاء توفير المال وتحقيق الرفاهية وهذا يعتبر من سلبيات العولمة المعاصرة رغم إيجابياتها الكثيرة.

[1]_ صالح آيت داحماد، المرجع السابق، ص147.

[2]_ المرجع نفسه، ص147.

و"لكن ينبغي التأكيد أن تلك التحولات والتأثيرات الممارسة من قبل النماذج الجديدة تتفاوت حسب تدخل متغيرات عديدة ومتنوعة، منها مثلا الوسط الاجتماعي المستوى الاقتصادي والتعليمي، وطبيعة التوجهات الفكرية والعقل والعقيدة ومنظومة القيم السائدة عموما، وبالتالي فالأمر يتراوح بين حالات يتم فيها استبطان وتبني تلك النماذج فعلا، كممارسة في الحياة الاجتماعية وحالات تبقى فيها مجرد تمثلات ونماذج مستبطنة على مستوى المخيلة الفردية أو الجماعية ذات تأثير في العلاقات، سواء بين الأزواج أو بين الوالدين والأبناء على مستوى التصور والمحمول الرمزي واللغوي الممارس من قبل الأفراد أكثر من كونها بنيوية ناضجة أو مكتملة التكوين"[1].

"ولا شك أن وجود أجهزة الاتصال الحديثة والتقنيات الهائلة فيها وأجهزة الانترنت والفضائيات المختلفة ذات الأبعاد والاتجاهات المتنوعة تمثل تحديا كبيرا في بعض الأحيان على الأسرة بصورة خاصة وعلى المجتمع كله بصورة أعم وأشمل في كيفية استخدامها، ومن يراقبها وهل هناك حاجة أصلا إلى مراقبتها وكيفية القيام بذلك وغيرها من الأسئلة المختلفة ذات الاتصال المباشر بهذا الموضوع الحيوي والمهم في حياتنا، اليوم حيث أنها قد صعبت على الأسرة عملية التنشئة الاجتماعية، ومثلما لها جوانب ايجابية كبيرة ومفيدة فإن لها أثار لا تقل خطورة على هذه العملية الأساسية في حياة الأفراد والمجتمعات"[2].

إن مما رسخته العولمة لدى المجتمعات هو ثقافة الاستهلاك، وثقافة تجاوز التراث والقيم السائدة بالمجتمع والتطلع إلى ثقافة الآخر، وهذا خطر أصبح يهدد المجتمعات والأسر والأفراد في هويتها وثقافتها بسبب الانسلاخ والذوبان في ثقافة الآخر التي وصلت إلينا عن طريق وسائل الإعلام والاتصال المختلفة والمتطورة والتي أصبحت نموذج ترى فيها الأسرة والفرد أنها القدوة التي يجب العمل والاجتهاد من أجل الوصول إلى ذلك المستوى المعيشي والرفاهية التي يعيشها الآخر في الدول المتقدمة.

[1]_ صالح آيت داحماد، المرجع السابق ص149.

[2]_ المرجع نفسه، ص149.

"وإذا ما حاولنا البحث عن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة الراهنة، لوجدناها ذات مستويات ثلاثة متداخلة: هي الاقتصاد والسياسة والثقافة أما في الاقتصاد، فالعولمة هي الاقتصاديات العالمية المفتوح بعضها على بعض وهي تعبر عن ايدولوجيا الليبرالية الجديدة ومفاهيمها التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر نموذجا مرجعيا وقيم المنافسة والإنتاجية"[1]، "وفي السياسة هي تدعو إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود الجغرافية السياسية، أما في الثقافة فهي توحيد للقيم حول المرأة والأسرة وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والملبس والمأكل، وهي توحيد طريقة التفكير فهي تطمع في صياغة ثقافة كونية شاملة، تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني"[2].

"فالانترنت تعد من أبرز أشكال العولمة في العصر الحديث فقد ساهمت بشكل فعال في ثورة الاتصال، وقامت بتحريك العديد من وجهات النظر المختلفة، والتقريب فيما بينها والعمل على دمجها، كما عملت على تحفيز وتنشيط عملية العولمة من نواحي عديدة، كالهيمنة والسيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، التي تستخدم في قلب موازين القوى العالمية وتحقيق العديد من الأهداف السياسية وتحريكها بسهولة ويسر في بؤرة الأحداث الراهنة"[3].

"بالإضافة إلى ما سبق فإن الانترنت قد ساعدت على تفشي الأفكار والمعتقدات الهدامة والمتطرفة سواء في أشكالها السياسية أو الدينية، كما أنها ارتبطت بانتشار الجرائم الخاصة بها، مثل اختراق الحسابات المصرفية، وشبكات المعلومات السرية الخاصة بالدول، كما ارتبطت الانترنت وبشكل خاص من خلال برامج الدردشة بانتشار الجرائم الجنسية والاعتداء على حدود الحريات الشخصية، وفيما يتعلق بعالمنا

[1] _ علي زيد الزعبي، واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 35، عدد 2007، ص26.

[2] _ المرجع نفسه، ص26.

[3] _ مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص المشكلات واستكشاف سياسات المواجهة، المرجع السابق، ص15، 16.

العربي أثر استخدام الانترنت التي تعتمد اعتمادا شبه كلي على اللغة الإنجليزية في تصفحها، على استخدامات اللغة العربية، وأضعف من نفوذها وأهميتها بالنسبة للمستخدمين العرب"[1].

لقد ساعدت العولمة أمريكا بالسيطرة على العالم أكثر من خلال توحيد أدوت السيطرة على الأنظمة الدولية والشعوب من خلال الاقتصاد والسياسية والثقافة والتي أصبحت أسلحة في يد أمريكا والدول القوية تسيطر بها على الدول الضعيفة عامة والعربية خاصة، فجسدت وشجعت على الاقتصاد الحر والدخول للتجارة العالمية الذي تحكمها أمريكا، والتشجيع على توحيد الأنظمة السياسية عن طريق الديمقراطية والدعوى إلى الحرية والتحرر من قيود السلطة كما أصبح توحيد الثقافة والقيم خطر يهدد الأسرة والفرد والدولة في كيانها وهويتها فقد أدت الحرية الفردية وحقوق الإنسان إلى ظهور انحلال أخلاقي فاضح بالمجتمعات أصبح يشكل خطرا على الأسرة وكيانها باعتبار ظهور فئات تدعو إلى التحرر من الأسرة والقيم كسبيل من سبل الحرية الشخصية وهو أمر ينبغي توخي الحذر منه لتجنب انقراض مفهوم الأسرة بسبب التحرر الجنسي والشذوذ الذي تدعو إليه العولمة والثقافة الغربية ودعاة الحرية والتحرر من الأسرة والقيم والدين خاصة مع عصر الانترنت.

"إن العولمة هي جملة إمكاناتها، من المؤكد أنها ليست فردوسا ولكنها ليست وباء يفتك بالهوايات والخصوصيات كما يرى إليها **بودريار** بصورة سلبية عدائية، بالطبع يمكن توظيف أدواتها ووسائلها بصورة مدمرة على ما تفعل التنظيمات الأصولية ولكن الإنجازات التقنية والمعلوماتية التي أنتجت العولمة ظاهرة مفردة، إنما تطلق إمكانات هائلة للوجود والحياة بقدر ما تفتح أفاقا جديدة أمام العمل الحضاري والتنمية البشرية"[2].

"إن العولمة ليست ثمرة سيئة لإرادة شيطانية كما يتعامل معها أكثر المناهضين لها من العرب وغير عرب وإنما هي ثمرة العصر وفتوحاته الكونية وتحولاته الحضارية واختراعاته التقنية، ومن لا يتقن لغة العصر

[1]_ مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص المشكلات واستكشاف سياسات المواجهة، المرجع السابق، ص18.

[2]_ علي حرب، أزمنة الحداثة الفائقة، الإصلاح – الإرهاب – الشراكة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005، ص207.

لا يحسن المشاركة في صناعة العالم، بل تفوته الفرص وتهمشه الأحداث والمتغيرات،"[1] "وإذا كانت الولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة تستغل العولمة لصالحها ولخدمة إستراتيجيتها، فلا يعني ذلك أن نقف منها موقف الرفض والسلب، بالعكس أن ذلك يعني أن نستغل الفرصة لكي نندرج في زمننا الكوكبي ونساهم في صناعة العالم ومستقبل الأرض، وهكذا ما يتعلق الأمر باستبدال الواقع بواقع آخر، بل يخلق الوقائع التي نتحول بها عن عقولنا لكي نسهم في تحويل الواقع"[2].

رغم سلبيات العولمة إلا أنها أدت إلى التقدم والتحضر في عدة ميادين المجتمع وحققت سبل ووسائل الرفاهية للأفراد والأسرة وكذا تسهيل التواصل والاتصال بين كل الأفراد داخل المجتمع الواحد أو بين مجتمعات مختلفة داخل البلد الواحد أو بين شعوب مختلفة بدول مختلفة بسبب تطور أجهزة الاتصال خاصة مع عصر الانترنت الذي أصبح به العالم بلا حدود ويمكن رؤية وسماع صوت الآخر عن طريق ذلك أو القنوات الكثيرة والمنتشرة بكل دول العالم وذلك ساعد الفرد والأسرة على الاندماج في هذا العصر بشكل كلي وسريع نظرا لما وفرته له العولمة من وسائل رغم ضريبتها على الفرد والأسرة داخل المجتمع.

"العولمة تعميم كوني لنموذج يقدم على أنه الوحيد العقلاني الممكن والأمثل، والعولمة نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع أي العالم، إن العولمة بهذا المعنى نمط ثقافي وهيمنة سياسية وتحولات اقتصادية رهيبة تعصف على كل العالم بدرجات متفاوتة، وهي أخطر ما في هذا التحول القادم، خاصة على الدول الإسلامية، لأن الهدف الحقيقي الغربي منها هو فهر الدين الإسلامي بالذات تحت شعار فصل الدين عن الدولة لتحقيق الرفاهية والتطور لكل الدول"[3].

"وقد أصبح من المستحيل الحديث عن متغيرات العالم وتطوراته في العصر الراهن دون الرجوع إلى ظاهرة العولمة بوصفها مرحلة جديدة من التغيرات العالمية، ونتاجا طبيعيا للتطورات المتلاحقة في الزمن المعاصر،

[1]_ علي حرب، أزمنة الحداثة الفائقة، المرجع السابق، ص211، 212.
[2]_ المرجع نفسه، ص212.
[3]_ برتيمة وفاء، المرجع السابق، ص72، 73.

فقد أصبحت العولمة كما يؤكد "**فذرستون –M.featherston**"، الإطار المرجعي لكل الدراسات الاجتماعية والإنسانية المعاصرة،"[1] "فجميع التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية المذهلة والمتسارعة التي يشهدها العالم حدثت، إما بسبب موجة العولمة أو بوصفها نتيجة من نتائجها الضخمة والعميقة، فقد تأثرت جميع المجتمعات، أغناها وأفقرها أقواها وأضعفها بظاهرة العولمة، إن سياسة الليبرالية المستحدثة تتمثل في اعتبرها حركة تزحف بقوة داخل كل المجتمعات، وتتغلغل بعمق داخل كل الثقافات وتنتشر بشدة على جميع المستويات فهي حركة لدمج العالم بأسلوب جديد يتسم بالتسارع والتمكن"[2].

فالعولمة بمفهومها المعاصر أصبحت تشكل النظام الأمريكي التي تسيطر من خلالها على كل اقتصاد وسياسات وثقافات الشعوب والمجتمعات في كل دول العالم ومن يرفض ذلك تعتبره عدو وأنه خارج دائرة الزمن والعصر وتحرمه من الكثير من الامتيازات الاقتصادية والتواصلية مع دول العالم، وبسبب هذا فقد تغيرت الكثير من الأنظمة العالمية لدى الكثير من الدول واتجهت إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي والاقتصاد الحر كما اختارت الشعوب الديمقراطية كنظام حكم يمكنهم من حق التعبير والاختيار بحرية عن طريق الانتخابات، وكذا ساهمت العولمة في انتشار الثقافة الغربية لدى كل الشعوب بسبب وسائل الإعلام والاتصال خاصة الانترنت وهو أمر إيجابي من حيث التنوع الثقافي والتعرف والتواصل مع الآخر، ولكنه سلبي لأنه بات يشكل خطرا وتهديدا على ثقافة وتراث الشعوب وكذا الدين والقيم التي يتشبع بها الفرد والأسرة داخل المجتمع العربي الإسلامي والتي تم توارثها بما جعل الأفراد والأسر متماسكة خلال عقود من الزمن والتي أصبح الآن كيانها وهوية أفرادها في خطر وأمر ينبغي التوقف عنه والأخذ من العولمة ما ينفع من الإيجابيات وترك ما يضر الفرد والأسرة والمجتمع من السلبيات.

[1] _ علي زيد الزعبي، المرجع السابق، ص26.

[2] _ المرجع نفسه، ص26.

المبحث الثالث: حقيقة تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي.

01- مؤشرات البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة دليل على فشل سياسات التنمية للفرد والأسرة في الوطن العربي ذلك لأن البطالة دليل على الفقر وتوفير الشغل هو السبيل الوحيد لتحقيق تنمية للفرد والأسرة بشكل ذاتي حيث يمكن للموظف أو للفرد إذا توفر له عمل أن يعيل أسرته ويوفر احتياجاته الفردية والأسرية وألا يبقى عالة على المجتمع، ويساهم في الإنتاج والبناء الاجتماعي كل حسب ما يتقنه من عمل بمهنة أو حرفة أو تخصص، وكلما زادت البطالة في مجتمع ما إلا وكثرت فيه المشاكل والآفات الاجتماعية، وهو ما يعاني منه المجتمع العربي الذي يكشف عجز الأنظمة العربية في الخروج من اقتصاد الريع والتوجه للصناعة والتكنولوجيا التي توفر مناصب الشغل وتساهم في منافع للفرد والمجتمع والدولة.

"تعاني أغلب دول العالم من ظاهرة البطالة التي تزيد حدتها في الدول النامية عن ما هي في الدول المتقدمة التي باتت تهدد تماسك واستقرار مجتمعات هذه الدول لما ينتج عنها من آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تمنع من الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوى العاملة ، لهذا فقد حظيت البطالة باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الاقتصاد والمفكرين الاقتصاديين كما تعمقت الدراسات والأبحاث في الدول المتقدمة لمحاولة إيجاد التوازن في سوق العمل و الذي يعتبر حالة عرضية حسب النظريات الاقتصادية"[1].

"وللأسف أن كل السياسات تقريبا في البلدان العربية تركز على انخفاض نسبة البطالة من خلال زيادة النمو، إلا أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد بالضرورة على وجود علاقة قوية بين النمو والبطالة وكذلك الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي يفترض أنها تساهم بشكل محسوس في امتصاص البطالة، ولكن غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو

[1]_ حيمور مصطفى، قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية في الفترة 2000_ 2016، مجلة دفاتر اقتصادية، مج10، العدد 02 (2018)، ص121.

الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في نسبة البطالة،"[1] "ولذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويجب التأكيد أيضا على ضرورة قبول معدل طبيعي للبطالة لا يؤثر تأثيرا مباشرا على الاقتصاد وهي النسبة التي يفترض أن يتم الحد من آثارها عبر سياسات الحكومة المستقبلية لتحفيز خلق فرص العمل والتشغيل، كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض نسب البطالة"[2].

"وتعتبر مشكلة البطالة من بين أكثر التحديات المطروحة حاليا في العالم العربي، وخاصة بعد الانتقال من مرحلة النمو والرفاهية (نتيجة المداخيل البترولية والمعونات الأجنبية) إلى الأزمات المختلفة، وتوقف القطاع العام عن توظيف المزيد من العمال، ومشاكل الإقصاء والتهميش والنمو السكاني، وبما أن البطالة تمس في غالبيتها الشباب الداخلين للعمل أول مرة،"[3] "فإن ذلك يدل على أن سببها الرئيسي عدم قدرة الاقتصاديات العربية على توفير فرص عمل كافية للداخلين الجدد لسوق العمل، نتيجة العديد من العوامل، مما يعكس الزيادة السريعة في عرض العمالة محدودة الخبرة، وعدم القدرة على توفير الوظائف الكافية لمقابلتها، وتمثل البطالة أحد التحديات الكبرى لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، واختلاف سياسات وتجارب الدول في علاجها حسب ظروف كل دولة ومدى تفاقم الظاهرة بها من عدمه"[4].

إنه لا توجد أي إيجابية للبطالة داخل المجتمع، فكل آثارها سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع وعلى اقتصاد الدولة ودليل على ضعف سياستها التنموية خاصة مع توسع شريحة البطالة داخل المجتمع الذي تزامن مع ارتفاع سريع في عدد السكان، وعجز الدولة في إيجاد حلول لذلك بسبب الاعتماد على

[1]_ بوعلام مولاي، محمد سفير، أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة: 1970_ 2015، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم08، 2018، ص278.

[2]_ المرجع نفسه، ص278.

[3]_ زايري بلقاسم، أزمة البطالة في العالم العربي وتحديات أسواق العمل، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 23، ع2، 2009، ص05.

[4]_ المرجع نفسه، ص05.

اقتصاد الريع، أدى هذا على زيادة التخلف وضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وكثرت السرقة والآفات الاجتماعية نظرا لحاجة الأفراد والأسرة للمال بسبب عدم توفر مناصب الشغل وفرص العمل التي تجعل الفرد والأسرة تعيش بكرامة وتحقق الاستقرار المادي والنفسي للأسرة وأفرادها.

جدول تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية خلال الفترة (2010- 2017) الوحدة %[1].

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	13 ,4	13,4	12,8	12,6	11,9	13,1	15,5	14,9
الإمارات	4,0	4,3	4,2	4,2	4,1	4,1	3,6	3,8
تونس	13,0	18,9	16,7	15,3	15,3	15,4	15,5	14,7
الجزائر	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2	10,4	11,7
السعودية	5,3	5,4	5,5	5,5	5,7	5,7	5,7	5,5
سورية	8,4	8,1	25,0	35,0	40,0	50,0	50,0	....
فلسطين	23,7	20,9	23,0	23,4	23,4	25,9	26,9	....
قطر	0,7	0,4	0,5	0,3	0,3	0,4	0,7	0,3
الكويت	2,1	2,1	2,7	2,7	2,1	2,2	2,2	2,4
مصر	9,0	12,0	12,7	13,2	13,4	12,8	13,2	11,6
المغرب	9,1	9,1	8,7	9,5	9,1	9,7	10,0	10,8
اليمن	16,0	18,0	30,0	40,0	....	....	70,0	16,00

[1] _ عبد الحق بن تفات، رشيد مناصرية، دراسة لبعض محددات البطالة في الدول العربية – باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية–، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد50، مارس، 2018، ص107.

جدول تطور معدلات البطالة (في الجزائر)[1]:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	19,7	20,3	21,3	23,1	24,4	28,10	28,2	28,6	28	29,2	30
العاطلون عـــن العمـــل بالملايين	1,16	1,23	1,34	1,52	1,66	2,11	2,2	2,31	2,33	2,52	2,43

"انتقلت معدلات البطالة من 12,6% سنة 1988 إلى 20,3% سنة 1991، و23,1% في 1993، وانتقلت من نسبة 24,4% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 28,6% سنة 1997، وقد قدر المعدل المتوسط للبطالة في هذه المرحلة بحوالي 2,3 مليون شخص، مست 80% من فئة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل، ومست كذلك 80.000 من خريجي الجامعات سنة 1996 وهذا من بين أكثر من 100.000 خريج جامعي كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أن أكثر من 360.000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية ما بين 1994 و1998، وفي الفترة ما بين 1997 و2000 زاد عدد العاطلين عن العمل بـ 116.000 أي بمعدل زيادة سنوية تقدرت بـ 3,25%، ونجم عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة التي استقرت في حدود 30% سنة 2000"[2].

و"الملاحظ أن نسبة التشغيل تطورت في الجزائر بصورة تدريجية بين سنوات 2001 التي كانت 29,8% لتصبح 37,2% عام 2006 وهو ما ساهم في خلق مناصب شغل جديدة وخفض معدلات البطالة في تلك الحقبة من 27,30% سنة 2001 إلى 17,7% سنة 2004، لتنخفض سنة 2007 إلى 35,3%

[1]_ بوعلام مولاي، محمد سفير، المرجع السابق، ص263.

[2]_ المرجع نفسه، ص263.

لتعاود الارتفاع في سنوات (2008- 2009- 2010) على التوالي بمتوسط 37,26سنويا، لتنخفض سنة 2011، لتعاود الارتفاع من جديد سنتي 2012 و2013"[1].

إن المتأمل في الأرقام والإحصائيات السنوية للبطالة وتزايدها المستمر يتضح له مدى ضعف المجتمعات العربية اقتصاديا وكذا في خلق مناصب الشغل لأفراد مجتمعها عن طريق التخطيط السليم والحسن لهذه المشكلة من خلال البحث عن بدائل اقتصادية وتجارية وزراعية يمكن من خلالها توفير مناصب شغل للبطالين، وضرورة البحث عن مخرج بديل لاقتصاد الريع الذي جعل المجتمعات العربية خاصة التي بشمال إفريقيا تزداد فقرا ويتسع حجم البطالة بها، وذلك ما جعل الشعوب تتذمر من أنظمتها السياسية وتنتفض ضدها من خلال ما يسمى بالربيع العربي أو الاحتجاجات بعدم الرضى عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة التي جعلت المواطن ضحية لسياسات وأنظمة حكومية فاشلة.

02- السكن:

إن مما يعاني منه المجتمع العربي بعد مشكلة البطالة هي أزمة السكن حيث يعتبر السكن أهم أسس الاستقرار الفردي والأسري في المجتمع ومن دونه يعيش الفرد والأسرة في حالة غبن أو تشرد أو العيش في أماكن لا تصلح للحياة الإيجابية والآمنة كالبيوت القصديرية والفوضوية، والتي يعاني أصحابها الكثير من الأمراض والظروف الصعبة التي قد تؤدي إلى التفكك الأسري بالطلاق أو ضياع الأبناء بسبب الفقر وعدم القدرة على الحصول على مسكن، وهذا ناتج أيضا عن اختلال سياسات التنمية في الوطن العربي الذي أزم وضع السكن في المجتمعات العربية حيث مازالت شريحة واسعة تعاني أزمة السكن رغم أنها في أوطان غنية بالثروات الطبيعية.

"يبلغ عدد سكان الوطن العربي 290 مليون نسمة عام 2005 ويبلغ عدد بلدانه 22 دولة وهذا العدد يعادل تقريبا عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية ويتفاوت عدد السكان في البلدان العربية من بلد إلى أخر تفاوتا كبيرا، حيث يزيد عدد السكان عن 20 مليون نسمة في ستة بلدان عربية فقط يصل

[1] _ بوعلام مولاي، محمد سفير، المرجع السابق، ص266.

مجموع سكانها أكثر من 200 مليون نسمة،، وتعتبر مصر أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان 73 مليون نسمة تليها، السودان 34 مليون نسمة ثم الجزائر 32 مليون نسمة، أما أصغر البلدان العربية من حيث السكان فهي قطر حيث يبلغ عدد سكانها 619 ألف نسمة ويتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي عام 2020 إلى 459 مليون نسمة"[1].

"إن من أبعاد التنمية المستدامة هو البعد البشري الذي يضمن للإنسان حياة كريمة لائقة من خلال توفير سكن يؤويه وغذاء يكيفه، والتنمية الزراعية الريفية المستدامة من أجزاء التنمية التي تعتبر جزءا رئيسا يسعى إلى الرقي بالطبقة الزراعية إلى مستوى الطبقات الأخرى درءا للفروقات الاجتماعية تحقيقا لآمال هذه الطبقة من السكان من أجل شدهم لأراضيهم وتثبيتهم بها"[2].

"إن توفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم، فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها، أن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري، وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد"[3].

"ومع توسع المناطق الحضارية واستمرار الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضارية، شهدت المدن عموما نموا أسرع من نمو سكان البلدان ككل، فقد ازداد عدد السكان المقيمين في المدن في المناطق العربية من 50 مليون نسمة بحلول عام 2030 ، ويشعر العاملون في التنمية الحضرية بقلق متزايد إزاء

[1]_ حسن محمد شعبان، إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم الجغرافية، ص05.

[2]_ عبد الرزاق بوعزيز، عقيلة عبدلي، إسهام التنمية الريفية المستدامة في الحد من أزمة السكن، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 01 جانفي، 2013، ص115.

[3]_ عبد الرزاق بوعزيز، عقيلة عبدلي، المرجع نفسه، ص117.

سرعة نمو المدن، حيث يعمل المسؤولون الإداريون بصعوبة كبيرة على توفير ما يكفي من الخدمات بما في ذلك المياه المأمونة والمرافق الصحية، لعدد متزايد من السكان الحضر"،[1] "ويعيش أكثر من نصف سكان المنطقة حاليا في المدن، وأكثر من ثلاثة أرباع السكان في الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وجيبوتي وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية يعيشون في المدينة، ويتوقع أن يعيش 65 في المائة من سكان المنطقة في المدن بحلول عام 2030"[2].

لا يمكن القول أن الدولة قد حققت تنمية حقيقية ومستدامة لشعبها إلا إذا حققت ووفرت السكن لكل مواطنيها بما يكفل لهم الحياة الكريمة ويحقق لهم الاستقرار داخل سكنات لائقة للأفراد وأسرهم سواء كانو في الحضر أو في الأرياف وكذا توفر لهم مناصب شغل حسب طبيعة سكنهم ففي المدن توفير المصانع والمؤسسات المختلفة وتنشيط التجارة، وفي الأرياف تشجيع الزراعة وتربية الحيوانات النافعة كالأنعام والبقر والدجاج بما يوفر المادة الأولية للمجتمع من تلك المواد وكذا يساهم في خلق مناصب شغل لسكان الأرياف وذلك التوازن بين المدن والأرياف يخلق التوازن في العيش والذي يلزم على الدول العربية وضع مخططات وبرامج تنموية من أجل الوصول لذلك الهدف والنتيجة.

أما في الجزائر: "يسعى البرنامج إلى تحسين نوعية السكن من أجل تحسين راحة السكان، وذلك من خلال زيادة جودة المواد وتقنيات البناء، كفاءة الطاقة، الصرف الصحي، الغاز ومياه الشرب، وتزويد السكنات وسائل الراحة، مع إلغاء سكنات F2وF1، مما يسمح بإقامة أكثر اتساعا إضافة إلى البحث عن الجماليات المعمارية والحضرية للمبنى آخذا بعين الاعتبار الميزات الجغرافية المناخية الثقافية والاجتماعية، وفي هذا الصدد صدر مرسوم تنفيذي الذي يحدد أنظمة التخطيط الحضري في فيفري2014"[3].

[1] _ تقرير السكان والتنمية، العدد الأول، ندرة المياه في العالم العربي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص05.

[2] _ المرجع نفسه، ص05.

[3] _ سلمى مميش، اقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد01، العدد01، ديسمبر 2017، ص473.

جدول السكنات المنجزة (في الجزائر) خلال 2000_ 2012:[1].

السنوات	السكن العمومي الايجاري	السكن الاجتماعي التساهمي	سكن البيع بالإيجار	السكن الترقوي	السكن الريفي
2000	60484	23525	0	9561	34493
2001	48941	17099	0	5989	29933
2002	54310	19048	0	8634	22283
2003	37208	15090	0	8705	13068
2004	24668	17285	5885	9292	24045
2005	25834	84184	0	3837	332839
2006	43527	57538	2696	5558	137017
2007	44079	32288	8941	5588	78852
2008	57657	43736	837	7956	79595
2009	55550	23607	0	10808	70853
2010	61316	10737	2080	8159	52878
2011	74317	24962	2749	11040	130012
2012	1756044	48464	1895	12439	213740
المجموع	762935	417573	25083	107566	1219608

"لقد حظي قطاع السكن منذ الاستقلال باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية خاصة في العشر سنوات الأخيرة من خلال السكنات التي شيدتها، والتنويع في الصيغ السكنية من اجتماعي وريفي وتساهمي وترقوي والبيع بالإيجار، هذا إضافة إلى الإعانات المالية التي تمنحها للمواطنين للاستفادة

[1] _ سلمى مميش، اقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح، المرجع السابق، ص467.

من سكن، كما عملت على التقليل من نسبة الفائدة بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون على البنوك لتسديد قيمة العقار من نسبة 6% إلى 1%،"[1] "كما عملت الدولة على إحصاء البناءات الهشة والقصديرية من أجل القضاء عليها، ورغم هذا كله مازالت أزمة السكن الشغل الشاغل والهاجس الذي يلازم ملايين الجزائريين، كما أنها تشغل المسؤولين السياسيين من أجل إيجاد الحلول لها وهي ورقة مربحة يتغنى بها هؤلاء خاصة أثناء الحملات الانتخابية لأنهم يدركون معاناة المواطنين من هذا المشكل"[2].

والجزائر رغم ما شهدته في العقد الأخير من توفير عدد معتبر من السكنات بمختلف الصيغ والتي منذ الاستقلال وهي تفعل ذلك، ولكن النمو السريع للسكان وتضاعف الطلبات على السكن جعل الدولة عاجزة عن حل مشكل أزمة السكن نهائيا مثل باقي الدول العربية التي بشمال إفريقيا خاصة التي تعرف نسبة سكان مرتفعة كمصر وتونس والجزائر والمغرب والسودان، وهو أمر يحتاج لتخطيط الدقيق له من أجل إيجاد حل نهائي ووضع قواعد سليمة لكيفية توزيع السكن على مستحقيه بعيدا عن البيروقراطية والمتاجرة بالسكن، حيث في الكثير من الحالات ينال السكن من لا يستحقه ثم يعرضه للبيع أو الإيجار ويبقى المواطن الذي يعاني أزمة السكن مع أسرته في معاناة مستمرة بسبب سوء التسيير والتوزيع العادل لمختلف صيغ السكنات التي تمنح من طرف الدولة لمواطنيها، ولهذا تحتاج هذه الدول للمزيد من الجهود من أجل إيجاد حل لأزمة السكن التي يعاني منها الفرد والأسرة في الوطن العربي.

03- مؤشرات الصحة:

تعتبر الصحة الاجتماعية للفرد والأسرة وتوفير المستشفيات والطواقم الطبية والعتاد الجيد من أهم عناصر التنمية المستدامة داخل المجتمعات المتحضرة والمتقدمة، والتي ترصد ميزانية ضخمة لأجل هذا العرض، وهو ما لا نجده في المجتمعات العربية خاصة التي تعاني من ضعف اقتصادي ونمو سكاني كبير حيث تعاني هذه الدول من ضعف الصحة والمستشفيات التي يعالج فيها السكان وكذا ارتفاع سعر

[1]_ شيخي رشيد، لونيسي علي، سالمي الجلالي، أزمة السكن في الجزائر من منظور بعض الأساتذة _دراسة ميدانية بجامعة لونيسي علي البليدة_، حوليات جامعة الجزائر1، العدد32، الجزء الأول، 2018، ص251.

[2]_ المرجع نفسه، ص251.

المستشفيات الخاصة، مما جعل المواطن العربي يعاني في رحلة علاجه بسبب ضعف واختلال سياسات التنمية في الوطن العربي وضعف الميزانية التي ترصد لقطاع الصحة خاصة في الدول التي تعتمد في اقتصادها على الريع، ولها نسبة سكان مرتفعة وهو أمر يحتاج للرعاية والاهتمام وجعله أولوية من أجل تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة داخل المجتمع العربي.

"ويبدو أن العلاقة بين معدل المواليد والوفيات، أن الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفرق بينهما قد ازدادت بدرجة كبيرة نتيجة الهبوط الذي طرأ على معدل الوفيات، ولما كانت الدول الصغيرة الحجم والبترولية منها على وجه الخصوص قد استطاعت أن تخفض معدل الوفيات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية بها بدرجة أكبر من غيرها ولعل في الكويت مثل واضح على ذلك،"[1] "وقد انعكس مستوى الخصوبة المرتفع في الدول العربية على زيادة نسبة الصغار بها (أقل من 15 سنة) وهي الفئة العريضة من السكان التي تكون قاعدة الهرم السكاني وتكون أكثر الفئات تأثرا بهبوط معدل الوفيات، حتى أن أكثر من 40% من سكان الدول العربية يقل عمرهم عن 15 سنة تصل هذه النسبة إلى 47% في بعض الدول مثل الجزائر والسودان"[2].

[1]_ فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص18.

[2]_ المرجع نفسه، ص18.

جدول معدل المواليد الخام ومعدلات الوفيات الخام ومعدلات الزيادة الطبيعة[1]:

رقم	الدولة	أقرب سنة لعام 1990				أحدث سنة متوفرة			
		السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
1	الأردن	1994	32	3	29	2003	29.0	5.0	24.0
2	الإمارات	1990	29.2	2.2	27	2003	19.8*	2.0	17.8
3	البحرين	1991	26.3	3.5	22.8	2002	20.2	3.0	17.2
4	تونس	1994	22.7	4.5	18.2	2002	16.7	5.8	10.9
5	الجزائر	1992	28.2	6.0	22.2	2002	21.8	5.0	16.8
6	جيبوتي	1992	39.0	16.2	22.8	2002	35.9	19.6	16.3
7	السعودية	1990	42.1	7.6	34.5	2002	27.3	3.1	24.2
8	السودان	1991	41.4	11.7	29.7	98- 2003	37.8	11.5	26.3
9	سوريا	1990	39.0	3.9	35.1	2003	28.3	3.8	24.5
10	الصومال	1992	52.1	25.1	27.0	2002	49.9	16.8	33.1
11	العراق	1990- 1995	38.4	10.4	28	2000- 2005	33.9	7	26.9
12	عمان	1993	40.3	4.3	36.0	2002	25.7	3.5	22.2
13	فلسطين	1995	45.0	6.4	38.6	2003	39.2	4.2	35.0
14	قطر	1990	26.6	2.1	24.5	2003	17.8	3.9	13.9
15	جزر القمر	1990	47	12	35	2002	32	7.8	24.2
16	الكويت	1993	40.1	3	37.1	2002	31.9	2.7	29.2
17	لبنان	1995	33	6.4	26.6	2002	23.8	5.2	18.6

[1]_ تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية الفترة 1990- 2003 المنظمة العربية والثقافة والعلوم، ص19.

18	ليبيا	90-85	47.3	15.8	31.5	2001	40.0	3.5	36.5
19	مصر	1990	31.7	7.4	24.3	2003	26.1	6.4	19.7
20	المغرب	1990	29.9	7.5	22.4	2002	21.3	5.8	15.5
21	موريتانيا	1995	45.2	15.5	29.7	2002	40.3	14.9	25.4
22	اليمن	1990	52.6	15.6	37	2002	39.2	11.4	27.8

"شهد معدل وفيات الأطفال الرضع في البلدان العربية تطورا ملحوظا على درجة جيدة في مختلف الأقطار ولكن بقيت بالمقابل أقطار أخرى لم تشهد مثل هذه القفزة النوعية، وبقيت هذه المعدلات مرتفعة بشكل واضح وكبير حيث بلغت 133 وفاة لكل ألف ولادة في الصومال، وهذا المعدل يزيد عن المائة في الصومال والعراق وجيبوتي وموريتانيا، وأدنى هذه المعدلات وأكثرها تحسنا في الإمارات 8% الكويت 9% وفي قطر وعمان 11%" [1] .

"يمثل ارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة (وفيات الأمهات) تحديا صحيا رئيسيا يواجه معظم البلدان العربية، ويزيد معدل وفيات الأمهات في أكثر من نصف البلدان العربية التي يغطيها هذا التقرير عن 75 وفاة لكل 100000 حالة ولادة مولود حي، كما يزيد معدل وفيات الأمهات في ثلث البلدان العربية عن 200 وفاة لكل 100000 حالة ولادة مولود حي، وقد نجح بلدان عربيان فقط (الإمارات العربية والكويت) في تخفيض معدل الوفيات إلى مستوى متدن بالمعايير الدولية (لا يزيد عن 5 وفيات لكل 100000 حالة ولادة مولود حي)، وفي بلدان الخليج الأخرى، قطر والمملكة العربية السعودية وعمان، توجد مستويات معتدلة الانخفاض (تتراوح بين 10 و20 وفاة لكل 100000 حالة ولادة مولود حي)، ولكن هذه المستويات تظل أعلى من نظيرتها في البلدان التي تنعم بمستوى اقتصادي مماثل"، [2] "وتتميز معدلات الإنفاق على الصحة في جميع البلدان العربية بانخفاضها وأعلى هذه المعدلات موجودة في تونس وقد بلغت 4,9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 وفي الأردن 4,5% وفي

[1] _ حسن محمد شعبان، المرجع السابق، ص10.

[2] _ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، المرجع السابق، ص36.

السودان 0.,6% واليمن 1,5%، وبالنسبة لعدد الأطباء للسكان فيتراوح هذا المعدل في موريتانيا 14 طبيب لكل مائة ألف من السكان، واليمن 22 طبيب والسودان 16 طبيب بينما في لبنان هناك 274 طبيب لكل مائة ألف من السكان، وفي مصر 218 طبيب وقطر 220 طيب"[1].

جدول متوسط الأطباء (لكل 10000 من السكان) في الدول العربية خلال الفترة 1990-2003[2].

الرقم	الدولة	أقرب سنة لعام 1990		أحدث سنة متوفرة	
		السنة	المتوسط	السنة	المتوسط
1	الأردن	1994	198	2001	27
2	الإمارات	1990	10.5	2003	13.2
3	البحرين	1991	11	2003	19
4	تونس	1991	6.5	2002	9.6
5	الجزائر	1996	12.2	2002	13.8
6	جيبوتي	1988	2.4	2002-90	1.3
7	السعودية	1990	8.7	2002	16
8	السودان	1990	1.1	2001	1.7
9	سوريا	1994	10	2003	14.6
10	الصومال	1988	6.0	2000-90	0.4
11	العراق	1990	6.1	2000	5.4

[1]_ حسن محمد شعبان، المرجع السابق، ص10، 11.

[2]_ تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية الفترة 1990- 2003 المنظمة العربية والثقافة والعلوم، المرجع السابق، ص33.

إن مـا يلاحـظ في الـوطن العـربي مـن خـلال الإحصـائيات والأرقـام الـتي تهـتم بنسـبة الـولادات والوفيات هو أن رغم انخفاض نسبة الوفيات لكبار السن بشكل نسبي ولكن هناك زيادة نسبية أيضا في ارتفاع نسبة وفيات الأطفال وهو أمر يدق ناقوس الخطر من أجل إيجاد حلول لهذه الأزمة والاهتمام بالصحة ورصد ميزانية معتبرة لها والاهتمام بالأطباء الذي يفضلون دوما الهجرة لبلدان تعرف قيمتهم على البقاء في دول تطلب منهم الكثير ولا تقدم لهم شيء وتعاني أغلب المستشفيات من التجهيز بالعتاد المتطور والمعاصر فضلا على فرصة العلاج به لجميع المواطنين، ولذلك تصنف المجتمعات العربية في مجال الصحة مع الدول المتخلفة والضعيفة والتي لا تتمتع بخدمات صحية جيدة مثل مجتمعات الدول المتقدمة، باستثناء بعض دول الخليج التي لها نسبة سكان قليلة وارتفاع في معدلات اقتصادها.

أما في الجزائر:

"جدول يوضح هيكلة المؤسسات الصحية لسنة 2010"[1].

المؤسسات الصحية العمومية	العدد
المراكز الاستشفائية الجامعية (CHU)	14
المؤسسات الاستشفائية المتخصصة (EHS)	68
المؤسسات العمومية الاستشفائية (EPH)	192+5
عدد الأسرة	63951
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP)	
العيادات متعددة الخدمات	1821
قاعات العلاج: الوقاية والطب العام	5077

"يعرف الواقع الصحي في المجتمع الجزائري تحولات كمية ونوعية هائلة يصعب حصرها أو إعطاء أرقام دقيقة عنها، استجابة للتغيرات الديمغرافية الاقتصادية الاجتماعية السياسية والتاريخية التي أفرزت

[1] _ ذهبية سيدهم، المسألة الصحية في الجزائر مقاربة نقدية سوسيوصحية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، العدد 24، 2007، ص270.

مجتمعة محددات وأطر أساسية لملامح الحياة الصحية، وما تشهده من علل ومطالب وأزمات ضربت عمق السياسة الصحية وزلزلت استقرار المجتمع، فرغم الجهود الحكومية الكبيرة المواكبة للمتطلبات الصحية المتزايدة والتحسينات المتتالية في البناءات التحتية للمؤسسات الصحية، والتطور الذي عرفته المعطيات الديمغرافية الطبية إلا أنها غير كافية،"[1] "فالمنظومة الصحية تعاني الكثير من النقائص والضغوطات جراء تفاقم حدة الأمراض وتنوعها وانتشارها بشكل وبائي لاسيما الأمراض المعدية والمزمنة، لأنها تستدعي تكفل من طرف الدولة في ظل ارتفاع تكاليف العلاج في القطاع الخاص أو انعدامها، كمرض السرطان، السكري، أمراض القلب، ارتفاع ضغط الدم، التهاب الكبد والسيدا وغيرها، لأنها ترتبط بالحالة النفسية والاجتماعية فغالبا ما نقابل بتذمر كبير من طرف المرضى وذويهم خلال فترة العلاج وما يصاحبها"[2].

والجزائر ليست بمنأى عن الدول العربية في مشكلة الصحة التي تعاني منها منذ عقود حيث يشتكي مواطنيها من ضعف الخدمات الصحية ورداءتها، كما تعرف الجزائر هجرة كبيرة لأطبائها بسبب تهميشهم، ويعاني المواطن الجزائري من البيروقراطية أثناء العلاج المستشفيات الحكومية بسبب ضعف الخدمات وقلة الإمكانيات، وكثرة المرضى وذلك راجع دوما لسوء التسيير لقطاع الصحة وضعف الميزانية التي ترصد للصحة، وكذا ارتفاع نسبة السكان وقلة بالمستشفيات الجامعية وقلة العتاد الطبي المتطور بكل الولايات، وذلك ما جعل الصحة الاجتماعية تعرف ضعفا داخل المجتمع الجزائري مثل أغلب دول الوطن العربي التي لها نسبة سكان مرتفعة، وهو مطلب ينبغي الاهتمام به وجعله أولوية لدى الأنظمة السياسية من أجل تحقيق تنمية للفرد والأسرة وحفظ صحتهم بما يضمن لهم التمتع بصحة جيدة والعيش أطول فترة ممكنة من دون أمراض أو على الأقل توفر العلاج اللائق في حالة المرض كما هو حاصل في الدول المتقدمة في هذا المجال.

[1]_ ذهبية سيدهم، المرجع السابق، ص271.

[2]_ المرجع نفسه، ص271، 272.

04- التعليم:

إن مسألة التعليم في الوطن العربي مهمة جدا نظرا لطبيعة هذه الدول التي كانت تحت وطأة الاستعمار حيث عرفت خلال تلك الفترة سياسة التجهيل من طرف المستعمر الغاشم، ولذلك بعد نيل استقلالها اتخذت حكوماتها سياسات وبرامج استعجالية من أجل نشر التعليم ببناء المدارس والجامعات، وجعل إجبارية التعليم من أجل التعويض لما سببه المستعمر من دمار للأجيال بتعمده نشر الجهل والأمية وكذا من اجل بناء أجيال وكفاءات تكون قادرة على بناء الدولة وتطوير المجتمع بما يجعلها تواكب العصر التعليمي والتكنولوجي الذي تعيش فيه، وقد حققت مستوى إيجابي مقارنة بما خلفه الإجرام الاستعماري بشعوبها وأجيالها.

"ويعيش الوطن العربي في الوقت الحاضر في ثورة تعليمية حقيقية تتمثل في ذلك الاهتمام الكبير بالتعليم وخاصة في مراحله الأولى على الارتفاع بسن الإلزام ليشمل قطاعات أكبر من السكان، وكذلك تهتم الدولة العربية بالتعليم الثانوي والعالي وانعكس ذلك على أحداث تغيير في أساليب الحياة سواء في الزراعة أو الصناعة أو الحياة الحضرية وكذلك ارتفاع مكانة المرأة عما كانت عليه من قبل وغير ذلك من مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية"[1].

"حيث يعتبر التعليم من أهم هذه العوامل ويؤثر التعليم في تنمية و تطوير الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتها وإنتاجيتها وبذلك يسهم في عملية التنمية بصورة فعالة، ولقد اعتمدت العديد من الدول الكبرى في بداية خطواتها للنمو على التعليم وتطويره كركيزة أولى للتنمية الاقتصادية وقد استطاعت فعلا بفضل المستوى التعليمي المرتفع لأفراد القوى العاملة تحقيق معدلات تنمية سريعة ومتلاحقة مما أدى بها إلى الدخول في مصاف الدول الكبرى، ومن أهم الأمثلة على ذلك تجربة العديد من الدول الأسيوية والأوروبية والتي اتخذت من التعليم ركيزة أساسية لتحقيق تنميتها الاقتصادية"[2].

[1]_ فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص20.

[2]_ دغمان زوبير، التعليم ودوره الفعال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية، جامعة محمد الشريف مساعدية.سوق أهراس. الجزائر ، ص02.

"على الرغم مما قطعته البلدان العربية من خطوات واسعة في مجال التعليم في النصف الثاني من القرن العشرين فمازالت معدلات الأمية منتشرة بشكل كبير فيها وتبلغ أكثر من 40% من مجموع السكان وهي أعلى من المتوسط الدولي حيث تصل على الصعيد العالمي 20% وفي البلدان النامية 30% وفي البلدان المصنعة 2%،"[1] "وقد بلغت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين السكان فوق 15 عام في الأردن 9, 90% في الأراضي الفلسطينية المحتلة 9, 90% 5, 88% في البحرين بينما تكون هذه المعدلات في موريتانيا 2, 41% وفي اليمن 49% والمغرب 7, 50% وهناك ارتباط وثيق ما بين درجة التطور الاقتصادي ومدى نجاح المحاولات في القضاء على هذه الظاهرة، إضافة إلى ذلك يدخل عامل حجم السكان بشكل مؤثر هام في هذه الظاهرة فنلاحظ أن مصر بحجم سكانها الكبير ونتاجها المحلي الإجمالي فقد بلغ المعدل السابق 6, 55% من السكان فوق 15 عاما من يعرفون القراءة والكتابة، وهذا الأمر ينطبق على المغرب كما ورد إضافة إلى الجزائر الذي يبلغ فيها هذا المعدل 9, 68%من السكان"[2].

"ففي دراسة أعدها مكتب الأعضاء في اليونسكو شملت سبع عشر دولة عربية تبين أن نسبة التسرب بلغت 15% إلى 25% في ستة دول من تلك البلدان و25% إلى 35% في خمس دول منها وأكثر من 24% في ثلاث منها، وإذا كان يجب الاعتراف بأنه لا يوجد نظام تربوي يتحقق فيه نجاح كامل نسبته 100% فأن يتراوح التسرب المدرسي في سبع عشرة دولة عربية بين 25% إلى 35% أمر مثير لأكثر من تساؤل، ويجعل من المجهود القومي للنهوض بالتربية والتعليم في وضع المساءلة الاجتماعية لاسيما في الأنظمة الوطنية التي أخذت على عاتقها تحرير الإنسان العربي من الجهل وحاولت نشر التعليم وتوسيع قاعدته"[3].

[1]_ حسن محمد شعبان، المرجع السابق، ص11.

[2]_ المرجع نفسه، ص11.

[3]_ براهيمي الطاهر، المردود التربوي للمدرسة الجزائرية –دراسة وثائقية تحليلية–، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31– جوان 2009، المجلد أ، 101–119، ص102، 103.

إن سعي دول الوطن العربي للنهضة بالتعليم وتطويره بما يواكب العصر يبقى ضعيف رغم ما تقدمه هذه الدول من جهود في بناء المدارس والجامعات ومحاولة ترقية المناهج التعليمية، نظرا لما ترصده هذه الدول من ميزانية لقطاع التعليم فهو يبقى ضعيفا مقارنة بما ترصده الدول المتقدمة والتي تجعل من التعليم أولوية وأساس البناء الحضاري والتقدم والتطور في شتى الميادين بما يواكب هذا العصر الذي يمتاز بالسرعة والتقنية والتكنولوجيا ولهذا تشهد أغلب الدول العربية ركودا في التطور التعليمي وتسعى لتحصيل جانب الكم على الكيف، رغم ما تشهده من تسرب مدرسي مرتفع، وبقاء التعليم والمدارس التعليمية معتمدة على الوسائل التقليدية بما يجعل النتائج ضعيفة ولا تحقق المردود المرجو بما تنافس به الدول المتقدمة ويساهم في تنمية الفرد والأسرة والمجتمع.

"وفي الجزائر فإن الظاهرة متمكنة من مردود المدرسة الجزائرية ونمثل تحديا ليس هينا تجاوزه كما يؤكد ذلك استمراره رغم محاولات الإصلاح التربوي، فقد ذهب **عبد اللطيف ابن اشنهو** مقدرا الإهدار المدرسي أنه من كل 100 طفل يسجلون في المدرسة الابتدائية، فإن 20 يتركون الدراسة قبل نهاية المرحلة الابتدائية، و40 يطردون في نهاية هذه المرحلة، ومن بين الأربعين الباقين ينتقل 18 إلى المرحلة الثانوية ويتقدم 16 منهم إلى امتحان الثانوية العامة ولا ينجح منهم سوى (04) تلاميذ باعتبار أن نسبة النجاح في هذا الامتحان تبلغ 25%"[1].

[1]_ براهيمي الطاهر، المرجع السابق، ص103.

جدول يبين عدد ونسبة المتسربين في الأطوار: الأول والثاني والثالث والثانوي (سنة 99/98) (في الجزائر) [1].

	العدد	النسبة المئوية
التعليم الأساسي		
-في مجموع التعليم الأساسي	7.128.777	-
- المتسربون	389.713	%5 ,46
- في السنة 06	61.975	%0,87
- في السنة 09	141.172	%1,98
في الطور 1، 2		
- المسجلون	4.965.605	%100
- المتسربون	122.171	%2,46
في الطور 3		
المسجلون	2.163.172	%100
المتسربون	267.421	%13,36
في السنة 09:	141.171	%6,52
في الطور الثانوي:		
المسجلون	1.086.226	%100
المتسربون	164.267	%15,12
في السنة 1/ثانوي	42.739	%3,93
في السنة 3/ثانوي	93.454	%8,60

[1] _ براهيمي الطاهر، المرجع السابق، ص107، 108.

"إن المشـــكلة التي تواجهها الجزائر أشد صعوبة أيضا من المشكلة التي تواجهها البلدان العربية لأن الموارد المتاحـة أكثر ندرة، حيث تقتضي إزالة حـالات الاخـتلال في توازنهـا الاقتصـادي الكلي والخـارجي، بينما يقتضي تحقيق مقاصد الشريعة فيها عكس ذلك حيث التحدي الذي تواجهه الجزائر هو مسـألة كيفية حل هذا الصراع فهـي لا يمكن أن نستجيب لهذا التحدي استجابة ناجحة باعتماد استراتيجيات قد فشلت فالإستراتيجية الفاشلة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الفشل"[1].

"إن ما تحتاج إليه الجزائر هو أن تطور إستراتيجيتها الخاصة للإستراتيجية من شأنها أن تساعدها على تخصيص الموارد النادرة بشكل فعال وعادل طبقا لمقتضيات الحياة التعليمية وهذا سيساعدها أيضا على الوفاء بالتزامها الأخلاقي بأن تكون قدوة حسنة للبلدان الأخـرى، وقدوة يمكن لهذه البلدان تحذو حذوها لحل مشاكلها الاجتماعيـة والاقتصـادية في مجـال التعليم وبالطبع إن انسـجام الأهـداف مـع النظرة العالميـة لا يكفي بل لابد من وجود إسـتراتيجية فتطوير التعليم تكون هي أيضا نتيجة منطقية للفلسفة الكامنة وإذا ما طبقت على نحو جاد فـإن بوسعها تمكـين المجتمـع الجزائـري مـن تحقيـق أهدافـه التعليمية،"[2] "ويتميز الإنفاق العربي على البحث العلمي بضآلته بشكل كبير بحيث لا يتجاوز 0,5% من إجمالي الناتج الإجمالي مقابل 3% في اليابان كما تفتقر البلدان العربية إلى العاملين في مجال البحث العلمي ويبلغ هذا المتوسط في البلدان 384 باحث لكل مليون من السكان، وفي اليابان يبلغ 5321 باحث علمي لكل مليون من السكان بينما يبلغ هذا الرقم في الكويت 212 وتونس 336 وقطر 591"[3].

"الأمل في إصلاح التعليم ضئيل ما لم يتم تعزيز العلاقة بين المدارس والمجتمعات المحلية، ويتطلب ذلك أن تتعدد قنوات تفاعل المدرسة مع المجتمع المحلي لا تقتصر على الآباء، كذلك هناك ضرورة لفهم جانب الطلب على التعليم، من قبل الأسر والمشروعات، خاصة في سياق تعاظم دور آليات السوق

[1]_ دغمان زوبير، المرجع السابق، ص07.
[2]_ المرجع نفسه، ص08.
[3]_ حسن محمد شعبان، المرجع السابق، ص12.

والإقرار بأن الخطط والإصلاحات التي تتجاهله كثيرا ما تبوء بالفشل، دون أن يعني ذلك التخلي عن دور التعليم كقاطرة لتأسيس التقدم في المجتمع"[1].

والجزائر مثل غيرها من الدول التي عانت من ويلات الاستعمار الغاشم وقد سعت بعد استقلالها من أجل النهضة بالتعليم ونشره وجعله مجانيا وإجباريا وبنت المدارس والجامعات، ولكن تشهد مؤخرا ضعف المستوى التعليمي وزيادة التسرب المدرسي للتلاميذ، وهو أمر يدعو للبحث عن سبل الإصلاح الحقيقي للمدرسة الجزائرية التي لم تعد تنتج مثل العقود التي جاءت بعد الاستقلال، وهذا يدل على فشل السياسات المتخذة في إصلاح وتطوير المدرسة الجزائرية ومناهجها، وكذا ضرورة زيادة ميزانية التعليم والتي تبقى ضئيلة جدا مقارنة بما تريد تحقيه من نتائج ومسألة التعليم مهمة لكل دول الوطن العربي وهي تحتاج للإصلاح الشامل والاهتمام أكثر بما يؤهلها بأن تبني أجيالا يمكنهم بناء وقيادة المجتمع مستقبلا والمساهمة في نهضة وتنمية الفرد والأسرة والمجتمع بما يجعلها تواكب العصر الذي تعيش فيه وذلك بإدخال إصلاحات عميقة وحقيقة في كل من قطاع التربية والجامعة وضرورة التخلي عن لغة المستعمر من أجل التحرر من التبعية له في المناهج التربوية والإعتماد على الكفاءات المحلية في ذلك وكذا الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي عرفت تطورا كبيرا في مجال العلم والتعليم والبحث العلمي.

05- الدخل الفردي والعائلي:

لا تزال أغلب الدول العربي تعاني من ضعف الدخل الفردي والعائلي خاصة دول شمال إفريقيا مقارنة مع دول الخليج أو مع الدول المتقدمة حيث لا يزال الفرد العربي يعمل بأجر ضعيف جدا لا يمكنه توفير سبل الرفاهية والعيش الكريم مع أسرته نظرا لضعف الدخل الفردي والعائلي وكذا لضعف قيمة العملات بهذه الدول التي تعتمد في اقتصادها على الريع، ويعرف مواطنيها ضعف القدرة الشرائية والعمل من أجل تحقيق الضروريات فقط.

[1]_ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، المرجع السابق، ص52.

"إن الدخل هو أحد المحددات الأساسية لمستوى معيشة الفرد والأسرة، والسكان على المستوى الكلي، ويحدد توزيع الدخل نمط تقسيم ثروة الدولة بين مواطنيها، وبالتالي فإنه دليل هام يظهر جوانب التباين في المجتمع،"[1] "وكثيرا ما يتم قياس المستوى المعيشي للفرد أو الأسرة أو المجتمع باستخدام مستوى الاستهلاك للفرد أو الأسرة، كما أن هذه المقاييس هي في معظمها مقاييس نسبية ترتبط بتقديرات الباحثين الذين يحددون الأهمية النسبية للعناصر التي تتكون منها تلك المقاييس، ويلجأ بعض الباحثين إلى مقارنة التكلفة المعيشية (الاستهلاك كقيمة)ومستوى الأجور أو الدخل الفردي للحصول على مؤشر للمستوى المعيشي أو مؤشر للرفاه دون الأخذ بالاعتبار الجوانب الأخرى كالاعتبارات الاجتماعية والمعيشية والتعليمية والصحية مثل الوضع الصحي للأفراد، وأوقات الترفيه وفرصه المتاحة للأفراد خارج أوقات عملهم المعتادة، وكذلك شعورهم بالأمن والطمأنينة على أنفسهم وأسرهم وممتلكاتهم، ونوعية البيئة وتأثيرها على صحة الناس وغذائهم وحياتهم"[2].

وعليه الناتج المحلي الإجمالي: "بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية 640 بليون دولار العام 2002 وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدان العربية 188.5 بليون دولار تليها مصر بالمرتبة الثانية 90 بليون دولار أما أدنى ناتج محلي فهو جزر القمر 0.3 بليون دولار ثم جيبوتي 0.6 بليون دولار ثم موريتانيا 1بليون دولار يلاحظ أن مصر تحتل المركز الثاني في الناتج الحلي الإجمالي ولكنها تحتل المرتبة الأولى بعدد السكان أكثر من 73 مليون نسمة،"[3] "لذلك نرى أن الحجم الكبير للسكان يستهلك معظم الناتج المحلي ولكن الناتج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية أقل من الناتج الإجمالي لمعظم البلدان الأوربية فهو أقل من الناتج المحلي الإجمالي لاسبانيا

[1]_ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، المرجع السابق، ص86.

[2]_ كمال صالح، مؤشرات قياس الرفاه الإنساني –محاولة لنموذج عربي–، المعهد العربي لتدريب والبحوث الإحصائية، أكتوبر 2014، ص06،07.

[3]_ حسن محمد شعبان، المرجع السابق، ص 05، 06.

الـذي يبلـغ 653 بليـون دولار علمـا أن عـدد سـكانها لا يتجـاوز 40 مليـون نسـمة بينمـا في فرنسـا 1431.3 بليون دولار وبريطانيا 1566 بليون دولار والولايات المتحدة 10383 بليون دولار"[1].

"حقق العالم العربي نموا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ في المتوسط 3,3% خلال الفترة من عام 1975 إلى عام 1998، غير أن تأثير هذا النمو على رفاهية السكان يرتبط بشكل وثيق بمعدلات تزايدهم، وقد كان متوسط النمو السكاني السنوي في مجمل العالم العربي مرتفعا بشكل خاص في ربع القرن المنصرم (2,8%)، وإن ظهر ميل إلى انخفاض معدلات هذا النمو (3,1% خلال الفترة 1975-1980 ثم 3% خلال الفترة 1980- 1990 وأخيرا 2,6% خلال الفترة 1990- 1998)"[2].

تعرف دول الوطن العربي ضعفا كبيرا في اقتصادها وناتجها المحلي الذي هو ضعيف جدا مقارنة مع الدول المتقدمة والتي يعرف اقتصادها تطورا كبيرا استطاعت من خلاله رفع قيمة الدخل الفردي والعائلي لمواطنيها، وكذا رفع قيمة الناتج المحلي، وهو ما تفقده الدول العربي مجموعة فضلا على اقتصاد كل دولة منفردة باستثناء بعض دول الخليج التي نشهد تطورا ملحوظا خاصة في العقد الأخير وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها ورفع قيمة الدخل الفردي والعائلي وكذا الناتج المحلي والسعي لتحقيق سبل الرفاهية والعيش الكريم للفرد والأسرة والمجتمع ورفع قيمة الاقتصاد الوطني، وهو ما يلزم على باقي الدول العربية إنتاجه والسعي وفق التخطيط الجيد للوصول إلى ذلك وتجاوز اقتصاد الريع الذي تصنف دوله من الدول النامية نظرا لعجزها عن مواكبة العصر واقتصاده الذي يعتمد على الصناعة والتكنولوجيا بالدرجة الأولى.

أما الفرد: "هناك تفاوت كبير وواضح في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي في مختلف البلاد العربية، ويرتفع هذا المعدل في البلدان التي تتمتع بناتج إجمالي كبير وعدد سكان قليل، وينخفض هذا المعدل كلما ارتفع عدد سكان البلد وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في هذا المؤشر إذا بلغ

[1]_ حسن محمد شعبان، المرجع السابق، ص 06.

[2]_ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، المرجع السابق، ص 84.

نصيب الفرد الإماراتي من الناتج المحلي الإجمالي 22420 دولار تليها قطر 19848 دولار ثم البحرين 17170 دولار علما أن مجموع سكان هذه الدول لا يتجاوز 4.5 مليون نسمة بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليمن 870 دولار تليها جزر القمر 1690 دولار ثم جيبوتي 1960 دولار"[1].

"إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض وإفقار البعض الأخر إذ نجد أن جيوب الفقر ما فتئت تتنامى في المجتمع الجزائري، حيث أنه بالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 1496 دولار سنة 1995 إلى 7000 سنة 2010، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة، بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10% الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين أن 40% الآخرين يستهلكون 6% فقط من الدخل الوطني"[2].

"استنادا إلى مفهوم خط الفقر المطلق فقد قدر خط الفقر المطلق في الجزائر في عام 1988 بـ 2791دج، وفي سنة 1995 قدر بـ 14.827دج بينما وصل حد الفقر المطلق في سنة 2000 بـــ 19.794دج، وعند تقدير القيمة الحقيقية لهذا الخط سنة 2010 وصلت إلى مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية، أي ارتفاع تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات من مواد استهلاكية وملبس وذلك راجع لارتفاع أسعار السلع الدولية"[3].

يعتبر الفرد والأسرة في دول الخليج بتوفره على دخل فردي وعائلي أحسن من باقي الدول العربية نظرا لقلة السكان لهذه الدول وكذا لغناها بالثروات الطبيعية ولذلك فهي تشهد ناتج محل ودخل فردي وعائلي أحسن وأفضل بما يحقق لمواطنيها سبل الرفاهية والعيش الكريم، وهو ما تفقده باقي المجتمعات العربية التي مازالت تعاني من التخلف والضعف في سائر المجالات الحياتية وضعف الدخل الفردي

[1]_ حسن محمد شعبان، المرجع السابق، ص 06.

[2]_ مرغاد لخضر، حاجي فاطمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر،العدد الثالث عشر جوان 2013، ص165، 166.

[3]_ مرغاد لخضر، حاجي فاطمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، المرجع نفسه، ص171.

والعائلي وكثرة البطالة مما يجعل هذه المجتمعات تصنف من الدول النامية رغم وجود ثروات طبيعية بها، ولكن سوء استغلال هذه الموارد وعدم التوزيع العادل لها جعل اقتصاد هذه الدول في الحضيض دوما وهو أمر أثر سلبا على حياة وعيش ودخل الفرد والأسرة التي تسعى جاهدة من أجل تحسين مستواها المعيشي التي تسبب في ضعفها ضعف المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة عامة.

06- الفقر:

تعتبر مشكلة الفقر من الظواهر الفعلية التي تسعى الدول العربية لمحاربتها داخل أوطانها ومجتمعاتها حيث خرجت هذه الدول بعد الاستقلال منهكة وبدون هياكل قاعدية ومؤسسات قوية تمكنها من استلام الاستقلال والنهوض بقوة، ولكن كان أمامها تحدي كبير في بناء الهياكل والمؤسسات والنهوض من جديد والسعي لبناء مجتمع قوي ومستقل، وكان من بين التحديات هو محاربة الفقر الذي ساهم في انتشاره المستعمر الغاشم، وقد عرفت هذه الدول تحسنا ملحوظا في ذلك من خلال التوجه للصناعة والزراعة خلال النظام الاشتراكي، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية أجبرت هذه الدول إلى التوجه للنظام الرأسمالي الذي لم تستطع الدول العربية فيه على منافسة الدول القوية المصنعة والمسيطرة على التجارة العالمية، مما جعل هذه الدول تعرف اختلالا في اقتصادها تسبب في اتساع شريحة الفقر داخل المجتمعات وعجزها عن مواكبة العصر اقتصاديا، وهو تحدي مازال قائما تسعى هذه الدول لتحسين الظروف المعيشية وتوفير للفرد والأسرة مصدر دخل يكفل لها العيش الكريم.

"اتبعت أغلب الدول العربية عشية الاستقلال العديد من السياسات والبرامج التي تهدف إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشعوبها، وقد اندرج التعامل الحكومي لتحقيق التنمية في الدول العربية ضمن مجموعة من التحديات الأخرى، في مقدمتها قضايا مكافحة الفقر وتحقيق مستويات معيشية حسنة لمواطنيها، ومن هنا فقد اعتمدت الحكومات العربية على دعم سياستين كبيرين هما السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي، والسياسات المعضدة لتوزيع الدخول، إلا أن التغيرات في السياسة التنموية الدولية وخصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، أظهرت أن هناك توجها جديدا في تصميم

سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية ألا وهو إدراج استراتيجيات مكافحة الفقر ضمن مخططات تنموية"[1].

"يتطلب بناء مجتمعات ونظم سياسية واقتصادات أكثر عدالة، تصميما على محاربة الفقر، ومع أن مستوى الفقر المادي المدقع في البلدان العربية هو الأقل في العالم، يبقى مواطن من كل خمسة مواطنين يعيش على الأقل من دولارين أمريكيين في اليوم وفقا لتقديرات البنك الدولي الخاصة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن الفقر المادي ليس سوى جزء من المشكلة، فالرعاية الصحية المتدنية أو المفقودة أو انحصار فرص الحصول على التعليم الجيد، وتدهور البيئة السكنية، سواء كانت حيا فقيرا ملوثا في منطقة حضرية أو بيئية ريفية على تربة مستنزفة، أو ضعف شبكات الأمان الاجتماعي أو غيابها، تشكل جميعها سلسلة متصلة من مظاهر الفقر ومسبباته، وتنتشر على نطاق واسع في البلدان العربية"[2].

"أما الحرمان واللامساواة في القدرات والفرص، فهو أكثر استشراء من فقر الدخل أو اللامساواة الاقتصادية، فنسبة الحرمان تبلغ 32,4 في المائة مقاسة بمؤشر الفقر الإنساني، الذي يعرف الحرمان بقصر الأعمار وغلبة الأمية ونقص الخدمات الأساسية"،[3] "أما فقر التنمية الإنسانية فهو أشد وطأة كونه يحد من قدرات الناس والبلدان على الاستخدام الأفضل لمواردهم الإنسانية والمادية على حد سواء، وحقيقة أن فقر الدخل منخفض نسبيا في البلدان العربية لا ينبغي أن يكون مدعاة للرضا في الوقت الذي تستشري فيه أبعاد الفقر الأخرى،"[4] "ويزداد الفقر المدقع حدة في البلدان العربية ذات الدخل المنخفض حيث يعاني الفقر المدقع نحو 36,2 في المائة من السكان، وكما هو متوقع فإن فقر الدخل وما يلازمه من عدم الاستقرار هو الأكثر شيوعا في أوساط أهل الريف، وثمة منظور آخر لقياس الفقر تعبيرا عن حرمان المرء من الإمكانيات والفرص، أنه استخدم دليل الفقر البشري وهذا دليل معيار مركب من ثلاث

[1]_ ياسين شكيمة، محمد البشير الأعور، الفقر في المنطقة العربية وآليات مكافحته بين سياسات النمو الاقتصادي وسياسات توزيع الدخل –دراسة تقويمية لجهود بعض الدول العربية–، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2018، ص170.

[2]_ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، المرجع السابق، ص05.

[3]_ المرجع نفسه، ص05.

[4]_ نفسه، ص05

مكونات (أ) طول العمر (ب) المعرفة (ب) مستوى المعيشية، وبحسب هذا الدليل تسجل البلدان العربية ذات الدخل المنخفض تواتر الفقر الإنساني في أعلى مستوياته بمعدل يصل إلى 35 في المائة مقارنة بمعدل 12 في المائة في الدول ذات الدخل المرتفع يظهر هذا المقياس أن فقدان الأمن يمثل انتقاصا من مستويات التعليم والصحة والمعيشة"[1].

إن ما تعانيه الأسرة والفرد من حرمان وفقر رغم توفر دولها على ثروات طبيعية كبيرة سببه هو ضعف المستوى الاقتصادي والاجتماعي لدولهم وعجزهم عن الارتقاء بذلك بسبب الاعتماد على اقتصاد الريع، وكذا سرعة النمو السكاني وزيادة الطلبات على العمل والسكن، وهو ما جعل هذه الدول تسجل انخفاض في مستوى معدل النمو الاقتصادي رغم ما تحاوله جاهدة من توفير الضروريات للحياة لمواطنيها ومحاولة تحسين مستوى المعيشة والصحة للفرد والمجتمع، ولكن يبقى ذلك غير كاف خاصة مع انتشار الفساد بالأنظمة السياسية وخضوع الاقتصاد الوطني لرجال أعمال يعتمدون على الاستيراد للسلع وليس على إنتاجه داخل الوطن بما يمكن من فتح الآلاف من مناصب الشغل في كل دولة، فبالرغم من التحسن الملحوظ في المستوى الملحوظ بالمجتمعات العربية ولكن مستوى الفقر في ارتفاع مستمر وهو أمر يدق ناقوس الخطر ويهدد استقرار هذه المجتمعات وأنظمتها السياسية باستثناء دول الخليج التي تعرف نقص في مستوى الفقر نظرا لنسبة سكانها القليلة وارتفاع نتاجها المحلي ودخلها الفردي والعائلي.

"يعيش 22% من سكان الوطن العربي على معدل دولار واحد يوميا أو أقل وهؤلاء يمثلون السكان تحت خط الفقر، وتختلف تقديراتهم بين دولة وأخرى وفي واقع الحال، تتكتم كل الدول العربية عن الإفصاح عن مستوى حجم من هم تحت خط الفقر ولا تعترف هذه البلدان بوجود فقراء لديها فكل دولة لديها معايير مختلفة عن الدول المجاورة في تحديد مستوى خط الفقر وكل هذه المعايير لا تتفق مع المعايير الدولية،"[2] "ووفقا لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية 2002 يعيش حوالي ربع سكان

[1]_ صلاح هاشم، الحماية الاجتماعية للفقراء – قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين–، مؤسسة فريد ريش ايبرت، مكتب مصر، القاهرة، ديسمبر 2014، ص07.

[2]_ حسن محمد شعبان، إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها، المرجع السابق، ص09.

الوطن العربي على دولار واحد يوميا، ويساوي تعدادهم 62 مليون نسمة وتتفاوت نسبهم بين دولة وأخرى فينعم بهذا الدولار يوميا 60% من الشعب الموريتاني، وما يزيد عن ربع الشعب اليمني، وربع الشعبين المصري والجزائري، وخمس الشعب المغربي كما يعيش 145 مليون عربي على دخل يومي يتراوح بين 2- 5 دولار في اليوم، وإذا جمعنا النسبتين أي أن 75% من العرب يعيشون يوميا على ما بين 1- 5 دولارات أمريكية"[1].

"تلك المؤشرات السابقة تعبر عن واقع حال التنمية البشرية في البلدان العربية، والمؤشرات الاقتصادية تعبر عن مستوى معيشة المواطن العربي، فأهداف التنمية تطمح إلى مستوى معاشي جيد للسكان ولكن من خلال عرض واقع المؤشرات الاقتصادية في المنطقة العربية، تبين لنا أن الغالبية المطلقة من سكان المنطقة العربية لا يستطيعون تأمين دخل اقتصادي يؤمن لهم مستوى معيشي لائق"[2].

"ومما يميز ظاهرة الفقر في الجزائر هي أنها لا تهدد البطالين فقط بل راحت تمس الأجراء أنفسهم، هذه الفئة التي تزامن موعد فقرها مع موعد تدهور القدرة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة بشكل رهيب على الرغم من مستويات الـPIB المرتفعة واحتياطات الصرف الهامة وانخفاض المديونية الخارجية، ومما يجب الإشارة إليه هو أنه لولا تلك البرامج التضامنية والسياسات الاجتماعية التي تلجأ إليها الحكومة في ميدان مكافحة الفقر والبطالة لكانت النتائج المتحصل عليها أكبر من تلك التي ذكرناها آنفا ولبرزت إلى الوجود أشكالا جديدة مثلما هو عليه الأمر في كثير من الدول النامية"[3].

"يهتم الديوان الوطني للإحصاء خلال كل عشرية بالقيام بعملية مسح شاملة للأسر الجزائرية، وذلك بهدف دراسة المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر والوقوف على رفاهية المجتمع. يتضح من الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية أنها في تفاوت بين مختلف الأعشار المكونة للمجتمع، مما يدل على التفاوت في توزيع الدخل الوطني، حيث أن 10% الأفقر أقل ينفقون 10% الأغنى بـ 8 و7.4 مرة

[1]_ حسن محمد شعبان، المرجع السابق، ص09.

[2]_ المرجع نفسه، ص09.

[3]_ هواري بلحسن، مكافحة الفقر في الجزائر، جامعة وهران، ص334.

خلال سنتي 2000 و2011 على الترتيب، كما أن 30% الأغنى ينفقون أكثر من 50% من إجمالي الاستهلاك وهو ما يفوق استهلاك 70% المتبقية من المجتمع (المسوح الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء، 2000 و2011)، إن عدالة التوزيع لم يتم تحقيقها بعد طالما أن إنفاق 50% الأفقر لم يقترب بعد من إنفاق 50% الأغنى، وهو ما يؤكد حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر"[1].

فالجزائر مثل باقي الدول العربية التي تعاني من التبعية في اقتصادها والاعتماد على الاستيراد لكل ضروريات الحياة، وجعله هو الأساس الذي تبنى به الدولة، وذلك خلق عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية أدى إلى تدني المستوى المعيشي للفرد والأسرة داخل المجتمع الجزائري وكذا انتشار الفقر بسبب ارتفاع معدلات البطالة وضعف القدرة الشرائية للمواطن بسبب ضعف الدخل الفردي والعائلي، وهو أمر يحتاج للدراسة والتخطيط الجيد من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة وكذا البحث عن سبل الاقتصاد البديل بما يمكن من خلق الثروة للوطن وكذا من خلق مناصب الشغل والسعي للقضاء على البطالة والفقر، وهو أمر على جميع دول الوطن العربي الاهتمام به من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن العربي وأسرته والارتقاء به إلى المستوى الذي يعيشه المواطن الأوروبي أو الأمريكي في المستوى المعيشي وتحقيق سبل الرفاهية والحياة المريحة.

07- تمكين المرأة:

إن مما أكدت عليه مواثيق حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية هو حماية حقوق المرأة والدفاع عنها وفرض المساواة مع الرجل ونبذ التمييز العنصري ضدها والعنف واستغلالها أو المتاجرة بها، وقد أثمرت تلك المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تسعى جاهدة لخدمة المراة وإشراكها في كل الميادين الحياتية حتى تكون لها مساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في كل المجتمعات مع ضرورة مراعاة ظروفها الصحية ورعاية أمومتها بشكل قانوني وإنساني، ورغم النقائص التي مازالت تحتاج للكثير من

[1]_ سعيدة ممو، سمير آيت يحي، تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03 مكرر الجزء الأول، 2019، ص523.

لجهود في حماية حقوق المرأة ولكنها مقارنة بعقود ماضية فقد أصبحت تتمتع بكثير من الحرية والحقوق والرعاية والمساواة، بما يجعلها تساهم في تنمية الفرد والأسرة والمجتمع والدولة بشكل مباشر أو غير مباشر.

"كان مؤتمر القاهرة في عام 1994 أحد المعالم الرئيسية في سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة لأنه أكد على حاجات الفرد ورفاهه بما يتجاوز تنظيم الأسرة، بما في ذلك الحاجة إلى الرعاية الصحية الإنجابية الشاملة وإجراء تحسينات على مكانة المرأة، وتتضمن الصحة الإنجابية ضمان حمل صحي وآمن، والوقاية من الأمراض التناسلية (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز/السيدا)، ومعالجة عوامل أخرى تساهم في تدهور الصحة، مثل الاتجار الجنسي والعنف ضد المرأة، ويدعو برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية الدولية إلى زيادة دعمها للصحة الإنجابية، وتعليم الفتيات، والارتقاء بمركز المرأة وزيادة الاستثمارات في هذه المجالات"[1].

"تعاني المرأة على الصعيد العالمي، من شتى أشكال التمييز فالأنظمة القانونية هي وليدة علاقات ثقافية غنية ومتنوعة، ولكن في بعض الدول تطغى القوانين العرفية والدينية على القوانين المدنية التي تحمي حقوق الإنسان للمرأة، ويمكن أن تتضمن القوانين تمييزا واضحا ضد المرأة، في مواضيع الأسرة والزواج والحقوق الاقتصادية والعنف،"[2] "وتتعرض المرأة للتمييز أيضا من الممارسات والمؤسسات الاجتماعية، كالزواج المبكر، والتمييز في الميراث، وتحمل العبء الأكبر من أعمال الرعاية من غير أجر، والعنف وتفضيل الابن الذكر، وصعوبة الوصول إلى المجال العام والحصول على الموارد المنتجة، وانتهاك حقوق المرأة وما تتعرض له من تمييز من المؤسسات الاجتماعية"[3].

[1]_ تقرير السكان والتنمية، العدد الأول، ندرة المياه في العالم العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص32، 33.

[2]_ تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، الأمم المتحدة، ص72.

[3]_ المرجع نفسه، ص72.

"وقد شهد العقد الماضي بعض التحسن في الحقوق القانونية للمرأة، ففي تونس والمغرب، عدلت قوانين الأحوال الشخصية لدعم علاقات أكثر مساواة بين الجنسين، وأقرت منذ عهد قريب تعديلات تقدمية للقوانين والمدونات في الجزائر والبحرين، إضافة إلى ذلك، فإن قوانين الأحوال الشخصية مؤشر قاتم إلى مدى التمييز بين الجنسين، لكنها لا تعكس بالضرورة وقائع العلاقات بين الجنسين أو المكاسب التي تحققها النساء بالمناورة داخل النظام، وثمة تحد من النساء والرجال للقوانين والمدونات باقتراح قراءات دينية بديلة ورُؤاهم الخاصة بشأن المساواة"[1].

"كما تحققت مكاسب محدودة في العقد الماضي بشأن حقوق المرأة في الانتخاب والتمثيل السياسي عالميا، تبلغ نسبة النساء من أعضاء مجالس النواب الوطنية 22.2 في المئة، فيما كانت حصتين في المنطقة العربية 18.1 في المئة فقط عام 2014، وكانت حصة المقاعد التي تشغلها النساء في الهيئات النيابية عبر المنطقة أقل من 4 في المئة في سبعة بلدان: قطر (0 في المئة)، اليمن (0.3 في المئة)، عمان (1.2 في المئة)، الكويت (1.5 في المئة)، مصر (2.0 في المئة عام 2012)، جزر القمر (3.0 في المئة)، لبنان (3.1 في المئة)"[2].

"لا يدل وجود المرأة في مجلس النواب بالضرورة على حالة متحسنة في المجال السياسي، ولم يسهم أيضا بالضرورة في تحقيق مكاسب في الحقوق السياسية أو حقوق المرأة بشكل عام، فالزيادات العددية تدحض التعقيدات والشروط لدخول المرأة إلى السياسة الرسمية، إذ لم يؤد إدخال الحصص في بعض الأماكن إلا إلى المحسوبية، بحيث عينت قريبات سياسيين شاغلي المقاعد،"[3] "ولا تزال المرأة تعاني عدم المساواة في المعاملة والمواقف المتعالية، كما أن النساء السياسات مازِلن لا يتمتعن بسلطة اتخاذ القرار لنظرائهن الرجال، ففي العراق على سبيل المثال لم تشترك أي امرأة في مفاوضات للتوصل إلى حكومة

[1]_ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب وآفاق الإنسانية في واقع متغير، الأمم المتحدة، ص78.
[2]_ المرجع نفسه، ص78.
[3]_ نفسه، ص78، 79.

توافقية بعد الانتخابات النيابية لعام 2010، ووزارة شؤون المرأة هي وزارة دولة من دون ميزانية مخصصة لها"[1].

تعتبر الدول العربية مثل بقية دول العالم التي دخلت في اتفاقيات حماية حقوق المرأة، حيث شجعت بعد استقلالها على ضرورة تعليم المرأة وإدخالها للمدارس، وكذا توفير الرعاية الصحيحة لها وتوفير الرعاية لها من أجل أمومة صحية، ولكن مشاركتها في الجانب السياسي كان محتشما في العهد الاشتراكي، ولكن بعد الانفتاح على التعددية والتجارة الحرة والديمقراطية، فقد كان لها مشاركة نسبية مكنتها من دخول المنافسات السياسية والانتخابات والتمثيل النيابي بالبرلمان وسائر المجالس المنتخبة، ولكن ما يعاب على ذلك في المجتمعات العربية هو أن إشراكها سياسيا كان أمر شكلي خالي من أي سلطة وإنما كان خضوعا للاتفاقيات الدولية ليس أكثر، ولكن من حيث توفير مناصب شغل للمرأة في سائر المجالات فهذا أمر نالت منه المرأة العربية حظها وأصبحت تملأ المدارس ثم الجامعات ثم الوظائف وهي في ذلك مساوية للرجل من حيث التوظيف وفي الكثير من الأحيان تتجاوزه بالنسبة.

"لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993 قرار الولايات المتحدة إلغاء العنف الممارس ضد المرأة، حيث عرفته على أنه: "كل فعل بطريقة عنيفة موجه ضد الجنس الأنثوي، والذي أحدث أو يمكن أن يتسبب بإحداث أذى أو ضرر، أو آلام جسيمة، جنسية أو نفسية، بما في ذلك التهديد للقيام بهذه الأفعال، الإكراه والضغط أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء في الحياة العامة أو الحياة الخاصة، كما يشمل العنف الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه"[2].

"ويشير مفهوم تمكين المرأة إلى إعطائها حق السيطرة والتحكم في حياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجنسية، وحقها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب خاصة في سن المراهقة، والوقاية من الأمراض الجنسية أو الممارسات الجنسية غير المأمونة، وإتاحة كافة الفرص لحصولها على المشورة

[1]_ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب وآفاق الإنسانية في واقع متغير، المرجع السابق، ص79.

[2]_ نعيمة رحماني، نصيرة بكوش، دراسة أنتروبولوجية لمسببات العنف الزوجي ضد المرأة، أنتروبولوجية الفكر الاجتماعي والثقافي، ص92.

والمعلومات والخدمات، كما يرتبط ارتباطا وثيقا بالمشاركة والتنمية، ويمكن القول بأن التمكين والمشاركة هما وجهان لعملة واحد، وتستلزم المشاركة الفاعلة للمرأة تنمية وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها"[1].

"وقد وضعت بعض البلدان العربية قوانين بشأن العنف القائم على نوع الجنس، مثل قانون 2014 ضد العنف الأسري في لبنان وقانون 2008 للحماية من العنف الزوجي في الأردن، كما توجد مسودات قوانين بشأن العنف القائم على نوع الجنس، وقوانين بخصوص التحرش الجنسي في تونس والجزائر ومصر والمغرب، لكن هذه القوانين لم تقر بعد، ناهيك عن إنفاذها، ومع أن الإيذاء البدني ممنوع قانونا على العموم، لا يقر أي بلد عربي صراحة بأن الاغتصاب الزوجي جريمة، ونادرا ما تكون هناك حماية خاصة من العنف الأسري"[2].

"ترتبط كل أشكال العنف هذه بالحرمان، والفقر وانعدام الأمن الشخصي، وعادة ما يرتبط الفقر والعيش في الريف بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، على نحو مماثل ليست النساء ضحايا ما يسمى جرائم الشرف في معظمهن شابات فحسب، وإنما أيضا من عائلات فقيرة، وتكشف دراسة في الأردن عن ارتباط قوي بين الفقر و"جرائم الشرف"، في أوساط الضحايا والمرتكبين على السواء، ويمكن لانعدام الأمن البدني والاقتصادي الناجم عن نزاع أن يكون محددا بارزا في الزواج المبكر أو الأقل مواتاة للشابات"[3].

فلا زالت هيئة الأمم المتحدة تضع قوانين كل مرة وتجبر الدول التي انضمت إلى تلك الاتفاقية بضرورة تنفيذها نظرا للأرقام الكبيرة التي تصدر والتي تدل على الجرائم الكبيرة التي تمارس ضد المرأة وانتهاك حريتها وكرامتها بالعنف الجسدي والنفسي وكذا بالتمييز العنصري أو الجنسي ضدها، كما دعت

[1]_ بلقاسم مزيوة، تمكين المرأة العربية والإعلام (الواقع والأفاق)، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد الثاني، العدد الخامس، جانفي، 2018، ص392.

[2]_ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، المرجع السابق، ص80.

[3]_ المرجع نفسه، ص80، 81.

إلى احترام حرية المرأة وكرامتها في المجتمعات التي تجبر الفتيات على الزواج المبكر أو التي تضغط عليها وتجعلها عارا على الأسرة بما يسمى جرائم الشرف، ورغم أن المجتمعات العربية لها طبيعة إسلامية يدعوا ديننا الحنيف إلى ضرورة احترام المرأة وحمايتها، ولكن العلمانية والعولمة جعلت هذه المجتمعات تبتعد عن الدين الحنيف والتدين الصحيح وأصبحت المرأة تعاني من عدة ممارسات حول العنف والاعتداء والتمييز ضدها بما يخل بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، ثم بما يخل بمواثيق حقوق الإنسان والتي تجعل المرأة أحد أسس تنمية أي مجتمع.

"فالمجتمع الجزائري وما يسجله من إحصائيات حول العنف ضد المرأة، كفيلة بالإشارة إلى استمرارية وتفاقم الظاهرة، وبالرجوع إلى آخر إحصائيات التي قدمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات أن ما يزيد عن 7000 امرأة تعرضت لشتى أنواع العنف منذ بداية سنة 2016، من جانبه أحصت مديرية العامة للأمن الوطني حوالي 7586 حالة عنف ضد المرأة سنة 2017، على غرار سنة 2018 التي أحصت مصالح الشرطة خلالها 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال الـ 9 أشهر الأولى، دون احتساب للنساء ضحايا العنف السكوت عنها، أو لحالات المتسترة لاسيما اللواتي يتعرضن للعنف الجنسي"[1].

رغم ما عانته المرأة الجزائرية ولا تزال تعانيه من العنف المرتكب ضدها، وبعض التمييز القائم على أساس الجندر، إلا أن الكثير من النساء رفعن التحدي لفرضن وجودهن كفاعلات في المجتمع، متجاوزين بذلك المرجعيات التقليدية المتمثلة في العرف والتقاليد إلى جانب الهيمنة الذكورية، التي اختصرت أدوارهن في النطاق الأسري فقط.

مكنت الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية على فترات زمنية متعاقبة الخاصة بالمرأة، من إحرازها تقدما في تأمين حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع نطاق مشاركتها

[1]_ ليلى فيلالي، العنف ضد المرأة بين الوقائع المجتمعية والمضامين الإعلامية في الفضائيات التلفزيونية الجزائرية الخاصة –قراءة نقدية–، مجلة المعيار، مجلد23، عدد47، 2019، ص277.

في الحياة الاجتماعية، لتلعب دورا كبيرا في تطوره وتنميته وتساهم في بناءه، بعد أن تم تمكينها في شتى المجالات إلى جانب الرجل، كضرورة ملحة وحيوية لدفع عملية التنمية الشاملة[1].

"لقد عرفت السنوات القليلة الأخيرة حضور مكثف للمرأة الجزائرية في سوق العمل، بعد أن كانت مشاريعها تنحصر في الأدوار التقليدية فقط، متحديا بذلك المشكلات التي تواجهها وفي مقدمتها العنف الموجه ضدها، فاعتلت مناصب كانت حكرا على الرجل، لتقتحم المرأة مجال المقاولاتية بعد أن قامت الدولة الجزائرية بإجراءات وآليات تحفيزية للمرأة، إدراكا منها بدورها وأهميتها في تفعيل التنمية الاقتصادية، حيث أبرزت بيانات المركز الوطني للسجل التجاري أن عدد النساء المقاولات ارتقى إلى حوالي 23%، وصارت الجزائر تحصي حوالي 143.010 امرأة منخرطة في عالم الأعمال سنة 2017،"[2]

"كما ساهمت آليات التمكين السياسي، في وصول المرأة الجزائرية إلى المجالس المنتجة باختلافها: البرلمان بغرفتيه، والمجالس المحلية البلدية والولائية، حيث أصبحت تشكل الثلث وأكثر من الثلث في جميعها، بعد الإصلاحات السياسية بإصدار قانون 03/12 الصادر في 12 يناير 2012، المتعلق بتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، والإقرار بما يعرف بالكوطة، وبموجب هذا القانون الذي دخل حيز التطبيق مع الانتخابات التشريعية في 2012، ارتفعت نسبة تواجد المرأة في المجالس المنتخبة بشكل معتبر جعل المرأة الجزائرية الأولى عربيا بنسبة تفوق 30% في البرلمان، إذ أن من بين 462 نائبا في المجلس الشعبي هناك 145 امرأة، فالمرأة الجزائرية اليوم شريكا فاعلا في بناء المجتمع سياسيا وفي مختلف مجالات التنمية"[3].

فالجزائر مثل بقية دول العالم العربي تتأثر بالمتغيرات المستجدة، وهي من الدول المشاركة والموقعة على اتفاقيات حماية حقوق المرأة ودوما تشارك في أي جلسة تكون لصالح المرأة وحمايتها، ولهذا فقد نالت المرأة في الجزائر الكثير من الحقوق والامتيازات وتم التشجيع على ضرورة تعليم المرأة وإشراكها في الحياة المهنية مع الرجل في سائر القطاعات وكذا فتح لها المجال من أجل المشاركة في الانتخابات السياسية

[1]_ ليلى فيلالي، المرجع السابق، ص278.
[2]_ المرجع نفسه، ص278.
[3]_ نفسه، ص278، 279.

والتمثيل في كل المجالس المنتخبة، وهي تعيش بحرية وحماية لحقوقها وفق ما يمليه القانون الخاص في المدن بشكل كبير ولكن في الأرياف فقد قامت الدولة ببرامج تدعيمية للمرأة الريفية حسب طبيعة عيشها وحرفها التقليدية، ولكن رغم كل ذلك يبقى الأمر يحتاج للمزيد من الجهود نظرا للارتفاع الدائم حول أرقام العنف ضد المرأة سواء من الأزواج أو من غيرهم، وهو أمر يحتاج للدراسة والبحث عن أسباب المشكل وإيجاد الحلول المناسبة لها بما يجعل المرأة تساهم فعليا في تنمية الفرد والأسرة والمجتمع والدولة من خلال مساهمتها الإيجابية في أي مكان كانت.

"وتجدر الإشارة إلى أن أحد معوقات مساهمة المرأة في العملية التنموية هو شخصية المرأة في حد ذاتها، التي مازالت تعاني السلبية وعدم الثقة بالنفس، وأن الهدف الأول لها يتركز في حياتها الزوجية وحياة أطفالها، هذه العوامل مجتمعة تمثل ظواهر لا يمكن إغفالها على الرغم من أن أسبابها ترتبط بعملية تربوية، فمكانة الفتاة هي دون مكانة الفتى، وأساليب التربية لا تغذي فيها روح التفوق والإبداع في العمل المهني بل تغرس فيها ما يتيح للرجل اتخاذ القرارات الخاصة بها، إن هذا النمط من التنشئة ينسحب على الجنس الآخر فهو يزرع في مخيلته التفوق البيولوجي والاجتماعي والذي ينسحب على سلوكه اتجاه المرأة"[1].

"تحسنت إمكانية حصول الشابات على التعليم بشكل كبير، حيث بلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي في المناطق النامية 90 في المئة عام 2010، مرتفعا من 82 في المئة عام 1999، وفي عام 2013 بلغ صافي التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي ما يقرب من 83 في المئة في المنطقة، مقابل المتوسط العالمي البالغ 88.3 في المئة، كما بلغت نسبة التحاق الإناث إلى الذكور بالتعليم الابتدائي في المنطقة 96 إلى كل 100 عام 2013، مقابل 98.3 إلى كل 100 في جميع أنحاء العالم، وفيما ترتفع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، تتقلص الفجوات بين الجنسين، ففي عام 1990 كانت

[1]_ لحول فايزة، جمعي فاطمة الزهراء، المعوقات الثقافية لمساهمة المأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص07.

نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات 90 مقابل 100 بين الشبان، وبحلول عام 2010، ضاقت النسبة إلى 95 بين النساء مقابل كل 100 بين الرجال"[1].

"وفي السنوات الـ30 الماضية، اتسم الوضع الاقتصادي بظاهرتين مترابطتين ساهمتا في تأنيث الفقر، الأولى هي الانتقال من تنمية تقودها الدولة إلى اقتصاديات السوق محدثة رافقها تقسيم دولي للعمل يعتمد على عمالة نسائية متدنية الأجر، الثانية هي الظهور المؤقت لوظائف منزلية عارضة، بدوام جزئي جنبا إلى جنب مع تراجع الرفاه في البلدان النامية، وقد أدت الخصخصة وإعادة الهيكلة في أماكن عديدة، وبخاصة في تونس ومصر والمغرب إلى تسريحات عمالية أثرت في النساء نسبيا أكثر من الرجال، هكذا يجب على الشابات في البلدان العربية، مثل قريناتهن في أي مكان آخر، أن يكدحن على نحو غير متناسب للعثور على عمالة ذات معنى، ومرضية وبأجور مناسبة، خصوصا في أولى وظائفهن بعد الجامعة"[2].

إن واقع المرأة العربية مزال يحتاج الكثير من الجهود وسن القوانين والسهر على تنفيذها حتى تصل إلى المستوى المطلوب، فبالرغم من أن المرأة العربية أصبحت تدخل المدارس والجامعات، وتوظف بسائر القطاعات المدنية والأمنية، والتي أصبحت تتمتع بالحرية والكرامة والمساواة، ولكن ما يلاحظ في دول الوطن العربي أن فقط من نالت تعليما تكون قد حصلت على تلك الامتيازات أما الماكثة بالبيت أو التي لم تكمل دراستها أو لم تدرس أصلا فإنها ما زالت تعاني التخلف والتمييز الجنسي أو العنف من طرف الأزواج في الكثير من الحالات التي تكون نتيجتها الطلاق أو الضرب، وكذا في بعض المجتمعات الفقيرة فإن المرأة تمتهن مهنا شاقة من أجل الحصول على قوت اليوم، وهو أمر يحتاج لرصد ميزانيات معتبرة من أجل الإصلاح الحقيقي والفعلي والعمل من أجل جعل دور المرأة مهما كانت مستواها التعليمي وفي أي مجتمع كانت سواء حضرا أو مدنا فإنه يجب رعايتها وضروريا واحترامها وحفظ كرامتها والسعي لخدمتها بما يحقق الاستقرار والمساواة بين كل أفراد المجتمع، فالمرأة هي الفرد والأسرة والمجتمع كله، ولا تكتمل

[1] _ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، المرجع السابق، ص79.
[2] _ المرجع نفسه، ص79. 80.

التنمية والتحضر إلا بحمايتها ورعاية حقوقها، وخاصة المرأة الريفية التي تعاني التهميش والنسيان تقريبا، رغم ما تنادي به الحكومات السياسية بضرورة تنمية المرأة الريفية وتطوير صناعتها التقليدية، ولكن ذلك يتضح أنه شبه منعدم في الواقع، وهناك فئة قليلة جدا تستفيد من المشاريع التنموية التي تخصص للمرأة، ولهذا وجب رصد ميزانية معتبرة ووضع خطة وبرنامج مدروس حول كيفية تحقيق التنمية والعيش الكريم للمرأة العربية عامة والريفية البعيدة عن المدينة والتحضر خاصة.

الفصل الثالث: معوقات تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي وحلولها

المبحث الأول: معوقات تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي

المبحث الثاني: الحلول والبدائل لمعوقات تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي

الفصل الثالث : معوقات تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي وحلولها.

المبحث الأول: معوقات تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي.

01- المعوقات التاريخية (الاستعمار وأثره):

إن ما شهدته دول الوطن العربي من استعمار غاشم قد جعلها تعود لنقطة الصفر من حيث البناء الحضاري ومقومات التقدم والتطور حيث تعمد الاستعمار بطمس هوية هذه الدول ومحاربة دينهم الإسلامي، ومحاولة تغيير ثقافتهم، وكذا نهب الأراضي والثروات والخيرات، الذي كان قبل استقلال هذه الدول وبعدها أيضا نظرا لسياسة التبعية الإجبارية التي انتهجها الاستعمار كشرط للاستقلال، وهو ما جعل الدول العربية تعاني التخلف والضعف في كل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية حتى بعد استقلالها نظرا لما أحدثه الاستعمار من آثار سلبية على هذه الدول والمجتمعات التي سلب منها كل شيء يمكنها من الإقلاع الحضاري من جديد، ومازال الأمر قائما حتى بعد 60 سنة من نيلها الاستقلال باستثناء بعض دول الخليج التي أحدثت تقدما وتنمية نوعية نظرا لقلة نسبة السكان ولكثرة الخيرات واعتمادها على التعامل مع الغرب بدل التعامل مع الدول العربية التي مازالت تتخبط في التخلف والأزمات السياسية والاقتصادية في كل مرة.

"بالرغم من أن جذور نظرية التبعية تعود إلى الخمسينيات إلا أنها لم تلفت الأنظار إلا في نهاية الستينيات، حيث بدأ الانتباه يتحول إلى المنادين بالتبعية **DEPENTISTAS** كما كان يطلق عليهم في أمريكا اللاتينية التي ظهر فيها هذا الاتجاه، ومن أهم المفكرين الذين نادوا بهذا الاتجاه (التبعية) نجد "**بول بران" PAUL BARAN، وسيصلو فرتادو CESLO.F"، د. سانتوس "D.SANTOS"** و**أندريه جو ندار فرنك "A.G.FRANK"** الذي يرتبط أكثر من غيره بالرأي القائل "أن استمرار فقر العالم الثالث هو انعكاس لتبعيته، وأن فترات الرأسمالية التبعية والاستثمار فرض تقسيم العمل، والتخصص في الإنتاج على بلدان العالم الثالث، التي كانت تتجه أصلا للتصدير المحدود وتعتمد على

تلبية احتياجات القوى الإمبريالية من المواد الخام،"[1] "ونجد **شارل بتلهايم** يقول أن المجتمعات النامية تعيش حالة تبعية تتجلى في مستويين:

أ_ المستوى السياسي

ب_ والمستوى الاقتصادي.

ويقصد بالتبعية السياسية كون أن المجتمعات النامية مازالت تربطها علاقات سياسية مع المستعمر، ويرتكز هذا المستوى من التبعية على ارتباط صفوة العالم الثالث التي كونها المستعمر، والتي ارتبط أسلوب معاشها واعتمدت ثروتها على وجه نشاط الصفوة الاقتصادية في المركز أو ما يطلق عليه **فرانك** البلد **الميترو بوليتان**. إضافة إلى فساد فريق من رجال السياسة القياديين في البلاد التابعة، وتتميز البلاد الخاضعة في هذا النوع من التبعية بعدم الاستقرار السياسي والانقلابات على الأنظمة وغيرها،"[2] "أما المستوى الاقتصادي فهو نتاج للتبعية السياسية ونتيجة لهذه العلاقة غير المتكافئة نجد معظم شعوب العالم النامي في تخلف وفوضى وفقر وحرمان ذلك أن فائض إنتاجهم يسلب منهم بشتى الطرق والمعايير الاقتصادية، حيث يقول "**فرانك**" أن هناك سلسلة من التبعية تتجه من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة في العالم الاقتصادي، حتى يصل "**الميتروبوليس**" مرورا بمن يخضعون لهذا المركز،"[3] "حيث أن هذا النظام الاجتماعي السياسي التقليدي يجسد الانحطاط التاريخي بامتياز، فضلا عن أنه لا يمتلك المقومات اللازمة لكي يكون قادرا على الأداء، كنظام اجتماعي سياسي في المجال السياسي الموحد، والاقتصاد المتكامل، والجهاز العسكري الفعال، أنه في نظام اجتماعي تتحكم فيه آلية تنتج وتعيد إنتاج البنى التقليدية الهجينة، والبنى غير العقلانية في مختلف مجالات الحياة"[4].

[1]_ فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر– دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، 2005، ص125.

[2]_ المرجع نفسه، ص125

[3]_ نفسه، ص126.

[4]_ توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص562.

"وفي حالة التخثر هذه للمجتمع العربي واجه الصدمة الكولونيالية القائمة على الحضارة الغربية، وعلى الحداثة المرتبطة جدليا بالعقلانية الغربية، اللتين أصبحتا العماد الأساس للمركزية الأوروبية، التي تصبو إلى الهيمنة على الحضارات الأخرى، وحشد واقتحام الشعوب المتمايزة في أنماط عيشها، وثقافتها وحضارتها المختلفة في بوتقة الاستعمار الغربي، باسم ايديولوجيا حداثة المركزية الأوروبية هذه، ومستتبعاتها من فكرة التقدم والتنمية،"[1] "باعتبارها السمة الجوهرية للعقلانية الغربية، فتبدو كأنها كونية عالمية، أو قل "علمية" بما أنها تقنية، صالحة لكل زمان ومكان، وعلى قاعدة الهيمنة هذه في اتجاه سيطرة الحضارة الصناعية الرأسمالية على الصعيد الكوني، احتدم الصراع التنافسي بين الدول الأوروبية الكبرى، وتحديدا بين فرنسا وبريطانيا"[2].

إن التخلف الذي تعاني منه دول العالم العربي خاصة والتي كانت مستعمرة في العالم عامة سببه هو أمرين اثنين التبعية للغرب وللمستعمر اقتصاديا وسياسيا وكذا التقليد للغرب ثقافيا وفكريا، وهما أمران يجعلان الدول تقع في العجز عن الإبداع والتقدم الاقتصادي والسياسي، وكذا حدوث انسلاخ ثقافي وهوياتي بسبب الانبهار بالغرب، وذلك يجعل هذه الشعوب تقع في مسألة القابلية للاستعمار بلغة مالك بن نبي، فالغرب سيطر على العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وحتى عسكريا، وهذا جعل العالم العربي عاجزا عن مجاراتها ومنافستها مما جعلها ترضى بالتبعية لها في كل شيء وترضى بنهب خيراتها والتحكم في اقتصادها وسياستها وثقافتها مقابل الأمن والاستقرار السياسي حتى لا تدخل في حروب أهلية أو تدخلات أجنبية كما يحصل مع الدول التي تحاول التحرر من التبعية.

"أما في الجزائر لقد ترك الاستعمار مخلفات أثقلت كاهل الاقتصاد والشعب الجزائري، لما لها تبعات ومؤثرات مباشرة وغير مباشرة على تنمية المجتمع والتنمية في مختلف جوانبها بصفة عامة، ولعل من أبرز مظاهرها:

[1] _ توفيق المديني، المرجع السابق، ص562.

[2] _ المرجع نفسه، ص562، 563.

01_ تخلف وتقهقر وهشاشة في الاقتصاد الوطني الجزائري يتجلى في انخفاض في مستويات الأداء والمردود في الاقتصاد الجزائري وضعف التصنيع، ثم البطالة والتشغيل الغير المتوازن ولا المستقر، وبالتالي انخفاض في الدخل الفردي، الذي يعكس تدهور في الحياة بمختلف صورها"[1].

02_ "نتج هذا الوضع ليس فقط من جراء مخلفات الاستعمار وسياسته الفاشية، بقدر ما نتج عن سلوك نظامين اقتصاديين أحدهما متطور من الأخر متخلف (تقليدي)، بدون علاقة مما انعكس سلبا على نجاح التجربة، وفشل المحاولات وبقاء الوضع على ما هو عليه.

03_ خضوع الاقتصاد لتسيير خارج عن الذات الوطنية متمثلا في نظريات وافدة وتبعية حيث تظهر تلك التبعية الاقتصادية في أشكال مختلفة: تبعية تجارية وتكتيكية ومالية وبشرية (كوادر أجنبية لانعدامها داخليا بسبب التخلف والتجهيل وهي من مخلفات الاستعمار)"[2].

04_ "اقتصاد ضعيف: وهو نتيجة للتبعية الاقتصادية، والذي يتمثل في ضعف المبادلات الخارجية، وفي تذبذب العلاقات المالية وعدم مراكمة رأس المال، ميراث إدارة ثقيلة بيروقراطية غير ملائمة لحالة الجزائري، أما فيما يخص الوضع الاجتماعي، عرفت تلك الفترة بالبطالة الشاملة، التخريب الشامل خاصة للتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية، الافتقار للإطارات، تفشي ظاهرة الفقر، انتشار الجهل والأمية"[3].

"وقد يكون الرفض السطحي للتراث الغربي أقرب إلى القبول المقنع عند البعض الذين رفضوا الثقافة الغربية لأنها صادرة عن الغرب الاستعماري، يرفضونها لرفضهم إياه ويعادونها لمعاداتهم الاستعمار، والحقيقة أن ثقافة الغرب وأنماطه الفكرية والعملية تتسرب إليهم كما نرى في سلوك البورجوازية الوطنية التي تعادي الغرب من حيث هو قوة استعمارية وتقلده في سلوكه ومثله وأسلوب معيشته"[4].

[1]_ خوجة عبد الكريم، المرجع السابق، ص52.

[2]_ المرجع نفسه، ص52.

[3]_ نفسه، ص53.

[4]_ حسن حنفي، قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، التنوير، ط1، القاهرة، مصر، 1981، ص63.

"وبالتالي تبقى اقتصاديات الدول النامية مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاد العالم المتقدم، بحيث لا تستطيع هذه الاقتصاديات من تحقيق التنمية المنشودة بسبب أنها مكبلة بشتى الوسائل منها المديونية، وهذا ما نجده عند الباحث **سمير أمين** في كتابه **"علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الأيديولوجي العربي"** حيث قدم تفسيره لما يسميه بالعلاقة بين المركز والأطراف أي بين الدول المتقدمة الصناعية الرأسمالية والدول النامية، إذ ميز هذه العلاقة من وجهتين: الوجهة الاقتصادية التي أنتجت تقسيما للعمل وهو مرتبط أساسا بجوهر نمط الإنتاج، والوجهة السياسية ويقصد بها التحالف الطبقي الدولي المتمشي مع أشكال من مختلف مراحل هذا التقسيم غير المتكافئ"[1].

"فالتخلف الذي تعيشه المجتمعات النامية، والتقدم الذي تعرفه الدول الصناعية الكبرى هو في الحقيقة وجهان لعملة واحدة، بمعنى أنه كلما حدث تطور وتقدم وتوسع في النشاط الاقتصادي للمجتمعات المتقدمة حدث تخلف وفقر وانكماش بالمجتمعات النامية"[2].

"إن قضية التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية من المواضع الهامة لاسيما في البلدان النامية، لخصوصية هذه الأخيرة التي مرت بمرحلة الاستعمار، وخاصة البلاد الإفريقية، وقد حمل الاستعمار إلى البلدان نظمه وقوانينه وثقافته، وفي بعض الأحيان عادته وتقاليده خاصة الفئة التي تنتمي إلى الطبقة العليا في تلك البلدان، وكان دخول الاستعمار بكل هذا يمثل "الجديد" والمجتمع كما هو عليه يمثل (القديم)"[3]، "ومن خلال الصراع ضد هذا الوافد الجديد، بقيمه ومثله، وسلوكه، وثقافته في سبيل الحصول على الاستقلال الذي حققته بعد فترة زمنية محددة، بعد أن تأثرت بدرجات متفاوتة بتلك النظم الجديدة في جميع المستويات (اقتصادية، اجتماعية ...)، وبالتالي مرت هذه المجتمعات بتغيرات أساسية في النظم

[1] _ فكرون السعيد، المرجع السابق، ص126.

[2] _ المرجع نفسه، ص126.

[3] _ قارح سماح، التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العددان 2و3، جانفي، جوان 2008، ص11.

الاجتماعية والتقليدية لتلك المجتمعات، وخرج الاستعمار تاركا خلفه خليطا من النظم والعادات والثقافة المتصارعة"[1].

وقد تكون أكثر الدول العربية تضررا من الاستعمار الغاشم هي الجزائر التي مارس فيها الاستعمار الفرنسي أبشع الأساليب من أجل القضاء على الجزائر كليا وجعل أرضها فرنسية تابعه له جغرافيا واقتصاديا وسياسية، مثل الأساليب التي تم ممارستها على مسلمي الأندلس كما بقيت لأكثر من قرن تنهب خيرات الجزائر وثرواتها وتستعبد شعبها وتطمس هويتهم وهذا دمر الجزائر كليا سياسيا واقتصاديا وثقافيا حيث كان كل الشعب يعاني الجهل والأمية بعد أن كان قبل الاستعمار لا توجد فيه أمية وجهل، وحتى بعد أن نالت الجزائر استقلالها فإن الاستعمار لم يتركها وشأنها بل الزمها بالتبعية وكان يتحكم في كل سياستها السياسية والاقتصادية وإبرام العقود والاتفاقيات التي تجعل لها الأولوية في الامتيازات والثروات، مما أثر سلبا على الجزائر التي نالت استقلالها وهي محطمة كليا وبدون بنى قاعدية ومؤسسات قوية، ورغم ذلك فقد حاولت النهوض وانتهاج الاشتراكية كبديل اقتصادي وسياسي لسياسة الاستعمار والتوجه للصناعة التي بدأت تنتعش ولكن سرعان ما انهار الاتحاد السوفياتي واختلت موازين القوى العالمية وجعل الجزائر تتجه للتعددية والرأسمالية والتي أحدثت وقتها عدة أزمات تخبطت فيها الجزائر نظرا لسياسة التبعية التي لم تستطع الجزائر التحرر منها وهو ما جعلها تعاني التخلف والضعف الاقتصادي والسياسي لعدة عقود من الزمن، والتبعية للغرب أصبحت تسيطر عليها القوى العالمية التي تحكم العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وحتى ثقافيا وترفض تقدم أي دولة بما يخلق لها منافس وتمرد يفقدها السيطرة على الدول النامية والضعيفة، وهو ما تعاني منه الدول العربية الآن وبقي عائقا يحيل دون تحقيق تنمية الأسرة والفرد والمجتمع.

[1] _ قارح سماح، المرجع السابق، ص11.

02- الإيديولوجيا:

لقد بدأت الإيديولوجيا العالمية تسيطر على العالم وذلك بعد الحرب العالمية الثانية التي نتج عنها تأسيس هيئة الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان اللتان أصبحتا ورقة رابحة في يد الدول المؤسسة لها والقوية والتي تتمتع بحق الفيتو وذلك بالسيطرة على الدول بحجة القانون الدولي، وذلك فتح بابا لإيديولوجيا خفية تنفذ فيها برامج ومخططات هذه الدول القوية، وتطور الأمر حتى أصبحت الإيديولوجيا بمثابة الغزو السياسي والاقتصادي الذي تعدى حدود بلدانها وأصبحت تتدخل في شؤون كل دول العالم بما في ذلك العالم العربي.

"تقوم إيديولوجيا العولمة بشل الدولة الوطنية ويتضح ذلك في هيمنة الشركات العملاقة على العالم بأسره فما يميز العولمة هو أن الفاعلية الاقتصادية فيها تقوم بها المقاولات والمجموعات المالية والصناعية الحرة مع مساعدة دولها عبر شركات ومؤسسات متعددة الجنسيات، وهذا ما يوافقه فيه **ماجد شدود**: فالتفاعلات والعلاقات التي تتسع وتترسخ في إطار العولمة نتيجة لاستراتيجيات وسياسات محددة وضعت بوعي من قبل الدول الرأسمالية وشركاتها العالمية بهدف السيطرة على العالم وتوسيع مظاهر استغلال الشعوب والاستفادة من ميزات نسبية مستمدة من الثورة العلمية القائمة،"[1] "كما تعمل على إثبات توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول وهذا ما يذهب إليه أيضا **عدنان السيد محسن** في قوله: "قد يشيع هذا الإعلام المعولم ثقافات في الإنتاج والاستهلاك الماديين فضلا عن العادات والتقاليد الاجتماعية العربية ....، وقد تصير هذه العولمة نوعا من الاندماج في الغرب اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا"[2].

"لا بد من التأكيد في هذا الصدد على أن البلدان النامية، وفي مقدمتها البلدان العربية، ستفشل دون ريب في كسب رهان العولمة وخوض غمارها بنجاح، إن لم تصلح شؤونها السياسية إصلاحا

[1] _ هرنوة نصيرة، خطاب العولمة بين محمد عابد الجابري وعلي حرب، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، ص300.

[2] _ المرجع نفسه، ص300.

جوهريا، مكتفية بتبني الوجه الاقتصادي لايديولوجيا العولمة: الليبرالية الجديدة، ومتجاهلة في الوقت ذاته الوجه الآخر للعملة: النظام الليبرالي الديمقراطي،"[1] "وهو يمثل الضمان الوحيد للحد من مساوئ العولمة، ويكشف عبر حرية الإعلام الأيدي الخفية المتاجرة بشعاراتها، والبون شاسع بين عولمة التقدم والتضامن بين الفئات الاجتماعية ضمن المجتمع الواحد والتضامن بين الشعوب والاعتراف بالآخر واحترام حقوقه من أجل دعم قضايا السلام وحقوق الإنسان وبين عولمة مافياوية تقطف ثمارها فئة من السماسرة، وتقذف بلدنا بأسرها في أتون التفكك والفوضى"[2].

"إن الدراسات الجديدة عن صورة الإسلام في الغرب اليوم قد أكدت أن هذه الصورة متأثرة إلى حد بعيد بصورة الإسلام لدى المسيحيين في العصر الوسيط، وبعقلية الحروب الصليبية، وجاءت المشاهد المرعبة التي تنقلها يوميا البرامج التليفزيونية المختلفة عن حوادث الإرهاب التي تعاني منها بعض من البلدان الإسلامية لتغذي الصورة القديمة، وتطلق المارد من قمقمه فحصل الخلط واللبس"[3].

"وقد حوله أحد أساتذة جامعة هارفارد البارزين **صموئيل بي. هانتيغتون** فسماه (صدام الحضارات) في مقاله الشهير الصادر في صيف 1993 بمجلة (العلاقات الخارجية)، ونال التنظير للصدام بين الغرب والإسلام حصة الأسد في هذه الدراسة، متخذا مظاهر التطرف التي تشكو منها بعض البلدان الإسلامية دليلا على استحالة التعايش مع الحضارة الإسلامية"[4]، "مشيرا إلى أن حلف شمال الأطلسي بدأ يخطط لمواجهة التهديد من حدوده الجنوبية بعد زوال الخطر عن حدوده الشرقية بسقوط نظام المعسكر الشرقي، وهو تنظير يتسم بالمبالغة والتهويل جاء متمما لمقولة "نهاية التاريخ" وانتصار نظام دولي واحد وحيد انتصر على الصراع السياسي والايديولوجي بين الدول، وبقي عليه أن ينتصر في معارك

[1]_ الحبيب الجنحاني، العولمة من منظور عربي، السلسة الشهرية، المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، العدد19، الرباط، فبراير_ مارس 2001، ص23، 24.

[2]_ المرجع نفسه، ص24.

[3]_ نفسه، ص42، 43.

[4]_ نفسه، ص43

الصدام الحضاري، والجبهة الأولى في حروب الغرب الجديدة، حربه مع الإسلام الذي يقدمه المنظرون الجدد مهددا قيم الغرب العلماني"[1].

إن النظام العالمي الجديد ما هو إلا ثوب اكتست به الدول القوية من أجل ممارسة الإيدلوجيا السياسية والاقتصادية وبناء مؤسسات وشركات عابرة للقارات تقوم بهذا العرض وتسيطر على الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي أينما وجدت، وكل رافض لذلك ينصب له العداء ويتم الكيد له لإغراقه في الأزمات السياسية والاقتصادية، وذلك أكبر سبب جعل من الدول العربية تعاني التخلف والعجز عن التقدم والتنمية للأسرة والفرد والمجتمع، وهو تحدي مازالت تقاوم الأنظمة العربية وشعوبها لإيجاد حل لمقاومة سلاح الإيدلوجيا الذي أصبح يتحكم في الدول بيد خفية وبقوانين دولية تخدم مصلحة القوي وتحقق للضعيف دوام العبودية والخضوع للقوي.

"فالعولمة السياسية هي عملية إنهاء سيطرة الدولة الوطنية على مقدراتها وعلى سيادتها الداخلية والحدودية، بحيث تصبح تلك الدولة منقوصة أو مسلوبة السياسة كليا أو جزئيا، ويتم ذلك من خلال العامل الأول وهو العولمة الاقتصادية، التي تؤدي إلى السيطرة السياسية من خلال الضغط، أو الابتزاز، وغيره من الوسائل، إضافة إلى إعادة صياغة المفردات العالمية الجديدة، وتغيير مفهومها، كالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات،حيث أصبح موضوع الأقليات من المواضيع المهمة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وذريعة لتدخلها لإنصاف المظلومين (من وجهة نظرها)، وغيرها لتصبح مفاهيم عصرية وقابلة للاستخدام حسب حاجات ومصالح الدول المسيطرة عالميا"[2].

"ويشير الكاتب **سهيل الفتلاوي** في هذا الخصوص، إلى أن العلاقات الدولية تتأثر بصورة كبيرة بالعلاقات الاقتصادية، وينعكس هذا على الوضع السياسي داخل كل دولة، فكلما تمتعت الدولة بقدرة اقتصادية كبيرة، كلما فرضت إرادتها على الدول الأخرى، واستطاعت أن تؤثر على الوضع الداخلي

[1]_ الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص43، 44.

[2]_ أشرف غالب أبو صالحة، تأثير العولمة على الوطن العربي، (1991_2011)، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الثاني، رسالة ماجيستير، 2011_2012، ص64، 65.

للدول الأخرى، وزاد من تدخلها في شؤونها الداخلية، الذي قد يؤدي حتى إلى التدخل بفرض شكل نظام الحكم فيها، وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بموقع اقتصادي كبير، ومن خلاله استطاعت أن تتدخل في توجيه العلاقات الدولية بالاتجاه الذي يخدم مصالحها،"[1] "كما أنها استطاعت أن تفرض أنظمة حكم في العديد من الدول، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، تمكنت الولايات المتحدة من أن تسيطر على الاقتصاد الدولي وتفرض إرادتها على الدول الأخرى، وبما أن الدول العربية بمجملها هي دول استهلاكية اعتمادية، فإن تلك الدول وضمن السيطرة الاقتصادية الغربية عليها، وعدم قدرتها على تسيير أمورها دون الرجوع إلى الممول والمستثمر والمنتج الأصلي لها، تضطر إلى الرضوخ إلى الضغوط الملازمة لتلك العمليات الاقتصادية، حيث أن العامل الاقتصادي هو عامل للضغط على الدول، ومثال ذلك حزمة المساعدات الأمريكية السنوية لمصر، التي تستخدم كورقة ضغط إذا خرجت مصر عن الاستراتيجيات المرسومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية"[2].

يلعب الاقتصاد العالمي الذي تحكمه الدول القوية دورا مهما في تمرير الإيديولوجيات المختلفة إلى مختلف دول العالم وخاصة النامية منها حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكية مركز التحكم في الاقتصاد العالمي والسياسة الخارجية للدول من خلال النظام الاقتصادي الجديد الذي تعتبر أمريكا فيه أنها النموذج الأمثل الذي يجب على العالم الاقتداء به من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في كل القطاعات والانفتاح على العالم بما يتطلبه العصر من تكنولوجيا وتقنية متطورة وصناعة وكل ذلك تحكمه الدول القوية وتستخدمه كسلاح لإخضاع الدول الضعيفة والنامية والتي تعاني التخلف والتبعية خاصة.

"ويوجز الباحث **قاسم حجاج** تجليات العولمة السياسية في الوطن العربي، في أنها أدت إلى إنهيار دولة الرفاهية الاجتماعية، في ظل سيطرة أيديولوجية الليرالية الجديدة، وغياب الطريق الثالث أو حلول بديلة مستقلة عن الفكر الأحادي السائد، إضافة إلى تفاقم أزمة تماسك الدولة الوطنية وابتذال سيادتها،

[1]_ أشرف غالب أبو صالحة، المرجع السابق، ص90.

[2]_ المرجع نفسه، ص90.

وانكشافها الأمني، إلى جانب تزايد عمليات توحيد وتنميط وتدويل المقاييس والمعايير عبر العديد من المنظمات والتكتلات العابرة للقوميات، التي تعد مجالا حيويا للتأثير والنفوذ الحضاري"[1].

"وهنا يتحدث الدكتور **ماجد شدود** فيقول أن العولمة إذا كانت مظهرا من مظاهر التطور الحضاري، الذي يشهده العصر فهي أيضا أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة السيطرة، وتستخدم أيضا لفرض هذه الإرادة على الأمم والدول والشعوب كافة، وتستهدف في النهاية عولمة أيديولوجية الرأسمالية، إقصاء ونفي أية أيديولوجيات أخرى تتعارض معها، وبذلك فهي لا تقدم نفسها بديلة لأية أيديولوجية أخرى، وإنما تستهدف نفي أي بديل أيدولوجي"[2].

"تسعى العولمة بأشكالها المختلفة لتحقيق أهداف قد تعتبر في نظر البعض ايجابية وفي نظر الآخرين سلبية، وهي على النحو التالي:

_ ربط الإنسان بالعالم أكثر من الدولة وذلك لتسهيل القضاء على دور الدولة والمشاعر الوطنية، وربط العالم في وحدة واحدة تنطلق من منطلق المعلوماتية الحديثة"[3].

_ "زيادة النفوذ السياسي للغرب نحو دول العالم الثالث وإتاحة الفرصة للاستعمار الامبريالي لها ولمتلكاتها وخيراتها وفق البقاء للأصلح فلا بقاء للضعيف.

_ السيطرة على الاقتصاد العالمي والتعامل المشترك بين الدول وذلك من خلال فرض الشركات العابرة للقوميات في الفضاء الدولي وتسهيل حركتها عن طريق حرية السوق وتأمين مزيد من الأسواق للاستهلاك ومزيد من الثروات التي قد تسهم في زيادة دخول الدول في المنظومة الرأسمالية"4.

"أثرت العولمة بشكل كبير الجانب الاجتماعي خصوصا القيم والمعتقدات والتقاليد في المجتمع العربي، إذ ركزت العولمة على تفكك المجتمع برفع الأخلاق عنه الانتماءات، وتذويب دور الأسرة في زرع

[1]_ أشرف غالب أبو صالحة، المرجع السابق. ص93، 94.

[2]_ المرجع نفسه، ص120.

[3]_ المعتصم بالله أحمد الخلايلة، أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية، مجلة التراث، 2018، ص252.

[4]_ المرجع نفسه، ص252

القيم والمبادئ الأخلاقية والتربوية في الفرد، وبث المشاكل وقطع الأرحام وقطع صلات النسب والإرث الشرعي فيها، فولد هذا كله القضاء على القوميات في المجتمع العربي وتحويلها إلى كيانات ضعيفة وذلك من خلال إيجاد مبررات للنزاعات العرقية والطائفية لتذويب معني التطور الحضاري وإنشاء هيكلية من التفكك والتشتت والتشرذم وزيادة النزعات القبلية والعرقية والدينية الطائفية وطمس المعالم القيمية للثقافة العربية،"[1] "وأيضا زادت العولمة من نسبة التباين الطبقي للمجتمع فزادت نسبة الطبقية فقير وغني، وامتلاك فئة قليلة غنية لثروات المجتمع، وازدياد رقعة الطبقة الفقيرة، ولا ننسى التأثير السلبي للعولمة على مفهوم المواطنة والانتماء والولاء للدولة والانتساب الجغرافي لأفراد المجتمع العربي، إذ نفو مفهوم حب الوطن وتقسيم الأوطان العربية وتغيير وعي الفرد العربي من الانتماء للدولة إلى الانتماء للعالم، وذلك من خلال نزع الوجدان والجانب الروحي والنفسي والفكري وصياغة فكر يقوم على حب الذات والفردانية والتبعية المادية"[2].

إن شعوب دول العالم العربي ما إن تحررت من الاستعمار الغاشم حتى دخلت في استعمار جديد متمثلا في التبعية والقيود الدولية والاستعمارية التي جعلته رهينة تلك الدول وكذا سيطرة الاقتصاد الغربي على العربي جعل من هذه الدول مستهلكة لكل شيء وعاجزة عن إنتاج أي شيء حتى طعامها ودوائها ولباسها، فهي تستورد كل المنتجات الغربية ونظرا لعجزها على الدخول في عالم الصناعة والتكنولوجيا والمنافسة الدولية لسوق التجارة العالمية وما يعتبر بمثابة استعمار جديد على هذه الدول التي أصبحت الدول الغربية تسيطر على اقتصاد وسياسة وحتى على ثقافة الشعوب العربية مما يدل على خطر التبعية وكذا الإيدلوجيات الخفية التي يتم التحكم بها في الدول الضعيفة من خلال ذلك.

"أما على المستوى العلمي والتربوي فهيمنت العولمة في التأثير على القيم العلمية والتربوية في المجتمع العربي وفقا للتطور العالمي الديمقراطي، فأدت إلى ضعف أنماط التعليم في المؤسسات التعليمية وذلك بتغيير المنهج الأيدلوجي للطلبة من خلال تغيير الأصوليات والقيم التي تزيد من التمسك بالثقافة

[1]_ المعتصم بالله أحمد الخلايلة، المرجع السابق، ص262.

[2]_ المرجع نفسه، ص262، 263.

العربية في المناهج الدراسية كحذف مادة التربية الإسلامية في المدارس وتغيير المصطلحات القومية إلى مصطلحات تواكب التطور العلمي، مما ولد ضعف في القدرات الإبداعية الابتكارية وزيادة تهميش الأطر القيمية الخلقية في نفوس الطلبة، فأدى هذا كله إلى خلق جيل جديد يتسم بندرة المعرفة بقيمة الثقافية والأخلاقية وإبعاده عن التمسك بعاداته سواء الدينية أو القبلية وانحلال معاني الولاء والانتماء والمواطنة للدولة،"[1] "فنقص الدور التربوي لهذه الفئة الشبابية في الجامعات والمدارس قد تبني جيلا فاقدا لثقافته متأثرا بالثقافة الكونية للمجتمعات المصدرة للعولمة، فتزداد على غرار ذلك هجرة الكفاءات والعقول العلمية إلى خارج المجتمع العربي، الذي أثر على النظام التعليمي سلبا، فأوجد تعارض بين الأجيال في المجتمع العربي من التأطير والتوجيه والتعليم في فترة اعتماد الدولة على خصوصيتها، واعتمادها على خصوصية البرامج المستوردة، ومنه يكون التناقض في المجتمع بين الجيل الكبير والصغير وينتج عن هذا تغيير المنظومة التربوية بتغيير المنظومة القانونية المنظمة لها"[2].

و"حتى على المستوى الإعلامي والتكنولوجي، فسيطرة الولايات المتحدة على وسائل الإعلام قد يزيد من نشر ثقافتها إزاء المجتمع العربي، فأصبح المجتمع العربي يطغى عليه أطباع الغرب من خلال المأكل والملبس والموسيقى والمشرب ومشاهدة الأفلام والمسلسلات واستهلاك السلع الأمريكية مما زاد من تفسخ الخصوصية الثقافية العربية، وذلك من خلال توفر عنصر اللذة وكبح الأخلاق والقيم والمعتقدات الحميدة وشرع أبواب الإباحية لاحتقار عفة وكرامة الإنسان العربي والمسلم"[3].

"تجسد المخاوف و التحديات في ظل العصر الرقمي نتيجة انتشار أدوات ووسائل العصر الرقمي أو الثورة المعلوماتية بين أوساط الشباب العربي مثل انتشار النار في الهشيم، بل باتت هذه الوسائل تلف وتطوق كل محيطنا العربي والإسلامي مثل التفاف المعصم على أيدي الفتاة، كيف لا تأتي مخاوف في ظل

[1] _ المعتصم بالله أحمد الخلايلة، المرجع السابق، ص263.
[2] _ الرجع نفسه، ص263.
[3] _ نفسه، ص263.

واقع عربي متشظ، فهذه سماؤنا وأرضنا بل بيتنا كلها مفتوحة أمام أدوات ووسائل العصر الرقمي المتمثلة بالأقمار الصناعية التي باتت لا تفارقنا أبدا"[1].

فمن سمة الايديولوجيا الغربية التي جعلت من العولمة غطاء لها أنها عابرة للقارات ومخترقة لكل الشعوب ومتحكمة في الأجيال وتعليمهم وثقافتهم، حتى أصبحت المدارس لا تعلم دين وأخلاقا وثقافات المجتمع الأصيل، وإنما تم إقصاء كل ذلك ليبقى النموذج الغربي هو القدوة والمثال الذي يحتذى به وتنبهر به شعوب وأجيال الدول الضعيفة مثل دول الوطن العربي التي فقدت السيطرة على تفكير أبنائها والروح الدينية والثقافية لهم بسبب الوسائل المتطورة التي فتحت المجال على الغرب وثقافته كالإعلام والفن والانترنت والأفلام، وهذا جعل الأجيال تنشئ في تربيتها على ثقافة دخيلة عليه وعلى مجتمعه وحتى المدارس أصبحت تقتدي بالنموذج الغربي في اختيار الأنظمة التعليمية والمناهج التدريسية بما يجعلها مساوية أو مقاربة للنموذج الغربي وهو من عوائق تحقيق التنمية الثقافية للفرد والأسرة والمجتمع نظرا لطغيان الثقافة الغربية على الثقافة العربية بالمجتمع.

"وبالفعل فإن الغرب قادر على أن يفرض أفكاره وقيمه وثقافته، وذلك لأنه يمتلك ما لا نملكه نحن، فهو يمتلك التكنولوجيا بكل أنواعها التي أصبحت تخاطبنا في بيوتنا وتداعب مشاعرنا وعقولنا بكل قوة الفن والتشويق، وفي ذات الآن استطاعت أن تشخص نقاط الضعف فينا، وما أكثرها، وكذلك نقاط القوة فينا فتضربها ضربا مريحا وهادئا ومقبولا عبر أدوات العصر الرقمي المختلفة، والشباب العربي هم من أهم نقاط قوة المجتمع العربي،"[2] "وعليه هناك العديد من الأقمار الصناعية والفضائيات ومواقع الإنترنت ... إلخ، موجهة إلى العديد من دول العالم الثالث ومنها الدول العربية، فبات خطر أدوات الثورة المعلوماتية يحيط بنا من حدب وصوب (فدعونا نرنو بأنظارنا إلى أعلى، عسانا نبصر أقمارهم الاصطناعية وقرون استشعارهم بعد عن، وما وراءها من أجهزة معلوماتهم القادرة تكشف عما يرقد تحت أراضينا وما يجري فوقها وما تبطنه عقولنا ويختلج في صدورنا، ينهبون بياناتنا الخام ليعيدوا تصديرها لنا في

[1] _ جعفر حسن جاسم، الأسرة العربية وتحديات العصر الرقمي، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالي، العدد 51، مجلة الفتح، أيلول 2012، ص283.
[2] _ المرجع نفسه، ص283.

صورة منتجات معلوماتية نهائية، أو يخفونها لوقت الحاجة بغرض شحذ أسلحتهم المعرفية لتكشف لهم عن مصادر قوتنا وضعفنا)"[1].

"لقد بات أثر العصر الرقمي أدواته واضحا على الشباب العربي ولاسيما ثقافتهم، ونكاد نلمسها يوميا ونتحسسها من خلال التأثير في طريقة الكلام والملبس، بل وحتى في السلوك اليومي مما جعل شبابنا متلقين لثقافة واحدة، وهي الثقافة الغربية ففي الوقت الذي وقفت الحكومات والجهات العربية والمسؤولة على حماية الثقافة العربية عاجزة عن تسويق الثقافة العربية والإسلامية، قامت الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الخطط الإستراتيجية لتسويق ثقافتها إلى شعوب العالم الثالث ومنها الشعب العربي"[2].

"يؤكد ما جاء أعلاه التقرير السري للكونغرس الأمريكي حول تحقيق أهدافه السياسية الأمريكية الخارجية من خلال السيطرة الإعلامية إذ يشير التقرير فيقول: (يمكننا أن نحقق بعض أهداف سياستنا الخارجية من خلال التعامل المباشر مع شعوب الدول الأجنبية بدلا مع حكومتها، ومن خلال استخدام أدوات وتقنيات الاتصالات الحديثة، يمكننا اليوم أن نصل إلى قطاعات كبيرة أو مؤثرة من السكان في هذه البلاد، وأن نقوم بإعلامهم والتأثير في اتجاهاتهم، بل ويمكن في بعض الأحيان أن نحرضهم على سلوك طريق عمل معين)"[3].

"تماشيا مع ما تقدم، تسعى الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير ثقافاتهم وعاداتهم ومحاولة فرضها بأسلوب مقبول وناعم ولين على شعوب العالم ومنها الوطن العربي، وذلك عن طريق أدوات العصر الرقمي، ففي هذا الخصوص يشير بريجينيسكي إلى ضرورة خوض المعركة الإيديولوجية على كل الساحات بدءا من حقوق الإنسان وصولا إلى تصدير نمط الحياة الأمريكي، وذلك من خلال

[1]_ جعفر حسن جاسم، المرجع السابق، ص283.
[2]_ المرجع نفسه، ص283.
[3]_ نفسه، ص283، 284.

استثمار تكنولوجيا الاتصال والاستفادة القصوى من ريادته الجينز والديسكو والعلوم والعادات الأمريكية)"[1].

"لم يعد هناك خيار سياسي أو اجتماعي سوى خيار الرأسمالية القائمة، وقد استفاد مروجو أيديولوجية السوق من أزمة الإيديولوجيات وبرامج التحرر الوطني والاجتماعي التي حملت للإنسان وعدا بالتغيير لكونها أخفقت فخلفت اليأس والإحباط كما استفادوا من فشل مشروعات التنمية في دول الجنوب واستثمروا جيدا لحظة التطور النوعي في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي أدت إلى صعود الثقافة المرئية على حساب الثقافة المكتوبة وجعلت من التليفزيون منبعا أساسيا للمعرفة وأحدثت انقلابا جذريا في مفاهيم الإعلام وعلاقته بالثقافة،"[2] "وبحكم التفوق الأمريكي في مجال الإعلام السمع البصري على وجه الخصوص، وبتكنولوجيا المعلومات أصبحت الشعوب تواجه اليوم خطر إقامة فضاء ثقافي عالمي على النمط الأمريكي يسخر لخدمة متطلبات السوق العالمية، وقد أثار ذلك بالفعل ردود أفعال عديدة على مستوى العالم بأسره وشجع على تنامي الأصوليات الدينية والقومية وعلى تصاعد دعوات الانكفاء على الذات والاحتماء بالهويات"[3].

لقد أصبحت أمريكا هي سيدة العالم وثقافتها هي السائدة وأنظمتها الاقتصادية والسياسية هي التي تحكم العالم، وذلك نظرا لما تملكه من إمكانيات هائلة صناعية وتكنولوجيا ووسائل متطورة وهي التي تحكم عالم الأنترنت ومحركات البحث العالمية به، وذلك يسر لها الولوج لعقول مختلف شعوب العالم من خلال هذه الوسائل التواصلية والإعلامية المختلفة وتنشر ثقافتها وسياستها وفق إيديولوجيا محسوبة ومخطط لها بما يخدم مصالحها ويجعل الكل خاضع لها ولسياستها واقتصادها، وهذا خلق انسلاخ ديني وأخلاقي وثقافي داخل الشعوب المحافظة عامة والإسلامية خاصة، وأصبح من الصعب رد هذه القوى

[1] _ جعفر حسن جاسم، المرجع السابق، ص284.

[2] _ كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، جامعة الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2002، ص20، 21.

[3] _ المرجع نفسه، ص21.

الثقافية الغربية التي تغزو العالم من خلال العولمة ووسائلها المتطورة، وهو من أهم العوائق التي تحيل دون تحقيق تنمية حقيقية للفرد والأسرة والمجتمع في الوطن العربي بكفاءات عربية وبثقافته عربية وإسلامية.

03- العولمة:

إن ما يعيشه العالم من تقارب وتشارك في الثقافات والوسائل لم يسبق للبشرية وأن عاشته من قبل، حيث جعلت العولمة من العالم قرية صغيرة يمكن الاطلاع عليها والتواصل والتأثر بثقافات الشعوب بكبسة زر، وقد أصبحت هذه العولمة سلاح في يد الدول القوية لتحكم على العالم وتنشر فيها ثقافتها وتؤثر على سياسة الشعوب واقتصادهم وثقافتهم وحتى هويتهم التي كسرت فيها حدود الدول وتغيير الأفكار من الاعتزاز بالانتماء للوطن والافتخار بتاريخه إلى الانتماء للعالم والإنسانية والافتخار بالتقدم والعولمة والتكنولوجيا المعاصرة التي تتشاركها جميع البشرية وتتأثر بها أكثر مما تؤثر فيها وهذا جعل من العولمة أحد عوائق تحقيق تنمية فعلية للأسرة والفرد داخل الوطن العربي لأنه خرج بثقافته عن الانتماء لهذا الوطن.

"العولمة هي مذهب سياسي واقتصادي اجتماعي وثقافي، يهدف إلى إزالة الحدود بين دول العالم أمام نقل البضائع والأموال والمعلومات والأفكار والثقافات بحيث لا يعترض هذا كله أية عوائق أو حدود، أي تكون للعالم حضارة عالمية واحدة من خلال تحويله إلى قرية صغيرة يتبادل الأعضاء فيها المنافع من خلال التقدم الهائل لتكنولوجيا المعلومات، ويرى آخرون بأنها السيطرة أو الهيمنة الأمريكية على العالم لأمركة كل شيء، لذلك يرونها ظاهرة استعمارية جديدة"[1].

"وبخصوص التمييز بين العالمية والعولمة فإن العولمة تختلف عن العالمية، والتي هي التفتح عن العالم والثقافات الأخرى، والاحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي، أما العولمة فهي اختراق ثقافي محل الصراعات الإيديولوجية والحلول محله، ويقوم هذا الاختراق على جملة أوهام هدفها التطبيع مع الهيمنة والاستتباع الحضاري، ويكرس أوهام الثقافة الفردية والخيار الشخصي ووهم الحياد، وأن الطبيعة البشرية لا تتغير

[1] ـ المكي دراجي، عالمية حقوق الإنسان بين الحقيقة والخيال، مجلة البحوث والدراسات، العدد 15، 2013، ص160.

بصرف النظر عن الفوارق بين الغني والفقير والمستغل وقبول تلك الفوارق، إن هذا من شأنه أن يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع إلى التفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللاوطن، واللاأمة واللادولة، ويغرقها في الحروب الأهلية"[1].

"فالاختلاف بين الظاهرتين بارز، فإن العالمية تعني اشتراك الإنسانية في مجموعة من القيم، بينما العولمة هي فرض مجموعة من القيم على الإنسانية وفق منطق القوة، كذلك فالعولمة تعني الهيمنة والغربنة والعداء للآخر خاصة العداء للإسلام بذريعة الرعب، والخوف من الإسلام، ومنطق الانتصار الإيديولوجي بقيادة القوى الأمريكية العظمي كما يؤكد ذلك **فوكوياما** والمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية أو التوجه المسيحي، في حين أن العالمية تعني الانفتاح على الآخر والتعايش ... واحترام الخصوصيات وليس سحقها أو القضاء عليها أو إلغاء التراكم الثقافي الإنساني بها في ذلك القيم الإنسانية والاجتماعية"[2].

لقد ساعدت العولمة الدول القوية وخاصة أمريكا في إحكام سيطرتها على العالم حيث بعد تأسيس هيئة الأمم المتحدة كانت تحاول السيطرة على سياسات الدول ولم تتمكن من الوصول لشعوبها لتنشر فيهم ثقافتها ولم يتسنى ذلك إلا أثناء عصر العولمة الذي أصبح فيه العالم قرية ومكنت أمريكا فعلا من أن تصنع فيها نموذج يطمح الكل للوصول إليه، أو كما يسمى عقدة السوبرمان أو البطل الخارق والمنقذ الذي تلعب أمريكا دوره على الدول والشعوب وتزين صورتها عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والتواصل والتكنولوجيات المختلفة التي أصبحت الدول الضعيفة عامة والعربية خاصة عاجزة أمام هذا الغزو الثقافي الغربي الذي يغزو شعوبها بما يجعلها منفصلة ثقافيا وفكريا عن أوطانها وأنظمتها السياسية.

"وعلى الرغم من أن مكونات الأمن السياسي ومصادر تهديده موجودة تاريخيا فإن بروز المفهوم مؤخرا ارتبط بعملية العولمة والتي جعلت مصائر الناس متشابكة، وذلك نظرا لما تقوم عليه العولمة من فتح

[1]_ المكي دراجي، المرجع السابق، ص 162.
[2]_ المرجع نفسه، ص162.

للحدود بين الدول لانتقال السلع والخدمات والتحرير الاقتصادي العالمي، فقد أكدت دراسات الاقتصاد الدولي على أن التحرير الاقتصادي العالمي له مخاطر عدة منها انتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها خاصة في الأسواق المالية بالإضافة إلى ما أكدت عليه تلك الدراسات من تأثيرات سلبية قد تصيب الاقتصاد العالمي والتي يمكن أن يكون لها تأثيرها السلبي على قضايا البيئة والاستقرار السياسي"[1].

"ففي تقرير **عولمة ذات وجه إنساني** الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999م، أكد التقرير على أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظرا لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التقنية الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات، فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء"[2].

"وقد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في:

ـ عدم الاستقرار المالي: والمثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا منتصف عام 1997م، إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث"[3].

ـ "غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل: إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية، فهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

[1]_ التنمية المستدامة في الوطن العربي . بين الواقع والمأمول .، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الحادي عشر، ص205.

[2]_ المرجع نفسه، ص205.

[3]_ نفسه، ص205، 206.

ـ غياب الأمان الصحي: فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال الأمراض كالإيدز فيشير التقرير إلى أنه في عام 1998م بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد منهم 6 ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998م وحده"[1].

ـ "غياب الأمان الثقافي: إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية وقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة يتم بطريقة غير متكافئة تقوم على انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدا على القيم الثقافية المحلية.

ـ غياب الأمان الشخصي: ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة"[2].

ـ "غياب الأمان البيئي: وينبع عن هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.

ـ غياب الأمان السياسي والمجتمعي: حيث أضفت العولمة طابعا جديدا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود، وهو ما أضفى عليها تعقيدا وخطورة شديدين، كما انتعش دور شركات الأسلحة التي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها، وهو ما يمثل تهديدا خطيرا للأمن الإنساني"[3].

فعلى الرغم من إيجابيات العولمة التي ساهمت في تقدم العالم وسهولة تواصله وتبادله للمنافع اقتصاديا وثقافيا وسياسيا ولكن أيضا لا تخلوا من سلبيات حيث أصبحت تشكل خطرا أو تهديدا على تاريخ وثقافات الشعوب التي تتعرض للغزو الثقافي وتقف عاجزة عن حماية شعوبها وأجيالها وثقافة وتاريخ

[1] ـ التنمية المستدامة في الوطن العربي – بين الواقع والمأمول- ، المرجع السابق، ص206.
[2] ـ المرجع نفسه، ص206.
[3] ـ نفسه، ص206.

أوطانهم، كما أنها أصبحت رمز الإيدلوجيا الغربية داخل الأوطان العربية ووسيلة لخلق الفتنة والتفرقة والحروب الأهلية بين الشعب الواحد ومثال على ذلك "الربيع العربي" الذي ساهمت فيها قوات الإعلام والأنترنت بشكل كبير على التحريض ضد الأنظمة السياسية القائمة التي من أجل إسقاطها أو تغيراها، وأرادت أمريكا ذلك وحلفائها من أجل استغلال فرصة الفوضى ونهب خيرات هذه الأوطان التي تعاني من حروب أهلية (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن، مالي،...) ثم اختيار أنظمة جديدة تخدمها وتحافظ على مصالحها، وهذا جعل الدول القوية متصارعة فيما بينها صراع مصالح (ليبيا، سوريا، اليمن) مما أطال أزمة هذه الشعوب وجعلها تتقاتل فيما بينها من دون هدف واضح في حين الغرب يقاتل لأجل مصالحه على شكل استعمار جديد ولكن بشكل متطور خالي من الجانب العسكري، وهو من أكبر العوائق لهذه البلدان العربية التي وقعت في هذا الفخ لكي تنهض وتبني أوطانها بما يحقق لها التنمية الحقيقية في كل القطاعات والمجالات ولكافة شرائح المجتمع.

"تميز النظام العالمي منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم بمجموعة من السمات التي أدت إلى ظهور مفهوم العولمة بمعناها الحقيقي، فمع انهيار المنظومة الاشتراكية الشيوعية للإتحاد السوفيتي، انفردت الولايات المتحد الأمريكية بالهيمنة على العالم، مما وفر لها الأرضية المناسبة لنشر إيديولوجياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر ثقافتها للمجتمعات العالمية بشكل كبير، وذلك من خلال أدواتها التكنولوجية ووسائل اتصالها حديثة، والتي أثرت على هوية وثقافات المجتمعات الأخرى، ولاسيما المجتمع العربي منها"[1].

"ويبدو أن ثقافة العولمة وما تحمله من معاني قد تمهد إلى تأسيس نظام عالمي ينشر الثقافة والأدب واللغة ومظاهر الحضارة وذلك من أجل تكوين نخبة تحمل ثقافتها وتؤمن بها بديلا عن الثقافات الوطنية والقومية، فتداخل الثقافات العالمية وتلاحقها قد شكل إحدى مظاهر التبعية الثقافية أو الغزو

[1]_ المعتصم بالله أحمد الخلايلة، المرجع السابق، ص246.

الثقافي والهيمنة عليه، والذي لا يخلو من مضامين إيديولوجية تختلف من حيث النوع والوسائل والآليات قد تحدث تحديات جسيمة على الهوية الشخصية الوطنية والثقافة المحلية"[1].

"يعتبر المجتمع العربي من أكثر المجتمعات العالمية التي تقبلت العولمة الثقافية، إذ انتشرت ظاهرة العولمة بين أفراده، والتي تجلت نتائجها في اختراق الهوية العربية ونزع الفكر العربي من التأثير الأيديولوجي والمعتقد الديني والخلقي المصحوب بالقيم والعادات والتقاليد العربية الأصيلة إلى حالة من الحداثة التي تتنافى مع المنظور الديني والقيمي الأخلاقي العربي، ومن ناحية أخرى ينظر البعض بأن العولمة الثقافية قد زادت من تقوية المجتمع العربي وجعلته أكثر مدنيا واندماجا مع الأطر الليبرالية الحديثة"[2].

و"العولمة قد تغطي في مفهومها مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فمن خلال تتبع هذه المعاني نجد أنها صبغة أمريكية تفسح المجال له ليعم العالم بأسره، فنستطيع أن نصل إلى مفهوم واقعي وشامل بأن العولمة هي الأمركة وجعل هذا الطابع عالميا، وإتباع الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وفي جميع طقوس الحياة، ويرجع السبب في ذلك هو أن جوهر العولمة يقوم على تدويل الطابع الأمريكي بين مجتمعات العالم أجمع لتسهل عليها التحكم والسيطرة على العالم وإيجاد نوع من الاستقلالية لتطبيق معتقداتها بين دول العالم وإزاحة كافة الحواجز التي تقف عائقا في وجهها لتشكل للعالم صورة واحدة في شتى الجوانب"[3].

"إن عدم قدرة البشر اليوم على التحكم في القرارات والمعلومات بعد أن تنساب في شبكات الاتصال إلكترونية جعل الظاهرة تبدو في ما تفرزه يوميا من نتائج إيجابية وسلبية وكأنها قضاء وقدر، فلا مناص إذن من التعامل مع الظاهرة باعتبارها تدشن مرحلة جديدة في تاريخ البشرية،"[4] "ولا يوجد أي خيار أمام الشعوب بعد أن انهارت السدود وأمحت الحدود، ومن يقف مترددا أمام بوابة العولمة يلفظ

[1]_ المعتصم بالله أحمد الخلايلة، المرجع السابق، ص246.

[2]_ المرجع نفسه، ص246.

[3]_ نفسه، ص251.

[4]_ الحبيب الجنحاني، العولمة من منظور عربي، السلسلة الشهرية، المعرفة للجميع، العدد19، 2001، ص30.

لفظ النواة، وأبادر إلى قول: إن العولمة ظاهرة إيجابية، وتعد خطوة نوعية جديدة في تقدم المجتمع البشري رغم جوانبها السلبية، ورغم الوعي بأن ضرر النتائج السلبية سيصيب المجتمعات السائرة في طريق النمو أولا بالذات"[1].

إن انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط النظام الاشتراكي جعل من الدول العربية في فم الأسد الغربي عامة والأمريكي خاصة حيث كانت مجبرة على دخول لعالم الرأسمالية الذي تحكمه أمريكا بعد سقوط الحلف الاشتراكي، وذلك ضرورية عصرية، ولكن جلب الكثير من المخاطر على الأنظمة السياسية لهذه الدول ولشعوبها نظرا لجشع أمريكا وحلفائها في السيطرة على شعوب الدول الضعيفة واستغلال ثرواتها وكان ذلك فعلا ولم كان المستوى السياسي والاقتصادي فقط، ولكم مع عصر العولمة مس ذلك حتى الجانب الفكري والثقافي للشعوب العربية، وظهر ما يسمى بالانسلاخ الثقافي للشعوب والاغتراب داخل الشعوب العربية بما يجعل هويتها وثقافتها وتاريخها بأوطانها في خطر، فالعولمة أصبحت بمثابة استعمار جديد ومتطور جدا حيث يتم التحكم في ثقافة الشعوب عن بعد.

"لقد باتت الإنسانية في ظل العصر الرقمي وكأنها تعيش في مكان واحد، وبقدر ما لهذه الخاصية من إيجابيات، فإن لها سلبيات عديدة منها، انتشار ظاهرة الغربة والاغتراب والتغريب داخل حدود الوطن، وتحيز الثقافات والمجتمعات في العالم الثالث إلى الغرب، والإعجاب بثقافته واعتبارها نموذج يستحق الاقتداء به، ومن هنا يتم ضرب الأسرة وهي عماد المجتمع، وفي هذا الخصوص يقول ابن خلدون في مقدمته: إن المغلوب مولع بتقليد الغالب في شعاره وزيه وسائر أحواله وعوائده،"[2] "والسبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه، أما النظرة بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب، أضف إلى ذلك، فإن من سلبيات العصر الرقمي إظهار تنامي ثراء الدول الغنية وانحدار المستوى الاقتصادي في الدول النامية ثم الخشية من اضمحلال دور الدولة وذوبان وتلاشي هذا الدور تدريجيا في ظل التنامي السريع والمستمر

[1] _ الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص30.

[2] _ جعفر حسن جاسم الطائي، المرجع السابق، ص278.

للإعلام الدولي الذي يخترق الحواجز والحدود في ظل العصر الرقمي،"[1] "وكذلك ما تقوم به من ظاهرة العولمة من تهديد باختراق السيادة، وما تمثله هذه السيادة من أهمية للعديد من المجتمعات التي تعتز بماضيها وحضارتها وانهيار التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت لسنوات في القرن العشرين، ثم انتشار قيم العنف والجنس والجريمة، وسطو المال في أوساط الدول النامية، وأخيرا تزايد الفجوة بشكل حاد بين من لديهم إمكانيات الحصول على التكنولوجيا الجديدة ومن لا يملكون هذه التكنولوجيا، وكل ذلك يهدد استقرار وأمن وسيادة الدول النامية، ويضرب منظومة القيم لدى الفرد والأسرة العربية ولاسيما تلك الأسر التي لا تستطيع أن تحصن أبنائها من الغزو الفكري القادم من الآخر، وما أكثره في ظل الثورة المعلوماتية الحالية"[2].

"إن اختفاء القيود فيما بين الدول، وتجاوز مرحلة الزمان والمكان في ظل العولمة، قد مهد الأمور لتحطيم الجغرافية العالمية، فعلى الرغم من كون الدولة القومية بمفهومها كأمة، هي الأساس الذي تبني عليه المجتمعات القطرية الترابط السياسي لأنظمتها المعاصرة، إلا أن هذا لا يمنع من القول أن العولمة بكافة أنواعها تسعى بالخصوص من خلال مساراتها وأهدافها إلى تجاوز هذا النوع من الدولة الوطنية أو القومية،"[3] "وهنا يتحدث الباحث **أنس بواطنة** عن أن ظهور العولمة، قد شكل البداية الأولى لتفتيت الدولة وتضعضعها، لأن دخول الاستثمار والانتقال للأفراد والسلع عبر حدود الدولة، يجعل تلك الحدود وهمية ليس أكثر، فالوظيفة الأساسية للدولة هي العمل على الحفاظ على حقوق أفرادها، وأهم هذه الحقوق هو حقهم في الحياة، ومن آثار العولمة على الدول العربية، هو انتقاء تلك الخاصية التي تميزت بها العولمة"[4].

[1]_ جعفر حسن جاسم الطائي، المرجع السابق، ص278.
[2]_ المرجع نفسه، ص278.
[3]_أشرف غالب أبو صالحة، المرجع السابق، ص121.
[4]_ المرجع نفسه، ص121.

"والأسرة العربية المعاصرة تعيش بدورها مثل مثيلاتها في دول العالم تحت وطأة تيارات العولمة فرضتها الأبعاد الإنسانية بقدر ما هي عولمة فرضتها الهيمنة الرأسمالية الأمريكية التي لا تقتصر على تحقيق مصالحها الإنتاجية بل محاولة فرض نوعية حياة **QUALITY OF Life** غربية أمريكية في ثقافتها وأخلاقها وأذواقها في الملبس ونوعيات الطعام والشراب وفنونها التشكيلية والصراعات الموسيقية والغنائية وضروب السلوك التحريري من القيود الأخلاقية في شؤون ميولها وغرائزها إلى درجة التقليل من شأن قيم العفة وتزييف وعي المرأة، وتشجيع تيار الشذوذ والتلقيح الصناعي كأحد بدائل الأمومة والإنجاب الطبيعي في الأسرة هذا فضلا عن فصل الدين عن شؤون الحياة باعتباره أمرا شخصيا لا اجتماعيا"[1].

لقد أصبح العالم اليوم مقسم إلى عالم منتج وآخر مستهلك والدول العربية تنتمي للقسم الثاني الذي يستهلك كل شيء وعاجز حتى عن خبزه وطعامه حيث تستورد كل الدول العربية القمح من الغرب وتستورد كل الوسائل والتجهيزات والآلات والأدوية حتى وصل الأمر إلى استيراد المناهج التربوية والتعليمية التي تصنع الانسلاخ الثقافي والاقتداء بالنموذج الغربي حتى في تعليم الأجيال وهذا يدل على عجز وضعف الدول العربية في حماية شعوبها وأجيالها من خطر العولمة والغزو الثقافي الذي تتعرض له، والمساهمة في تحقيق تنمية شاملة وكاملة بإنتاج محلي وبكفاءات وطنية، ولكن كل المحاولات باءت بالفشل نظرا للإيديولوجيا الغربية التي اخترقت هذه الأنظمة السياسية العربية والتي ترفض التحرر من التبعية للغرب وجعل أمريكا قدوة ونموذج مثالي يحتذى به في سير عجلة التنمية رغم إثبات فشلها نظرا لطبيعة المجتمع العربي الإسلامي، ولكن أمريكا وحلفائها يرفضون أي خروج عن إيديولوجياتها داخل الأنظمة العربية وإنما تصنع لها الحروب الأهلية، بما يجعل أن هناك مقايضة ترتكز على التبعية مقابل الاستقرار والأمن.

"يعتقد معظم الخبراء بأن معظم وسائل العصر الرقمي ولاسيما الفضائيات الوافدة على الوطن العربي ستخلق العديد من المشاكل أبرزها:

[1]_ مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة، المنعقد بدار الضيافة، جامعة عين شمس، سبتمبر 2004، ص29، 30.

01_ عدم الاستقرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية وربما حدوث اضطراب اجتماعي.

02_ التأثير في القيم والأفكار والمواقف والاتجاهات، ومحو للقيم المحلية واستبدالها بأنماط جديدة من السلوك والقيم الأخلاقية والعقائد التي قد تتعارض مع طبيعة الحياة العربية الإسلامية"[1].

03_ "إضعاف دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، وانشغال أفراد الأسرة بالفضائيات مما يقلل من فرص الاهتمام بالواقع والهروب منه بدلا من مواجهته.

04_ إحداث خلل في التوازن التنموي، وسيادة الروح الاستهلاكية وطغيان قيم وعادات مجتمعات تختلف بشكل كبير عن مجتمعاتنا.

05_ ازدياد الانحراف الاجتماعي بين الشباب بسبب طبيعة المضامين الإعلامية للفضائيات الوافدة حيث تزداد أشرطة الجنس والعنف والمخدرات والرعب وأساليب الجريمة الحديثة في ساعات الإرسال اليومي لهذه المحطات التلفزيونية"[2].

06_ "أتاح ازدياد عدد وسائل العصر الرقمي من تلفزيونات فضائية وإنترنت وهواتف والفيديو كاسيت والفيديو ديسك ... إلخ أتاح التحول من التجميع في مكان واحد داخل البيت أو السينما إلى التشتيت.

07_ أدى زيادة انتشار ألعاب الفيديو وغيرها داخل المنازل وهي وسائل تعتمد على الاستخدام الفردي أدى إلى تقليص العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الواحدة ومن ثم المجتمع الواحد ومن ثم تكريس العزلة والتفت الجماهيري"3.

"وهناك أهدافا خفية للعولمة تمثل فيما يلي:

أولا: هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي بوسائلها منها الاحتكارات والشركات الكبرى.

[1]_ جعفر حسن جاسم الطائي، المرجع السابق، ص286.
[2]_ المرجع نفسه، ص286.
[3]_ نفسه، ص286.

ثانيا: التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم لتحقيق المصالح الأمريكية والأوروبية.

ثالثا: تعميق الخلاف بين الدول والحضارات والمجموعات البشرية المختلفة والاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح.

رابعا: فرض السيطرة العسكرية والثقافية الغربية على الشعوب النامية بهدف نهب مواردها وثرواتها الوطنية.

خامسا: القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة لإسقاط هيبة الدولة"[1].

لقد أصبحت العولمة خطرا على الدول العربية من حيث الأنظمة السياسية التي تتحكم فيها الإيدلوجيا الغربية وكذا من الجانب الاقتصادي الذي تعيش فيها المجتمعات العربية بالاستهلاك لكل شيء والتبعية للغرب حتى لباسها وطعامها، ومن الجانب الثقافي لقد أثرت وسائل الإعلام والاتصال والانترنت على الأسرة بأن ضعفت تركيبتها وأصبحت تميل للأسرة النواة بعد أن كانت الأسرة الممتدة هي الأساس الذي يأخذ منه الأبناء والأجيال ثقافتهم وأصولهم ويتعلمون الأخلاق والأصالة وكذا ضعف دور الأسرة في تربية الأبناء حيث أصبح الأبناء والشباب متأثرا بما يشاهده في القنوات الأفلام والانترنت والتي في غالبها مشاهد تشجع على الحرية الجنسية والإباحية والمخدرات والشذوذ الأخلاقي والفعلي والموسيقى والرقص والتحرر من الأسرة وقيودها المتمثلة في العادات والتقاليد خاصة للبنات لتنزع لباس العفة عنها، وهو أمر فتح باب شر على هذه المجتمعات العربية والتي لها خصوصية إسلامية ومحافظة على تراثها وتقاليدها، ولكن العولمة غيرت تلك الأصول والقوانين المتوارثة ،وهذا أضعف بنية المجتمع وترابطه والأسرة وعلاقتها بأبنائها وأفرادها، لأن العولمة اخترقت كل شيء حتى عقول الأفراد وتفكيرهم بما يجعلهم يتمردون على الدين والأخلاق والتقاليد متوهمون في ذلك الحرية التي يروج لها الغرب ويجعلهم عبيدا له للأفكار السلبية التي تروج لها العولمة عبر مختلف وسائل الإعلام والانترنت وذلك أصبح خطر ينبغي دق ناقوس الخطر من أجل إنقاذ الأجيال من هذا الاستعمار الذي يستعبدهم بثقافته وإباحيته عن بعد

[1]_ أحمد إبراهيم، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة، المؤتمر العلمي الدولي، (15 _ 17 ديسمبر 2012) جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ص18.

وبشكل عابر للقارات والمجتمعات وتراث المجتمعات ودينهم، فالانترنت أصبحت في متناول الجميع ولكن ليس الجميع يسلم من تأثيرها وسلبياتها وما يروج فيها من ثقافات غربية وانحلال أخلاقي وآفات اجتماعية كلها تحت غطاء غربي يسمى الحرية الشخصية والتحرر من الدين والتقاليد والتراث والهوية وهو عين الخطر الذي يهدم الحصن المنيع الذي يحمي الأجيال من الاستعمار بكل أشكاله ويعرقل مسار التنمية للأسرة والفرد داخل الوطن العربي حسب خصوصيته الإسلامية المحافظة.

04- المعوقات السياسية:

لا تزال المعوقات السياسية هي الصخرة العملاقة التي تحول دون تحقيق تنمية الأسرة والفرد والمجتمع في الوطن العربي خاصة التي بشمال إفريقيا نظرا لطبيعتها التقليدية التي ترفض قطع التبعية حيث يحكم المناصب الحساسة في الدولة رجال مال وأعمال أو هم من يسيرون زمام الأمور السياسية في الخفاء بطريقة المافيا، ويتجلى ذلك واضحا في الحملات الانتخابية الحساسة والتي يحصل فيها الكثير من التزوير لاختيار الشعب ويصعد أشخاص للبرلمان هدفهم سياسي اقتصادي بالدرجة الأولى وأغلبهم فاسدون وليس لهم هدف خدمة الشعب والدولة وإنما خدمة مصالحهم ومصالح حلفائهم من الدول الغربية، وهو ما صنع التخلف المستمر بهذه الدول التي تمثل المعوقات السياسية فيها عثرة فعلية سوف تكون هي سبب لصناعة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية لأن زمام الأمور والقرار بيدها وتأبى التنحي عن أماكنها السياسية لصالح الوطن والمجتمع.

"إلى زمن قريب، كانت الدولة هي الفاعل الأساسي والمهيمن في عملية التنمية هذه، إلا أنها أخذت تتخلى شيئا فشيئا عن هذه الوظيفة خلال العقود الأخيرة، فظاهرة العولمة ساهمت في تحجيم دور الدولة سواء في الاقتصاد أو المجتمع، وانتقلت هذه الدولة من كونها دولة راعية إلى دولة حارسة بالدرجة الأولى، إذ يؤكد الباحث التونسي **الحبيب الجنحاني** بهذا الصدد، على أن من أهم تأثيرات ظاهرة العولمة على الدولة تدهور العديد من مؤسساتها وهياكلها لتصبح الدولة لاسيما في البلدان النامية مجرد

نظام رسالته الأساسية حراسة "**أرخبيل**" أثرياء الداخل والخارج، إذ أصبح الاهتمام منصبا في الوقت الحاضر ليس على الدولة بل على أجنحة المافيا المتصارعة والمؤثرة في القرار السياسي"[1].

"إن القصور الذي أصبح صفة لازمة لوظيفة الدولة التنموية في الوقت الحاضر يستدعي الاهتمام بإيجاد بدائل بإمكانها مواصلة القيام بهذه الوظيفة، ويبدو أن العديد من المجتمعات في الوقت الحاضر أخذت هذه المهمة التنموية على عائقها من خلال بلورتها لمؤسسات مدنية، هي مؤسسات المجتمع المدني كآلية هامة بإمكانها أن تعوض الفراغ الناجم عن تخلي الدولة لأداء وظيفتها التنموية"[2].

"إن التركيز على مؤسسات المجتمع المدني كقاطرة لعملية التنمية المحلية يعود لكون السياسة وبفضل ظاهرة العولمة، أصبحت عبارة عن نشاط تتوزعه العديد من الكيانات والهيئات، بحيث لا تمثل فيه الدولة إلا جزءا فقط، أو مستوى من مستويات النسق ككل على حد تعبير علماء الاجتماع السياسي، فالمجتمع المدني يقع في قلب هذا النسق وينازع الدولة ليس فقط في احتكار السياسة بل وتولي بعضا من مهامها الاقتصادية والتنموية التي تخلت عنها، إذ يمكن لمؤسسات المجتمع المدني، ومن خلال أدائها للوظيفة التنموية التصدي للرأسمالية الليبرالية الجديدة القائمة على فلسفة العقيدة الشمولية والتي يحكمها مبدأ (الكل من أجل السوق)"[3].

كما "يلاحظ وفي سياق التجربة الجزائرية هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل الجمعوي وسجنه في سياق إستراتيجيات كثيرا ما تكون محدودة لاسيما عندما لا يتم احترام ضوابط العمل الجمعوي وخلطه مع العمل السياسي، فقد لاحظنا مثلا وخلال مواعيد انتخابية سابقة ظهور مبادرات لا يمكن تصنيفها البتة على أنها مبادرات بريئة حاولت تعبئة وتوجيه العمل الجمعوي لتحقيق هدف

[1]_ صالح زياني، القطاع الثالث ودوره في مجال الخدمة الاجتماعية: دراسة في عملية إدماج الشباب لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد05، جوان 2013، ص13، 14.

[2]_ المرجع نفسه، ص14.

[3]_ نفسه، ص14.

انتخابي زائل من خلال تأسيس ما يعرف بالأكاديمية الجزائرية للمجتمع المدني، إذ بمجرد انتهاء المواعيد الانتخابية انتهت معها الدعاية التي رافقت عملية تأسيسها"[1].

"في واقع الأمر، يعد هذا التوجه سلوكا نمطيا يعكس طبيعة السياسة أينما كانت، والتي غالبا ما تخضع لمنطق عقل الدولة، فالدولة المعاصرة تسعى لامتصاص بريق المجتمع المدني من خلال تبديد طاقاته وتشتيته لتجعل منه ظاهرة مائعة، فإمكانياتها الهائلة أكسبتها خبرة في ترويض الكيانات التي تنافسها، وعليه فهذه الدولة لا تبيد المجتمع المدني، بل تقوم فقط بإفراغه من أهدافه عبر إستراتيجيات متنوعة"[2].

"إن التشوه والتشوش في الثقافة السياسية لدى دوائر عديدة في السلطة الحاكمة يجعلها ترى في وجود مجتمع مدني قوي تهديدا لكيانها، وذلك على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تصارع الدولة كما هو متداول بل تصارع الاستبداد أينما وجد، فالبحوث السياسية المعاصرة تؤكد إن الدولة في الوقت الحاضر، إن لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجده بوسائلها وطرقها المباشرة وغير المباشرة، لأنها تعي حيويته لديمومتها، وعلى هذا الأساس فالدولة تحتاج للمجتمع المدني، ليس كمجال لممارسة سلطتها فحسب، ولكن كآلية ضرورية لبسط هذه السلطة"[3].

لقد أضحت الممارسة السياسية في الوطن العربي محتكرة من طرف فئة معينة يملكون المال والسلطة ولها غطاء سياسي متمثل في أحزاب تنجح بالتزوير في كل مرة، وهذا أحدث اختلال في كل سياسات التنمية نظرا لتصادم مصالح هذه الفئة ومصالح حلفائها من الدول القوية مع مصالح المجتمعات التي تحكمها ولهذا توجد في أغلب مجتمعات الوطن العربي فجوة عميقة بين المواطن والمسؤول أو الدولة، وهذا الأمر صنع التخلف وضعف أسس التنمية والعزوف عن المشاركات السياسية من طرف أفراد المجتمع نظرا لتفشي ظاهرة التزوير والبيروقراطية والجهوية في خدمة المجتمع والأفراد، ومع عصر العولمة

[1]_ صالح زياني، المرجع السابق، ص24، 25.
[2]_ المرجع نفسه، ص25.
[3]_ نفسه، ص25.

أصبحت هذه المجتمعات تتطلع للثقافة الغربية وترى في سياسيتهم أنها نموذج ناجح وتتجاوز الساسة والسياسة في الوطن العربي بشكل متذمر وغير راض على الوضع السياسي القائم.

التبعية السياسية: وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها، مما يجعلها معرضة من وقت لآخر للتهديد الأجنبي إذا لم تسر في نفس مسارها، كسن التشريعات المختلفة، والتي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، الأمر الذي قد تستخدمه البلدان المستعمرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان (من خلال المعارضة المحلية)[1]، فمثلا تنتشر الثقافات الغربية والمؤسسات المروجة لها والمؤسسات الاقتصادية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية وجعلها فقط سوقا لمنتجاتها المصنعة، وممونًا لها بالمواد الأولية الخام التي تتوفر لديها، لتمنع بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات، فتعوق بذلك بناء التكنولوجيا المحلية[2].

عدم الاستقرار الأمني: إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني، الذي يعتبر شرطا ضروريا لجذب المستثمرين، ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات العرقية والأمنية وكذا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي، سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما تعلق بالحكم الراشد، مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ مخططات التنمية[3].

[1]_ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص33.
[2]_ المرجع نفسه، ص33.
[3]_ نفسه، ص33.

"من أهم المعوقات في المجال السياسي يمكن ذكر ما يلي:

أولا: التبعية السياسية إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح موالية لها، وقد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات واضطرابات داخل هذه البلدان النامية، وما المساعدات (الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية) التي تتشدق بها الدول الصناعية للدول النامية إلا عامل من العوامل التي تبقى على تبعية هذه الدول لها ولنظامها الاقتصادي والسياسي"[1].

"أضف إلى ذلك فإن الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمقابل معين كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات على أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة...إلخ.

ثانيا: أن الوضع الاستعماري الذي عايشته معظم البلدان النامية بقيت آثاره السلبية إلى حد الآن، مما يصبح متغيرا جوهريا في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها.

ثالثا: أن المجتمعات النامية تشتهر بعدم الاستقرار السياسي، وهذا من حيث انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية التي تعد عاملا يؤثر سلبا في تنمية المجتمع"[2].

"**رابعا**: أن جل المجتمعات النامية تفتقر إلى حد كبير لنظام ديمقراطي يسمح بمشاركة سياسية مهمة تفتح المجال أمام كل أفراد المجتمع من أجل التداول على الحكم.

خامسا: عموما نجد القوة الاقتصادية والسياسية بالمجتمعات النامية متمركزة في طبقة اجتماعية واحدة هذا إن لم نقل في يد أسرة أو جماعة واحدة حاكمة وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى احتكار السلطة وبالتالي اللاعدالة في توزيعها"[3].

إن ما يعاني منه الوطن العربي اليوم هو التبعية للغرب في كل شيء حتى في المجال السياسي واتخاذ القرارات الحساسة خاصة فيما يتعلق بالسياسية الخارجية، هذا يدل على أن استقلال هذه الدول لم يكتمل بعد ما دامت عاجزة عن الانفكاك من سلطة الغرب وعدم اتخاذ القرارات السياسية المصيرية

[1]_ فكرون السعيد، المرجع السابق، ص159.
[2]_ المرجع نفسه، ص159، 160.
[3]_ نفسه، ص160.

بدون الرجوع إليه والسبب في ذلك هو أن استقلال هذه الدول كان مشروطا ومقيدا باتفاقيات ومعاهدات دولية جعلتها خاضعة بعد الاستقلال للدول التي كانت تستعمرها، وهو ما يفسر فشل كل التجارب السياسية في الوطن العربي من أجل النهوض بمجتمعاتها وكذا فشل كل التجارب السياسية بفعل فاعل يرفض نجاحها حتى تبقى هذه الدول تحت سيطرة سلطته وتبعيتها له، وهو ما تعيشه الشعوب العربية اليوم ويتسبب في تراجع المشاريع التنموية التي تنهض به وتحقق له الرفاهية.

"يعد السلم عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية، فلا تنمية بدون سلم لأنه في مثل هذه الظروف توجه الدولة ميزانيتها نحو التسلح تاركة القطاعات الأخرى، ضف إلى ذلك فإنه في حالة إذا بلغت حالة اللأمن ذروتها، ونقصد بذلك الحرب فإن ذلك يؤدي إلى تدمير الحياة وانهيار الاقتصاد، وتلويث البيئة نتيجة استعمال الأسلحة وإتباع سياسة الأرض المحروقة فضلا أن الحرب تؤثر بمختلف أنواعها على العنصر البشري الذي بواسطته ولأجله تقام التنمية، كما أن الحق في الحياة هو الشرط الأول للتمتع بجميع الحقوق، فهكذا تولى الدولة كل مجهودها إلى استتاب الأمن متجاهلة محاربة الفقر الذي يعد من أولوياتها وقت السلم،"[1] "والواقع فإن غياب الأمن والسلم يؤدي إلى التسابق نحو التسلح، ففي عام 1981م قدمت لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة تقريرا حول العلاقة بين التسلح والتنمية الاقتصادية، حذرت فيه الآثار السلبية للتسلح لارتفاع النفقات الدفاعية على حساب التنمية خاصة في الدول النامية، وأوضح التقرير أن سباق التسلح المحموم بين الدول أدى إلى ازدياد حجم الموارد المنفقة على التسلح، وفي المقابل انخفاض الموارد المنفقة في الصحة والتعليم والرفاهية الاقتصادية"[2].

"كما تؤثر مكونات الاستثمار والإنتاجية في القطاعات المدنية بسبب سوء تخصيص الموارد المالية في ظل سباق التسلح، إن الأمن الذي نقصده هو الأمن بمفهومه الواسع، إذ يشمل الأمن الاجتماعي لأن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى تعطيل التنمية لأن هذه الأخيرة بالإنسان وللإنسان،

[1] _ شادية رحاب، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، جامعة باتنة، العدد 15، ديسمبر 2006، ص46.
[2] _ المرجع نفسه، ص47.

فالإحساس بالظلم الاجتماعي يؤدي إلى التذمر والتعصب والانتفاضة والاضطرابات مما يؤثر سلبا على العملية التنموية"[1].

"من أسباب التشوهات الانتقال الديمقراطي هو استيراد النموذج الديمقراطي الغربي الذي يستند إلى تحرير الفرد من أي عقبة تحليل بينه وبين تحقيق حقوقه الشاملة، فمن الناحية السوسيولوجية فإن إسقاط النموذج على التركيبة الاجتماعية للمجتمعات العربية واجه عدة عقبات منها أن هذه المجتمعات في أصلها التقليدي تتمتع بمركزية السلطة الأسرية وأن العادات والتقاليد تمثل القيود الاجتماعية الرادعة لفكرة خروج الفرد عن النظام العام"[2].

إن اختلال الأنظمة السياسية في الوطن العربي جعلها غير مستقرة وفي خوف مستمر سواء من الحروب الأهلية بسبب الطوائف أو التمرد على الدولة وكذا خوف الدولة الدائم من التدخل الأجنبي عسكريا كما هو حاصل في عدة دول ضعيفة خاصة عسكريا، هذا الأمر جعل هذه الدول النامية والتي من بينها العالم العربي تسابق نحو التسلح من أجل تقوية جيوشها وحماية نفسها من أي تهديد داخلي أو خارجي مما زاد نفقة التسليح وهذه الزيادة أخلت بموازين التنمية داخل المجتمع حيث كان ذلك على حساب العدالة الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للأسرة والفرد داخل كل مجتمع وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وأزمة السكن وضعف الخدمات الصحية والاجتماعية مما أصبح ذلك أحد مؤشرات التخلف واختلال سياسة التنمية في الوطن العربي في هذا العصر.

"فليس من السهل أن نبحث عن الديمقراطية في البيئة المحيطة بنا وأغلب الأسر تعيش المركزية الأبوية، وبسبب التقلبات الاقتصادية وخروج المرأة للعمل وتحول منطق الإفراد إلى الجانب البراغماتي المادي، أضحت الأسر تفقد وتضمحل قوتها التربوية وسيطرتها، فبدل من أن تتجه النخبة المتعلمة (المجتمع الخليجي) للممارسة السياسية، اتجهت إلى كل المرافق والوظائف الدولة لما لها من امتيازات

[1]_ شادية رحاب، المرجع السابق، ص47.

[2]_ قاسم ميلود، الفساد والبيروقراطية: ودورهما في تآكل مضامين الديمقراطية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد29، جوان 2017، ص306.

شخصية والتي أسماها البعض "بالقبلية الجديدة" والتي أضحت تواجه شرائح صغيرة مضادة، وهي النخبة الرافضة للوضع، إلا أن حجم هذا الرفض يبدو غير مؤثر"[1].

"وتحت هذه الذريعة قوضت المشاركة السياسة وحدد مجالات الممارسة الاقتصادية وباتت الحريات مهدد بحجة الحفاظ على توازن النظام العام، أضف إلى ذلك ذريعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترى النخب الحاكمة أن الأوضاع الاقتصادية الداعمة لترقية نوعية 11حياة المواطنين غير محفزة على توسيع وتكريس الحقوق المنصوص عليها في التشريعات كحق الإضراب وحق الامتناع وحق النقد والاحتجاج، إذن الحقوق السياسية هي أولى ضحايا البرنامج التنموي"[2].

إن التجربة الديمقراطية في الوطن العربي لا تزال كل مرة تبوء بالفشل نظرا لرفض الدول الغربية نجاحها في الوطن العربي خشية تحررها من التبعية لها، وكذا نظرا لوجود من يخدمها بوفاء في السلطة وكانوا في صفها زمن الاستعمار ونقلت لهم السلطة حتى تطول التبعية أطول فترة ممكنة، ولهذا أصبح لدى المجتمعات العربية عزوف على المشاركة في العمليات السياسية والانتخابات وكذلك تتسم هذه المجتمعات بضعف الحريات وشبه انعدام للحقوق السياسية التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان وحتى دساتير هذه الدول ولكن بشكل نظري فقط، ولهذا تتعرض الديمقراطية للإجهاض دوما في كل مرة تحاول أن ينجح بها في المجتمع العربي كما حصل في الجزائر وتونس ومصر التي في كل مرة تفشل وتقع في أزمات أكبر من التي كانت تحاول الخروج منها وفي اختلال السياسات التنمية بشكل يطيل أزمتها ويتسبب في الكثير من المشاكل الفردية والأسرية التي تحيل دون تحقق التنمية والوصول لمرحلة العيش الكريم وبرفاهية.

"لطالما تصدرت كثير من الدول العالمية وخاصة العربية في سلم الفساد الإداري والمالي والسياسي مقدمة الترتيب من خلال مؤشرات اعتمدتها المنظمة العالمية للشفافية، بسبب غياب عوامل والضوابط التي توجه وتراقب النشاطات المالية والإدارية الفعالة، حيث أثبتت البحوث الميدانية أن الإصلاحات

[1]_ قاسم ميلود، المرجع السابق، ص306.

[2]_ المرجع نفسه، ص306، 307.

العميقة والجادة استطاعت في كثير من البلدان إضعاف مرتكزات الفساد وارتقت في جلب الاستثمار نتيجة لمستوى الثقة التي جنته تلك الإدارات العمومية في تطبيقها للإصلاح الإداري الفعال"[1].

"تعتمد الأنظمة التقليدية التي خضعت إلى عملية التحول الديمقراطي على الجهاز البيروقراطي كفاعل أساسي في العملية التنموية وكذا صيانة النظام السياسي من الاهتراء الذي أصابه وفقد من خلاله الولاء وطاعة الشعب له، لذلك فإن نجاح المسار الديمقراطي مرهون بكفاءة الجهاز في تلميع صوره أمام المواطنين من خلال ما ينجزه ويعالج به الأزمات المجتمعية، والأنظمة السياسية أدركت وتدرك جيدا مستوى الوعي والنضج الذي وصلت إليه مجتمعاتهم خاصة في ضوء الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإعلام"[2].

ومن بين "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي والإداري:

_ يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاد اجتماعية، حيث يضعف من النمو الاقتصادي، مما يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجية، ،كما يضعف من حوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، وخاصة عندما تطلب الرشاوي من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار، مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار"[3].

_ "يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوي بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية.

[1]_ قاسم ميلود، المرجع السابق، ص307.

[2]_ المرجع نفسه، ص308

[3]_ بلال قندوز، أثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من آثار الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، مجلة جديد الاقتصاد، عدد13، ديسمبر 2018، ص34.

ـ يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يبدد السياسيون والمسؤولون المرتشون الموارد العامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوي كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها.

ـ ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم التيقن في الاقتصاد.

ـ يضعف الفساد من شرعية الدولة ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تهدد الأمن والاستقرار السياسي خصوصا في الدول النامية"[1].

ـ "يقوم الفساد إلى التشكيك في فاعلية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية.

ـ يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية.

ـ يعتبر الفساد معوق أساسي للتنمية الاقتصادية نظرا لعرقلته للاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ومساهمته في تفشي عدد من الأمراض الاجتماعية كالفقر والبطالة، تشتت المجتمع، بروز فوارق طبقية، وسيطرة قانون الغابة، غلى غير ذلك من الأمراض التي تخلقها هذه الآفة"2.

إن هذه المعوقات السياسية أحدثت فسادا سياسيا وإداريا واقتصاديا وحتى أخلاقيا داخل كيان الدولة والمجتمع، وذلك جعل المجتمعات العربية تعيش التخلف المستمر والأزمات الاجتماعية والاقتصادية وضعف مؤسسات الدولة وانعدام العدالة وغياب القانون وانتشار البيروقراطية والرشوة والتزوير في العمليات الانتخابية، وهي أمور إذا دخلت دولة قوية هدت أركانها وأسقطت بنيانها، فكيف بدول ضعيفة نالت استقلالها حديثا وتسعى جاهدة أن تحقق أكبر قدر من الاستقرار والأمن والعيش الكريم لمواطنيها، ولكن من في قمة السلطة مولعون بالغرب الذي يخدمون مخططاته من أجل منع هذه الدول من التطور والتحضر حتى لا تصبح خطرا ومنافسة للغرب في اقتصاده وسياسته الخارجية، ولكن الضحية الوحيد من كل هذا الصراع القائم هو المواطن الذي يفتقد لأدنى متطلبات العيش الكريم حيث يعيش

[1] ـ بلال قندوز، المرجع السابق، ص34.

[2] ـ المرجع نفسه، ص 34.

الفرد وأسرته الفقر والبطالة وأزمة السكن وضعف الخدمات الاجتماعية والصحية وهذا حاصل في كل دول الوطن العربي باستثناء بعض دول الخليج التي يعيش فيها الفرد والأسرة رفاهية معتبرة نظرا لقلة سكان هذه الدول وكثرة خيراتها، وكذلك نظرا للنمط السياسي القائم الذي يركز السلطة في هيئة الملك أو الأمير الذي يمنع التلاعب السياسي من أجل الحفاظ على سلطته ومنصبه، وأما في باقي الدول العربية والتي تعرف فشلا ذريعا في ممارسة الديمقراطية وفسادا فادحا في كل القطاعات والمؤسسات وهو ما جعل الفرد والأسرة ضحية لأنظمته السياسية القائمة.

05- المعوقات الاقتصادية:

إن الفساد السياسي تسبب في فساد اقتصادي وعجز كبير للدولة من أجل توفير حاجيات الشعب بما يحقق له الرفاهية كما هو النموذج العربي، ولهذا تعيش البلدان العربية أزمات اقتصادية كبيرة نظرا لارتفاع فاتورة الاستيراد أمام فاتورة التصدير، وكذا نظرا لاعتماد هذه الدول فقط على البترول والثروات الباطنية وعدم دخولها عالم الصناعة والتكنولوجيا والإنتاج لمنافسة الشركات العابرة للقارات، ولهذا كان مصير هذه الدول مرهونا بأسعار هذه الثروات، وكثير من الدول متورطة في الديون الخارجية وعاجزة عن الوفاء بها لصندوق النقد الدولي، وذلك انعكس سلبا على التنمية الداخلية للوطن وعلى النهوض بالفرد والأسرة بما يجعله يفتخر بانتمائه ويعيش برفاهية.

"حيث يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية يتمثل في:

_ الدائرة المفرغة للفقر: حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار

التنمية،"[1] "إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية (مع أنها ليست الوحيدة المؤثرة على الاستثمار، بل وحتى تدني الكفاءة الاستغلالية للطاقة الإنتاجية المتاحة التي تعاني منها تلك البلدان، وغياب الفرص الاستثمارية والمجدية)، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في النمو"[2].

_ "ضيق حجم السوق: إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني إستراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات اقتضى إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة كذلك من التطور التقني في خفض كلفة وحدة الإنتاج وزيادة ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، غير أن مرد عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة هو ضيق حجم السوق والذي يعزى إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تسبب فيه الحلقة المفقر للفقر"[3].

"إن المجتمعات النامية ترجع سبب تخلفها إلى طبيعة الأنظمة المالية والنقدية والتجارية العالمية والتي تخدم مصالح الدول المتقدمة، وتتناسى في حقيقة الأمر الأسباب الداخلية لهذه المجتمعات كطبيعة الأنظمة الريعية والحكم الدكتاتوري والمستبد والذي كان وراء الكثير من الأزمات والفوضى الداخلية كتهميش النخب والفساد والتبذير وغياب الاستراتيجيات والتي تعتبر بمثابة عوامل مهمة لم تساعد في تبني نموذج تنموي معين ومنه تصبح مشكلة التنمية في نظرنا لا تعد قضية اقتصادية أو نقص الموارد المادية ولكن قضية سياسية وأخلاقية تمس طبيعة إنسان المجتمعات النامية بالدرجة الأولى"[4].

[1]_ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص32.
[2]_ المرجع نفسه، ص32، 33.
[3]_ نفسه، ص33.
[4]_ فكرون السعيد، المرجع السابق، ص142.

ـ "عدم واقعية الأهداف التي تحدد ضمن إستراتيجيات مختلفة سواء في المجال التعليمي أو الصناعي أو الزراعي ....إلخ، مع رفع شعارات لا تتماشى والأهداف المرسومة، مما يضطر المسؤولين في البلدان النامية إلى تسطير برامج إنمائية خيالية مثل افتتاح خطوط جوية مردوديتها تكون محدودة، أو إنشاء مصانع ذات إنتاج متخصص تتطلب موارد مالية عالية تكون الدولة عاجزة على تحقيقها مما يؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية والطاقات البشرية واستنزاف القدرات الاقتصادية لتلك الدول"[1].

ـ "عدم تتبع نظام واضح في كثير من الميادين خاصة الميدان التجاري يهدف أساسا إلى ضبط المعاملات الناتجة عن توزيع المنتجات، الضرائب، الأسعار، ...إلخ.

ـ تسرب العمالة الماهرة المتخصصة في كثير من القطاعات والميادين الإنتاجية التي تعتبر أساسية إلى خارج المجتمع.

ـ ضعف كبير في مستوى الخدمات المتعددة المقدمة لأفراد المجتمع مع تعرضهم إلى معاناة في كثير من مجالات الحياة: نقص الكهرباء، الغاز، المياه، ...إلخ، مما يؤثر سلبا في تنمية المجتمع"2.

إن النظام العالمي الجديد الذي تحكمه أمريكا جعل من الاقتصاد العالمي بيد فئة معينة تتحكم فيه بما يخدم مصالحها، فالبورصة العالمية وصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي كلها مراكز أحكمت به أمريكا سيطرتها على اقتصاد الدول والعملات النقدية، وهذا جعل من الدول العربية مثل نظيراتها الدول النامية في قبضة هذا النظام العالمي الجديد واقتصادها مرهون بهم ولذلك أصبح من السهل على أمريكا أن تأثر على اقتصاد أي دولة مخالفة لسياستها إما بحصار اقتصادي أو عقوبات اقتصادية أو توريطها بالديون وإدخالها في مرحلة العجز أو بجعل أمنها واستقرارها واستقرار شعبها في تهديد دائم وبذلك فقط تحكم أمريكا العالم خاصة الدول الضعيفة.

[1] ـ فكرون السعيد، المرجع السابق، ص158.

[2] ـ المرجع نفسه، ص158

"وبالنسبة للدول النامية فلم تكن بمعزل عما كان يحدث في الدول الصناعية، بل برز بشكل واضح في دور "الدولة الوطنية" في مواجهة الإرث الاستعماري ولتحقيق التنمية فقد زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمواجهة التشوه الهيكلي في بنيانها الإنتاجي الذي فرضه عليها نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي انخرطت فيه، وما ترتب على ذلك من نهب مستمر لفائضها الاقتصادي لحساب المستعمر، كما أن هذا التدخل يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والقضاء على الجهل والتخلف والأمراض،"[1] "حيث زادت المخصصات الموجهة للخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، السكان، المرافق العامة...)، وهكذا زادت النفقات العامة في الدول النامية زيادة واضحة فبعد ما كانت نسبة النفقات العامة إلى الدخل المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 5_ 10 % قبل السبعينيات أصبحت تقدر بنسبة 19% في سنة 1972 وارتفعت إلى 30% في سنة 2010، رغم هذا الارتفاع في نسبة النفقات العامة إلى الدخل المحلي في الدول النامية إلا أنها تظل في مستوى أدنى بكثير من تلك الحصة في الدول الرأسمالية الصناعية"[2].

_ "مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كلما كانت الدولة في وضعية تخلف كلما كانت الحاجة إلى التدخل لإطلاق ديناميكية التنمية ورعايتها.

_ درجة الرغبة في الاندماج في اقتصاد المعرفة، وهو ما يحدد درجة الحاجة إلى أنظمة خاصة بالنشاطات الجديدة، وفي هذا الشأن يمكن أن تقوم الدولة بدور محوري في دفع البلد إلى استيعاب حركية الإبداع والاختراع بدعمها لمؤسسات البحث والتطوير، ووضع السياسات الملائمة لذلك"[3].

"الفساد: الفساد ظاهرة عالمية ومستمرة وتعد أهم العوائق أمام تحقيق أهداف التنمية لأنه يحد من النمو الاقتصادي ومن التنمية المستدامة، وهما اللذين يحرران الملايين من البشر من شبح الفقر، وقد ثبت بالدليل القاطع أنه كلما حققت المجتمعات قدرا أعلى من الديمقراطية والشفافية زادت قدرتها على

[1]_ حوليات جامعة الجزائر، العدد 23، جوان 2013، ص444.
[2]_ المرجع نفسه، ص444.
[3]_ نفسه، ص442.

مكافحة الفساد، وإذا كانت هذه الأخيرة ظلت وإلى حين مسألة داخلية غير أن الوضع لم يعد كذلك اليوم، حيث أصبحت ظاهرة الفساد تتصدر جدول أعمال العديد من المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية"[1].

"العقوبات الاقتصادية: هي إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية، بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرض عليها القانون الدولي، ونعرفها من جانبنا بأنها: "إجراء تتخذه المنظمات الدولية أو دولة أو مجموعة من الدول في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية ضد دولة ما لمنعها من ارتكاب عمل مخالف لأحكام القانون الدولي أو لحملها على إيقافه إن كانت قد بدأته، وذلك بغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولا يخفى على أحد أن العقوبات الاقتصادية تشكل أخطر عائق ينال الحق في التنمية، لأنه يؤثر بشكل مباشر على الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية والإيكولوجية لها،"[2] "فالعقوبات الاقتصادية تمس أفراد الشعب بالدرجة الأولى دون أن تمس أفراد الشعب بالدرجة الأولى دون أن تمس بصانعي القرار في الدولة، مما يؤدي إلى تكوين طبقة ثرية تسمى بأغنياء الأزمات نتيجة عدم توزيع الموارد بعدالة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم التوازن ويسود التذمر لدى أفراد المجتمع، فتنتشر الآفات الاجتماعية ويسود التفكك، مما يغيب الترابط الاجتماعي ويغيب معه البعد الاجتماعي للتنمية،"[3] "أما من الناحية الاقتصادية فإذا كانت التنمية تسعى لتحقيق النمو بتحسين مستوى الدخل القومي والفردي، فإن العقوبات الاقتصادية تعيق ذلك، كما أن الدول تعجز عن مسايرة التطور في ما يتعلق باستراد التكنولوجيا، فتبقى البنية التحتية تتراوح مكانها، كما أنه في غياب الصيانة تعود قنوات المياه والصرف غير صالحة فتنتشر المياه القذرة، مما يخل بالبيئة التي تعد المحافظة عليها شرط أساسي للتمتع بالحق في التنمية"[4].

[1]_ شادية رحاب، رقية عواشرية، المرجع السابق، ص51.
[2]_ المرجع نفسه، ص47.
[3]_ نفسه، ص47، 48.
[4]_ نفسه، ص48.

إن ضعف الجانب الاقتصادي الذي يعيشه الواقع العربي ناتج عن عدة أسباب مترابطة بعائق التبعية وكذا الفساد السياسي والإداري، وسيطرة الدول على الاقتصاد العالمي بنظام عالمي جديد لم تشارك الدول العربية في بنائه ولم تستشار لكي توافق عليه، وإنما أجبرت جبرا على اختياره حتى تواكب العصر، وكذا اعتماد هذه الدول على اقتصاد الريع جعلها استهلاكية بامتياز وغير ذلك من الأسباب التي دفع ضريبتها المواطن العربي وأسرته في هذه المجتمعات الذي يعتبر أول متضرر من الأزمات الاقتصادية أو العقوبات أو الديون لأن رجال السلطة أغلبهم رجال مال وأعمال وهم من يستثمر في أزمات الشعب لكي يزداد غنى، وهو المشاهد في عدة دول عربية الآن التي مازالت تتخبط في الأزمات السياسية والاقتصادية مما أدى إلى ضعف التنمية للأسرة والفرد في كل المجالات.

"إن مصادرة القوى الاستعمارية لثروات المستضعفين وهيمنتها عليه لعشرات السنين ساهمت في تركيز الفقر في الجنوب والثروات في الشمال مما أدى إلى خلق مشاكل غاية في التعقيد يأتي على رأسها المديونية وفوائد خدمة الديون، فضلا عن المشكلة التي تعرفها دول الجنوب، وهي انتشار مصادر الفساد في إدارتها للمديونية، وهو ما يسمى بالدين البغيض، ضف إلى ذلك عدم توجيه هذه القروض إلى المشاريع الاستثمارية وتوجيهها إلى الاستهلاك وشراء الأسلحة"[1].

"هكذا يعيش أغلب سكان الجنوب ظروف سيئة، إذ تشير التقديرات إلى أنه كل سنة يموت 19 مليون طفل من الفقر والأمراض المتصلة به، وبذلك يحرمون من الحياة التي تعد من الحقوق الأساسية للإنسان، وشرط أساسي للتكلم عن باقي الحقوق، ومنها الحق في التنمية، هذه جملة العقبات التي تعترض تجسيد الحق في التنمية وبالتبعية باقي الحقوق، فتجعله حبيس النصوص، وبدون أية فعالية، أي بمجرد شعار يعطي الأمل للشعوب الجائعة في الخروج من دائرة التخلف واللحاق بالركب لتنعم بالرفاهية

[1]_ شادية رحاب، رقية عواشرية، المرجع السابق، ص50.

الحلم المنشود، ولكن طريقه محفوف بالعقبات التي وضعتها دول الشمال لتحافظ على الوضع القائم: شمال غني وجنوب فقير متخلف تربطه التبعية الدائمة"[1].

"إن ظاهرة التخلف ليست اقتصادية فحسب يتم حسمها باستخدام مقاييس فنية وكمية لكل من المداخيل العالمية والعمالة وعدم المساواة في الدخل، بل إن التخلف الحضاري واقع حقيقي تعكسه الحياة التي يعيشها أكثر من ثلاثة مليارات نسمة من سكان العالم، حيث غالبا ما يقترن بالفقر الذي ينتشر في أوساط الفئات الدنيا، مما يجعلها تحس بالذل والخضوع للفئات العليا، والتي غالبا ما تمثل الفئات الحاكمة المسيطرة"[2].

"ولقد مر وقت طويل والاقتصاديون يعاملون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصلة عن الأفكار السياسية ومستبعدة دور الأفراد في المجتمع، إلا أن تم جمع نظرية في الاقتصاد السياسي تشرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا وأيضا أعلى جودة، وذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء، أي تحقيق التنمية البشرية، وتجسد ذلك من خلال تغير نظرة البنك الدولي الذي ساند كثيرا النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات،"[3] "حيث أكد في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، التي تتضمن أكثر بكثير من مجرد ارتفاع الدخل، لتشمل موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة وفقر أقل وبيئة أنقى وتوازن أكثر، ومساواة في الفرص وحرية شخصية وفردية أكبر، وحياة أغنى بالثقافة، وهي معايير اجتماعية لا بد أن تسير جنبا إلى جنب مع عملية التصنيع، الذي يضمن تلبية تلك الحاجات الأساسية"[4].

[1]_ شادية رحاب، رقية عواشرية، المرجع السابق، ص51.
[2]_ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص25.
[3]_ المرجع نفسه، ص25.
[4]_ نفسه، ص25.

فالعالم اليوم تم تقسيمه قصدا إلى دول غنية منتجة ودول فقيرة متخلفة وهي مستهلكة لمنتوجات الدول الغنية، وما تلك الاتفاقيات الأممية والدولية حول حق الإنسان في التنمية إلا تخدير وبعث للأمل لهذه الشعوب الفقيرة تناشد به أنظمتها السياسية بضرورة تحقيق التنمية لأنها حق إنساني وقانوني لكل فرد من المجتمع ولكن لكي تتحقق التنمية ينبغي توفر آلياتها ووسائلها وميزاتها المالية باقتصاد قوي وسياسة عادلة ما جعل تحقيق التنمية للفرد والأسرة في أغلب الدول العربية مجرد حلم ينتظره المواطن العربي لكي يتحقق رغم محاولة هذه الدول القيام به من توزيع للسكنات وخلق لمناصب الشغل وتوفير للمدارس والمراكز الصحية، ولكن يبقى ذلك غير كاف نظرا لكثرة السكان وقلة المشاريع التنموية، وهذا باستثناء بعض دول الخليج التي نسبة سكانها قليلة وارتفاع معادلات الاقتصاد عندها مما جعلها تحقق تنمية حسنة للأسرة والفرد بأداء أقل ما يقال عنه أنه مرضي لشعوبها، على عكس دول شمال إفريقيا التي تعرف سخط كبير من طرف شعوبها وعدم الرضى بأداء الأنظمة السياسية والحاكمة.

"إن المشكلة الاقتصادية للدول المتخلفة ليست في اختلالات الموازين النقدية والمالية في المقام الأول ولكنها تكمن أساسا في طبيعة الهيكل الاقتصادي المحلي والعلاقات الاقتصادية الخارجية فعلى الصعيد المحلي هناك عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالنسبة لتغيرات الأسعار ومن ثم عدم استجابة العرض لمؤشرات جهاز الأسعار، وحتى في حالة الطاقات العاطلة أو الفائضة فإن إمكانية الاستفادة منها في رفع مستوى التشغيل محدود بقيود لا ترجع كلها إلى مستوى الطلب والأسعار، أي قيود هيكلية"[1].

"أما على الصعيد الخارجي فالمسألة تكمن في عدم مرونة العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة التجارية منها، والتحرك باتجاه واحد: إنه تأكيد الدول والشركات القوية على قدرتها في مختلف المجالات على اتساع العالم مع القليل الأقل من السماح للبلدان النامية الضعيفة خاصة، بأن توسع قدراتها وتمارس

[1]_ عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، 2001، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص95.

بعضا منها في شبكة علاقاتها بالدول القوية والغنية وبشركاتها العملاقة، أو بأن تحظى بشروطها تبادل عادلة في جميع المجالات مع هذه الدول والشركات"[1].

"ولذلك يمكن القول بأن عصر العولمة هو بمثابة عصر الشركات متعددة الجنسيات، التي يرى البعض بأنها تساهم في العملية التنموية من خلال توفير فرص التدريب والعمل، ودفع الضرائب التي يمكن استخدامها في البرامج الاجتماعية، ونقل التكنولوجيا المتطورة، والمساعدة في بناء قاعدة صناعية في البلدان الفقيرة وغيرها، وبالمقابل فإن البعض الآخر يرى بأن هذه الشركات ترمز للسيطرة الاقتصادية ومن ثم السياسية وأن تدفقات رؤوس الأموال تسبب في عدم استقرار الدول المضيفة وذلك لأن تلك الأموال تتصف بأنها قصيرة الأجل وتبحث عن الربح السريع وتتأثر بتقلبات العوائد عليها"[2].

"فالنظرية التي كانت ترى في أن التخلف ظاهرة من صنع العوامل الخارجية، ركزت نشاطها على محاربة الاستعمار والامبريالية، واتجهت إلى الاقتصاد الاشتراكي القائم على هيمنة الدولة على كل الأنشطة التجارية والخارجية وأجدت نظاما مغلقا لا ينفتح على الثقافات الإنسانية ولا يسمح بالتعددية الإعلامية والثقافية، أما النظرية التي كانت ترى أن التخلف جاء من جراء العوامل الداخلية فهي تحارب القيم الأصلية في المجتمع وتصنعها بالجمود والتقليدية، واتجهت نحو بناء اقتصاد مكشوف ذي علاقة هيكلية بالاقتصاد الحر العالمي ويشجع على الاحتكاك بالغرب سياسة وثقافة واقتصادا"[3].

"وفي الوقت نفسه نلاحظ أن جوهر التقدم للأمة العربية هو في تراجع وأصبحت الاعتمادية (التبعية) في الفكر وفي العلم وفي الثقافة وفي الاقتصاد وفي التكنولوجيا وفي الغذاء والأمن هي السمة

[1]_ عماري عمار، المرجع السابق، ص95.

[2]_ أحمد إبراهيم ملاوي، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة، المؤتمرالعلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة (15_ 17 ديسمبر 2012)، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ص16.

[3]_ العايش عبد العزيز، التنمية كمطلب حضاري في المجتمعات العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2008، ص115.

البارزة في المجتمع العربي، وللمؤسسة العربية وللدولة العربية وهي اعتمادية متفاقمة وتتوافر عليها الإحصاءات الكمية والنوعية بشكل لا يحتاج إلى تأكيد"[1].

إن المدهش في الاقتصاد الجديد أن هناك شركات اقتصادية عالمية عابرة للقارات يفوق مدخولها مدخول دول بأكملها وقد تكون مجموعة دول ولا تلحق قيمة مداخيلها المالية، وهذا جعل الدول العربية عاجزة أمام هذه الشركات القوية فضلا على منافسة دولها، وهذا من سلبيات العولمة على الأوطان العربية التي أصبح اقتصادها مرهونا بما يحصل خارج أوطانها من رفع للأسعار والعملات من دون إرادة منها، وكذا طبيعتها الاستهلاكية جعلتها في تهديد مستمر على أمنها واستقرار والخوف من العقوبات الاقتصادية أو الحصار الاقتصادي عليها، وهو ما جعلها ترضى بالتبعية وبأن تكون دول استهلاكية وغير منتجة ولا منافسة مقابل الاستقرار السياسي والأمني داخل أوطانها، وهذا أحد أسباب التخلف في الوطن العربي الذي قطع أكثر من نصف قرن من استقلال دوله ومزال لم يحقق نهضة حقيقية كما هو حاصل في الدول الأوروبية والأمريكية.

"إن الواقع يعلمنا أن العالم المتخلف ومنه العالم العربي لا يمكنه أن يزيل التخلف دفعة واحدة، حيث أنها ظاهرة مركوزة في عقولنا وأنفسنا مدعمة بالجهل بمعانيه كجهل الذات وجهل الحقائق والمعارف والعلوم من الأسباب لبقاء التخلف واستعجاله في محيطنا العربي"[2].

"وأدى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية وتزايد الطلب عليها إلى تحقيق الدول العربية كمجموعة عجزا في اكتفائها الذاتي من الحبوب واللحوم والزيوت والسكر، في حين أنها حققت اكتفاءا ذاتيا في إنتاج الخضار والفواكه والبيض وفائضا في اكتفائها الذاتي من الأسماك، وتعتبر البلاد العربية من الدول الرئيسية المستوردة للغذاء في العالم، باستثناء بعض الفوائض من الأسماك والخضار والفاكهة، وللبلاد العربية حصة هامة في أسواق الحبوب الدولية، حيث تمثل واردات البلاد

[1]_ العايش عبد العزيز، المرجع السابق، ص116.
[2]_ المرجع نفسه، ص116.

العربية من القمح ومشتقاته حوالي 23 % من إجمالي واردات جميع دول العالم، وأكثر من 18.5% من التجارة الدولية في الحبوب الخشنة"[1].

"أما عن الخسائر التي يتحملها الاقتصاد القومي، فهي كثيرة ومتعددة يأتي في مقدمتها ما تمثله البطالة من إهدار في قيمة العمل البشري، حيث يخسر البلد قيمة الناتج الذي كان من الممكن للعاطلين إنتاجه في حالة عدم بطالتهم واستخدامهم لطاقاتهم الإنتاجية، ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن المدفوعات التحويلية التي تضطر الحكومات إلى منحها للعاطلين إما في صورة إعانة للبطالة أو مساعدات حكومية، تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، وما ينجم عن ذلك من نتائج سلبية كما أن زيادة هذه المدفوعات تؤثر سلبا في قدرة الحكومة للإنفاق على الخدمات العامة الضرورية (كالتعليم والصحة والمرافق العامة ...)"[2].

"كذلك لا يجوز أن ننسى أنه مع انخفاض مستوى المعيشة وانعدام الأمن الاقتصادي والشعور بافتقاد هذا الأمن بالنسبة لمن يعملون لبعض الوقت أو في أعمال مؤقتة، وما يرافق ذلك من خفض في مستويات الأجور الحقيقية، كثيرا ما يلجأ العمال والطبقة الوسطى إلى الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، التي قد تشل الحياة في بعض القطاعات أو الأنشطة وما ينجم عنها من فقدان أيام عمل تؤثر سلبا في مستويات الناتج والدخل، وقد يكون لذلك تكلفة سياسية واجتماعية"[3].

إن مشكلة التنمية في الوطن العربي اجتمعت عليها عدة أسباب وعوائق تحيل بينها وبين تحقيق التنمية للفرد والأسرة والمجتمع في كل المجالات حيث مازال المواطن العربي يعاني الفقر والبطالة ويحلم بتوفير أدنى متطلبات الحياة الكريمة، وحتى من هو موظف عند الدولة فإن دخله ضعيف ولا يلبي حاجيات الأسرة بما يكفل لها الرفاهية في العيش، وسبب ذلك إما سياسي أو اقتصادي، فاعتبارهما وجهان لعملة

[1]_ بريش عبد القادر، أسباب فشل الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 05، ديسمبر 2010، ص62.

[2]_ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص418.

[3]_ المرجع نفسه، ص418.

واحدة وكل طرف منهما يؤثر في الآخر فالفساد السياسي أدى إلى ضعف الاقتصاد وفساد الإدارة والضعف الاقتصادي يؤدي إلى التخلف وكثرة الفقر والبطالة والتخلف داخل المجتمع، وهذا يؤدي إلى ضعف الدولة في كل هياكلها ومؤسساتها ويضعف هيبتها خارجيا ويجعلها خاضعة للتبعية ولهيمنة الدول القوية وسياستهم، ولهذا فإنه لا حل لهذا المشكل إلا باتحاد عربي يوحد الاقتصاد والسياسة الخارجية كما هو حاصل لنموذج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أما البقاء في نفس التشتت العربي الحالي فإن ذلك سوف يُبقي الوضع على ما هو عليه ويضعف التنمية في هذه الدول وتبقى ضمن الدول النامية عدة عقود.

06- المعوقات الاجتماعية:

إن الفساد السياسي والاقتصادي نتج عنه أزمات اجتماعية أثقلت كاهل الدولة وأصبحت من معوقات تحقيق التنمية للفرد والأسرة حيث تعرف مجتمعات الوطن العربي ارتفاعا كبيرا في نسبة البطالة والهجرة غير الشرعية من هذه الأوطان نحو دول الغرب من أجل البحث عن الحياة الكريمة، وأيضا تمثل أزمة السكن مشكلا كبيرا يؤرق الفرد والأسرة العربية وكذا ضعف الخدمات الصحية وضعف التعليم والمناهج التعليمية ، وضعف المجتمع المدني في علاقته مع الدولة، وكل ذلك أصبح مع مرور الزمن وتراكم المشاكل من المعوقات التي تعرقل مسار التنمية في المجتمع العربي في كل المجالات خاصة في دول شمال إفريقيا.

"لقد أفضت الاستراتيجية التنموية في الجزائر إلى مجموعة من الآثار التدميرية ضمن ميدان التنمية المحلية، لعل من أبرز مظاهر تلك الآثار بروز وضعية اجتماعية بائسة، ساهمت البرجوازية الكسولة بدور محوري في تعميقها مما أدى إلى انتشار الفقر، وغياب العدالة الاجتماعية، وازدياد نسبة العاطلين عن العمل، وازدياد عدد المتسولين والمنحرفين، وكذلك انخفاض المستوى المعيشي للعديد من الفئات

الاجتماعية التي كان البعض منها في السابق يصنف ضمن الطبقات الوسطى وأخيرا الارتفاع المذهل فيما يمكن أن نسميه بالجرائم الاقتصادية وعلى رأسها الرشوة واختلاس ميزانيات الدولة"[1].

"قد تكون لعميلة التنمية آثار سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمنيا تدني دخولها، مما ينعكس سلبا على الإنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات، بما يتطلبه النمو من تشجيع للقطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة، مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى، الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والتكوين كإحدى السبل لرفع مداخيلهم وتحسين مستويات معيشتهم لتقليص الفجوة بينهم وبين الطبقات المتوسطة والغنية"[2].

"يعد الإنسان من منظور إعلان الحق في التنمية هو الموضوع الرئيسي لها، فالتنمية بالإنسان وللإنسان، فالهدف النهائي لها هو التحسين الدائم لرفاهية جميع السكان، ولما كانت حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هي حقوق تكتسب بالميلاد، فهي غير مستمدة من القانون لأنها مرتبطة بمفهوم الكرامة الإنسانية، فإنه ما من شك أن هناك بين الحق في التنمية وحقوق الإنسان، هذه العلاقة بينتها صراحة المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية لعام 1986 بقولها"[3]: "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما، فالحق في التنمية هو الأصل في جميع الحقوق، بل هو الأرضية الملائمة لإعمالها، فالتنمية مفهوم شامل له جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية، فتحسين الصحة

[1]_ صالح زياني، المرجع السابق، ص27.

[2]_ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص34.

[3]_ شادية رحاب، رقية عواشرية، المرجع السابق، ص44.

والمستوى التعليمي والثقافي والأخلاقي والبيئي وتحقيق مزيد من المشاركة السياسية للأفراد ومزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة والأمن من أهدافها"[1].

أما عن "الزيادة السكانية: يرى بعض المختصون في اقتصاديات السكان أن النمو السكاني يؤثر تأثيرا متناقصا في عملية التنمية، حيث يمكن لهذا النمو أن يكون محفزا لعملية النمو والتنمية ومعوقا لها، وعليه كانت العلاقة بين العدد السكاني والتنمية مثار للنقاش لدى المفكرين، بل على مستوى المؤتمرات والندوات الدولية ابتداء من مؤتمر بوخارست للسكان عام 1974 مرورا بمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بالقاهرة عام 1994 وانتهاء بقمة جوهانسبرغ عام 2002"،[2] "والواقع أن هذه العلاقة تتجادلها مدرستين: المدرسة التشاؤمية من جهة والمدرسة التفاؤلية من جهة أخرى، إذ يرى أنصار المدرسة الأولى أن النمو السكاني المطرد يمكن أن يكون معوقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن ارتفاع نسبة الولادات يقود إلى ارتفاع معدلات الإعالة، وطالب هذا الفريق بضبط النسل والتخطيط العائلي للسيطرة على الولادات حتى لا تعاق العملية التنموية،"[3] "أما أنصار المدرسة الثانية: فيرون بأن الزيادة السكانية ظاهرة مفيدة، حيث أن النمو السكاني المطرد يدعم نمو متوسط الدخل الفردي من خلال زيادة الطلب على الاستثمار مما يساعد على تحقيق وفورات الحجم وإنعاش حركة التغيير، ويضيفون أن المشكلة الأساسية ليست في النمو السكاني في حد ذاته وإنما ترتبط بطبيعة النظام وجدية الأهداف التي يسعى إليها، ومن ضمنها الأهداف السياسية السكانية، وإذا كانت الدراسات تشير إلى أن عدد سكان العالم ينمو بمعدل 1.7% سنويا"،[4] "ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد خلال الفترة 1985- 2025 بمقدار بليون نسمة، يقع 90 منهم بالبلدان النامية، ولما كانت هذه الأخيرة أغلبها ليست لها سياسة سكانية هادفة، وإنما أقرب أن تكون عشوائية فإنه ما من شك أن منطق المدرسة التشاؤمية يسود، حيث يصاحب هذه الزيادة هجرة من الريف إلى المدينة بمعدلات مرتفعة، مما يفضي إلى التلوث وسوء

[1]_ شادية رحاب، رقية عواشرية، المرجع السابق، ص49.
[2]_ المرجع نفسه، ص44.
[3]_ نفسه، ص49، 50
[4]_ نفسه، ص50

الخدمات، كما يؤدي إلى اتساع الإسمنت المسلح على حساب الأراضي الزراعية مما يؤثر سلبا على التنمية"[1].

لقد أصبحت إشكالية التنمية هو مطلب عالمي وإنساني تحتاجه كل الشعوب والمجتمعات، لدرجة أن أصدرت هيئة الأمم المتحدة إعلانا حول الحق في التنمية وتطالب به الأنظمة والدول في كافة العالم على ضرورة رسم مشاريع تنموية تخدم المجتمعات وتحقق حياة كريمة للفرد والأسرة من عمل ومسكن ورعاية صحية وتعليم وحفظ للحقوق والحريات، وهو ما تسعى إليه الدول العربية جاهدة من أجل تحقيق هذا الإعلان والارتقاء بالمجتمعات المتخلفة إلى المستوى المطلوب حسب ما يتطلبه العصر.

كما "يشكل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث أنه وبالرغم من زيادة الإنتاج العالمي للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التوفيق بينه وبين النمو السكاني، فلجأت إلى تغطية العجز بالاستيراد، الأمر الذي عرضها لأزمات تقلبات الأسعار أو السياسات التجارية الدولية التفضيلية لبعض الدول دون الأخرى، مما هدد بعضا منها بالمجاعة، وذلك بسبب الاهتمام المفرط بالصناعة نتيجة الترويج المغلط لدورها الجوهري في عملية التنمية، وإهمالها المقصود أو غير المقصود بالزراعة،"[2] "وهي مسؤولية مشتركة بين السلطات الحكومية والمنظمات الدولية التي قدمت لها معونات غير متكافئة للقطاعين، وعليه يتوجب تظافر جهود كل الأطراف إذا أريد تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، ليتمكن في الأخير من تحقيق تعايش الشعوب والمجتمعات، خصوصا وأن هناك تباينا صارخا بين البلدان المتخلفة في بعض مؤشرات سوء التغذية مثل نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد"[3].

ولهذا تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل والعوائق الاجتماعية التي يتخبط فيها الوطن العربي حيث أصبح عاجزا على التوازن بين نسبة السكان التي ترتفع بشكل مستمر وبين توفير له الغذاء

[1]_ شادية رحاب، رقية عواشرية، المرجع السابق، ص50

[2]_ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص25

[3]_ المرجع نفسه، ص25، 26.

والصحة بما يجعله سليما ويعيش فترة أطول، ولكن واقع أغلب المجتمعات العربية أن لها نسبة وفيات كبيرة في فئة الأطفال الرضع وكذا فئة المرضى التي أصبحت عاجزة عن تحسين الوضع العلاجي والصحي لهم، والسبب في هذا الضعف هو اقتصادي نظرا لارتفاع تكاليف هذا الأمر وكذا نظرا لقلة مداخيل الميزانية التي تعتمد في اقتصادها على الريع وتصنف ضمن الدول النامية المستهلكة وليس المنتجة.

"الصحة: إن عدم كفاية الغذاء تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الصحية وتزيد من معدلات وفيات الأطفال وتخفض متوسطات الأعمار وكذا مستويات الإنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في المداخيل، وهي كلها حلقات مترابطة، فالعمال الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر إنتاجية من العمال غير الأصحاء، ذلك أن الصحة الجيدة ترفع دخل الفرد من خلال مجموعة من القنوات[1]، حيث يؤدي انخفاض الوفيات وارتفاع طول العمر إلى تحفيز الجيل الحالي على الادخار والتخطيط للتقاعد، مما يؤثر على معدلات الادخار الوطني فيتعزز الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة، كما أن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة خالية من الأمراض والأوبئة يؤدي إلى مزيد من النمو، وحيث يؤدي تعزيز التعليم من خلال المزيد من الاستثمار فيه إلى جعله أكثر جاذبية إذا كان الأطفال يتمتعون بصحة جيدة، الأمر الذي يدفعهم إلى رفع معدلات المواظبة على الدراسة والتطور المعرفي"[2].

فلا شك أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى سوء التغذية الذي ينتج عنه ظهور الأمراض الفتاكة، مما يرفع من تكلفة الوقاية الصحية ، والتي تعاني أصلا من نقص التغطية المالية في ميزانية الدولة لتدني المداخيل، فمثلا يترتب عن نقص فيتامين (أ) فقدان البصر، وحيث تقدر التكلفة السنوية لإعالة فاقد البصر ألف مرة على الأقل القيمة السنوية لفيتامين (أ) المطلوب، ولهذا فهذه العلاقات المتبادلة بين الدخل المنخفض وسوء التغذية والصحة تجعل النتائج تمس ليس الفرد وحده، وإنما المجتمع ورفاهيته أيضا"[3].

[1]_ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص26.
[2]_ المرجع نفسه، ص26.
[3]_ نفسه، ص27.

ولهذا تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل والعوائق الاجتماعية التي يتخبط فيها الوطن العربي حيث أصبح عاجزا على التوازن بين نسبة السكان التي ترتفع بشكل مستمر وبين توفير له الغذاء والصحة بما يجعله سليما ويعيش فترة أطول من عمره، ولكن واقع أغلب المجتمعات العربية أن لها نسبة وفيات كبيرة في فئة الأطفال الرضع وكذا فئة المرضى التي أصبحت عاجزة عن تحسين الوضع العلاجي والصحي لهم، والسبب في هذا الضعف هو اقتصادي بحت نظرا لارتفاع تكاليف هذا الأمر وكذا نظرا لقلة مداخيل الميزانية التي تعتمد في اقتصادها على الريع وتصنف ضمن الدول النامية المستهلكة وليس المنتجة.

"لا يزال الجدل دائرا حول حقوق المرأة في العمل بالرغم من توافر قاعدة عريضة من النصوص الفقهية والتشريعية الوضعية أو الدستورية المؤدية لعمل المرأة، فالمجتمع لا يزال ينظر إلى المرأة باعتبارها تنتزع فرص العمل من الرجل من ناحية، مما ينعكس على تفعيل القوانين الوظيفية وتنفيذها على أرض الواقع في صور متعددة منها ما تثبته الدراسات من تدني راتب المرأة عن الرجل لنفس نوع الوظيفة والكفاءة والوقت وانحسار وظائف الكثير من النساء في طبيعة أعمال من وجهة نظر المجتمع تتناسب وطبيعتها (ممرضة، مدرسة ابتدائي، طبيبة نساء وتوليد، تحاليل، مهندسة ديكور، مرؤوسة وليست رئيسة عمل)"[1].

و"تتصف غالبية المجتمعات العربية بما فيها الجزائر بأنها مجتمعات ذكورية، تهيمن فيها صورة الرجل ككاسب للرزق والمرأة كربة منزل واجباتها الاعتناء بشؤون الأسرة اليومية ورعاية الأطفال وتربيتهم ... مع الاعتقاد بأن تعليم المرأة وعملها سيؤديان إلى تحملها أعباء ومسؤوليات تفوق قدرتها وإمكاناتها، وهي ليست بالأساس من واجباتها مما يتطلب منها طاقات إضافية لتستطيع إنجاز كل ما يجب في الزمن المحدد

[1]_ لحول فايزة، جمعي فاطمة الزهراء، المعوقات الثقافية لمساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص04، 05.

وفي أكمل وجه، أو ستضطر للتخلي عن الكفاءة في الأداء، وربما الاختيار بين أحد الدورين داخل أو خارج المنزل وهذه الأفكار هي فعلا ما يحد من مشاركة المرأة في التنمية المنشودة"[1].

"ولعل أصعب ما يواجه قضية المرأة في مجتمعنا استمرار التعامل مع هذه القضية باعتبارها حركة نسائية تدعو إلى التحرر ومزيد من الحريات أكثر من كونها قضية لها منهجيات لتحقيق فكرة إدماج المرأة في التنمية الشاملة Gender Mainstreaming، وهو المدخل أو الفكر الذي يقود ويؤجج الجدل حول الدين وعلاقات وأدوار الرجل والمرأة في الحياة العامة، وداخل الأسرة بدلا من توجيه الجهد إلى إيجاد الآليات المؤسسية لتفعيل المساواة الحقيقية بالقطاع الاقتصادي وعلى أرض الواقع العملي لصالح النمو والتنمية"[2].

فبالرغم مما حققته المرأة في العقد الأخير من حرية وحفظ لحقوقها عبر سن القوانين وفرض المساواة بينها وبين الرجل في التوظيف وفي الحقوق والواجبات، ولكن طبيعة المجتمع العربي مازال ينظر للمرأة نظرة دونية وأنها سالبة لحق الرجل في الحصول على المناصب وخاصة وأن المرأة أصبحت تشكل النسبة الأكبر في عدة قطاعات كالتعليم والصحة والإدارة، وقد كان ذلك من أجل إسهام وإشراك المرأة في عملية التنمية للمجتمع وتحقيق تنمية للمرأة باعتبارها فرد من المجتمع وكذلك الأسرة باعتبارها قد تكون أما لأولاد وتسهر على خدمتهم ورعايتهم بما يكفل لهم العيش الكريم من خلال تلقيها التعليم ثم حصولها على وظيفة ومساعدة الرجل في العمل من اجل تحقيق الرفاهية في العيش التي تتطلب المال حسب طبيعة هذا العصر البراغماتي والمادي.

"وانطلاقا من استخلاصات مقاربة الحرمان بأوجهه المختلفة، فإن نقطة الانطلاق في اقتراح التدخلات كان الأسرة بشكل واضح وصريح، إذ حددت خطة العمل الاجتماعية أن الفقر يتركز بين الفئات التالية:

[1]_ لحول فايزة، جمعي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 04، 05.

[2]_ المرجع نفسه، ص05.

_ الأسر الكبيرة الحجم والتي تتميز بارتفاع نسبي في التسرب المدرسي وعمالة الأطفال.

_ الأسر التي ترأسها نساء وهي أسر صغيرة الحجم مكونة من نساء أرامل يعشن منفردات أو مع أحد أفراد العائلة، وكبيرات في السن وليس لديهم قدرة على العمل"[1].

_ "الأشخاص ذوي الإعاقات وأسرهم وهنا ترتفع نسبة الفقر عن المعدل الوطني بشكل واضح.

_ المسنون الذين لا يعيشون مع أسرهم والأطفال العاملون والأسر التي ينتمون إليها، وأسر السجناء.

_ الأفراد الأميون وذوي المستوى التعليمي المنخفض والأفراد والأسر التي لا تستفيد من أنظمة التأمين الصحي"[2].

_ "هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والفقر فكلما زاد النمو الاقتصادي زاد دخل الفرد وقلت نسبة الفقر.

_ هناك علاقة ترابطية بين سوء السياسات التوزيعية والفقر، فكلما زاد عدم كفاءة وعدالة السياسات التوزيعية زاد الفقر.

_ هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والفقر في وجود عدالة سياسات التوزيع كمتغير وسيط، فكلما زاد النمو الاقتصادي وزادت عدالة سياسات التوزيع وإعادة التوزيع قلت نسب الفقر"3.

"تجدر الإشارة إلى أن البطالة حينما تتفاقم فإنها تجر في أذيالها كثيرا من الخسائر والضياعات والآلام، سواء تعلق الأمر بالفرد المتعطل أو بالاقتصاد القومي، فبالنسبة للفرد، لا يخفى أن البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العاطل دخله الأساسي، وربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته، ويجعله يعيش في حالة يفتقد فيها الاطمئنان على يومه وغده، ويزداد الوضع سوءا إذا لم يكن هناك نوع من الحماية الاجتماعية للعاطلين (كما هو الحال في غالبية البلاد النامية) أو عدم

[1] _ أديب نعمه، التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر من منظور الأسرة، أفكار للنقاش، ص11.

[2] _ المرجع نفسه، ص11.

[3] _ ياسمين شكيمة، محمد البشير الأعور، الفقر في المنطقة العربية وآليات مكافحته بين سياسات النمو الاقتصادي وسياسات توزيع الدخل، دراسة تقويمية لجهود بعض الدول العربية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد0.5، ديسمبر 2018، ص164.

كفايتها"[1]، "كذلك لا يجوز أن ننسى المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية التي تنجم عن البطالة (وإن كان من الصعب حسابها كميا)، فقد ثبت أن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة، كثيرا ما يدفع الفرد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب Allienation، وربما تدفعه إلى الانتحار، فضلا عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف، كما أن تدهور مستوى المعيشة الذي يرافق حالة التعطل عادة ما يؤدي إلى سوء الأحوال للعاطل ومن يعولهم، ومن ثم إلى احتمال ارتفاع حالات الوفاة المبكرة"[2].

إن أكثر ما يهدد الأسرة والفرد في المجتمع العربي هو مشكلة الفقر بسبب ارتفاع معدلات البطالة خاصة مع ارتفاع نسبة السكان وزيادة متطلبات العيش وضروريات الحياة، وكذا ارتفاع نسبة نفقات الدولة على الخدمات الاجتماعية والصحية ومنح المعاقين والتقاعد وبناء السكنات الاجتماعية والمشاريع الوطنية أو الاجتماعية كالطرق والمدارس والمراكز الصحية والسدود وزيادة المصاريف على الدولة جعلها تفتح المناصب بشكل ضعيف خاصة وأن المجتمعات العربية استهلاكية وليست دول صناعية توظف فيها المصانع عدد هائل من العمال، وهذا الاختلال في سياسات التنمية زاد من نسبة الفقر والبطالة والتخلف باستثناء دويلات الخليج التي تعرف فيها الأسرة والفرد حياة أحسن نوعيا من مجتمعات باقي الدول العربية.

"إن تقدم المجتمعات تقاس بمستويات التعليم فكلما كانت نسبة الأمية بالمجتمع ضعيفة كلما كانت هناك إمكانية أكثر في تحقيق أهداف العملية التنموية، وذلك لما التعليم من أهمية باعتبار أن العملية التعليمية هي بالأساس عملية اجتماعية، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة التعليم لكل المستويات يسمح بالزيادة في مشاركة الأفراد في مشروعات التنمية بالمجتمع، وبالتالي ارتقاء في مستوى النمو"[3].

[1]_ رمزي زكي، المرجع السابق، ص417

[2]_ المرجع نفسه، ص417، 418.

[3]_ فكرون السعيد، المرجع السابق، ص149، 150.

_ "إن الأمية وضعف مستويات التعليم يعد بحق إحدى التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في تحقيق نمو متكامل وشامل، وذلك للأسباب التالية كما يراها الدكتور **علي لطفي** في كتابه التنمية الاقتصادية.

_ أن الشخص الأمي فشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المتعددة والمتباينة وبالتالي دورها في مقاومة التخلف.

_أن عدم الإقبال على التعليم الفني والمهني يؤدي إلى نقص المتخصصين في المجال التصنيعي وهو أحد الأعمدة الأساسية في تنمية المجتمع"[1].

_ "يرتبط التعليم بالمستوى الصحي، فكلما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي، ومما لا شك فيه أن الفرد الأمي لا يعي المبادئ الصحية مما يسهل انتشار الأمراض، ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات، وهو ما يفرض على الدول توجيه جزء من ميزانيتها لمحاربة الأوبئة والأمراض المتنقلة وعلاج المواطنين، وهذه الموارد كان من الضروري توجيهها لعملية التنمية"[2].

"يتميز المستوى الصحي بالمجتمعات النامية بجملة من الخصائص نذكر منها:

_ ارتفاع في معدلات الوفيات، وهذا نظرا لقلة الأدوية وضعف العناية الصحية.

_ يقل متوسط طول العمر في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.

_ عجز المجتمعات النامية في تحقيق توازن في التغذية، مما يؤدي إلى نقص في السعرات الكافية للفرد، والذي يترتب عن هذه الحالة ضعف صحي عام يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج، كما نجد الأمراض المزمنة والأوبئة منتشرة بكثرة"[3].

[1]_ فكرون السعيد، المرجع السابق، ص150، 151.

[2]_ المرجع نفسه، ص151.

[3]_ نفسه، ص151، 152.

_ "ضعف المنظومة الصحية بشكل عام في الدول النامية، حيث يتمثل أساسا في نقص الأطباء والممرضين والأدوية، والوسائل وضعف البنية التحتية بمقارنتها بالنمو الديمغرافي الذي تعيشه هذه المجتمعات سنويا.

_ تعاني المجتمعات النامية من عدم انتشار الوعي الصحي بين فئات المجتمع، مما يساعد على انتشار الأمراض وانتقالها بسهولة بين أفراد المجتمع الواحد.

_ إن الظروف الصحية للمساكن، ونوعية المياه الصالحة للشرب وأنظمة صرف المياه الموجهة للسكان غير كافية، وفي وضع مأساوي مما زاد في انتشار الأمراض والأوبئة واتساعها"[1].

وبهذا فسياسة الدول العربية في التعليم تعتبر ضعيفة جدا ولا تتطلع لمستوى الشعوب المتطورة وهو ما جعل كل هياكل الدولة ضعيفة، لأن الدولة التي تحترم نفسها وتريد بناء دول قوية تعتمد على التعليم والجامعة بالدرجة الأولى في بناء حضارتها ومستقبل أجيالها، وهو ما نفقده في الأوطان العربية التي تعاني من ضعف المستوى التعليمي والمناهج التعليمية وعدم ربطها بالواقع والجانب التطبيقي للمتعلمين سواء في مؤسسات التعليم أو الجامعة وذلك أثمر لنا ضعفا في الصحة والتعليم وكل القطاعات والمجالات بل حتى في كل شرائح المجتمع جعله بعيدا في تعامله وسلوكه عن التحضر والرقي في ذاته وعلاقته مع غيره من الشعوب والدول.

وقد "قام تقرير التنمية البشرية العربية الأول الصادر في عام 2002م، الذي غطى 280 مليون عربي يشكلون 5% من سكان العالم ويقطنون 22 دولة عربية في عام 2000م، بدراسة أبعاد التنمية البشرية في الوطن العربي، فالبشر هم الدعائم الرئيسة لبناء التنمية إليهم تعود منافعها وقد قام محررو التقرير بتقييم درجات التقدم وتقصي مواطن النقص بصورة موضوعية، من جهة نظرهم ليبسطوا أمام

[1] _ فكرون السعيد، المرجع السابق، ص152.

أنظار صانعي القرار استراتيجيات تحقيق التنمية الإنسانية، وليلفت الانتباه إلى مشاكل الوطن العربي التي يمكن أن تجد علاجا لها في إطار العمل العربي الجماعي"[1].

"ويكشف التقرير عن جوانب التقدم في قطاعات الصحة والسكن والتعليم، بما في ذلك ما أنجزته البلدان العربية في مجال خفض معدل الوفيات، فقد ارتفع متوسط العمر بنحو 15 عاما خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وانخفض معدل وفيات الأطفال بنحو الثلثين، وبالطبع تم هذا على سبيل الأخذ بالأسباب ولا يعني أن التقدم في قطاعات الصحة والسكن والتعليم قد مد من أعمار الناس، وفق الاعتقادات الشائعة، كما أن حساب ارتفاع معدل متوسط العمر قائم على أسس غير صحيحة إحصائيا، فالإحصاءات العامة الدقيقة غير متوفرة في كثير من الدول العربية، وتعتمده عادة على بيانات حكومية تخص جزءا صغيرا من السكان، وعموما لا يؤخذ بعين الاعتبار في حساب تلك المعدلات ضحايا الحروب والكوارث"[2].

"ووفق مقاييس التنمية البشرية، كانت إنجازات الدول العربية خلال العقد الأخير، أقل من المتوسط العالمي، غير أن إنجازات الدول العربية على صعيد مؤشرات الدخل كانت أفضل منها على صعيد مؤشرات التنمية الأخرى، أي أن الوطن العربي يعتبر أكثر غنى وأقل نموا، وعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر مقارنة مع أجزاء أخرى في العالم، فإن التقرير يؤكد أن الوطن العربي مازال مكبلا بأغلال أخرى من الفقر تتمثل في فقر القدرات والفقر والفرص، والتي تنجم عن ثلاث نواقص، هي نقص في الحرية وفي تمكين المرأة وفي حقول المعرفة، ويرى التقرير أن هذه النواقص لا تعالج بالنمو وحده، كما أن وجودها لن يضع المنطقة على طريق التنمية المستدامة"[3].

[1]_ التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مركز الإنتاج الإعلامي، الإصدار الحدي عشر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ص77، 78.

[2]_ المرجع نفسه، ص78.

[3]_ نفسه، ص79.

كما "لا شك أن التلوث البيئي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث، هذا فضلا عن عمليات إعادة التوطين للتقنية الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات ولم تجد وطنا لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها"[1].

إن ما يعانيه الوطن العربي اليوم من اختلال في سياسة التنمية أسبابه متعددة ومترابطة ومتراكمة عبر عدة عقود سواء من حيث المعوقات التاريخية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية التي صنعت التخلف وضعف الرابط الاجتماعي والإهمال لقيمة الفرد والأسرة داخل المجتمع الذي أصبح يعاني من الفقر والبطالة وأزمة السكن وضعف الرعاية الصحية وعدم التمتع بالحريات وحفظ حقوقه كما هي مكفولة في المواثيق الدولية، وهذه المعوقات أثمرت لنا مجتمعا هشا وحكومات ضعيفة وسياسات فاسدة واقتصاد ضعيف، وتبعية دائمة للغرب وللدول الاستعمارية، حيث صعب على هذه البلدان الانفكاك من قبضتها وإيقاف نهبهم لخيرات الشعوب العربية، خاصة مع عصر العولمة التي أصبحت هذه الشعوب إضافة إلى ما سبق مسلوبة الهوية ويتم التحكم بها عن بعد بواسطة العولمة التي أصبحت سلاح إيديولوجي في أيدي الدول القوية لتطيل التخلف والأزمات لهذه الدول حتى تستفيد وتستثمر من ذلك تحت شعار مصائب قوم عند قوم فوائد.

[1]_ التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، المرجع السابق، ص82.

المبحث الثاني: الحلول والبدائل لمعوقات تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي

01- الحلول للمعوقات الخارجية (الايديولوجيا والعولمة):

إن الدول العربية في هذا العصر سواء كانوا حكومات أو مجتمعات فهي تواجه تحديا كبيرا داخل أوطانها وضرورة أن تحمي نفسها من الغزو الغربي الذي هو بمثابة استعمار جديد ومتطور جدا وأسلحته متمثلة في الإيديولوجيا والعولمة والنظام العالمي الجديد الذي يجعل الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعالمية بيد أمريكا وحلفائها، وهم يسعون جاهدين لأمركة العالم عن طريق نشر ثقافة الغرب داخل المجتمعات العربية، وجعل أنفسهم نموذج متقدم تحتذي به الدول المتخلفة التي نالت استقلالها حديثا.

"ولابد من التأكيد في هذا الصدد على أن البلدان النامية، وفي مقدمتها البلدان العربية، ستفشل دون ريب في كسب رهان العولمة وخوض غمارها بنجاح، إن لم تصلح شؤونها السياسية إصلاحا جوهريا، مكتفية بتبني الوجه الاقتصادي لإيديولوجية العولمة: الليبرالية الجديدة، ومتجاهلة في الوقت ذاته الوجه الآخر للعملة: النظام الليبرالي الديمقراطي،"[1] "وهو يمثل الضمان الوحيد للحد من مساوئ العولمة، ويكشف عبر حرية الإعلام الأيدي الخفية المتاجرة بشعاراتها، والبون الشاسع بين عولمة التقدم والتضامن بين الفئات الاجتماعية ضمن المجتمع الواحد والتضامن بين الشعوب والاعتراف بالآخر واحترام حقوقه من أجل دعم قضايا السلام وحقوق الإنسان والشعوب وبين عولمة مافياوية تقطف ثمارها فئة من السماسرة، وتقذف بلدنا بأسرها في أتون التفكك والفوضى"[2].

"وإذا لم تنجح الشعوب العربية في كسب رهان الديمقراطية في بداية الألفية الثالثة ستجد نفسها بعد قرن ونصف، وفي "عصر ما بعد العولمة" واقفة في محطة نمو التخلف مطالبة بالديمقراطية، كما طالب

[1] _ الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص23، 24.
[2] _ المرجع نفسه، ص23، 24.

جيل الرواد بالعدل السياسي والحرية، فالقضية الأولى في العالم العربي هي قضية سياسية بالأمس، واليوم، وغدا"[1].

"في كتاب نقد العقل العربي نلمس لغة **الجابري** الحريصة فيما يخص قضية العولمة، حيث أكد أن العولمة تعكس إيديولوجيا الهيمنة على العالم وأمركته لأنها تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلد بعينه وهو الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك يعود **الجابري** إلى التراث العربي ويطالب بضرورة نقد العقل العربي والولوج إلى الثقافة العربية من أجل تجديدها "بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها ... وذلك يحتاج إلى اكتساب الأسس والأدوات ... وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية،"[2] "إن الشعوب لا تستعيد في وعيها ولا يمكن أن تستعيد إلا تراثها وما يتصل به، ومنه يتساءل **الجابري** كيف يمكن بناء حضارة للعرب؟، يؤكد **الجابري** على ضرورة إحداث وحدة عربية وإنجاز نوع حقيقي من الثورة الثقافية بغرض القضاء على محو الأمية ونشر المعرفة، معنى ذلك أن **الجابري** يريد من الحضارة العربية أن تهضم الفكر الغربي دون أن تفقد هويتها لأن الماضي دائما مصدر إلهام بحكم كون الحاصل منه هو للخلف امتد مثله الإشرئباب إلى المستقبل بأضعاف مضاعفة"[3].

"في رأي الدكتور **جلال أحمد أمين** القضية متعلقة فقط بمعادلة الاختيار بين الإتباع والتقليد، أي عدم المساس بالثوابت القومية والوطنية، كاللغة والدين والتاريخ، وفي نفس الوقت الانفتاح على ما يفيد الأمة من اكتساب لمهارات العلوم والمعارف، ويمكن جعل التراث باعثا على الإبداع عن طريق الغوص في مقومات التراث ومسلماته وما يعامله التراث كبديهيات، والكشف عما لا يزال من ذلك حيا

[1]_ لحبيب الجنحاني، ، المرجع السابق، ص25.
[2]_ هرنوه نصيرة، المرجع السابق، ص296.
[3]_ المرجع نفسه، ص296.

في حياتنا المعاصرة ونمط تفكيرنا بعد تخليصه من مسلمات الفكر الغربي وبديهياته التي تفرض علينا بالقوة"[1].

إن ما يعيشه العقل العربي اليوم من جمود وذهول بإبداع الغرب وبنائه للحضارة يظهر حجم التخلف الذي تعيشه بلدان الوطن وشعوبها، خاصة مع عصر العولمة الذي أصبح فيه العقل العربي يعيش لحظة استلاب واستغراب حقيقي لهويته وتاريخه وثقافته وتراثه وعاجز عن الحفاظ عليهم وأيضا عن هذه الهجمات الغربية الذي أصبح يعرف الغزو الثقافي لهذه الشعوب العربية مما خلق إشكالية الأصالة والمعاصرة وكيف يمكن التوفيق بينهما.

"وهذا معناه أن فعل النماء متوقف على أمرين اثنين هما:

أولا: احترام التراث والاعتزاز به والمحافظة عليه وأما التراث المطلوب التمسك به كنقط انطلاق للمستقبل فهو الثابت من القيم، التي استعصى على الزمن تغييرها (كاللغة، والعقيدة، وغير ذلك)، لأن "احترام الأمة لتراثها هو احترامها لذاتها والاستخفاف بالتراث هو الاستخفاف بالنفس والأمة التي لا تكف عن تحقير ذاتها في مقارنة مستمرة بالآخرين شأنها شأن الفرد لا يمكن في أحسن الأحوال إلا أن يكون مقلدا كفؤا ولكنها تفقد قدرتها على الإبداع"[2].

"نقطة البداية إذن تكون بالأجيال القادمة، النشء الذي لا بد عليه أن يتعرف على تراثه حق المعرفة حتى يحصن نفسه من أي مسخ لهويته أو تشويه لها وذلك من خلال التعليم، فالتعليم هو أساس الانطلاق إلى المستقبل، المطلوب هو إعداد جيل يعتز بدينه ولغته وعاداته يغوص في تراثه من أجل إحيائه.

[1]_ نور الدين بن قدور، واقع الفلسفة في العالم العربي المعاصر: عوائق وأزمة في الإبداع، مجلة دراسات، مج07، العدد01، فبراير2018، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص34.

[2]_ نور الدين بن قدور، المرجع نفسه، ص34.

ثانيا: المعاصرة وما تطلبه من أنساق، ومكانيزمات ومعناه الانفتاح على النظريات الاقتصادية الغربية الحديثة الناجحة والاقتباس منها وأخذ ما ينفع ويتلائم مع ثوابت الأمة دون المساس بمرتكزاتها ومبادئها الأصلية"[1].

"إن التراث في سياقه التقدمي هو قاعدة للانطلاق نحو المستقبل، لأن فهم التراث ووعيه عقليا، منعطف تاريخي لتحقيق طموحات الشعوب العربية نحو الوحدة والتنمية، وقد لاحظنا أن نهضة العرب الحديثة لم تحارب الماضي ولم تتنكر له ولم تلتصق به بكل سلبياته، وإنما أخذنه كتراث أصيل تعتمده في تحقيق الحضارة، وليس من السهل طمسه أو تشويهه، وإذا ما فعلت الأمة ذلك فقدت أحد أهم أسباب وجودها وانتمائها القومي"[2].

"قد سعت الدول النامية بعد استقلالها إلى تنمية مجتمعاتها في جميع المجالات اقتصادية، اجتماعية سياسية عن طريق القيام بعمليات تحديثية عميقة واسعة النطاق تتطلب إجراء كثير من التغيرات البنائية، وتحقق قدرا ملموسا من التمايز البنائي والتخصص الوظيفي، كما تقتضي إحلال نسق من القيم السياسية الحديثة محل منظومة القيم التقليدية العتيقة التي تشكل معوقا خطيرا وأساسيا لجهود التعبئة الاجتماعية ومتطلبات التنمية القومية بوجه عام،[3] "وتعتبر التنشئة السياسية المخططة أحد الوسائل المحققة لذلك، فعمليات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للوطن والمواطن في المجتمعات النامية تتطلب تنمية مشتركة ومتوازية ومستقرة بين هذه المكونات الرئيسية، والتي تتطلب بدورها إعادة تنشئة الأجيال الحالية والقادمة بشكل صحيح وصحي وقويم يساعدها على التعايش الإيجابي مع الواقع الحالي بجوانبه السياسية، الاقتصادية والمالية ذلك أن الوضع الجديد برمته يتطلب إحداث تغيرات جوهرية، تطبق

[1]_ نور الدين بن قدور، المرجع السابق، ص34.
[2]_ المرجع نفسه، ص 34.
[3]_ فارح سماح، المرجع السابق، ص 12

بشكل تدريجي، ومنظم في مجمل المفاهيم والإيديولوجيات التقليدية التي تحكمت في المشاعر والعقليات الشعبية لعقود طويلة من الزمن"[1].

إن تنمية الأسرة والفرد في المجتمع العربي تحتاج إلى نهضة فكرية قبل أي أمر آخر من أجل كسر حاجز التخلف والتبعية والقابلية للاستعمار على رأي المفكر الجزائري **مالك بن نبي** إذا لا يمكن أن يتحقق التطور والتحضر والنهضة بعقول متوقفة عن العمل ومتعلقة بالماضي أكثر من اجتهاده للعمل بالحاضر والمستقبل وتوظيف التراث ليبقى حلقة وصل بين الأجيال لتعرف تاريخها وثقافتها ودينها دون إهمال للحركة السريعة التي تحدث في هذا العصر من تقدم علمي وتكنولوجي تحكمه التقنية والعولمة.

"وقد يؤدي هذا الخطأ الاستراتيجي لفرض العولمة الأمريكية بالقوة، قفزا على المراحل التاريخية إلى إفاقة وعي الشعوب ومنها العالم العربي، وتحصنها بمقومات ثوابتها الحضارية العربية والإسلامية، مما قد يؤثر إلى العودة إلى الذات الحضارية، وأن تتغير أدوارها من ردود الأفعال إلى الأفعال ذاتها والمبادأة بدفع العدوان بأشكاله المختلفة، وأيضا بإصلاح النفوس والمجتمع من الداخل " **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**" الرعد/ 11"[2].

"ومن ثم تقع المسؤولية في المقام الأول على الأسرة العربية المعاصرة لدرأ الأضرار الواقعة الآن على أبنائها من جراء الآثار السلبية للعولمة، والانتفاع بالآثار الإيجابية لها في شؤون تحديث نوعية الحياة بما يتفق مع مقومات قيمها الحضارية والأقدام على المستقبل، المتخم بثورة المعرفة والمعلومات وأدوات الحياة الرقمية (الديجيتال) والحاسوب الآلي (الكمبيوتر) والآلية الذاتية (الأتمتة) لأدوات الإنتاج، كل ذلك من أجل الاعتماد على الذات(self Reliance) والتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية

[1]_ فارح سماح، المرجع السابق، ص 12.

[2]_ واقع الأسرة في المجتمع، تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة، "مؤتمر" المنعقد بدار الضايفة، جامعة عين شمس، سبتمبر 2004، ص31.

والإعلامية، وأخيرا وليس آخرا التحصن بقوى عسكرية وشعبية لها القدرة على الردع والمقاومة والدفاع عن أراضي الوطن"[1].

كما "أن حقوق الطفل كعضو واعد لمستقبل الأسرة العربية المعاصرة لن تقدر على الوفاء بها لأسرة بمفردها بل هو مسؤوليات الدولة العربية التي اقتنص الكثير من حكامها عصب العائلة أو القبلية للاستئثار بالسلطة واحتكارها إلى أجل غير مسمى، فأصبحت العصبية السياسية سواء كانت دموية أو حزبية أم طائفية على رأس المعوقات لإحراز التقدم في التنمية وتجاوز التخلف وبالتالي يصبح الاحتكار السياسي القائم على العصبية بمعانيها السابقة هي الثغرة التي يتسلل منها سلبيات العولمة وشرورها بما يفتح بشكل لا جدال فيه في أبواب النفاق والفساد وتفكيك المجتمع بنظمه ومؤسساته وامتداد ذلك بالضرورة إلى بنية الأسرة المعاصرة ووظائفها فيزداد فيها معدلات التفكك والهجر والانفصال"[2].

"إن العولمة الاقتصادية لا تلغي قدرتنا على العمل السياسي خلافا لما تروج له بعض النظم السياسية، بل بالعكس فالمظاهر السلبية لسياسة العولمة تفرض إعطاء بعد جديد للعمل السياسي والاجتماعي، فالعولمة ليست قضاء وقدرا، كما لمحت إلى ذلك، بل هي من صنع البشر وهم قادرون بنضالهم على كبح جماحها وتعديل وجهتها مفيدين من وسائلها التقنية الجبارة من جهة، ومن تجارب نضال الشعوب عندما تصدت لمخططات الرأسمالية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر من جهة أخرى"[3].

"نعم إن زمن نهاية الألفية الثانية يختلف جذريا عن زمن نهاية القرن الماضي، ولكن السائل تختلف أيضا، وبرزت قوى اجتماعية فاعلة لم يعرفها القرن التاسع عشر، إن ضحايا العولمة يمكن أن ينقلبوا إلى

[1]_ واقع الأسرة في المجتمع، مؤتمر، المرجع السابق، ص31.
[2]_ المرجع نفسه، ص 32.
[3]_ الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص33، 34.

ممثلين فاعلين فوق خشبة مسرح الأحداث الاجتماعية في الألفية الجديدة، فانتفاضات المهمشين قادمة دون ريب داخل الحدود وعبرها"[1].

إن المجتمع العربي الإسلامي له طبيعة وميزة تمكنه من تحصين ذاته وأجياله من الغزو الثقافي وسلبيات العولمة والإيديولوجيا، وذلك بالعودة لتعاليم هذا الدين الحنيف والتمسك به وإعطاء اهتمام للتراث الأصيل للشعوب العربية كي لا تنسلخ عن تاريخها وماضيها، ولكن أيضا على العقل العربي التفتح على المجتمع الغربي وضرورة التحكم في التكنولوجيا التي تحكم هذا العصر بما يحقق التوازن بين الغرب والعرب ويكون التباعد الحضاري متقارب على الأقل ويتشاركان نفس الوسائل ويستخدمان نفس التكنولوجيا، وهي ضرورة حتمية على الأنظمة العربية إعطائها أولوية من أجل تحقيق نهضة تنموية في كل المجالات ومسايرة العصر بكل معطياته والتحصن من سلبياته وهجوماته الإيدلوجية والعولمية من خلال التمسك بالدين والتراث وبهذا يمكن الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

"للوصول إلى آلية لمواجهة العولمة، والحد من خطورتها وهذه الآليات العديدة تلخص بالتالي:

01_ نشر الوعي والاعتراف بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال العمل الجاد، لنشر الوعي بين كل أبناء الشعب، على أهمية مؤسسات المجتمع المدني، ودورها الأساسي في النهوض بأي دولة تريد أن تتقدم وهو أمر ضروري وهام، فمن أهم أولويات الاستجابة للعولمة هو نشر الوعي والاعتراف، بأن هذه الظاهرة هي اختراع إنساني، ومن حق الجميع قبولها أو رفضها"[2].

02_ "تكوين ثقافة مدنية معاصرة، ومن هنا لابد من تشجيع كل مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة والمساهمة في تأسيس ثقافة العمل، والتعاون والاحترام والوحدة، ونبذ كل عوامل الهدم والفرقة والتخلف، وذلك باستخدام كل الوسائل المشروعة، والتي من أهمها وأولها إنشاء مراكز معلومات ومراكز ثقافية

[1]_ الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص34.

[2]_ أشرف غالب أبو صالحة، المرجع السابق، ص136.

ونوادي اجتماعية ومكاتب عامة في كل أنحاء الوطن، والتشجيع على حرية الإعلام، وتوفير المعلومات في كل مكان"[1].

03_ "تطوير المؤسسات الاجتماعية التقليدية، بمعنى أنه لابد من العمل العلمي والجاد على تطوير دور ومفهوم الآليات التاريخية، والمؤسسات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة والعشيرة، وتشجيعها على لعب دور حضاري ومتقدم، فتلك المؤسسات العريقة يمكن أن تلعب دورا هاما وأساسيا في تطوير مجتمعاتنا، إذا أحسن توظيفها وتوجيهها التوجيه السليم"[2].

04_ "تشجيع وتقنين ظواهر التطوع والأعمال الخيرية، بمعنى أنه لابد من تشجيع ظاهرة أو ظواهر التطوع في الأعمال الخيرية، فظاهرة التطوع هي من أهم الركائز الأساسية في عمل مؤسسات المجتمع المدني، وظاهرة العمل التطوعي، هي ظاهرة أصلية، توجد في كل المجتمعات وخصوصا التقليدية منها"[3].

05_ "بناء وتقنين العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الأخرى، وهنا لابد من تشجيع مؤسسات المجتمع المدني بالسعي الجاد من أجل بناء وتقنين العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الأخرى في الدولة وخصوصا في القطاعين الخاص والعام، فمؤسسات المجتمع المدني هي عبارة عن آليات وأدوات للتعبير عن قيم إنسانية عديدة منها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والديني وحتى السياسي وعليه فلابد على القطاعين (العام والخاص) في الدولة أن يشجعا هذه الظاهرة بكل الوسائل دون التدخل المباشر في شؤونها أو محاولة احتوائها"[4].

إن التحصن من سلبيات العولمة ومخاطر الإيدلوجيا الغربية التي تحاول إضعاف الشعوب العربية لن يتحقق إلا بصناعة الوعي للفرد والأسرة بالمجتمع العربي وكذا الاتحاد والتضامن كمجتمع مدني يلتف

[1]_ أشرف غالب أبو صالحة، المرجع السابق، ص137

[2]_ المرجع نفسه، ص137

[3]_ نفسه، ص137

[4]_ نفسه، ص139.

حول مؤسسات دولته ويساهم في تحقيق التنمية بوعي كامل وثقافة مدركة لخطورة هذا العصر الذي تحكمه العولمة والتكنولوجيا، والتمسك بتاريخ وهوية المجتمع حتى لا ينسلخ عن أصلها ويصبح الأجيال فريسة سهلة لسموم الغرب وسلبيات العولمة، وهو ما يجب الاهتمام به في المناهج التعليمية من أجل تحصين الأجيال من سلبيات ومخاطر العولمة والغزو الثقافي والاستغراب الذي يتعرض له المجتمع العربي.

"فالثقافية العربية يجب أن تكون رادعا أمام المحاولات الغربية التي عانت منها المجتمعات العالمية، والتي تقوم على فرض الفكر الغربي وسيطرته على المجتمعات وذلك من خلال تغيير هوية هذه المجتمعات واختراقها الفكري واللغوي والثقافي، وإجبار هذا المجتمع على التواكب مع مظاهر ثقافتهم، فالثقافة هي جزءا لا يتجزأ من السيادة والحفاظ على الثقافة العربية هو حماية لهذه السيادة، فالتحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع العربي هو قدرة هذا المجتمع بالحفاظ على خصوصيته الثقافية، وحماية المكونات والقيم التي تشكل العناصر الجوهرية للحضارة العربية والإسلامية الكبيرة"[1].

ومن الحلول أيضا:

"ترسيخ العقيدة الدينية الصحيحة التي تمتد جذورها التاريخية في المجتمع العربي، حيث العمل على أن تكون العقيدة الدينية مرجعا لكل أمور الدنيا المختلفة والمتعددة، والتي تعتبر بالنتيجة على إذابة الفوارق بين البشر وذلك من خلال ترسيخ العدل والمساواة والتوافق والتكامل والسمو بالروح، وتبني الإيمان بالعالم بأنه نواة الحياة والتشدد بفرض فكر العقيدة وذلك بإرساء قواعد الدين الصحيح من المرحلة الأولى في حياة الإنسان وهي الطفولة وصولا إلى الشباب وكسبهم للتنشئة والتوعية الدينية بأساليب تقترب من فكرهم وسلوكهم مع طرح القضايا الدينية التي تثير الجدل والنقاش وترسيخ معاني الديمقراطية والتعايش السلمي وحماية المجتمع من الانتهاكات بكافة مستوياتها وذلك للوصول إلى نتيجة سلمية لحماية أمن الثقافة العربية"[2].

[1] _ المعتصم بالله أحمد الخلايلة، المرجع السابق، ص258.

[2] _ المرجع نفسه، ص264.

ـ "حماية اللغة العربية التي تنحدر منها اللغات الأخرى فاللغة العربية هوية تاريخية للمجتمع العربي ولا يجب التخلي عنها لصالح لغة العولمة التي أصبح المجتمع العربي يتداولها في حياته اليومية، فاللغة العربية ذات الأصولية والتأثير تحتوي على معاني وتفسيرات لا تتواجد في اللغات الأخرى، فهي لغة حية تتميز بمفرداتها وتواكب كل التغيرات في أي مرحلة زمنية، وبالتالي يجب على المجتمع العربي أن يتجنب العزوف عن هذه اللغة من خلال نشر الوعي بارتباط اللغة الوثيق بهويتنا العربية واعتبارها مؤثر ايجابي متميز للأمن القومي العربي واعتبارها العامل الرئيسي لوحدة الأمة العربية ضد الاستعمار الفكري"[1].

ـ "نشر روح المواطنة التي تعتبر أساس العلاقة الإيجابية بين الفرد والمجتمع، فهي رابط إنمائي اجتماعي يقوم بالوعي التام والتمسك بالهوية والتراث وحب الوطن والتعاون، ولا يتم ذلك إلا من خلال سن القوانين التي تحدد حدود المواطنة للأفراد والتي يستطيع الفرد العربي من خلالها أن يقوم على حماية الملكية الفكرية والإبداعية لمجتمعه، فالمواطنة أساس الانتماء فلا يمكن السعي وراء احترام الأقليات والمكونات العرقية بالدولة إلا باحترام معاني الانتماء والولاء والإيمان بضرورة التعايش السلمي والتعاون"[2].

ـ "تنمية الوعي الأخلاقي والسلوكي وغرز معاني للقيم والعادات الحميدة لدى أفراد المجتمع العربي، فهي ضرورة من ضروريات تنظيم المجتمع وذلك لتجنب التفرقة بين أفرادها وعدم السماح للعنف وأساليب القضاء على القيم الأخلاقية للحضارة العربية، فالأخلاق هي لغة الأجيال ونقطة التقاء الأفكار بين الأجيال، وكما نلاحظ أن أزمة المجتمعات المعاصرة سببها الغزو الثقافي للأخلاق عبر وسائل الإعلام، والتركيز على ربطها بالمناهج والمواد الهامة والرئيسية في جميع المراحل التعليمية لأنها حجر الأساس الذي يقوم عليه التبادل العلمي والخبرات التكنولوجية الحديثة"[3].

إن أي مجتمع ينقطع عن تاريخه وثقافته وهويته فإنه يصبح سهل الاستعمار وفريسة سهلة في يد الأعداء، والحرب المعاصرة تغيرت أساليبها أصبحت حرب فكرية وثقافية وتقنية ولهذا وجب على الفرد

[1] ـ المعتصم بالله أحمد الخلايلة، المرجع السابق، ص264.
[2] ـ المرجع نفسه، ص264.
[3] ـ نفسه، ص264.

والأسرة في المجتمع العربي التزود بسلاح الوعي والتمسك بالثقافة العربية الأصيلة وكذا العودة لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يعد حماية وحصنا منيعا من أخطار الأعداء في هذا الأمر، وأيضا الحفاظ على اللغة العربية إحيائها وخدمتها وتطويرها وعدم التخلي عنها والتبحج بلغة الآخر، وكذا على الدولة أن تراقب وسائل الإعلام وتوقف ما يتم نشره من سموم دخيلة على ثقافة المجتمع العربي والإسلامي، وعلى الأسرة أن تراقب أبناءها في استعمالهم للانترنت وكذا مساعدة برامج القنوات الإعلامية المختلفة، وجعل من المدرسة مكان يرسخ للأجيال العقيدة الصحيحة والثقافة الأصيلة والتاريخ حتى تنشأ غير منسلخة عن أصلها وتراثها.

_ التركيز على أهمية التكامل الاقتصادي لمحاربة العولمة من تفكك الروابط الاجتماعية والاقتصادية ومنع الضعف الأمني العربي لفرض الرأسمالية والليبرالية العالمية التي تنهي في قراراتها الهوية العربية، وتستبدل التنمية الوطنية بالنموذج الغربي والقدر على مواجهة خطر العولمة من استنزاف مواردنا المهملة.

_ "تسخير وسائل الاتصال والتكنولوجيا والدعاية والإعلام لخدمة المجتمع العربي وذلك من خلال نشر المبادئ والحقائق الإسلامية والعربية ذات القيم الحضارية التي تنظم العلاقة بين العباد وخالقهم وبين الأفراد مع بعضهم البعض"[1].

_ "الاهتمام بالقيم والعادات والتقاليد والثقافات التي تعتبر من ركائز الهوية الدينية والعربية، كالحفاظ على مبادئ سمو الأخلاق والتربية وصلة الأرحام والتسامح والعفو وإكرام الآخرين والتعاون ومساعدة المحتاج وإقامة العدل والمساواة وعدم الغش والابتعاد عن الفواحش وسوء الخلق، وأيضا الحفاظ على طقوس الزواج والموت وبعض العادات والتقاليد التي تعتبر رئيسية في حياتنا اليومية"[2].

_ "الاهتمام بالشباب ورعايتهم وتزويدهم بمستجدات العصر ومتغيراته، مع ضرورة المحافظة على الهوية الثقافية وتراث الأمة وقيمها العربية الأصلية، وذلك من خلال إقامة الندوات والمحاضرات التي تتناول هذه

[1]_ المعتصم بالله أحمد الخلايلة، المرجع السابق، ص264، 265.

[2]_ المرجع نفسه، ص266.

المستجدات، ومناقشة ظواهر العولمة الثقافية وأثرها على وطننا العربي، وتعميق هذه المفاهيم من خلال الحوار المفتوح بين الفئة الشبابية وقبول فكرهم ودوافع حرياتهم والاهتمام بها"[1].

_ "العناية والاهتمام باللغة العربية الفصحى والتوسع في استخدامها، من خلال وسائل الإعلام المرئية كانت أم المسموعة وحتى المقروءة، وتدريسها والتركيز عليها في المراحل التعليمية في المدارس والجامعات، وترجمة العلوم التي تحتوي على لغات أخرى إلى اللغة العربية مع الاهتمام في توحيد المصطلحات العربية ونبذ ذات الأصولية الغربية وعدم التكلم بها"[2].

_ "إعادة النظر في بناء مناهج التربية والتعليم في المدارس والجامعات والمعاهد والكليات وغيرها من مؤسسات التعليم وفق الأطر الثقافية اللازمة لتطوير هذه الفئة العمرية، حيث تصبح مؤهلة في مواجهة الثقافة الغربية وقادرة على التأقلم معها وأخذ ما هو ايجابي منها ورفض ما وهو سلبي، مع الحفاظ على القيم الثقافية العربية"[3].

إن الخلل الذي يعيشه المجتمع العربي اليوم في انفصال الأجيال عن تاريخه وهويته وتراثه وجعله عرضة لمخاطر العولمة وسلبياتها هو أن المدرسة أصبحت مناهجها مستوردة من طرف الغرب، ولم تعد تعلم الأجيال الأصالة والتراث مما جعل هناك اختلال في التوازن بين ما تريده الأسرة وبين ما تريده الدولة التي تؤثر عليها الإيدلوجيا الغربية بجعل المناهج التعليمية موافقة للحداثة والعولمة والتقارب بين الشرق والغرب، ولهذا وجب الاهتمام بالأجيال وما تتلقاه في المدارس من مناهج التي تحتاج للتعديل والغربلة والاهتمام بالشباب وترسيخ ثقافة العادات والتقاليد فيهم ومحاولة التقارب بين أفراد المجتمع وأسرته وخلق بيئة تساعد على التعاون والتكافل وتخلق روح التضامن والتسامح بين أفراد المجتمع بما يجعله وحدة واحدة تستطيع أن تحمي نفسها وقت المخاطر بما يدعو إليه الدين الإسلامي الحنيف وكذا ما تعود عليه الآباء والأجداد في تراثهم وتقاليدهم، حتى في فترة الاستعمار الغاشم الذي يحافظ فيه الأجداد على المدارس

[1]_ المعتصم بالله أحمد الخلايلة، المرجع السابق، ص267.
[2]_ المرجع نفسه، ص 266.
[3]_ نفسه، ص266.

القرآنية لتعليم أولادهم القرآن الكريم واللغة العربية والأخلاق الإسلامية الأصيلة، وهو ما يجب أن ينقل للأجيال فالدين والتراث حصن منيع يحمي المجتمع العربي من التهديدات الإيدلوجية وسلبيات العولمة التي تحيط به من كل جانب.

02- الحلول الاقتصادية:

يعتبر الانتعاش الاقتصادي في هذا العصر هو الحل الأمثل لتحقيق أي تنمية للمجتمع أو لمؤسسات الدولة، فالاقتصاد هو العمود الفقري لنهضة الدول، وهو الذي يحدث الفرق بين الدول النامية والدول المتقدمة، ولهذا كان لزاما ومن الضروري جدا الاهتمام بهذا الأمر إن أرادت الدول العربية تحقيق نهضة وتنمية فعلية وكاملة ومستدامة في كل القطاعات وللفرد والأسرة، وذلك ببناء المؤسسات الاقتصادية التي تنتج وبناء المصانع والاهتمام بعالم التكنولوجيا والصناعات التقنية ومحاولة التوازن بين الصادرات والواردات والبحث عن بدائل لاقتصاد الريع، وكذا محاربة الفساد الاقتصادي والغش وضبط الأسواق التجارية وحماية المستهلك وغير ذلك مما يحافظ على اقتصاد الأوطان العربية.

"عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة، حيث أوضح Myrdal أنها تمس الجوانب التالية:

ـ الرشاد: حيث لابد أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكير حديث"[1].

ـ"التخطيط الاقتصادي: حيث لابد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الإستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس

[1] ـ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص31.

(باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها) وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معين، باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها في حالة تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر"[1].

_ "التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: حيث لابد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية وتقل الفوارق في توزيع الثورة والدخل، وترتفع مستويات المعيشية وتتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع.

_ تحسين المؤسسات والاتجاهات: إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي وتتشجع المشروعات الفردية، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة، كما أن تحسين الاتجاهات الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة والقيادة والتعاون، والاعتماد على الذات والاستقامة والنزاهة وبعد النظر"2.

إن البلدان العربية مازالت تعاني التخلف والتبعية بسبب أن اقتصادها ضعيف وهو ما جعلها دول نامية ومستهلكة وتعاني التبعية، لأن الاقتصاد هو الأساس الذي به ترتقي المجتمعات ويحقق لها تنمية وبه تفتح مناصب الشغل وبناء السكنات ومؤسسات الخدمات الصحية والاجتماعية، وكذا يتم إنجاز المشاريع الكبرى للأوطان ورفع مستوى الدخل الفردي والعائلي بما يكفل العيش الكريم، وفي حالة اختلال سياسة الاقتصاد فإنه يحصل العكس ويكثر الفقر والمشاكل الاجتماعية والأزمات الاقتصادية وهو أمر مازالت هذه الدول العربية تناضل من أجل رفع مستوى الاقتصاد الذي دوما تجد نفسها عاجزة بسبب سيطرة الغرب على الاقتصاد العالمي والإنتاج لكل شيء والتحكم في الأسعار العالمية والتجارة الخارجية.

[1]_ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص31.

[2]_ المرجع نفسه، ص31.

"لقد مر وقت طويل والاقتصاديون يعاملون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصلة عن الأفكار السياسية ومستبعدة دور الأفراد في المجتمع، إلا أن تم جمع نظرية في الاقتصاد السياسي تشرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا وأيضا أعلى جودة، وذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء، أي تحقيق التنمية البشرية"،[1] "وتجسد ذلك من خلال تغير نظرة البنك الدولي الذي ساند كثيرا النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات، حيث أكد في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، التي تتضمن أكثر بكثير من مجرد ارتفاع الدخل، لتشمل موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة وفقر أقل وبيئة أنقى وتوازن أكثر، ومساواة في الفرص وحرية شخصية وفردية أكبر، وحياة أغنى بالثقافة، وهي معايير اجتماعية لابد أن تسير جنبا إلى جنب مع عملية التصنيع، الذي يضمن تلبية تلك الحاجات الأساسية"[2].

"يعتبر التمويل من أهم الوسائل الضرورية للعملية الإنتاجية، والتمويل هو عبارة عن تدفق مالي أو سلعي بين المؤسسات الممولة، والنشاط المستفيد من هذا التدفق المالي أو السلعي، كما يعد التمويل من أهم العوامل التي تدفع بالاستثمار الزراعي إلى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والتنمية الزراعية بصفة خاصة"[3].

"كما أن للتمويل الفلاحي أهمية اقتصادية بالغة، فاعتمادا على التمويل يكون بقدرة المزارعين استغلال أراضيهم أحسن استغلال، من خلال إمكانية شرائهم الأنواع المختلفة من الآلات الفلاحية الحديثة، والبذور المنتقاة ذات السلالات الجيدة، والأسمدة والمبيدات ...، وتتوقف كفاءة عمليات التمويل على طريقة توزيع القروض وحجم رأس المال المخصص للعمليات التمويلية الفلاحية، وطبيعة

[1]_ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص25.

[2]_ المرجع نفسه، ص25.

[3]_ محمد بويهي، سياسات وأساليب تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر، العدد23، جوان 2013، ص408، 409.

استخدام رأس المال التمويلي في العمليات الزراعية،"[1] "وللوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية التمويل في القطاع الفلاحي، يجب وضع سياسة زراعية تهدف إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي، وذلك من خلال استخدام أساليب الإنتاج الحديثة، والتي غالبا ما تكون ذات مردودية عالية، كما أن المتابعة للقروض الممنوحة والمراقبة في استعمالها في المجالات المخصصة لها، تعتبر من بين أهم الطرق التي تعمل على تحقيق نتائج هذه القروض والهدف المرجو من سياسة الاقتراض،"[2] "لأن عدم متابعة ومراقبة استعمال القروض، قد يؤدي إلى تحويل جزء كبير من هذه القروض إلى استعمالات أخرى خارج القطاع الزراعي، لذلك فإن التوعية والتوجيه الخاص بالإرشاد في الاستعمال الأمثل للقروض الفلاحية، قد اهتمت به معظم المنظمات والهيئات المتخصصة في مجال التمويل"[3].

إن اهتمام الدول العربية بثرواتها ومواردها وحسن استغلالها وفق مخططات مدروسة قد يرفع لها مستوى الدخل القومي خاصة الفلاحة والتي تؤمن الغذاء وتخدم قطاع الصناعات التحويلية وكذا الثروة الحيوانية التي تعتبر عنصر مهم في رفع مخزون الخزينة، وكذا تشجيع المؤسسات الصغيرة والناشئة وتدعيمها وتسهيل تسويق منتوجاتها داخل وخارج الوطن، بما يوفر المنتوج المحلي داخل الوطن ويجلب العملة الأجنبية بتشجيع وتسهيل تصديرها، ولكن لم يتحقق تنميتها وتطويرها لأن الفساد السياسي والاقتصادي جعل هذه البلدان الغنية بالثروات فقيرة ومن الدول النامية التي مازالت تعاني باستثناء بعض دويلات الخليج التي بها نسبة سكان قليلة كقطر والإمارات والكويت، ولذلك وجب:

_ "محاربة الفقر والتخفيف من حدته حيث تعمل على ضمان حد أدنى من المعيشة للأفراد، وهذا بتأسيس شبكات الحماية الاجتماعية، والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بتحفيز

[1]_ محمد بويهي، المرجع السابق، ص409

[2]_ المرجع نفسه، ص409.

[3]_ نفسه، ص409.

الاستثمارات ورفع المعدلات الإنتاجية، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الآهلة بالفقراء وتوجيهها للاهتمام أيضا بالهياكل القاعدية، وكذا العمل على تحسين ظروف سوق العمل"[1].

_ "محاربة الفساد الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الديمقراطية السياسية، وإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية، ترصد قضايا الرشوة والفساد الاقتصادي الناجم عن تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال، وهذا ما يحتم الانخراط في جهد الحرص على تفعيل أنظمة المعلومات، وتبادلها بين الدول بخصوص القضايا العابرة للحدود"[2].

_ "حماية المستهلك تدعو العولمة الاقتصادية إلى زيادة التحرير للأسواق وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات مما يدفع ببعض هذه المؤسسات إلى البحث عن مختلف الأساليب الموصلة إلى المستهلكين بغض النظر عن مشروعيتها من عدمه، مما يحتم على الحكومة حماية المستهلك ليتمكن من الحصول على السلع والخدمات ذات جودة ووفق قدرته الشرائية، وذلك من خلال وضع معايير السلامة الصحية، وضبط قواعد الصنع، مع إقامة المؤسسات المؤهلة لذلك وتمكينها من أدوات الرقابة، وتطبيق القانون على أساس قوي"[3].

_ "تمويل البحث العلمي الأساسي هذا النوع من البحث العلمي لا يغري الخواص، لذا على الحكومة إقامة المؤسسات الكفيلة بإنجاز ودعم البحوث التطبيقية، ووضع الآليات الممكنة من تثبيت الكفاءات الوطنية، والعمل بالموازاة على وضع آليات للاستفادة من الكفاءة المهاجرة في مواقعها باستغلال وسائل الاتصال الحديثة"[4].

_ "حماية البيئة، أصبحت البيئة في ظل العولمة الاقتصادية عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد، ومتغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة نظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من

[1]_ الجوزي جميلة، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة،حوليات جامعة الجزائر، العدد23، جوان 2013، ص447

[2]_ المرجع نفسه، ص447.

[3]_ نفسه، ص447، 448.

[4]_ نفسه، ص448.

جهة، ولكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو.

الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية والعمل على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وحماية الفئات ضعيفة الإمكانيات"[1].

"إستراتيجية مواجهة الفساد الإداري والمالي:

نظرا لانتشار الممارسات التي تتجاوز القانون والتي من شأنها مخالفة اقتصاديات السوق الصحيحة، وما تتضمنه من قواعد صارمة لضبط الأعمال والمعاملات لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المستثمرين والمساعدين بالإضافة إلى اعتبار الغش والرشوة الدعامة الأساسية للفساد، فإنه يتعين اكتشافه وذلك من خلال وضع إستراتيجية عن طريق الآليات التالية"[2]:

_ "إصلاح الهيئات الحكومية، ومحاربة الأداء البيروقراطي وتقييم أساليب العمال بصفة مستمرة.

_ زيادة كفاءة قدرات العاملين ورفع مستوى خبراتهم ومؤهلاتهم من خلال برامج التدريب، بالتالي تقوية الهيئات الحكومية والإدارية والتنفيذية.

_ تحسين النظام القضائي وتوفير جميع الإمكانيات من أجل تنفيذ القوانين.

_ ممارسة حكومة الشركات في الشركات العامة والخاصة.

_ إتباع المعايير المحاسبية الدولية ما يدعم كفاءة الإدارة المالية"[3].

"مكافحة الرشوة كجزء من إصلاحات الحوكمة: وفقا لمؤشرات البنك الدولي العالمية للحوكمة، تحقق دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتائج أقل من المتوقع بشكل ملحوظ بالنسبة لمعدلات مداخيلها، حيث

[1]_ الجوزي جميلة، المرجع السابق، ص448.

[2]_ أكلي نعيمة، استراتيجيات التنمية في الجزائر، باحثة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص07.

[3]_ المرجع نفسه، ص08.

تشترك جميعها في نقاط الضعف ذاتها والتي تتعلق بالحوكمة، وتعد نقاط الضعف هذه متأصلة في طبيعة المنطقة السياسية والاقتصادية، ذلك أن أغلب الدول استبدادية، فصلا عن اعتمادها اقتصاديا على النفط الذي يرتبط بجوهر أنماط النظم السياسية والاقتصادية، وطريقة عملها التي تضعف بشكل كبير لنظام الضرائب والتمثيل، وهو ما يمهد الطريق للفساد"،[1] "لذلك تعد فجوة الحوكمة نتيجة للمؤسسات السياسية والاقتصادية التي تقمع الديمقراطية اقتصاد السوق، وعليه بات وضع آليات لمكافحة الرشوة من أجل تحقيق مستوى حوكمة أفضل في القطاعين العام والخاص، يكتسب أهمية قصوى من خلال العمل على تحسين أداء القطاع الخاص، فيما يتعلق بالرشوة وباشتراك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في حوار بناء"[2].

إن الاهتمام بالاقتصاد وتحسينه هي مهمة الدول والأنظمة السياسية القائمة، ولهذا وجب عليها وضع آليات وأسس لبناء اقتصاد متين وسليم من الفساد والعراقيل البيروقراطية التي تمنع المنتجين المحليين من أصحاب المؤسسات الصغيرة التي تعاني في تسويق منتوجاتها ومثل ذلك الفلاحين، ولا شيء يضر الاقتصاد الوطني مثل الفساد المالي والإداري والسياسي وهو ما تعاني منه دول الوطن العربي خاصة بشمال إفريقيا التي مازالت فيها أطراف داخل الأنظمة السياسية تخدم اقتصاد الدول الاستعمارية بحرصها على كسر الاقتصاد الوطني كلما حاول النهوض وهو ما حصل في فترة السبعينات والثمانينات للدول العربية حيث اجتهدت دول الغرب على تحطيم مصانعهم وإضعاف اقتصاد الدول العربية حتى لا تشكل تهديدا عليهم وعلى إنتاجهم واقتصادهم.

"إن العلاقة الجدلية بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية تنبع من واقع أن أحدهما يعتمد على الآخر بشكل لا يقبل الشك، فقد أظهرت التجارب في العديد من البلدان بأن التنمية الاقتصادية المجردة من خطط الاستثمار للرأسمال البشري كانت فاشلة، فالفرد في المجتمع هو لأحوج أولا للتنمية وذلك من واقع التخطيط له بأن يكون المهيأ لإدارة وقيادة عمليات التنمية في بلده، هذه من ناحية، أما من ناحية

[1] _ أكلي نعيمة، المرجع السابق، ص08

[2] _ المرجع نفسه، ص08.

أخرى فإن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون وجود مورد بشري علمي ومثقف ومؤهل بكل ما تحتاجه مراحل التنمية الاقتصادية في كل النواحي،"[1] "فلقد أثبتت التجارب لبعض الدول النامية ومنها الجزائر، كيف أن اعتمادها على الرأسمال البشري المستورد قد كلفها أولا خسارة من مواردها، وخسارة أخرى من فوات الفرص من عدم استغلال وتأهيل المورد البشري الوطني، وهذه العلاقة أدركها المخططون في الدول المتقدمة فهيئوا لها قواعد نظرية وتطبيقية ليقوموا بنهضة تنموية مدروسة ومستندة إلى عوامل النجاح وحسن التطبيق، وأسسوا على إثرها قاعدة اقتصادية متينة، كونها اعتمدت على تنمية الإنسان، ومنه لتحقيق التنمية الاجتماعية ليصلوا في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة،"[2] "فعمدوا منذ البداية غلى تطبيق أسس جوهرية في تأسيس التنمية وكان منها مثلا:

_ أن الثورة لوحدها لا تعني التنمية بل تعبئة الطاقات البشرية بالمجتمع والإنسان.

_ الاهتمام بتوجيه الرعاية التعليمية والتقنية للسكان وتطوير مهاراتهم ليكونوا قادرين على مسايرة التنمية.

_ التنمية الاقتصادية الحقيقية تتجلى في تأسيس واقع بشري يتناسب وحاجة البلد.

_ التنمية للطاقات البشرية أولا قبل إنشاء المصانع والمؤسسات"3.

"أما التنمية الاقتصادية فهي العمليات التي يقوم بها المجتمع في تطوير إمكانياته وقدراته وموارده بما يحقق الزيادة في دخله القومي والذي بالتالي يحقق زيادة دخل أفراده بما يوفر لهم الخدمات المطلوبة، فمن المنظور الاقتصادي الكلاسيكي البحت، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم وهي تعني الأكثر والأفضل

[1] _ رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، أساتذة علم الاجتماع بالمركز الجامعي تيبازة، ص08.

[2] _ المرجع نفسه، ص08.

[3] _ نفسه، ص08، 09.

نوعية من كل هذه المكونات،"[1] "أما بعض الاقتصاديين المثقفين من الناحية البيئية فهم يهتمون بالرأسمال الطبيعي والذي يتمحور حول الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام الاقتصادي فعليا مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء وتقنية المياه"[2].

"كما أنه لا يمكن تحقيق التقدم مرة واحدة، لهذا فإن المجتمعات العربية بحاجة إلى تشجيع وإسناد كل خطوة إيجابية في أي اتجاه والعمل الأول والذي يغير جوهريا لعلاج ظاهرة التخلف يتجسد في مسألة الإنسان أولا، لأن الموقف السليم من الذات هو بداية الانطلاق، ولم يتقدم مجتمع إلا على قاعدة النظرة السليمة إلى الذات وإمكانياتها ومحاولة التغلب عن التبعية بجميع أشكالها"[3].

وعليه فالتنمية الاقتصادية لن تتحقق إلا بتنمية الإنسان وتكوينه جيدا وبناءه ثقافيا ولهذا وجب الاهتمام بالتعليم والجامعة والبحث العلمي لأن الفرد أو الإنسان هو أساس أي عملية التنمية لأنها عملية تكون بالإنسان وللإنسان وهو ما يفقده المجتمع العربي الذي يعرف هجرة كبيرة للأدمغة ثم يستورد المناهج والمخططات التنموية من الغرب التي لا تتماشى مع الواقع العربي والفرد والأسرة العربية، فتنمية الدول العربية وتقدمها لن يتحقق إلا بتنمية الإنسان العربي وتغيير ثقافته الاستهلاكية إلى الثقافة الإنتاجية مع توفير سبل الشغل له بكافة القطاعات والاهتمام بالتكوين المهني وفتح ورشات العمل والمؤسسات الفردية وتدعيمها من أجل مساهمة الجميع في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للوطن العربي بما يضمن للجميع الغذاء الجيد والرعاية الصحية والمسكن والحريات وحفظ كافة الحقوق للفرد العربي حتى يقوم بكافة الواجبات خدمة لوطنه واقتصاد بلده.

[1]_ مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، ماي، 2007، ص222.

[2]_ المرجع نفسه، ص222.

[3]_ العيش عبد العزيز، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،، مجلة العلوم الإنسانية، العدد13، مارس، 2008، ص117.

03- الحلول السياسية:

إنه لا يمكن إيجاد حل لمشاكل ومعوقات داخل أي دولة ما او مجتمع معين ما لم يتخذ القرار السياسي، وإيجاد الحلول والمخارج السياسية لها، ولهذا وجب على المجتمعات العربية لكي تحقق التنمية المنشودة وتوطيد العلاقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة وتنشيط الحريات وحماية حقوق الإنسان وتشجيع المشاركات السياسية لأفراد المجتمع وإشراك المرأة في العملية التنموية وكذا التأسيس لمجتمع ديمقراطي حقيقي يسود أفراده روح التسامح والتشاور والانتخاب النزيه للكفاءات بتمثيل الشعب والمواطنين بالمجالس النيابية والمنتخبة وكذا محاربة الفساد السياسي والإداري والتزوير والبيروقراطية، وإلا فإن المشاريع التنموية لن تنجح في تحقيق نهضة وتنمية للفرد والأسرة والمجتمع ككل بما يجعله راقيا ومتحضرا ويتطلع لمستقبل أفضل إذا لم تكن هناك سياسة راشدة وذات قيادة تحمل الكفاءات والمهارات في التسيير بعدل ومساواة.

"في ظل هذه الآثار التدميرية الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الجزائر، وفي ظل فقدان الدولة لكثير من قدراتها والتزاماتها التنموية، أضحى العمل الجمعوي أمرا ضروريا بفعل قدراته الكامنة التي يمكن أن يسخرها قصد الاستجابة لهموم المواطنيين، فمؤسسات المجتمع المدني التي تعد حاضنا لقيم المواطنة والعدالة والمشاركة يمكنها أن تساهم بفعالية في مسار التنمية المحلية لاسيما في ظل افتقاد الدولة لإستراتيجية واضحة فيما يتعلق بهذا الموضوع،"[1] "فإذا أخذنا في الحسبان أن فلسفة التنمية المحلية إلى هذه العملية على أنها نشاط تشاركي وديناميكي شامل وتراكمي من أجل إحراز تقدم في التلبية العادلة والمستدامة والمتضامنة للحاجيات الإنسانية، فإن دور العمل الجمعوي في ترقية وتحصين هذه التنمية يصبح أمرا ضروريا، وذلك على عدة مستويات وعلى رأسها المستوى الاجتماعي، والمستوى الحقوقي القانوني، وكذلك المستوى السياسي، وأخيرا المستوى التضامني التشاركي"[2].

[1]_ صالح زياني، القطاع الثالث ودوره في مجال الخدمة الاجتماعية: دراسة في عملة إدماج الشباب لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، المرجع السابق، ص27

[2]_ المرجع نفسه، ص28.

"فإذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر ظاهرة الرشوة والفساد كأهم الخصوم لعملية التنمية المحلية نجد الجزائر من بين الدول التي تتحكم الرشوة في معاملاتها الاقتصادية حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الأخير، ويلاحظ هذا التقرير كذلك غياب الشفافية في تعاملات الجزائر المختلفة، إذ أصبحت ظاهرة الفساد والرشوة مستفحلة في أوساط الأعمال والتجارة وحتى الإدارة،"[1] "وعليه فإن العمل الجمعوي والإعلام الحر بإمكانهما التصدي وفضح هذه الظواهر السيئة من خلال النشر والبث وتعبئة رأي عام ضاغط مقاوم، كما أن القضاء النزيه والعادل، من شأنه ردع المفسدين ومعاقبتهم، ومن هنا يمكن القول أن الديمقراطية بآلياتها المختلفة وعلى رأسها المجتمع المدني والحركة الجمعوية كفيلة بتوفير الشفافية والمحاسبة لمواجهة ظاهرتي الفساد والرشوة وذلك رغم صعوبة المهمة"[2].

إن الفساد السياسي أصبح سرطان في جسد الدول العربية وهي سبب التخلف الذي يعاني منه المجتمع العربي وأثر سلبا على تنمية الفرد والأسرة به، حيث تعتبر الرشوة، البيروقراطية والتزوير في الانتخابات وطغيان المال الفاسد وتحكم المافيا ورجال المال في السياسة جعل هذه الدول تعيش في تخبط مستمر خاصة وأن للايديولوجيا الغربية يد في صياغة السياسات الفاسدة داخل أوطاننا العربية، بما يخدم مصالحها ويسمح لها بنهب ثروات الأوطان العربية، ولذلك وجب تقوية جهاز العدالة واستقلاليته وجعل سلطة القانون فوق الجميع حقيقة وليس شعارا فقط كما هو في الواقع.

"أما على المستوى السياسي فإن من المقاربات التي يمكن تبنيها لمعالجة الخلل الناجم عن توجيه الدولة المبالغ فيه للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني، ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقة التي تحكم هذين الكيانين، إذ يفترض أن تبنى العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني بالدولة على أساس احترام القانون لتتمكن هذه المؤسسات من ترقية وتوسيع فضاء الحريات وهو سينعكس إيجابيا للدفع بالتنمية المحلية نحو الأمام، ويمكن إبداء نفس الملاحظة فيما يتعلق بعلاقة هذه الجمعيات بالأحزاب السياسية"،[3]

[1]_ صالح زياني، المرجع السابق، ص28، 29.
[2]_ المرجع نفسه، ص29.
[3]_ نفسه، ص31.

"إذ ينبغي أن تقوم علاقة الجمعية التنموية بالأحزاب على أساس احترام استقلال إطارات الجمعية بعيدا عن أي توظيف أو احتواء، ولأجل صيانة استقلالية العمل الجمعوي ينبغي على هذه الجمعيات أن تدعم كل أشكال التنسيق والتعاون وتوسيع دائرتهما مما سيزيد من فعالية وقوة القدرة المطلبية للعمل الجمعوي، ويمكن إبراز عامل آخر بإمكانه أن يساهم في صيانة هذه الاستقلالية وهو ضرورة أن يتم بناء علاقات تشاركية تفاعلية بين العمل الجمعوي ومحيطه الاجتماعي، أي جعل مقتضيات التنمية المحلية وحاجيات وانشغالات المواطنين العامل الأساسي الموجه للنشاط الجمعوي"[1].

"إن شعور الإنسان بحريته وتمتعه بمواطنته، تعطيه الدافعية والقدرة على المشاركة في الشأن العام والحرص على إرادته بشكل يحقق المصلحة العامة، لشعوره بأهمية نشر العدالة وأداء واجبه في الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب واحترام القوانين والأنظمة العامة، والمشاركة عموما تساهم بدورها في ترسيخ الممارسة الديمقراطية، كما أن تعمق الدراسة الديمقراطية تتيح الفرصة المناسبة لكل مواطن للتعبير عن رغباته، وآماله وأخذ المواقف المناسبة في كل القضايا المطروحة والتعبير عن رأيه في المسائل التي تهمه أو تهم الوطن بصفة عامة، ومن خلال تكريس هذه الممارسات تتشكل المرتكزات الأساسية للعمل التشاركي الجمعوي"[2].

"لما كان الحق في التنمية بهذه الأهمية يتعين البحث عن إستراتيجية شاملة على المستويين الداخلي والدولي لوضعه موضع التنفيذ، وذلك من خلال:

1_ إقرار المساواة في فرص التنمية على الصعيدين الداخلي والدولي، وذلك بإتاحة الفرص المتكافئة للجميع في إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية .

2_ تأكيد حق كل الدول في ممارسة السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ونشاطها الاقتصادي باعتبار ذلك الأساس في أية تنمية.

[1]_ صالح زياني، المرجع السابق، ص29.
[2]_ المرجع نفسه، ص29.

3_ حق اختيار نوع التنمية والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي"[1].

4_ "وضع إستراتيجيات وطنية لمحاربة الفقر والحرمان.

5_ الارتقاء بمستوى جودة الحكم في الدول العربية للوصول إلى الحكم الراشد، لغرض التقليص من مستوى الفساد ودرجة خطورته.

6_ تقليل الهوة الصارخة بين دول الشمال والجنوب، وذلك بإرساء دعائم التضامن الدولي الفعال القائم على تزويد الدول النامية بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع وتسهيل تنميتها الشاملة.

7_ تفعيل دور الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية والمستحدث بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان رقم 1998/ 72، والذي يتمثل دوره في تقديم دراسة عن الوضع المحرز في مجال إعمال الحق في التنمية"[2].

إنه لا يمكن للمجتمع العربي أن يحقق التنمية للأسرة والفرد ما لم يتمكن من محاربة الفساد في قمة الهرم بالسلطة الحاكمة وتطهير العمل السياسي من الفاسدين، وتنشيط الحريات داخل المجتمع واحترامها، وتحقيق العدالة والمساواة بين كل أفراد المجتمع، وتمتين العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والتسهيل لجميع المواطنين حق الترشح للمجالس الانتخابية وكذا احترام حرية التعبير وكل حقوق الإنسان المتفق عليها في المواثيق الدولية، وبذلك فقط يمكن أن تكون الممارسة السياسية داخل أي بلد عربي نزيها ويحقق حكما راشدا يحقق التنمية المستدامة للأسرة والفرد والمجتمع وفي جميع المجالات.

"فقضية التنشئة السياسية لا تعد مطلبا علميا أكاديميا فحسب بل تمثل واقع الأمر ضرورة عملية يفرضها الواقع الاجتماعي والسياسي ذاته، وتتطلبها عملية التنمية القومية بصفة عامة والتنمية السياسية بوجه خاص بوصفها تنمية نوعية في إطار عملية التنمية الشاملة إذ تتوخى تطوير النظام السياسي القائم أو استحداث نظام سياسي عصري بديل يسمح بالمشاركة ويؤكد على حقائق التكامل السياسي

[1]_ شادية رحاب، رقية عواشرية، المرجع السابق، ص52.

[2]_ المرجع نفسه، ص52.

وإمكاناته على نحو يوفر أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع، تتطلب هي الأخرى مزيدا من الوعي السياسي، ونضجا في القدرات السياسية لأعضاء المجتمع ومؤسساته،"[1] "ويتحقق هذا كله من خلال تغيير أو تعديل نسق الثقافة السياسية السائد أو تطوير ثقافة سياسية جديدة تتواءم مع معطيات العصر ومتطلبات التنمية والتغيير أي عن طريق تنشئة أعضاء المجتمع سياسيا وإعدادهم للمواطنة الصالحة من أجل إشراكهم في ديناميكيات التغيير والتنمية المنشودة وذلك من خلال وكالات التنشئة السياسية ومؤسساتها وفاعليتها المختلفة، وفي ضوء نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتوافق مع السياق الاجتماعي والنسق الثقافي للمجتمع ويوفر في الوقت نفسه الحد الأدنى من الاتفاق القيمي من شأنه الإسهام في إنجاح جهود التعبئة الاجتماعية بما تنطوي عليه من توجهات وأفكار يسهل تقبلها والسلوك على هديها"[2].

"أن المشاركة الشعبية الفعلية هي عامل أساسي من عوامل نجاح التنمية ودوامها، وأن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، بما فيها الحق في التنمية وشفافية ومساءلة الحكم والإدارة في كل قطاعات المجتمع، وكذلك المشاركة الفعالة للمجتمع، المدني تشكل كلها جزءا أساسيا من الركائز الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة المتمحورة حول المجتمع والناس"[3].

"ويظهر اليوم أن الانتقال الديمقراطي في الدول العربية أصبح رهينة مصالح واحدة بين النخب الدولارية والقوى الاقتصادية والجيوستراتيجية، وتبقى مسألة الديمقراطية في الوطن العربي دائما هي الراهنة، لأن الديمقراطية لم تفرض نفسها نتيجة ضغط متعدد الأشكال من السوق الدولية، لكن تعتبر ثمرة لإرادة

[1]_ قارح سماح، التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العددان 2و3، جانفي_ جوان، 2008، ص08، 09.

[2]_ المرجع نفسه، ص09.

[3]_ عمر يوسف الطيب، الحق في التنمية في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان (الإعلان الأمريكي_ الميثاق الأوروبي_ الميثاق الإفريقي)، دراسات إفريقية، ص74.

الشعوب في التحكم في مصيرها بنفسها وبناء على هذا ستكون ضد النظام الدولي الجديد الذي يهدف إلى القضاء على بعض شعوب الإنسانية"[1].

إن أزمة الواقع العربي اليوم هي أزمة سياسية بالدرجة الأولى فيما يسمى بالانتقال الديمقراطي وإنجاح التجربة الديمقراطية حيث مازالت تعرف الأنظمة السياسية العربية فسادا كبيرا وتزويرا في كل الاستحقاقات الانتخابية بما يجعل أصوات الشعب بدون قيمة، وبهذا صنع القطيعة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة لأنه فقد الثقة بها نظرا للفساد الذي يعشعش بها بما يصنع التخلف بامتياز، فبداية التقدم والتنمية تبدأ باتخاذ قرار سياسي سليم، وهذا لتحقيق تنمية الفرد والأسرة والمجتمع والدولة عامة وبما يخدم الجميع.

"إن التركيز على مسألة الديمقراطية والتنمية كمدخل من مداخل الأمن الإنساني يوحي بوجود مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، لكن من أجل تحقيق هذا المفهوم من الأمن لابد من ضمان الأمن من خلال دولة القانون، تنمية مستدامة خلاقة لمناصب شغل وللثروة، والقائمين على الموارد البشرية، الديمقراطية ونقصد بذلك الثقافية، الثقة بين الحاكم والمحكوم المشاركة السياسية الدائمة، التداول على السلطة وديناميكية المجتمع المدني ولن يتم ذلك إلا إذا توفرت شروط أساسية أهمها: صحافة حرة وفعالة، الفصل بين السلطات والفاعلين في ديناميكية المجتمع"[2].

"التركيز على مسألة حقوق الإنسان وخلق مسؤولية دولية أي عالمية حقوق الإنسان يعبر عن تصور عام وشامل معبر بالأساس عن فكرة عالمية حقوق الإنسان وإعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، هذا ما يدعى بـ "الهندسة السياسية"، وتشكل الديمقراطية والتنمية محوران أساسيان في هذه المعادلة، ويرى الأستاذ بطرس بطرس غالي الديمقراطية الحقة لا تنحصر في وجود مؤسسات وإنما تتعدى ذلك لتشمل الذهنيات أي تكوين ثقافي ذهني يعزز مبدأ التسامح واحترام الآخر والتعددية والتوازن،

[1]_ رشيد تلمساني، الديمقراطية والنظام الدولي الجديد، معهد العلوم السياسية (ترجمة جمال الدين شيوخ)، ص19.

[2]_ مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر، المرجع السابق، ص 216، 217.

والحوار بين القوى التي يتكون منها المجتمع،"[1] "ولقياس مدى ديمقراطية الأنظمة والشعوب، هناك مجموعة من المؤشرات التي تحدد على أساسها درجة الديمقراطية:

01_ درجة التباين السلطوي.

02_ درجة المشاركة السياسية.

03_ درجة التمثيل.

04_ مدى احترام حقوق الإنسان.

05_ مدى استقلالية قطاع العدالة وتطبيق القوانين.

06_ مدى حرية التعبير والرأي"2.

إذا تعتبر العلاقة بين التنمية والديمقراطية علاقة وثيقة وتكاملية، والديمقراطية هي السبيل الوحيد لتحقيق التنمية للفرد والأسرة بداية من احترام الحريات وحقوق الإنسان وجعل العدالة والمساواة أساس التعامل بين أفراد المجتمع، وكذا في علاقة المواطن بالدولة وكيفية التعبير عن رأيه بكل حرية، وكذا محاربة الفساد السياسي والإداري والبيروقراطية والجهوية والرشوة والتزوير وجعل سلطة القانون هي أساس الحكم وبذلك فقط يمكن للتنمية الاجتماعية والسياسية أن تضع أسس البناء والنهوض بالوطن والمجتمع.

"ومن ثم فإن التنمية المستدامة متعددة الأبعاد، سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية تجعل من الإنسان وحدة التحليل ومحو التنمية (التنمية الإنسانية)، فلقد تعددت تعاريف عملية التنمية السياسية إلا أن جوهر العملية يبقى واحد يسعى إلى بناء مشاركة سياسية فعالة يقوم بها مواطنون معنيون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي، وإنشاء مؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية وتحقيق التعاون والانسجام، توفير الوعي والتنشئة السياسية، توفير قاعدة مشاركة واسعة وفعالة من خلال إنشاء نظم

[1]_ مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر، المرجع السابق، ص217، 218.

[2]_ المرجع نفسه، ص218.

حزبية فعالة وترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان"،[1] "في ظل عمليات التنمية السياسية لابد من ضمان أهم الحقوق والحريات السياسية من خلال:

_حق المواطن في التمتع بالجنسية والمواطنة.

_ حق المساواة أمام القانون.

_ حرية الرأي والصحافة والنشر.

_ حق الاجتماعية وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية.

_ حق تولي المناصب والوظائف العامة.

_ حق مخاطبة السلطة.

_حق في الأمن.

أي كفالة الدولة للمواطن سياسيا كما نصت عليه العقود السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة"[2].

"إن كل من الحقوق السياسية والمدنية من الحقوق المجتمعية وقضية تفعيلها، قابلة للفصل على المستوى الحليلي ولكن غير قابلة للفصل في الواقع، مما يمكن استخلاصه عامة من هذه العملية هي أنها تعمل على تحقيق نوع من حرية المبادرة الاقتصادية وحرية المبادرة السياسية مع دور ضامن للدولة فيما يخص الحماية الاجتماعية في حدها الأدنى، فالدولة لا تتخلى عن عملها في التنسيق بين مختلف المستويات.

ينتج عن هذا التحليل أمن الإنسان أي دولة القانون، تنمية مستدامة، ديمقراطية، الحكم الراشد والشفافية"[3].

[1]_ مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر، المرجع السابق، ص221.

[2]_ المرجع نفسه، ص221، 222.

[3]_ نفسه، ص225.

إن الاختلال والضعف الذي وقعت فيه السياسة في الوطن العربي جعلها بحاجة إلى التنمية أيضا حتى ترتقي للدرجة التي وصلت إليها الدول المتقدمة في ممارسة العملية الديمقراطية وأصبحت التنمية السياسية لجميع الأمور المهمة التي ينبغي على الدولة ومؤسساتها أخذها بعين الاعتبار وبما نصت عليه مواثيق حقوق الإنسان وكذا الاستفادة من تجارب الدول المتحضرة، وجعل من النشاط الحزبي أو الجمعوي كأساس يتم من خلاله ممارسة السياسة والديمقراطية بما يحقق تنمية سياسية داخل الأوطان العربية والتي بدورها تحقق تنمية شاملة للفرد والأسرة من خلال احترام حرياتهم وحقوقهم المدنية والسياسية المكفولة له بنص القانون المحلي والدولي.

حيث "يشكل الإنسان محور عملية التنمية، وتضمن جميع الدساتير والأديان حقوقه في ممارسة حياته وإدارة شؤونه بحرية تامة بعيدا عن القهر والإذلال في إطار من المساواة والعدالة التامة بين المواطنين، وفي المقابل على الإنسان المواطن احترام حقوق المواطنة للآخرين دون التدخل في شؤونهم وإعاقة أعمالهم، وممارسة ثقافة الحوار في التواصل مع الغير أو خلال العمل ضمن فريق متجانس مع شركائه، وعليه احترام القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة لتنظيم إدارة شؤونها وتلك التي تضمن حياة وأملاك وخصوصيات شركائه في الوطن، والسعي لتطوير النظام التشريعي مما يؤمن عدالة أكبر ومساواة في الحقوق والواجبات"[1].

"وعلى المواطن أن يمارس حقه الديمقراطي في اختيار ممثليه في قيادة السلطة بعيدا عن الترغيب والترهيب، فالديمقراطية والعدالة والتواصل والحوار تسمح للإنسان بنيل حقوقه كاملة في أمور التربية والتعليم والصحة والغذاء وفي العمل على قدم المساواة مع الآخرين على أساس الكفاءة والمهارة"[2].

"إن الديمقراطية هي الوسيلة المناسبة لإعادة تكوين السلطة ومحاسبتها بعيدا عن العنف أو لتحسين أدائها وتطوير نشاطها، وبين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية علاقة وثيقة، فالتنمية

[1]_ عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، ط1، 2008، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ص27.
[2]_ المرجع نفسه، ص27.

البشرية تساعد الإنسان على معرفة كيفية ممارسة حقوقه الديمقراطية بطريقة صحيحة وتمنحه القدرة على إيصال مطالبه بالعيش الآمن والكريم ومحاسبة ممثليه على أخطائهم وأدائهم،"[1] "فلا يمكن للجائع أو الأمي أو المتطرف ممارسة الديمقراطية بشكل صحيح، بل على العكس فالأمية والجهل تجعل الإنسان ينأى بنفسه عن ممارسة حقوقه بطريقة ديمقراطية، كما أن الفقر والجوع يجعلان من الديمقراطية سلعة يتداولها أصحاب المال لشراء آراء وأفكار وذمم المواطنين، فمن يريد إطعام أطفاله لن تكون له القدرة الفكرية والذهنية على محاسبة أهل السلطة وممثليه وتصويب أخطائهم"[2].

إن التنمية السياسية لا يمكن أن تحقق إلا عن طريق الديمقراطية الحقيقة هي التي تعتبر أحسن وسيلة لإعادة بناء الأنظمة السياسية أو تغييرها أو تعديل دساتيرها وقوانينها، لأن محور الديمقراطية هي الإنسان وحقه في التعبير بكل حرية والإخلال بذلك يجعل الأنظمة طاغية وديكتاتورية تقهر شعوبها وتستعبدهم، ولهذا تعتبر الديمقراطية البديل الأمثل في هذا العصر الذي أصبحت فيه الشعوب متفتحة على كل دول العالم وتتأثر بتجاربه الناجمة عن ذلك وفي سير تقدمهم بناء الأوطان وتحقيق التنمية في سائر المجالات واشتراك المواطن في العملية السياسية وبكل ديمقراطية بما يكفله لهم القانون، وهو ما يجب الاستفادة منه في الأوطان العربية وضرورة ترسيخ مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام الحريات وفتح المجال أمام النشاط السياسي للجميع بكل الديمقراطية التي تحتاج للنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد والفاسدين لكي تنجح.

"من جهة أخرى، تسمح الديمقراطية بتأمين قدر عال من التنمية للمواطنين عن طريق تصويب أداء الحكومات ومحاسبتها على نتائج أعمالها في تأمين التعليم والصحة والعمل والغذاء وغير ذلك لمواطنيها، أو عن طريق إعادة تكوين السلطة وإيصال من يستطيعون توفير معدلات تنمية بشرية واقتصادية تفتح لهم مجالات العمل وتؤمن لهم رفاهية وطمأنينة وحياة هانئة"[3].

[1]_ عبد الحسن الحسيني، المرجع السابق، ص28.
[2]_ المرجع نفسه، ص28.
[3]_ نفسه، ص28.

"كما أن ممارسة الديمقراطية تفترض تعزيز ثقافة الحوار والتواصل وحقوق الإنسان، وهذا يستوجب إقامة نظام عادل، فالعدالة تزيل الشعور بالغبن والإحباط المؤجج للعنف والتطرف، إن نجاح عمليات التنمية البشرية ومعها الديمقراطية يفرض على الدول إقامة نظام العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يفرض أيضا محاربة الفساد وإصلاح النظام الإداري والسياسي والقضائي لما فيه خير وتقدم المجتمع"[1].

كما "أن المجتمع الدولي مدعو لمساعدة مواطني الدول الفقيرة والنامية على ممارسة حقوقهم وتشجيعهم على إتقان الحوار والتواصل وهذا لا يتم سوى بالتربية والتعليم، كما ينبغي على الإعلام ممارسة دوره في الدعوة إلى نبذ العنف والتطرف والدعوة إلى الإصلاح والعدالة والتسامح ونشر الثقافة والمعرفة ومحاربة الجهل والأمية، إن مؤسسات المجتمع المدني مدعوة أيضا إلى العمل لنشر الوعي ومحاربة الأمية والجهل بمساعدة المؤسسات الاجتماعية الدولية"[2].

وعليه فلا يمكن لأي مجتمع أن يحقق تنمية راقية وفعلية بنظام سياسي جائر أو غير عادل أو بسلطة متسلطة على شعبها، ولهذا كانت العملية السياسية هي عملية تشاركية بين المواطن والدولة وهي العلاقة التي تربط بينهم عن طريق الديمقراطية التي تكرس لحماية الإنسان وحقوقه وتهدف لترسيخ مبادئ الحرية والتسامح والتضامن داخل أفراد المجتمع وهو ما يجب تشجيعه وإنجاحه في المناهج التربوية حتى تكون الأجيال متشبعة بمبادئ الديمقراطية والتسامح وتسعى لممارستها بكل حرية وبما يخدم ويسعى لتنمية المجتمع والأسرة والفرد ويضع سياسة راشدة لذلك، وكذا لبناء مواطن صالح متمتع بكافة حقوقه ويسعى جاهدا لخدمة وطنه بانضباطه في أداء واجباته تجاه الدولة وتجاه الآخر.

[1] _ عبد الحسن الحسيني، المرجع السابق، ص28.
[2] _ المرجع نفسه، ص28.

04- الحلول الاجتماعية:

إن تحقيق التنمية داخل أي دولة أو مجتمع لا يمكن أن يتحقق ما لم تتحقق التنمية الاجتماعية بما يحقق العيش الكريم للأسرة والفرد من خدمات صحية واجتماعية، وإدارات محلية، وتحسين التعليم، ورفع قيمة الدخل الفردي والعائلي وتكثيف بناء المؤسسات الإنتاجية بما يوفر مناصب الشغل ويخفف من أعباء البطالة، وكذا توفير السكن التي تعتبر عائق تجعل الأسرة والفرد تعيش في بؤس دائم إذا لم يتوفر لديها مسكن وعمل يضمن الدخل للعائلة وكذا الاهتمام بالمرأة كفرد فعال في تحقيق التنمية في كل المجالات بما يخدم المجتمع عامة، وهو ما يجب على الأنظمة العربية التركيز عليه بحسن استغلال ثروات البلد والعدالة في توزيعها على المواطنين بما تقتضيه مبادئ الديمقراطية من تحقيق للعدالة والمساواة سواء في الحقوق أو الواجبات لكل أفراد المجتمع.

"تزداد أهمية مؤسسات المجتمع المدني لأداء أدوار بالغة الأهمية في النشاط التنموي المحلي سيما وأن أحد أهم الشعارات التي يتم تسويقها في ظل العولمة شعار التنمية المستدامة، والتي تعني مما تعنيه إفساح المجال أمام العمل الاجتماعي لدرجة تستطيع فيها مؤسسات المجتمع المدني الاعتماد كلية في نشاطها على المشاريع التنموية، يؤكد المدافعون عن التنمية المستدامة على ضرورة إسناد تشكيلات المجتمع المدني أدوارا تنموية رائدة لمواجهة التخلف، خاصة في ظل فشل وعجز العمل الحكومي عن إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع التنموية"[1].

"تهدف التنمية المحلية، والتي تعد رافدا مهما وفعالا للتنمية الوطنية، لتحقيق اقتصاد أكثر إنسانية، بحيث يتم بمقتضاها رد الاعتبار للإنسان وكذلك أنسنة الاقتصاد، ويهدف هذا النوع من التنمية للاستثمار البشري في الجماعات بخصوصياتها وتراثها المحلي، وعليه تنص المادة الثانية من إعلان (الحق في التنمية) أن الإنسان هو الموضوع الرئيس للتنمية وينبغي أن يكون المشارك في هذا الحق والمستفيد منه، إن التركيز على الإنسان يقصد به أنه عبارة عن كيان يتميز بمجموعة من العلائق المحيطة به والتي يتفاعل

[1]_ صالح زياني، المرجع السابق، ص14، 15.

معها باستمرار، وعليه يكون من الضروري والأجدر أن تتم تنمية محيطه وقدراته ومهاراته وصيانة حقوقه وكرامته وحريته"[1].

"إن تفعيل دور الجمعيات للمساهمة بشكل إيجابي في عملية التنمية يستدعي وضع مقاربة تأخذ في الاعتبار ركيزتين أساسيتين وهما الديمقراطية والمواطنة، إذ أنه من الصعب الحديث عن دور تنموي لهذه الجمعيات في ظل غياب أو تغيب الأساليب والقيم الديمقراطية في هيكلة وبنية العلاقات داخل هذه الجمعيات، كما أن هذه الديمقراطية لا يمكن تحقيقها إلا بمواطن يتمتع بمواطنة فعلية، وعليه لا يمكن الحديث عن الديمقراطية أو دور تنموي لهذه الجمعيات إذا كانت فلسفتها تحمل القيم العشائرية والقبلية والزبونية والانتهازية المفرطة"[2].

"فعلى المستوى الاجتماعي بوسع مؤسسات المجتمع المدني المساهمة، وفي سياق تشاركي، إيجاد الحلول للعديد من المشكلات والاحتياجات والمطالب التي تقدمها لاسيما الفئات الاجتماعية المحرومة، ففي ظل الواقع الراهن الذي يتميز بتفاوتات اجتماعية واقتصادية ليس فقط على مستوى المجتمعات المختلفة بل داخل كل مجتمع من هذه المجتمعات، وفي ظل تردي مستوى المعيشة وازدياد معدلات الفقر والبطالة، وازدياد نسبة التسرب التعليمي في الجزائر (حوالي 400 ألف تلميذ فقط يطردون من المدرسة سنويا حسب تقرير اليونيسيف لسنة 2006)، فإن ذلك يتطلب مساهمة العمل الجمعوي في بلورة البرامج التنموية التي بإمكانها التصدي لكل هذه المشكلات والتحديات"[3].

تعيش المجتمعات المتقدمة حالة من التحضر النوعي بوفرة متطلبات الحياة الضرورية وتوفر سبل العيش الكريم، والنوعية في الخدمات بشكل يستفيد منه الجميع بعدالة ومساواة، والمجتمعات العربية تعيش التخلف وضعف التنمية في كل المجالات مما جعل المواطن العربي يعيش رداءة واحتياجا لكل متطلبات الحياة وما زاد من مشقة العيش هو مشكلة البطالة وأزمة السكن وضعف الدخل الفردي والعائلي وكذا

[1]_ صالح زياني، المرجع السابق، ص13.
[2]_ المرجع نفسه، ص27.
[3]_ نفسه، ص28.

ضعف علاقة المجتمع المدني بالدولة الذي يعتبر الوسيط لنقل انشغالات المجتمع ويكشف الحقائق التي يغفل عنها أصحاب السلطة بسبب فساد المسؤولين التي تعبر عن ضعف السياسة العامة للدولة في التخطيط والتسيير لكافة المشاريع التنموية بما يخدم الأسرة والفرد في بلدان الوطن العربي.

وعليه "إن كل تحسن في مؤشرات التقدم الصحي سيدل على نجاح البلد في هذا المجال والذي ستكون له آثار موجبة على النمو الاقتصادي، وذلك بقياس عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل دون سن الخامسة، عدد الوفيات الرضع دون السنة، العمر المتوقع عند الولادة، عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات ... إلخ. وهي مقاييس تتباين بشكل ملفت للنظر بين البلدان المتقدمة والنامية"[1].

"التعليم: عند الحديث عن التنمية فلابد من معرفة التقدم الحاصل على مستوى شبكات التعليم، حيث لا تزال حصة الفرد من التعليم في البلدان النامية أقل منه في البلدان المتقدمة، وهذا بالرغم من أن الدراسات التطبيقية أثبتت العلاقة الطردية بين التعليم ومستوى الدخل، حيث تؤدي زيادة المعرفة واكتساب مهارات جديدة إلى زيادة الإنتاجية وترشيد الإنفاق، بمعنى زيادة الدخل والادخار والاستثمار"،[2] "وعليه يتوجب على حكومات تلك الدول وضع المناهج التعليمية والتدريبية والتأهيلية بما يتناسب واستراتيجيات التنمية المتبعة، التي تتطلب تخفيض أعداد الأميين وزيادة نسبة المسجلين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وزيادة نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الإنفاق الحكومي وإلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي"[3].

"إن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية، والتي تعتبر جوهرية بالنسبة للتنمية:

ـ زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المساعدة والمقومة للحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.

[1] ـ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص27.

[2] ـ المرجع السابق، ص28

[3] ـ نفسه، ص28.

ـ رفع مستوى المعيشة بشكل يضمن توفير فرص عمل أكبر وتعليما أفضل واهتماما أكثر بالقيم الثقافية والإنسانية، والتي تؤدي إلى جانب تحقيق الرفاهية المادية توليد عزة النفس للفرد بشكل كبير.

ـ توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم وذلك بتخليصهم من العبودية والاعتمادية ليس فقط مع الآخرين، ولكن أيضا بتحريرهم من الجهل والمعاناة الإنسانية"[1].

حيث تعتبر جودة التعليم والصحة من مؤشرات التنمية لأي بلد أو تخلفه، ولهذا نجد في الوطن العربي يشهد هذان القطاعان ضعفا كبيرا لدرجة عجز هذه البلدان عن صياغة مناهج تعليمية بما يناسب ثقافة المجتمع العربي والإسلامي وبلغ بها الأمر إلى درجة استيراد كل شيء حتى المناهج التعليمية وطرائق التدريس، ولذلك فهي تستطيع أن تبني مستقبل أوطانها وتحررها من التبعية، أما الصحة فهي مشكل دائم للمجتمعات العربية خاصة التي في شمال إفريقيا التي تعرف رداءة في القطاع الصحي والتجهيزات الطيبة وضعف الخدمات، وكذا كثرة الوفيات من المواليد خاصة، مما يدل على ضرورة الاهتمام بها القطاع نظرا لارتباطه بحياة الإنسان وصحته وكذا الصحة الاجتماعية عامة التي إن اختلّت تظهر الأمراض والأوبئة بالمجتمع ويصعب التحكم فيها.

كما أنه "إذا كانت المرأة في المجتمع تشكل قوة لا يستهان بها من حيث العدد، فمن البديهي القول بأنه لا يمكن استبعاد هذا العدد أو عزله عن المشاركة في عملية التنمية، إذ لا تنمية أو حضارة أو تقدم دون مشاركة جميع أفراد المجتمع، ومن البديهي أن الوصول إلى المشاركة المثلى للمرأة في التنمية يتطلب توفير مجموعة من المقومات منها: الذاتية كالتعليم، التأهيل والتدريب والوعي الاجتماعي بالإضافة إلى المقومات الخارجية: من قاعدة عمل اقتصادية تتوفر فيها فرص العمل المناسبة كما تتوفر بجانبها مجموعة من الخدمات الاجتماعية المساعدة على دخول المرأة إلى الميادين المختلفة"[2].

[1] ـ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص29.

[2] ـ لحول فايزة، جمعي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص02.

"المرأة والتنمية وجهان لعملة واحدة فالنمو لم يعد يكتفي بإنعاش المجتمع اقتصاديا واجتماعيا فحسب، وإنما أصبح يهتم بتوزيع فوائده توزيعا عادلا بما يوفر للأفراد أسباب المشاركة وفرص اتخاذ القرار والعمل وتمكينهم من المساواة في كل مراحل النمو المنشودة، فالتنمية بصفة عامة عملية مقصودة هدفها ووسيلتها الإنسان مهما اختلف جنسه (ذكرا أو أنثى) فهي تسعى إلى تحقيق نمو متكامل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وديموغرافيا، باعتبار التنمية موارد مادية يقوم الإنسان باستثمارها من خلال نظام اجتماعي سياسي يدرك ضرورة إحداث النمو ويتفاعل معه ويخطط له"[1].

"وعليه ظهر اتجاه عالمي لتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية والسياسية، ونصيبها العادل من ثروات المجتمع المادية واللامادية، وترتب على ذلك أن تصبح أجندة المرأة واحدة من أهم حركات النظام العالمي، وتضمن مفهوم التنمية إضافة إلى المعايير الكمية الاقتصادية معايير اجتماعية قيمية كقياس مستوى الحريات العامة، ودرجة المشاركة السياسية المتاحة والوصول إلى مراكز اتخاذ القرار"[2].

"كما يرتبط موضوع المرأة والتنمية بأبعاد مختلفة منها ما هو كمي ومنها ما هو كيفي وآخر مؤسسي، فتتأثر المرأة بكل ما يقدم إليها من خدمات اجتماعية ونوعيتها، فسعت برامج العمل الدولية إلى وضع استراتيجيات عمل متعددة بدأت بهدف إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة والمساواة في مجالات التشريع والتعليم والعمل والصحة، ثم تطورت تلك الاستراتيجيات عند وضع الأهداف التنموية للألفية الثالثة، هذه الأهداف فعلت دور المرأة في الأسرة والمجتمع على حد السواء"[3].

فلا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية من دون تنمية المرأة باعتبارها النصف الأساسي للمجتمع الذي يربي الفرد وتقوم عليه الأسرة وتنمية المرأة يجب أن تكون من نشأتها وحسن تعليمها ورعايتها وصحتها وحفظ كرامتها وحقوقها، وكذا إشراكها في العملية التنموية للمجتمع من خلال المشاركة في كل القطاعات ويحق لها التمثيل النيابي والانتخاب للنساء والدفاع عن حقوقهم وفق ما

[1]_ حول فايزة، جمعي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص03.
[2]_ المرجع نفسه، ص04
[3]_ نفسه، ص04.

تقتضيه مبادئ الديمقراطية ودساتير الأمم ومواثيق حقوق الإنسان، فالتنمية الإنسانية هي أسمى مراتب التنمية والإنسان هو محور وأساس الوجود في هذا الكون ولهذا كان من الضروري تحقيق التنمية له سواء كان رجلا أو امرأة.

"وفي هذا الإطار يمكن إدراج بعض الآفاق:

_ ضرورة إدماج عنصر تنمية المرأة ومقومات تمكينها ضمن أولويات التنمية الوطنية.

_التوعية الفكرية المؤسسية للمفهوم الحقيقي للتشريع والنص الديني حول مكانة المرأة في الأديان وأهمية عملها ومشاركتها في تنمية الوطن.

_ الارتقاء بالخدمات الاجتماعية بما يتوافق مع متطلبات العصر وتبيان أهمية دورها في إزالة عوائق خروج المرأة للعمل.

_ تمكين المرأة للتعامل الواعي مع ظاهرة العولمة والتوسع في إنشاء مراكز للتدريب المهني والتقني للنساء"[1].

"وإن حل قضية المرأة بتواجد المرأة عدديا في مواقع العمل، بدلا من تحليل أوضاع المرأة الكيفية داخل العمل الذي يجعل من قضية المرأة قضية احتكاك وصراع بين الرجل والمرأة، فمما لا شك فيه أن تواجد المرأة في كل المواقع الوظيفية على تنوعها واختلاف مستوياتها يعبر عن تقدمية المجتمع في قبول دور المرأة المجتمعي، على أن تحسين أوضاع المرأة في سوق العمل خاصا كان أم حكوميا يحتاج إلى إصلاح الهياكل الوظيفية من خلال إيجاد منظومة من آليات ومعايير للشفافية وتكافؤ الفرص، لإتاحة الفرص للجميع دون ترك مساحات من التقدير الشخصي على أساس الجنس أو النوع ناهيك عن فرص المرأة في

[1]_ لحول فايزة، جمعي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص08، 09.

الحصول على التدريب الوظيفي والمهني في داخل العمل أو توفير فرص التدريب للمرأة عند عودتها للعمل بعد انقطاع نتيجة لقيامها بأعباء الأسرة"[1].

"وعلى الرغم من أهمية ما سعت إلى تحقيقه خطط التنمية، وفقا لرؤية منطقية تتوافق مع العقل ولا تتنافى مع الأديان والشرائع فقد أغفلت إلى حد ما التركيز على القضية الأصل أو المرتكز الأساس في كل هذا، وهو توفير القاعدة الاقتصادية المستقلة القائمة على النشاطات الإنتاجية والتي تعتمد على تشكيل كل القوى الاجتماعية القادرة على العمل والتي تعد المرأة إنسانة ومواطنة عاملة ذات إنتاجية تسهم في الاقتصاد ووفق قيمة مقاسة سواء تعمل داخل المنزل أم خارجه وذلك وفق ما تحققه من نتائج"[2].

ولهذا تعتبر قضية عمل المرأة وحضها في المشاركة لتنمية المجتمع أضحت ضرورة في هذا العصر ومكفولة بالقوانين المحلية والدولية، ولذلك فقد سعت البلدان العربية إلى تطبيق تلك الاتفاقيات التي تمنح للمرأة فرص العمل مع ضرورة النظر إلى طبيعة العمل الذي يتوافق مع طبيعة جسد المرأة وفطرتها، فلا تكلف بأعمال شاقة أو تستخدم في وظائف قد تستغلها أو تتاجر بها، كما يجب فرض عطل الأمومة وتوفير الرعاية الصحية لها ولمولودها وفتح فرص التشغيل وتدعيم مشاريع المرأة والمؤسسات الصغيرة التي تنشئها بما يخدم الاقتصاد الوطني ويوفر مناصب شغل لها ويحفظ كرامتها وحريتها داخل المجتمع ومن دون الاخلال بتعاليم الدين الإسلامي الذي هو أساس طبيعة المجتمع في الوطن العربي.

"وفي هذا السياق يعتبر الاهتمام ببرامج محو الأمية الأبجدية والثقافية بوجه عام والإسراع بتطوير نظم التعليم الرسمي ومناهجه وتقنياته وربطها بأهداف التنمية القومية الشاملة مدخلا مناسبا لفعاليات التنشئة السياسية وتطوير الوعي السياسي لجموع المواطنين خاصة في المجتمعات النامية حديثة الاستقلال

[1]_ لحول فايزة، جمعي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص05، 06.

[2]_ المرجع نفسه، ص08.

ومن ثم يقال "إن التعليم، ومحو الأمية بوجه خاص والتطور التعليمي السريع بوجه عام يعد مظهرا للتحرر، وجانبا مهما من جوانب عملية التحديث الشاملة في الدول حديثة الاستقلال"[1].

"فعن طريق تعديل بعض الملامح الراسخة لنظام التعليم السابق يمكن للسلطات أن تحطم الهيمنة السابقة للجماعات المميزة، أو تسعى إلى خلق أو إحياء بعض الأوضاع السياسية اللازمة لنمط معين من الحياة يساعد من يحبون في ظل ظروف قاسية على إدراك الفرق بينهم وبين الأمم المزدهرة ماديا، ويتضح تأثير التغيرات الاجتماعية على عملية التنشئة السياسية، فيما لو جرت عملية كمية ونوعية لقياس حجم ونسبة المشاكل والتحديات والمخاطر التي عادة ما تنجم عن تلك التغيرات مثل (صراع الأجيال، القبلية ...)، وخصوصا إذا كانت من التغيرات السريعة التي قد تؤدي إلى حدوث مشاكل"[2].

"إن الاتجاهات الجديدة في التنمية تدعو إلى تجاوز التحديد الضيق للفقر إلى فضاء أوسع يرى الفقر بصفته حرمانا متعدد الأبعاد، وتدعو إلى التعامل معه في الإطار الأوسع للتنمية لا بصفته سياسات معزولة عن تحقيق التنمية بشكل عام، بل بصفته مكونا من مكوناتها وأحد أولوياتها الأكثر أهمية، ويتوافق ذلك مع منظور الأسرة نظرا لأن حياة الأسرة نفسها وسبل معيشتها مترابطة وغير قابلة للتجزئة، وفي هذا السياق، تتمثل إحدى المحاولات المتقدمة في ما تضمنه تقرير اللجنة المكلفة بدراسة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، الذي خصص فصلا من فصوله الثلاث لما أطلق عليه اسم نوعية الحياة"[3].

إن الدول النامية والمتخلفة تعرف ضعفا في التعليم ومحاربة الأمية ولكن مؤخرا، بعد تنشيط برنامج الأمم المتحدة بتدعيم برامج محو الأمية فقد عرفت الكثير من البلدان استجابة لهذا البرنامج وشجعت على التعليم وحماية الأطفال من التسرب المدرسي وجعل التعليم إجباري ومجاني وتخصيص مراكز لكبار السن من أجل محو الأمية، وهو أمر حقق ثمار إيجابية في البلدان العربية مقارنة مع الكثير

[1]_ قارح سماح، المرجع السابق، ص09.
[2]_ المرجع نفسه، ص10.
[3]_ أديب نعمه، المرجع السابق، ص05.

من الدول الإفريقية، فتنمية الأسرة والفرد والمجتمع عامة لا يمكن أن تتحقق بمجتمع جاهل وغير مثقف وغير واعي بما يحيط به من متغيرات داخل وطنه وخارجه، وما تفوق الدول القوية وتقدمها إلا باحترام التعليم والمعلم وتخصيص نفقات كبيرة للعلم والبحث العلمي بما يصنع الأجيال القوية التي تبني الحضارة وتحقق التقدم والتنمية المنشودة.

"فهناك 07 ميادين رئيسية تشكل نوعية حياة الأسرة والأفراد هي التالية:

01_ الصحة.

02_ التعليم.

03_ الأنشطة الشخصية (ضمنها العمل المدفوع، وغير المدفوع، والانتقال والسكن).

04_ التعبير السياسي والحكومة.

05_ شبكة العلاقات الاجتماعية.

06_ الظروف البيئية.

07_ فقدان الأمان والاستقرار (ضمنه الأمن الشخصي، والأمان الاقتصادي، بطالة، مرض، أو شيخوخة)"[1].

و"بشكل ضمني، ومن الناحية العملية فإن أهداف الألفية (وكذلك التوجه العام لما بعد 2015) تتبنى هذه المقاربة، فالقضاء على الفقر هو الهدف الإجمالي المشترك لكل الأهداف، ولا يقتصر على الهدف الأول فقط وإذا نظرنا إلى حزمة الأهداف بشكل متكامل، فإننا نكتشف بسهولة أنها تتعامل مع أوجه الحرمان المختلفة، الفقر والجوع (الهدف الأول)، الحق في التعليم (الهدف الثاني)، المساواة بين الجنسين (الهدف الثالث)، الحق في الصحة (الهدف الرابع والخامس والسادس)، الحق في بيئة سليمة ومن

[1]_ أديب نعمه، المرجع السابق، ص06.

ضمنها توفر الخدمات الأساسية وشروط السكن اللائق (الهدف السابع)، فيما الهدف الثامن يختص بالسياسات الماكروية العالمية من أجل تحقيق التنمية"[1].

وحتى لو نظرنا في الهدف الأول نفسه، فإن فيه أبعادا يمكن تلخيصها بما يلي:

_ القضاء على فقر الدخل.

_ تقليص اللامساواة.

_ توفير فرص العمل اللائق.

_ توفير الحماية الاجتماعية.

_ القضاء على الجوع وسوء التغذية"2.

ولأجل تحقيق التنمية الاجتماعية للدول النامية أعدت الأمم المتحدة برنامج "الحق في التنمية" الذي يسعى لحماية حقوق الإنسان ويوفر أهم العناصر الذي يحتاجه كل إنسان سواء كان امرأة أو رجلا لكي يحقق تنمية ويعيش بحرية وكرامة كمحاربة الفقر الذي تعاني منه الكثير من المجتمعات العربية سواء كانوا أسرة أو أفرادا والفقر رمز التخلف لأي بلد وكذا ضرورة فرض المساواة والعدالة تكافئ الفرص بين كل أفراد المجتمع وبكل ديمقراطية، وأيضا توفير الخدمات الاجتماعية والصحية للجميع وبدون تمييز عنصري أو بيروقراطي، وحماية الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يكفل العيش الكريم ويحقق تنمية الأسرة والفرد بما يجعله يعيش داخل دائرة هذا العصر بكل تحدياته والاستفادة من إيجابياته وتخفيف السلبيات خاصة في زمن العولمة والإيدلوجيات الغربية التي أصبحت بمثابة الاستعمار الجديد في هذا الزمن.

وعليه يجب "أن تقوم كل دولة بصياغة إستراتيجية تنموية للإقلال من الفقر في إطار زمني طويل المدى، وأن تكون الاستراتيجيات شاملة بشكل كاف بحيث تضم البرامج ذات الأولوية المناهضة للفقر،

[1] _ أديب نعمه، المرجع السابق، ص06.

[2] _ المرجع نفسه، ص06.

والإصلاحات النظامية والهيكلية، والسياسات الاقتصادية الكلية في إطار مترابط ومتكامل لتوفير الأساس لبرامج المساعدات، وأن تكون صياغة السياسات أكثر وضوحا وشفافية، وقبل كل شيء أن يكون زمامها في يد الدولة نفسها، في حين تلعب المؤسسات المالية الدولية والمانحون الآخرون دورا نشيطا لكنه مساعد"[1].

و"يجب أن تكون كل إستراتيجية معدة بحيث تتفهم طبيعة وأسباب الفقر في كل دولة على حدى، والصلات بين الإجراءات العامة وأبعاد الفقر المتعددة، ونظرا لأن الفقراء أنفسهم غالبا ما يكونون خير من يحدد أولويات العمل، فإنه يستوجب استشارة المجتمعات الفقيرة، وأن تكون هناك مشاورات عامة مع كل قطاعات المجتمع حول الإستراتيجية التنموية، وذلك لإتاحة رؤية إضافية لتعميم السياسات، وتحسين الرصد والمتابعة والمساءلة، وذلك لبناء أساس أقوى وأوسع لملكية البلد للإستراتيجية، وأن تكون هناك مراقبة ومساءلة فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة، وذلك بهدف القضاء على مظاهر التبذير والفساد بأنواعه"[2].

و"أن توضح الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والقطاعية والاجتماعية، وكذلك التغيرات في الهياكل التنظيمية، التي من شأنها إحداث نمو اقتصادي يعتد به بهدف الإقلال من الفقر، واستفادة الفقراء من النمو المتحقق وأن يتم تطوير مؤشرات يمكن استخدامها لمتابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومساءلة الحكومات حول تنفيذ السياسات والنتائج التي تم إحرازها، ويجب أن تتخلص المؤسسات الدولية المانحة عن دور قيادة سلطات الدولة في الوطن العربي فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية،"[3] "وأن تصبح هذه المؤسسات أكثر استعداد لتقديم النصح والمشورة والمساعدة الفنية، بهدف تعزيز الحوار مع الحكومات العربية، كما يجب أن تتبنى هذه المؤسسات دعم الإستراتيجية بأكملها

[1]_ ياسمين شكيمة، محمد البشير الأعور، المرجع السابق، ص176.
[2]_ المرجع نفسه، ص 176.
[3]_ نفسه، ص 176.

أو عدة أجزاء منها، عوضا عن دعم مشروعات مشتتة ومتباعدة، ويتم الالتزام بدعم الإستراتيجية قبل عدة سنوات، لتمكين الحكومات من تقدير تدفق الموارد بقدر معقول من الاطمئنان"[1].

"إلا أنه يمكن القول أن كل السياسات العامة المتخذة من طرف الحكومات العربية لم تخرج عن الأجندة الدولية في مكافحة الفقر والتي تعتبر وصفات جاهزة لا تراعي خصائص وطبيعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل قطر من الأقطار المطبقة فيها، لذا وجب على الإدارة السياسية في المنطقة العربية أن تظهر رغبة حقيقية في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة عبر إستراتيجية واضحة للعالم، ووفقا لرؤية مجتمعية توافقية، يؤخذ فيها رأي الفقراء في حد ذاتهم، ومنه الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأبنية السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة العربية، وتراعي فيها أيضا الإمكانات المادية والبشرية التي تزخر بها المنطقة"[2].

ولهذا فلا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية ما لم تتحقق التنمية السياسية والاقتصادية نظرا للعلاقة التكاملية بين هذه الجوانب الحساسة داخل كل دولة وحسب طبيعة كل مجتمع، وعليه وجب العمل بشكل أفقي وعمودي من أجل تحقيق التنمية في جميع المجالات ولجميع شرائح المجتمع، فالتنمية السياسية تخدم الاقتصاد من حيث ترشيد النفقات ومحاربة الفساد وحسن استغلال الثروات وكذا بناء المؤسسات الإنتاجية، والتنمية الاقتصادية تحقق التنمية الاجتماعية من حيث توفير مناصب الشغل ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والصحية ولهذا فالعلاقة بين هذه القطاعات أنها تؤثر في بعضها البعض، وهي مجموعة تؤثر في تنمية المجتمع والأسرة والفرد إما سلبيا أو إيجابيا.

"أما البعد الاجتماعي في التنمية أو ما توصف بالتنمية الاجتماعية فيعرفها **إحسان محمد الحسين** بأنها عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتعلقة بعمله ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة

[1] _ ياسمين شكيمة، محمد البشير الأعور، المرجع السابق، ص 176.
[2] _ المرجع نفسه، ص177.

رئيسة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة ومن أجل تحقيق أهداف التنمية، ويركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان كجوهر للتنمية وهدفها الأول والأخير، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم شفافية ودقة"[1].

"إن اقتلاع جذور البطالة بالبلاد النامية على المدى الطويل، سيتوقف على قدرة هذه البلاد على خلق البيئة، أو الأسس التي تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا إلى سوق العمل، وهذا لا يمكن أن يتحقق فيما نتصور، إلا في ضوء تبني إستراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل تضع على قائمة أهدافها تحقيق التوظف الكامل"[2].

"إلا أن تنفيذ هذه الإستراتيجية لن يتحقق في ضوء الاعتماد المطلق على آليات السوق، وإزاحة الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، فنحن نعتقد أن تحقيق هدف التوظف الكامل يفترض، ضمنا أنه خيار سياسي واجتماعي تتبناه القيادة السياسية وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط، وأدوات السياسية الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياتها"[3].

"أن القضاء على البطالة يجب أن يكون مرتبطا بخلق فرص عمل منتجة، الأمر الذي يتطلب دفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي (الزراعة، الصناعة، الخدمات) مع ما يعنيه ذلك من تصحيح للبنيان الاقتصادي المشوه ومن تنمية متوازنة لقطاعاته، ومن تكنولوجيا ملائمة، ويحتاج ذلك إلى أن تكون هناك إستراتيجية طويلة المدى للنهوض بهذه القطاعات تأخذ في اعتبارها دروس وتجارب التنمية الماضية، وتضمن أولوياتها تحقيق فرص العمل للعمالة المحلية"[4].

[1]_ مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر، المرجع السابق، ص222.
[2]_ رمزي زكي، المرجع السابق، ص440.
[3]_ المرجع نفسه، ص441.
[4]_ نفسه، ص441.

إن الوصول إلى مرحلة التنمية الاجتماعية الحقيقية ينبغي أن يمر بعدة مراحل وتخطيط حكيم وسليم على المدى البعيد حسب ما تقوم به الدول المتقدمة، ويعتبر محاربة الفساد السياسي والاقتصادي أحد أهم نقاط الإقلاع التنموي لأي بلد مهما كانت ثرواته ضعيفة، لأنه ليس الخلل في الثروات بقدر ما هي في حسن استغلالها والتوزيع العادل لها بين كل أفراد المجتمع، ولهذا ينبغي على العالم العربي أن يسعى جاهدا لتحقيق النهضة الاقتصادية المرجوة حتى تتحقق التنمية الاجتماعية ولا يمكن أن يتحقق كلامها ما لم يكن هناك إصلاح سياسي جذري للأنظمة التي تعرقل المسار الديمقراطي في المجتمعات العربية، والتي تتحمل هذه الفئة نتيجة التخلف والفقر الذي تعيش في الأسرة والفرد العربي بما جعله بعيدا كل البعد عن مستوى الفرد في العالم العربي، وكذا الفرق في أسلوب ونمط التحكم السياسي والاقتصادي بما يضمن التنمية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع وحق الاستفادة من ذلك بكل عدالة ومساواة في الحقوق والواجبات، وهو ما يفتقده العالم العربي ويحتاج للعمل به إن أراد أن يخرج من دائرة الدول النامية والمتخلفة فعلا لأنه يملك كل الإمكانيات ولكنه فاقد فقط للسياسة الراشدة، وهذا يشمل كل البلدان العربية باستثناء دول الخليج الذي عرفت تنمية نوعية في بعض المجالات حققت بها تنمية اجتماعية للفرد والأسرة التي تنتمي إليها.

خاتمة

إن قضية تنمية الأسرة والفرد وعلاقتها بسياسات التنمية وتغيرها وتأثيرها سلبا أو إيجابا كانت ومازالت إشكالية عبر العصور وفي كل المذاهب الفكرية، ذلك لأن الأسرة والفرد وطبيعة الحياة التي يعيشونها هي المقياس الفعلي والواقعي لدرجة تقدم وتحضر الدول، ولهذا كانت قضية التنمية للأسرة والفرد في الوطن العربي تشمل ذلك أيضا خاصة وأنها تعاني من تخلف في كل الميادين وتبعية اقتصادية وسياسية للغرب المهيمن على القوى العالمية إضافة إلى سيطرة العولمة ودخولها على كل الدول وتأثيرها في كل الأنظمة السائدة وذلك أثر فعليا على تنمية الأسرة والفرد من حيث ضعف مستوى الحقوق والخدمات التي تضمن العيش الكريم، فمشاكل البطالة والصحة والأمية وأزمة السكن والفساد السياسي بالرشوة والبيروقراطية وغيرها من الأسباب التي كانت سببا مباشرا في تخلف المجتمعات العربية وجعلها بعيدة عن المجتمع المتحضر الذي يعيشه الغرب وليس ذلك لقلة الإمكانيات المادية أو الثروات، وإنما هي موجودة ولكنها تعاني سوء استغلال وعدم عدالة التوزيع، واستغلالها من طرف الدول الغربية التي فرضت التبعية كحتمية سياسية واقتصادية وحتى ثقافية على كل البلدان العربية فكانت النتيجة تدهور مستمر وزيادة في المشاكل الاجتماعية والأزمات الاقتصادية والمالية، وخلل في سياسات التنمية وعدم عدالة برامج ومشاريع التنمية، ورغم كل المحاولات التي قامت بها الأنظمة العربية عبر عقود من انتهاج مناهج اقتصادية وسياسية كالاشتراكية والرأسمالية والديمقراطية، لكي تحقق العيش الكريم والرفاهية لمجتمعاتها، إنما أنها فشلت في ذلك وكان ما بذلته ماديا أكبر من النتائج المتحصل عليها نظرا لأضرار الإيديولوجيا الغربية التي ترفض للعالم العربي أن يحقق تقدما وتنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية عامة وللأسرة والفرد خاصة، وهذا الأمر تعرض له الكثير من المفكرين والفلاسفة بالبحث والنقد لأجل إيجاد الحلول لذلك، ولكن بقيت أفكارهم وبدائلهم حبيسة الكتب ومذكراتهم ولم تلقى الاهتمام الكافي من رجال السلطة نظرا لإنبهار رجال السياسة بالغرب في كل شيء حتى في فكره وثقافته، وهو سبب رئيسي لتخلف الأسرة والفرد بالوطن العربي وكثرة عوائق التنمية لها رغم وجود الحلول والبدائل لذلك التي بقيت دوما سجينة عقول وكتب أصحابها، باستثناء بعض دول الخليج التي تمكنت من تحقيق قفزة نوعية ونسبية للارتقاء بتنمية الأسرة والفرد نظرا لقلة السكان ولوجود ثروات طبيعية هائلة وكذا الاعتماد على سياسة

التنمية البشرية لأجل التنمية المحلية، فمكنت الكفاءات من تولي المناصب السياسية مما أدى إلى تحقيق الكثير من المشاريع والبرامج الموجهة للأسرة والفرد وتجنب الاختلالات الحاصلة بسياسات التنمية في الدول التي تكون فيها الكفاءات فئة مهمشة، ولهذا تعتبر الدول المتقدمة الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الحقيقي الذي يعطينا نتائج فعلية في أرض الواقع بما يحقق تطور للدول وتنمية للمجتمع عامة والأسرة والفرد خاصة.

نتائج الدراسة:

أما عن أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا فهي كالتالي:

1- أن مفهوم الأسرة تنوعت فيه المفاهيم بين المفكرين الغرب والعرب ولكن هناك نقطة توافق حولها وهي انها اللبنة الأساسية في المجتمع تتكون من مجموعة من الأفراد الذين تربطهم روابط طبيعية بيولوجية دموية الأخوة والبنوة وأخرى اجتماعية وثقافية مكتسبة كالمصاهرة والزواج، وهي نوعان: نووية وممتدة.

أما مفهوم الفرد فهو الوحدة الأساسية التي يتكون منها المجتمع وعليه تنبني أحكامه وقوانينه مما يحقق له هويته وحريته وحقوقه وواجباته.

في حين يعتبر مفهوم التنمية هو الترقية والنهوض بالفرد والأسرة من اجل تحقيق العيش الكريم مما يضمن لهم الصحة والتعليم والمسكن والدخل، ولا يكون ذلك إلا إذا قامت الدولة بمشاريع تنموية سياسية واجتماعية واقتصادية تسعى بها إلى تحقيق ذلك.

2- أن المنطلقات الفكرية والفلسفية لعملية التنمية للأسرة والفرد ليست وليدة العصر، وإنما هي نتائج تراكمية عبر العصور بدءا بالعصر اليوناني الذي اهتم فلاسفته بتنمية الأسرة والفرد وجعلها أكثر فاعلية في المجتمع والدول ثم العصر الإسلامي الذي أعطى نفسا جديدا للأسرة والفرد ومفهوما ربانيا مقدسا أدى العمل به إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والأسر بما يحقق العدل والحرية والكرامة للجميع بما في ذلك تنمية المرأة التي عرفت قهرا وظلما في قيمتها وكرامتها وحريتها ومكانتها في المجتمع قبل الإسلام، فكان العصر الإسلامي هو العصر الذهبي للبشرية جمعاء حيث حققت تنمية الأسرة والفرد

في كل أرض بلغها التشريع الإسلامي واكتسب من ضياءه وذلك في زمن كانت أوروبا تعيش في العصور الوسطى التي سميت بعصر الظلمات في كل مجالات الحياة.

ثم جاء العصر الحديث أين انتعشت الفلسفة الحديثة وظهرت نهضة فكرية وعلمية أثرت في كل ميادين الدولة والمجتمع في كل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما أثر ذلك إيجابا على تنمية الفرد والأسرة وحقق لها نوعا من التنوير الفكري والعيش الرفاهي خاصة في أوروبا في حين كان العالم الإسلامي ضعيف سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأنهكت حكامه الحروب والتشتت فأثر ذلك سلبا على تنمية الأسرة والفرد إلى غاية سقوط الخلافة الإسلامية وبدأ عصر الاستعمار الغربي للعالم العربي، فأدى ذلك بانحطاط وتخلف كلي للمجتمع العربي والإسلامي وبدأ عصر الظلمات بالنسبة للأسرة والفرد نظرا للسياسة التي اتخذها الاستعمار في نشر الجهل والظلم والحرمان للأهالي والسكان من كل الحقوق التي تمكن الفرد والأسرة من تحقيق تنمية ولو نسبية تمكن من العيش الكريم، وبقي الأمر كذلك حتى نالت هذه الدول استقلالها وتحررت من الاستعمار أين بدأت معركة جديدة تتمثل في معركة البناء والتنمية للدول والمجتمع والفرد والأسرة بثوب جديد.

ثم جاء العصر الحالي والفلسفة المعاصرة التي عرفت قفزة نوعية لكل مجالات الحياة مما جعل الدول تتطلع لحياة أفضل لمجتمعاتها، فحققت الأسرة والفرد تنمية نوعية مكنتها من التمتع بما هو متاح من إمكانيات وتطور خاصة في ظل العولمة، ولكن الإيديولوجيا الغربية المسيطرة على العالم عامة والدول النامية خاصة ترفض تطور كلي لهذه الدول بما في ذلك الدول العربية حيث بقيت تنمية الأسرة والفرد رهينة مخططات الغرب، وكذا والتبعية التي تعتبر عائق من معوقات التنمية للأسرة والفرد في الوطن العربي، ولكن رغم ذلك تسعى هذه الدول جاهدة لتحقيق الأفضل والتقدم نحو الأمام بمشاريع تهدف إلى تنمية المجتمع بكل أطيافه.

3- أما عن تنمية الأسرة والفرد في المواثيق الدولية وحقوق الإنسان فإن هذه المنظمات تسعى جاهدة بما تقوم به من اتفاقيات ومعاهدات مع الدول المشاركة والموقعة لكي تحمي حقوق الإنسان عامة والفرد والأسرة خاصة في حريتها وكرامتها وحفظ حقوقها مما يضمن العدالة والمساواة لكل أفراد المجتمع.

4- لقد كان للفكر العربي المعاصر نصيبا وافرا في المساهمة بالمشاريع الفكرية التي تحقق للمجتمع نهضة حقيقية تجعله يواكب العصر وينزع عنه لباس التخلف والتبعية، وذلك ما أكد عليه الكثير من المفكرين العرب بإعطاء بدائل وحلول ومشاريع فلسفية وفكرية من خلال النقد والتحليل والتشخيص للداء وإعطاء الدواء للأنظمة السياسية لكي تنهض بالاقتصاد مما يحقق العدالة الاجتماعية للأسرة والفرد وكذا يحقق الحياة الديمقراطية ويضمن الحرية والكرامة والعدالة والمساواة بين كل أفراد المجتمع.

5- كما حاولت دول الوطن العربي جاهدة بعد أخذ استقلالها لكي تنهض بمجتمعاتها بعدما تركها الاستعمار محطمة ومليئة بالتخلف والهدم للبنى التحتية للمجتمع، فتبنت النظام الاشتراكي كحتمية سياسية واقتصادية كانت تتبناها دول العالم الثالث التي أخذت استقلالها حديثا مخالفة لنظام الدول التي استعمرتها، ولكن ذلك حقق تنمية نسبية فقط لأنه سرعان ما انهار النظام الاشتراكي، وتبنت هذه الدول النظام الرأسمالي الذي يعرف بهيمنة الولايات المتحدة والدول الغربية عليه، فبدأت دول الوطن العربي تتخبط في عدة مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية بسبب ما يحمله هذا النظام من سيطرة العولمة عليه والإيديولوجية الغربية والبورصة العالمية وصندوق النقد الدولي بما يجعل الدول الضعيفة رهينة بالتبعية للدول القوية المسيطرة على العالم اقتصاديا، ولكن رغم ذلك فهي لا تقف مكتوفة الأيدي تتفرج في مجتمعاها، وإنما تحاول وتسعى للنهوض بما تيسر لها من إمكانيات مادية وبشرية للنهوض بالدولة والمجتمع والأسرة والفرد، فحققت تنمية نوعية وعدالة اجتماعية فيما يخص التعلم والصحة والسكن والعمل، ولكن يبقى الجهد غير كاف نظرا لقلة الفرص وكثرة نسبة السكان لهذه الدول باستثناء دول الخليج التي حققت تنمية مرضية للأسرة والفرد نظرا لامتياز قلة نسبة السكان وكذا وفرة المنطقة على الثروات الطبيعية الهائلة.

6- لقد سعت دول الوطن العربي للارتقاء بالمجتمع وتحقيق تنمية مستدامة في كل المجالات والميادين ولكل أطياف المجتمع من أجل مواكبة العصر والاصطفاف في صف الدول التي تحترم مجتمعاتها وتسهر على خدمتها، ولكن رغم كل الجهود المبذولة والمشاريع المحققة فإنها تبقى غير كافية نظرا للإحصائيات والمؤشرات التنموية التي تدل على ذلك كنسبة البطالة والفقر والدخل، الصحة، التعليم، السكن، تمكين المرأة التي توضح على أن نسبة كبيرة في المجتمع مازالت لم تصل لمستوى العيش الكريم إذا ما تم مقارنة نسبة السكان لدول الوطن العربي مع نسبة ما تم تحقيقه لتنمية الأسرة والفرد.

7- إن الذي أدى إلى إختلال في سياسات التنمية للمجتمع في الوطن العربي حتى لم تصل إلى مستوى التنمية للأسرة والفرد التي في الدول الغربية المتقدمة هذا نظرا لعدة معوقات كانت سببا في التخلف المشهود وهي متنوعة منها الخارجية كالمعوقات التاريخية المتمثلة في الاستعمار والتبعية له، وأخرى تتمثل في الإيديولوجيا والعولمة وهناك معوقات داخلية تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

8- أن المعوقات المسببة للخلل في سياسات التنمية لها حلول وبدائل إذا ما توفرت النية الحقيقية للتغيير و النهوض بالمجتمع عامة و الفرد والأسرة خاصة بشرط وجود الإرادة السياسية من أجل النهوض بالنمو لاقتصادي حتى تتحقق التنمية الاجتماعية وتمكن المجتمع من مواكبة العصر في ظل العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة، وكذا تمكن الأسرة والفرد من تحقيق تنمية مستدامة من حقوقه وتضمن له العيش الكريم في كل ميادين الحياة.

التوصيات:

من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة للأسرة والفرد في الوطن العربي ينبغي معالجة المعوقات المسببة للتخلف والجمود فإنه لا يمكن التغاضي عن السلبيات الموجودة في النمط السياسي والاقتصادي الذي يعتمد على التبعية وإقصاء الريع، فهو أهم عائق ينبغي الالتفات إليه ووجود مخرج له وبدائل

لاقتصاد الريع، الذي يضر من جهود هذه الدول العربية في الإنتاج على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ينبغي مسايرة العصر الذي تسيطر عليه الإيديولوجيا والعولمة بنشر الوعي داخل المجتمع لتحقيق حرية فكرية غير متأثرة بالتقليد والإتباع، وإنما بالتجديد والإبداع، وذلك من خلال وضع مناهج تعليمية مفيدة للأجيال واستغلال وسائل الإعلام والانترنت بما هو مفيد ويخدم الأسرة والفرد والاستثمار في الشبكة المعلوماتية بما يتطلبه العصر.

في الجانب السياسي يجب على دول الوطن العربي أن تتحلى بالشجاعة والإرادة السياسية بأن تعطي فرصة للكفاءات البشرية بتولي زمام الأمور فإن الحلول لمعوقات التنمية تصبح بما قيمة إذا لم يتولى تنفيذها أصحاب الخبرة والتخصص والكفاءات التي تعتبر مهمشة في الوطن العربي وبقاء السياسة حكرا على فئة محددة من الأشخاص مع سيطرة أصحاب المال والنفوذ في ذلك، وهو أمر يزيد الوطن العربي تخلفا ولا يحقق تنمية حقيقية، وإنما ما يتم تطبيقه من خلالهم هو مجرد سياسات الترقيع والإسكات للمجتمع حيث نجد أنه لا تتناسب أبدا المبالغ المصروفة لمشاريع التنمية وحقيقتها على أرض الواقع في كل المجالات سواء الديمقراطية والحريات أم العدالة والمساواة، لأن تسيير غير الكفاءات يخلق الفساد والبيروقراطية بما يتنافى والوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة من أجل النهوض بالمجتمع والأسرة والفرد.

وعلى الدولة الاستثمار في الشباب والأسرة وفتح مشاريع اقتصادية لهم بما يخلق لهم فرص للعيش الكريم، وكذا الاهتمام بالصناعة والزراعة والتكنولوجيا وتنشيط التجارة المحلية والخارجية بما يوفر مناصب شغل التي تقلل البطالة والفقر وتسعى إلى النهوض بالمجتمع بما يوجد من إمكانيات مادية وبشرية وهي موجودة في كل الوطن العربي فقط تحتاج إلى الاهتمام والتكوين ومنحها الفرصة لتحقق ذلك.

أما في الجانب الاجتماعي وجب الاهتمام بالرعاية الصحية للأسرة والفرد فهي مازالت تعاني تأخرا كبيرا مقارنة بالدول المتقدمة حيث نقص العتاد الطبي المتطور وضعف الكشف المبكر للأمراض، كما يعاني قطاع الصحة بها الكثير من الفساد والبيروقراطية والجهوية وعدم الاهتمام بالتنمية المحلية

بالصحة والرعاية الكاملة لكل أفراد المجتمع، فهناك فرق كبير بين المدن والأرياف في ذلك، حيث في الأرياف هناك شبه انعدام للرعاية الصحية والمراقبة الطبية للمريض، مما يجبرهم دوما إلى التنقل إلى المدن البعيدة وهو أمر متعب خاصة للطبقة الفقيرة والهشة.

وأيضا الاهتمام بالتعليم الجيد للأجيال لأن المستقبل منوط بهم، فالدول المتقدمة تعطي أهمية بالغة للعلم والتعليم لأن كل الحضارة المعاصرة والتطورات المشهودة هي وليد العلم والعلماء، ولذلك فالدول التي فيها تأخر وضعف الاهتمام بالعلم والمعلم والمتعلم والبرامج التعليمية الجيدة تشهد تخلفا وتراجعا في كل الميادين.

كما ينبغي الاهتمام بدور المرأة وإشراكها في تنمية المجتمع واقتصاده وسياسته، فغالبا ما يكون أبطال الصناعات التقليدية نساء، ولذلك وجب دعمهم وخلق مشاريع استثمار لهم تمكنهم من دعم الاقتصاد المحلي، وكذا منحهم فرصة المشاركة السياسية وتمثيل المرأة بما تقتضيه قواعد الديمقراطية والتي تدعو للعدالة والمساواة في إطار القانون والدستور الذي يهدف إلى حماية الحقوق والحريات، وتمكينها بمنحها فرصة الدفاع عن مثيلاتها من النساء المهمشات والمحرومات من التنمية والمشاريع الهادفة الموجهة لها خاصة المرأة الريفية.

ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة لكل المجتمع عامة، وجب تضافر الجهود للجميع، واستغلال كافة الطاقات والإمكانيات المادية والبشرية دون إقصاء أو تهميش والتركيز على الزراعة والصناعة والتكنولوجيا بما يخلق مناصب شغل أكثر وتحقيق تنمية للأسرة والفرد حقيقية بإشراكهم في ذلك وفق الفرص المتاحة وحسب ما تقضيه العدالة الاجتماعية من أجل تحقيق العدل والمساواة لكل أطياف المجتمع، وفي كل المناطق سواء المدن أو الأرياف، شمال أو جنوب، وأي اختلافات سياسية أو اقتصادية في ذلك فإنه يؤثر حتما في تنمية الأسرة والفرد نظرا لطبيعة العلاقة الوثيقة بينهما.

آفاق الدراسة:

تعتبر إشكالية تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي من القضايا المعاصرة والشائكة التي تحتاج دوما إلى البحث والدراسة من أجل إيجاد مخرج للمشاكل التي تتخبط فيها، وللمعوقات التي تحول بينها وبين تحقيق تنمية مستدامة تمكنها من الوصول للعيش الكريم والرفاهية التي يعيشها الفرد والأسرة العربية والارتقاء إلى مستواهم المعيشي المريح وبما أن العولمة فرضت على المجتمع ثقافتهم في العيش فلماذا لا نصل للجانب الإيجابي الذي توفره تلك الدول المتقدمة لمجتمعاتها في هذا المجال.

– ولهذا فإن هذه الدراسة ليست كل شيء عن تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي وإنما لها آفاق دراسية كثيرة ومهمة جدل إما مكملة لهذه الدراسة أو مجددة لها ومستدركة ما فات فيها من نقائص يراها باحثين آخرين كل حسب تخصصه فما يقدمه الاقتصادي والاجتماعي والأخصائي النفساني والفيلسوف المحلل والناقد والقانوني وغيرهم هو ما يكشف كل العيوب ولذلك بتضافر كل الجهود يمكن بناء صيغة مترابطة ومتماسكة تشمل كل ما تحتاجه الأسرة والفرد للوصول إلى التنمية المنشودة.

ومن الآفاق أيضا التي خرجت بها هذه الدراسة:

– هو ضرورة البحث في الآليات والمكانيزمات التي تساعد على تنفيذ الحلول والبدائل المشخصة لمعوقات تنمية الأسرة والفرد في الوطن العربي.

– وكذا البحث في كيفية التغيير الجذري للهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يضمن ثبات المبادئ وتغير الأشخاص والعقليات الحاجزة لها التي هي غالبا ما تكون سبب التخلف والتبعية والاختلال لسياسات التنمية، لما تتميز به من فساد وبيروقراطية.

– البحث في إشكالية الدخل وعدالة التوزيع باعتبار ذلك الركيزة الأساسية لحياة الفرد والأسرة من أجل تحقيق العيش الكريم، وفق مبدأ العدالة والمساواة، والخلل في ذلك يهددهم بالفقر والبطالة.

وهناك آفاق أخرى يستلهمها المطلع على هذه الدراسة كل حسب تخصصه وإمكانياته العلمية والفكرية وتطلعه نحو الواقع والمستقبل لتحقيق عيش كريم للأسرة والفرد ومواكبة العصر والدول المتحضرة، وإن تطور المجتمع وسبل تحقيق التنمية له في تجدد مستمر نظرا لطبيعة هذا العصر الذي يمتاز بالتقنية والسرعة ووجود شركات عالمية تنتج وتسوق للعالم عامة ما تريد ومن ذلك العالم العربي الذي أصبح عاجز عن التحكم في المتغيرات التي تحيط به خاصة مع العولمة والايدلوجيات العالمية التي اخترقت الشعوب وغزتها حتى في بيوتها، ولهذا وجب على الحكومات العربية أن تجتهد في النهوض سريعا حتى لا تكون ضحية للتيار الغربي الذي جعل المجتمعات الدول النامية مستعبدة له ولمناهجه وسياساته التنموية والتعليمية، وهو أمر يشكل خطرا على الأسرة والفرد ويجعلها مستعمرة في ذاتها وهويتها وهو ما يجب أن يحظى بالعناية والبحث كل حسب إختصاصه بما يبني مستقبل واعد للأسرة والفرد ويحقق له مكانة محترمة بين شعوب الدول المتحضرة والمتقدمة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع:

- إ.م. بوشنسكي، الفلسفة المعاصرة في أروبا، تر. عذت قرني، سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد165، سبتمبر 1992
- أحمد أمين، الأخلاق، دار الكيب المصرية، القاهرة، ط3، 1931.
- أحمد أمين، زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، مصر،ط2، 1935.
- أحمد محمد مبارك الكندري، علم النفس الأسري، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1992.
- أكرم حجازي، النظرية الاجتماعية(الموجز في النظريات الاجتماعية التقليدية والمعاصرة)، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، الجمهورية اليمنية.
- أنتوني غدنز، علم الاجتماع، تر. الكتور فايز الصياغ، مؤسسة ترجمان، ط4.
- أوسيوف، أصول علم الاجتماع، تر. سليم توما، دار التقدم، موسكو، 1990.
- بوعزة صالح، قراءة تحليلية لمقاربة مالك بن نبي في بناء الأفراد وإصلاح المجتمعات العربية في ظل العولمة الثقافية، وحدة بحث "تنمية الموارد البشرية"، جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف2.
- توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997.
- ثروات محمد شبلي، تنمية اجتماعية، جامعة بنها، مصر، (بدون طبع، بدون سنة).
- جان بيار فرنان، أصول الفكر اليوناني، تر. سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، ط1، 1987.

- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي(مبادئ الحقوق السياسية)، تر. عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت. لبنان، ط2، 1995.
- جانتوشار، تاريخ الأفكار السياسية (من اليونان إلى العصر الوسيط)، تر. ناجي الدراوشة، دار التكوين، دمشق، سوريا، ط1، 2010.
- الجوزي جميلة، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة،حوليات جامعة الجزائر، العدد23، جوان 2013.
- جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، تر. محمود شوتي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، مصر.
- الحبيب الجنحاني، العولمة من منظور عربي، السلسة الشهرية، المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، العدد19، الرباط، فبراير_ مارس 2001.
- حسن حنفي، التراث والتجديد "موقفنا من التراث القديم"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط4، 1992.
- حسن حنفي، الهوية، المجلس الأعلى للثقافة، 2012.
- حسن حنفي، قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، التنوير، ط1، القاهرة، مصر، 1981.
- حسن حنفي، قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ص 28.
- حسن حنفي، محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1990.
- حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1991.

- حسن موسى الصفار، فقه الأسرة (بحوث في الفقه المقارن والاجتماع)، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص14. 15.
- حسين حرب، الفكر اليوناني قبل أفلاطون، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط2، 1984.
- حسين محمد الحفناوي، الأسرة المسلمة وتحديات العصر، أبو ظبي، 2001.
- دراس شهرزاد، القراءات النقدية للعقل العربي عند الجابري، مجلة أبعاد، العدد الثاني، جانفي 2015، جامعة وهران.
- دليل تدريب المكونين،ترجمة حقوق الطفل إلى واقع ملموس، يونيسف،نسخة تجريبية 2014.
- دينيس لويد، فكرة القانون، عالم المعرفة، العدد 47.
- ذهبية سيدهم، المسألة الصحية في الجزائر مقاربة نقدية سوسيوصحية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، العدد 24، 2007.
- رحمن عودة الصباح، التحضر وعلاقته في تركيب الأسرة (دراسة وصفية مقارنة بين الأسرة والحضر والريف من حيث البناء والوظائف)، مجلة أبحاث ميسان، مج8، العدد السادس عشر، السنة 2012.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- زينب إبراهيم العربي، علم الاجتماع العائلي، جامعة بنها مصر.
www.pdffactory.com
- سعيد إسماعيل علي، فلسفات تربوية معاصرة، العدد 198، يونيو 1995.
- سليمان ملوكي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، حقوق الإنسان في الفلسفة الغربية الحديثة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مج7، 2018.

- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، منتدى مكتبة، الإسكندرية تر. فهمية شرف الدين، سناء أبو شقراء، دار الفارابي، لبنان ، ط1، ،2003.
- شوالين محمد سنوسي، العدالة الاجتماعية في المذاهب الاقتصادية، جامعة وهران 01، أحمد بن بلة، مجلة أفاق للعلوم، جوان 2018.
- صالح آيت داحماد، وظائف الأسرة في ظل المتغيرات الوطنية والدولية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، المغرب، السنة الجامعية 2008.
- صلاح الدين المنجد، المجتمع الإسلامي، دار الكتاب الجديد، بيروت. لبنان، ط3، 1976.
- صلاح هاشم، الحماية الاجتماعية للفقراء –قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين–، مؤسسة فريد ريش ايبرت، مكتب مصر، القاهرة، ديسمبر 2014.
- الطاهر غزاز، الثقافة العمالية وعلاقتها بأساليب التنظيم بالمؤسسة الصناعية الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة جيجل. الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد1، العدد2، جوان 2013.
- عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي(مثال تونس)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.
- عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، ط1، 2008، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.
- عبد الله العروي، الإيديولوجيا المعاصرة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1995.
- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، ط9، 2011، بيروت، لبنان.
- عبد الله العروي،مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط5، 1993.

- عبد الله شريط، نصوص مختارة من فلسفة ابن خلدون في الاجتماع والسياسة والثقافة، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984.
- عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2000.
- عبد المنعم شيحة، قراءة في إنهيار مشروع الحداثة العربي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015.
- عزت قرني، الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون، الكويت، 1993.
- عزت قريني، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، عالم المعرفة.
- علي حرب، أزمنة الحداثة الفائقة، الإصلاح – الإرهاب – الشراكة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005.
- عمر يوسف الطيب، الحق في التنمية في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان (الإعلان الأمريكي_ الميثاق الأوروبي_ الميثاق الإفريقي)، دراسات إفريقية.
- عنان عبد الرحمان، مركز الفرد في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/ 2010.
- عيدازوس القصير، أسس الإشتراكية وشروط بنائها، اعداد: حركة الديمقراطية الشعبية المصرية، مصر.
- ف. دياكوف / س. كوفاليف، الحضارات القديمة، ج1، تر نسيم واكيم اليازجي، دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2000.
- فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، جامعة الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2002.
- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، سورية.
- مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، دمشق، سورية.
- مالك بن نبي، شروط النهضة، تر. عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، سورية.
- مالك بن نبي، في مهب المعركة، دار الفكر، دمشق، سورية.
- مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، سورية.
- محمد أركون، الفكر العربي، تر، عادل علوا، بيروت، ط2، 1985.
- محمد أركون، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟، تر. هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط2، 1995.
- محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، نهضة مصر، 2005.
- محمد بويهي، سياسات وأساليب تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر، العدد23، جوان 2013.
- محمد جواد مغنية، مذاهب فلسفية وقاموس مصطلحات، دار الجواد، (بدون طبع، بدون سنة).
- محمد خليل، حق بناء الأسرة للإنسان في الإسلام، مج. 56.
- محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1990.

- محمد عابد الجابري، التواصل نظريات وتطبيقات، في غمار السياسة: فكرا وممارسة، الكتاب الثالث، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
- محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط10، 2009.
- محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العروبة والإسلام ... والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط4، 2012.
- محمد عبد الرحمن مرحبا، من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، مج1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 2007.
- محمد عبد الله دراز، نظرات في الإسلام، ط 1982، http://kotob.has.it.
- محمد علي محبوب، الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية والقوانين التي تحكمها مصر، المعهد العالمي للدراسات الإسلامية، مصر.
- محمد مهدي القصاص، علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2008.
- مصطفى الحجازي، الأسرة وصحتها النفسية، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2015.
- مصطفى النشار، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي(السابقون على السوفسطائيين)، ج1، ج2، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
- مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب- جامعة المنصورة، ب ط، 2008.

- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات السابع من إبريل، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط01، 2007.
- نجلاء عبد الحميد راتب، مدخل إلى علم الاجتماع، جامعة بنها، كلية الآداب، مصر.
- نسرين محمد عبده حسونة، حقوق الإنسان (المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر)، شبكة الألوكة، 2015.
- هارلمبس وهولبورن، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، تر، حاتم حميد محسن، دار كيوان، دمشق، ط1، 2010.
- هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط 3، 1984.
- هشام مصباح السلطي، بحث في الاقتصاد السياسي الاشتراكي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد الدراسات العليا، الفصل النظري الأول، 2013.
- ولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، تر. مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1984.
- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة. مصر، 2012.
- يوسف محمد جمعة الصواني، اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2014.

المعاجم والقواميس:

- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط: دار الحديث، القاهرة، سنة: 2008
- إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر 1983
- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط: عالم الكتب، ط1: 2008، القاهرة
- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مج 1، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 2001.

- جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، نهج فلسطين، (بدون طبع، بدون سنة).
- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، ج 2، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1982.
- مراد وهبه، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، ط5، 2007.

الرسائل الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

- راضية لبرش، نظام الزواج في المجتمع الجزائري في ظل التغيرات الجديدة(قانون الأسرة المعدل والمتمم2005)، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/ 2010.
- زرارقة فيروز، الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2004-2005.
- فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر- دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، 2005.
- كبداني سيدي أحمد، أطروحة دكتوراه، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
- ليندة لطاد بن محرز، المجتمع المدني في الجزائر -دراسة الأسس والأهداف- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/ 2013.

ب- رسائل ماجستير:

- ناريمان فضيل الثمري، الآليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة، رسالة ماجيستير، الشرق الأوسط، 2014.

- أشرف غالب أبو صالحة، تأثير العولمة على الوطن العربي، (1991_2011)، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الثاني، 2011_2012.
- برتيمة وفاء، الرؤية النقدية للمسيري في إشكالية التحيز للحضارة الغربية –الحداثة نموذجا– مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2008/ 2009.
- خوجة عبد الكريم، إشكالية التنمية في الجزائر بعد الاستقلال (المفكر عبد الله شريط نموذجا)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2012/2011.
- سقني فاكية، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.
- صلاح الدين عمراوي، ماجيستير، السياسة السكنية في الجزائر، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، 2009.
- عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية، 2007/ 2008.
- عنان عبد الرحمان، مركز الفرد في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009.
- كعواش عبد الرحمن، تكنولوجيا المعلومات، اقتصاد المعرفة ومجتمع ما بعد الحداث، دراسة نظرية تحليلية مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/ 2005.
- محمد بن عبد الله بن عبد الدائم القاضي، دور الأسرة المسلمة في تربية أولادها على حفظ الضروريات من مقاصد الشريعة، رسالة ماجيستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1423هـ/ 1424هـ.

- محمد سليم الطروانة، حقوق الإنسان وضماناتها (دراسة مقاربة في القانون الدولي والتشريع الأردني)، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق جامعة الأردن،1990.
- مكاك ليلى، دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين الأسرة(ظروف الأسرة الجزائرية)، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2010-2011.
- نايف عبد الرزاق بن حمادي المطرفي، الفردية في الفلسفة البرغماتية دراسة تحليلية ناقدة من وجهة نطر التربية الإسلامية، رسالة ماجيستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432هـ/ 1433هـ.

المقالات والمجلات العلمية:

- أكلي نعيمة، استراتيجيات التنمية في الجزائر، باحثة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- أحمد إبراهيم ملاوي، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة (15_ 17 ديسمبر 2012)، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.
- براهيمي الطاهر، المردود التربوي للمدرسة الجزائرية –دراسة وثائقية تحليلية-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31- جوان 2009، المجلد أ.
- بريش عبد القادر، أسباب فشل الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 05، ديسمبر 2010.
- بلال قندوز، أثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من آثار الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، مجلة جديد الاقتصاد، عدد13، ديسمبر 2018.
- بلقاسم مزيوة، تمكين المرأة العربية والإعلام (الواقع والأفاق)، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد الثاني، العدد الخامس، جانفي، 2018.

- بن حجبة عبد الحليم، الحداثة وتحولاتها القيمية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، المعيار، جوان، 2017.
- بن دحمان حاج، الحداثة في فكر عبد الله شريط، أستاذ بالمركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان.
- بن علي محمد، ميكانزمات تجديد العقل السياسي العربي "قراءة في أطروحة محمد عابد الجابري"، جامعة غليزان، مجلد 03، عدد06، جوان 2017.
- بن عيسى خيرة، قراءة تمهيدية لمشروع "محمد عابد الجابري" في نقد العقل العربي، جامعة تلمسان، مجلة النقد العربي، ملف العدد: التراث والحداثة، العدد الأول ديسمبر 2013.
- بوبكر الجيلالي، مشروع التراث والتجديد عند حسن حنفي، أستاذ بكلية الآداب واللغات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.
- بوعلام مولاي، محمد سفير، أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة: 1970_ 2015، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم08، 2018.
- بولحية شهيرة، حقوق الطفل في المواثيق الدولية العامة ،جامعة محمد خيضر بسكرة.
- جعفر حسن جاسم، الأسرة العربية وتحديات العصر الرقمي، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالي، العدد 51، مجلة الفتح، أيلول 2012.
- جمعي فاطمة الزهراء، إقبال المرأة على الجريمة بين خلفيات الفترة التقليدية وضغوطات الحداثة في المجتمع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، العدد الرابع، جانفي 2018.
- حسن محمد شعبان، إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم الجغرافية.
- حيمور مصطفى، قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية في الفترة 2000_ 2016، مجلة دفاتر اقتصادية، مج 10، العدد 02 (2018).

- خالد صلاح حنفي محمود، تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة، مقال، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، العدد05، جوان 2017.
- خروبي بزازة، إشكالية ترسيخ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي، جامعة الجزائر 3، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد09، العدد02، جوان 2018.
- خليفة إبراهيم التميمي، النظرية في علم الاجتماع، مجلة ديالي، العدد السابع، 2000.3
- دغمان زوبير، التعليم ودوره الفعال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية، جامعة محمد الشريف مساعدية.سوق أهراس. الجزائر.
- دليلة جبار، سؤال الإنسان عند كانط، أستاذة بقسم الفلسفة، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة.
- رابح مراجي، الدين والترقية عند عبد الله شريط، مجلة النقد الثقافي، ملف العدد: السياسي والديني في الفكر المعاصر، العدد الثاني أكتوبر 2014.
- رايس زواوي، سؤال الأخلاق في الفكر الجزائري (عبد الله شريط) نموذجا، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة الفلسفة جامعة سيدي بلعباس، مجلة الواحات والدراسات، العدد18 (2013).
- رباني الحاج، الإنسانية والمواطنة في فلسفة جون لوك، مجلة المواقف للبحوث في المجتمع والتاريخ، العدد 03، 2008.
- رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، أساتذة علم الاجتماع بالمركز الجامعي تيبازة.
- رشيد تلمساني، الديمقراطية والنظام الدولي الجديد، معهد العلوم السياسية (ترجمة جمال الدين شيوخ).

- رمزي حوحو، المسؤولية الدولية عن انتهاك حق الإنسان في السلامة الجسدية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع عشر، 2008.
- زايري بلقاسم، أزمة البطالة في العالم العربي وتحديات أسواق العمل، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 23، ع2، 2009.
- ساسي سفيان، النخبة وأزمة العقل العربي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، مجلة التكوين العدد10، 2018.
- سرور طالبي، الحق في الإعلام وضمانات لتنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،.
- سعيدة ممو، سمير آيت يحي، تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03 مكرر الجزء الأول، 2019.
- سلمى مميش، اقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد01، العدد01، ديسمبر 2017.
- سلمى مميش، اقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد01، العدد01، ديسمبر 2017.
- سهام حمادي، مقصد العدل وأثره في حماية حقوق الإنسان، مقال، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2018.
- شادية رحاب، رقية عواشرية، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15، ديسمبر 2006.
- شليغم غنية، حماني فضيلة، الاتصال الأسري والواقع الاجتماعي المعاصر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- شيخي رشيد، لونيسي علي، سالمي الجلالي، أزمة السكن في الجزائر من منظور بعض الأساتذة _دراسة ميدانية بجامعة لونيسي علي البليدة_، حوليات جامعة الجزائر1، العدد32، الجزء الأول، 2018.
- صالح زياني، القطاع الثالث ودوره في مجال الخدمة الاجتماعية: دراسة في عملية إدماج الشباب لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد05، جوان 2013.
- الطاهر عراز، الثقافة العمالية وعلاقتها بأساليب التنظيم بالمؤسسة الصناعية الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة جيجل، الجزائر،مجلة المحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 01، العدد02، جوان 2013.
- العابد ميهوب، مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد جوان 2012.
- عامر ناصر شطارة، الفردانية في الفلسفة الحديثة كيركيجارد(انموذجاً)، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، مج.41، ملحق 1، 2014.
- عبد الباسط هويدي، عبد اللطيف قنوعه، الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية، جامعة الوادي، العدد السابع ديسمبر، 2014، ص 183.
- عبد الجليل مفتاح، حماية الأسرة في الاتفاقيات الدولية والدساتير الجزائرية، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد 07.
- عبد الحق بن تفات، رشيد مناصرية، دراسة لبعض محددات البطالة في الدول العربية – باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية–، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد50، مارس، 2018.

- عبد الرحمان بن سانية، مقال، دور الدولة في تحقيق الإقلاع الإقتصادي بين التنظير والتجربة مع الإشارة إلى التجربة الصينية، جامعة غرداية، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر الواد، الجزائر ، 02/ 2016.
- عبد الرزاق بوعزيز، عقيلة عبدلي، إسهام التنمية الريفية المستدامة في الحد من أزمة السكن، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 01 جانفي، 2013.
- علي زيد الزعبي، واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 35، عدد 2007.
- عليوان اسعيد، فلسفة التربية عند عبد الله شريط، جامعة الأمير عبد القادر.
- عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، 2001، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- عمر يوسف الطيب، الحق في التنمية في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان (الإعلان الأمريكي، الميثاق الأوربي، الميثاق الإفريقي)، دراسات إفريقية.
- العيش عبد العزيز، التنمية كمطلب حضاري في المجتمعات العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2008.
- غنية برادعي. عثمان فكار، الفلسفة الإسلامية: المنطلقات الفكرية والتطبيقات التربوية. جامعة البليدة 2.
- فاتن صبري سيد الليثي، العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان المدنية والسياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، مجلة الفكر، العدد الثاني عشر.
- فخار هشام، حقوق الإنسان بن العالمية والخصوصية، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية.
- فرج عبد الفتاح فرج، الخصخصة وأثارها على الحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، معهد البحوث والدارسات، جامعة القاهرة.

- فريد علواش، الاستغلال غير المشروع للأطفال، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- قارح سماح، التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العددان2و 3، جانفي_ جوان، 2008.
- قاسم ميلود، الفساد والبيروقراطية: ودورهما في تآكل مضامين الديمقراطية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد29، جوان 2017.
- كمال صالح، مؤشرات قياس الرفاه الإنساني –محاولة لنموذج عربي–، المعهد العربي لتدريب والبحوث الإحصائية، أكتوبر 2014.
- لحول فايزة، جمعي فاطمة الزهراء، المعوقات الثقافية لمساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.
- لونيس زهير، الأبوة في الجزائر بين الأصالة والحداثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- ليلى فيلالي، العنف ضد المرأة بين الوقائع المجتمعية والمضامين الإعلامية في الفضائيات التلفزيونية الجزائرية الخاصة –قراءة نقدية–، مجلة المعيار، مجلد23، عدد47، 2019.
- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، أصدرته منظمة اليونيسكو عام 1996، عدد 95، تموز (يوليو) 2006.
- مرغاد لخضر، حاجي فاطمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر،العدد الثالث عشر جوان 2013.
- مسعود شعنان، حقوق الإنسان بين عالمية القيم وخصوصية الثقافات وعلاقة ذلك بالعولمة، جامعة الجزائر.
- مصلح حسن أحمد، حقوق المرأة في القانون الدولي العام، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد السبعون، 2011.

- المعتصم بالله أحمد الخلايلة، أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية، مجلة التراث، 2018.
- مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، ماي، 2007.
- المكي دراجي، عالمية حقوق الإنسان بين الحقيقة والخيال، مجلة البحوث والدراسات، العدد 15، 2013.
- ناید بلقاسم، حماية حق الإنسان في الصحة والمواثيق الدولية والإقليمية، المعيار، العدد الرابع عشر، 2016.
- النذير قمرة، تأثير الفكر الاقتصادي على دور الدولة في المجال الاقتصادي في العالم الثالث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18/ 2017.
- نسرين داودي، الاتصال العمومي في الجزائر بين قناع الديمقراطية وواقع الأبوية الاستبدادية، كلية علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر 3.
- نعار الزهرة، حماية حقوق المرأة وفقا لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)، أستاذة بكلية الحقوق ةالعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة.
- نعيمة بن صالح، الخطاب الابستيمولوجي في الفكر الفلسفي العربي المعاصر "محمد عابد الجابري نموذجا"، جامعة الجزائر، مجلة منتدى الأستاذ، العدد الخامس والسادس، ماي 2009.
- نعيمة رحماني، نصيرة بكوش، دراسة أنتروبولوجية لمسببات العنف الزوجي ضد المرأة، أنتروبولوجية الفكر الاجتماعي والثقافي.
- نور الدين بن قدور، واقع الفلسفة في العالم العربي المعاصر: عوائق وأزمة في الإبداع، مجلة دراسات، مج07، العدد01، فبراير2018، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.

- النوي حمادي، فلسفة الحداثة عند عبد الله شريط، مجلة دراسات، جامعة طاهري محمد، بشار، جوان 2017.
- هرنوة نصيرة، خطاب العولمة بين محمد عابد الجابري وعلي حرب، المدرسة العليا للأساتذة. قسنطينة.
- ياسمين شكيمة، محمد البشير الأعور، الفقر في المنطقة العربية وآليات مكافحته بين سياسات النمو الاقتصادي وسياسات توزيع الدخل، دراسة تقويمية لجهود بعض الدول العربية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد5، ديسمبر 2018.

المواثيق والمؤتمرات الدولية:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المقرر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1966/12/16.
- اتفاقية حقوق الطفل المقررة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1989/11/20.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب وآفاق الإنسانية في واقع متغير، الأمم المتحدة.
- تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية الفترة 1990- 2003 المنظمة العربية والثقافة والعلوم.
- تقرير السكان والتنمية، العدد الأول، ندرة المياه في العالم العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- الدليل المبسط إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، 2015.
- مرفت رشماوي، دليل إرشادي، جامعة الدول العربية (حقوق الإنسان المعايير والآليات)، المكتب الإقليمي العربية، ط: وزارة الشؤون الخارجية بالنرويج.

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، اعتمدت بقرار الجمعية العامة 106/61، الديباجة، المؤرخ 13 ديسمبر2006.
- مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، المادة 05 و06.
- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان فينا 14-25يونيو1993، الجمعية العامة، الأمم المتحدة.
- مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع تشخيص المشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة، المنعقد بدار الضيافة، جامعة عين شمس من 26 - 27 سبتمبر 2004.